

**التكشيف الاقتصادي للتراث  
البيع أحكامه وأنواعه<sup>(١)</sup>  
موضوع رقم (٤٥)**

إعداد  
الدكتور / أحمد جابر بدران

بإشراف  
أ. د / علي جمعة محمد

فهرس محتويات ملف (٤٠)  
البيع أحكامه وأنواعه (٨) موضوع (٤٥)

المقدمة للمدعي

١١١- بيع السمن والحسل كيلا أو وزنا في الظروف ثم توزن الظروف بعد ذلك وتطرح من الوزن  
جاء ص ٢٢٣، ٢٢٤ / ١٠٥٦، ٥٥٠

١١٢- بيع الوديعة جاء ص ٢٢٤ / ١٠٥٦

١١٣- بيع المراهجة جاء ص ٢٢٦-٢٤٣ / ١٠٥٨-٧٥

١١٤- ما يحسب في المراهجة مما لا يحسب جاء ص ٢٢٦، ٢٢٧ / ١٠٥٨، ٥٦

١١٥- ترقيم السلع وبيعها مراهجة جاء ص ٢٢٧ / ١٠٥٩

١١٦- فيمن ابتاع سلعة، فاصابها عنده عيب، ثم باعها مراهجة جاء ص ٢٢٧، ٢٢٨ / ١٠٥٩، ٦٠

١١٧- فيمن ابتاع سلعة فاستغلها ثم باعها مراهجة جاء ص ٢٢٨ / ١٠٦٠

١١٨- فيمن اشترى شاة ثم ولدت عنده ثم باعها مراهجة جاء ص ٢٢٨ / ١٠٦٠

١١٩- فيمن ابتاع سلعة فرخصت ثم باعها مراهجة جاء ص ٢٢٩ / ١٠٦١

١٢٠- فيمن اشترى سلعة، ثم ظهر منها على عيب فرضيها، ثم باعها مراهجة جاء ص ٢٢٩  
١٠٦١ / ١

١٢١- فيمن ابتاع سلعة بدين إلى أجل، أيجوز أن يبيعها مراهجة نقداً جاء ص ٢٢٩، ٢٣٠  
١٠٦١، ٦٢ / ١

١٢٢- فيمن ابتاع سلعة بنقد ثم آخر بالشمن فأراد بيعها مراهجة جاء ص ٢٣٠ / ١٠٦٢

١٢٣- فيمن ابتاع سلعة بنقد فتجوز عنه في النقد ثم باعها مراهجة جاء ص ٢٣٠ / ١٠٦٢

١٢٤- فيمن ابتاع سلعة بغير ثمن، ثم باعها مراهجة جاء ص ٢٣٠-٢٣٢  
١٠٦٢، ٦٤ / ١

١٢٥- فيمن ابتاع سلعة ثم وهب له الثمن، أو وهب سلعته ثم ورثها ثم باعها مراهجة جاء ص  
١٠٦٥ / ١٠٢٣٣

١٢٦- فيمن ابتاع نصف سلعة، ثم ورث النصف الآخر، ثم باعها مراهجة جاء ص ٢٣٣ / ١٠٦٥

١٢٧- فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع بعضها مراهجة جاء ص ٢٣٣، ٢٣٤ / ١٠٦٥، ٦٦

١٢٨- فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مراهجة جاء ص ٢٣٤ / ١٠٦٦

١٢٩- فيمن ابتاع سلعة، هو وآخر، ثم باع نصيبه مراهجة جاء ص ٢٣٤ / ١٠٦٦

١٣٠- فيمن ابتاع سلعة بما يكال أو يوزن ثم باعها مراهجة جاء ص ٢٣٤ / ١٠٦٦

١٣١- فيمن ابتاع سلعة، ثم باعها مراهجة، ثم اشتراها ثانية بأقل من الثمن أو أكثر، ثم أراد بيعها  
مراهجة جاء ص ٢٣٥ / ١٠٦٧

١٣٢- السلعة بين الرجلين يبيعانها مراهجة جاء ص ٢٣٥ / ١٠٦٧

١٣٣- فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيعها مراهجة جاء ص ٢٣٥ / ١٠٦٧

١٣٤- فيمن باع سلعة مراهجة ثم وضع عنه من الثمن أولاً أو اشترط جاء ص ٢٣٦، ٢٣٧  
١٠٦٨، ٦٩ / ١

١٣٥- فيمن باع سلعة مراهجة فزاد في ثمنها أو نقص جاء ص ٢٣٧-٢٣٩ / ١٠٦٩-٧١

١٣٦- في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مراهجة جاء ص ٢٣٩ / ١٠٧١

١٣٧- في الرجل يبيع السلعة بعرض أو طعام فيبيعها مراهجة جاء ص ٢٤٠ / ١٠٧٢

١٣٨- فيمن ابتاع جارية فوطئها ثم باعها مراهجة جاء ص ٢٤٠، ٢٤١ / ١٠٧٢، ٧٣

١٣٩- الرجل يبتاع الجارية ثم يتزوجها فيبيعها مراهجة جاء ص ٢٤١ / ١٠٧٣

١٤٠- الوكالة في البيع جاء ص ٢٣٤-٢٥٧، ٣٥٣، ٣٥٦ / ١٠٧٥، ٨٩

١٤١- الرجل يأمر الرجل أن يشتري له سلعة، ثم يموت الآن فيبتاعها المأمور وقد علم بموته أو لم  
يعلم وقد كان دفع إليه الثمن أو لم يدفع جاء ص ٢٤٣، ٢٤٤ / ١٠٧٥، ٧٦

١٤٢- الوكيل يبيع أو يشتري بما لا يتغابن به الناس جاء ص ٢٤٤-٢٤٨ / ١٠٧٦-٨٠

١٤٣- في الدعوى في بيع الوكيل السلعة وقد باعها بطعام أو عرض أو اشترى بما لا يشتري جاء  
ص ٢٤٨-٢٥٠ / ١٠٨٢-٨٠



- ١٤٤- في إقالة الوكيل وتأجيله بغير أمر الموكل أو إقالة الأمر دون الوكيل من سلم أو غيره جء ص ٨٣/١٠، ٢٥١.
- ١٤٥- في الوكيل يوكل الرجل يشتاع له سلعة أو طعاماً والضمن من عند الوكيل جء ص ٨٨-٨٥/١٠، ٢٥٦-٢٥٣.
- ١٤٦- في الرجل يوكل رجلاً يشتاع له سلعة أو جارية بدين له عليه جء ص ٢٥٧، ٨٩/١٠.
- ١٤٧- بيع العرايا جء ص ٢٥٨-٢٦٩، ٩٠/١٠-١٠١.
- ١٤٨- بيع المزابنة جء ص ٢٥٩، ٩١/١٠.
- ١٤٩- الفرق بين بيع العرايا وبيع المزابنة جء ص ٢٥٩، ٩١/١٠.
- ١٥٠- موقف الرسول ﷺ من بيع العرايا جء ص ٢٦٠، ٩٢، ٩١/١٠.
- ١٥١- بيع عرايا النخل ليس فيه الثمر جء ص ٢٦٠، ٩٢/١٠.
- ١٥٢- بيع العرية من غير الذي أعارها جء ص ٢٦٠، ٩٢/١٠.
- ١٥٣- في العرية يبيعها صاحبها من رجل ثم يشتريها الذي أعارها جء ص ٢٦١، ٩٣/١٠.
- ١٥٤- في العرية تبايع من غير صنفها من الثمر أو بالبر أو بالربط جء ص ٢٦٢، ٩٤/١٠.
- ١٥٥- في المعرى يشتري بعض عريته جء ص ٢٦٢، ٩٤/١٠، ٩٥.
- ١٥٦- في الرجل يعرى أكثر من خمسة أوسق ثم يريد شرائها جء ص ٢٦٣، ٩٥/١٠.
- ١٥٧- الرجل يعرى من حوائط له ثم يريد شراءها جء ص ٢٦٤، ٩٦/١٠.
- ١٥٨- في الرجال يعرون رجلاً واحداً جء ص ٢٦٤، ٩٦/١٠.
- ١٥٩- في الرجل يعرى أناساً شتى جء ص ٢٦٤، ٩٦/١٠.
- ١٦٠- في عرية النفاكية الرطبة والبقول جء ص ٢٦٥، ٩٧/١٠.
- ١٦١- في المعرى يموت قبل أن يقبض المعرى عريته جء ص ٢٦٦، ٩٨/١٠، ٩٩.
- ١٦٢- في اشتراء العرية بخرصها قبل أن يحل بيعها جء ص ٢٦٨، ١٠٠/١٠.
- ١٦٣- اشتراء العرية بخرصها ببرئى أو بتمرة من حائط آخر جء ص ٢٦٩، ١٠١/١٠.
- ١٦٤- التجارة في أرض العدو جء ص ٢٧٠، ١٠٢/١٠.
- ١٦٥- في بيع الكراع والسلاح والعروض لاهل الحرب جء ص ٢٧٠، ١٠٢/١٠.

- ١٦٦- في الشراء من أهل الحرب وأهل الذمة بدنانير ودرهم منقوشة جء ص ٢٧٠، ١٠٢/١٠.
- ١٦٧- في شراء المسلم الخمر جء ص ٢٧١، ١٠٣/١٠.
- ١٦٨- في شراء أولاد أهل الصلح، وأهل الحرب - إذا نزلوا بأمان - جء ص ٢٧٤، ٢٧٥، ١٠٦/١٠، ١٠٧.
- ١٦٩- في التفريق بين الأم وولدها في البيع جء ص ٢٧٨-٢٨١، ١١٠/١٠-١١٣.
- ١٧٠- في بيع الشاة والماشية المصرية جء ص ٢٨٦-٢٨٩، ١١٨/١٠-١٢١.
- ١٧١- في بيع ماء الأنهار والأمطار والآبار جء ص ٢٨٩-٢٩١، ١٢١/١٠-١٢٣.
- ١٧٢- الموقف من احتكار السلع جء ص ٢٩١، ١٢٣/١٠.
- ١٧٣- البيع بسعر فلان وفلان جء ص ٢٩٢، ١٢٤/١٠.
- ١٧٤- فيمن اشترى جملة طعام أو شترى داراً أو ثوباً كل ذراع يكذا وكذا (حسب وحدة الكيل أو القياس أو النعم) جء ص ٢٩٢، ١٢٤/١٠.
- ١٧٥- بيع الشاة واستثناء الرأس منها والكبيد أو الأرجل أو جزء منها عند ذبحها جء ص ٢٩٣-٢٩٥، ١٢٢/١٠-١٢٧.
- ١٧٦- الرجل يبيع من لحم شاته أرطالاً قبل أن يذبحها جء ص ٢٩٥، ١٢٧/١٠.
- ١٧٧- شراء اللبن في ضروع الماشية جء ص ٢٩٦، ٢٩٧، ١٢٨/١٠، ١٢٩.
- ١٧٨- الرجل يشتري ؟؟ على أن عليه عصرها، والقميج على أن عليه طحنه جء ص ٢٩٨، ١٣٠/١٠.
- ١٧٩- التدلّس في البيع جء ص ٣٠٠-٣٤٩، ١٣٢/١٠-١٨١.
- ١٨٠- في العبد يشتري ويدلس فيه يعيب ويحدث فيه عيب آخر جء ص ٣٠٠، ٣٠١، ١٣٣، ١٣٢/١٠.
- ١٨١- في الرجل يشتري العبد فيموت أحدهما ويجد بالآخر عيباً جء ص ٣٠١-٣٠٤، ١٣٣-١٣٣/١٠.
- ١٨٢- في البيع، يشتري العبد أو الجارية فتصموت عنده ويظهر منها على عيب جء ص ٣٠٤-٣٠٦، ١٣٦/١٠-١٣٨.
- ١٨٣- في الرجل يشتاع الجارية وبها العيب لم يعلم به حتى يبيعها ثم ترد عليه جء ص ٣٠٧، ١٣٩/١٠.

- ١٨٤- في الرجل يبتاع الأمة فتلد أولاداً ثم يجد بها عيباً جء ص ٣٠٨، ١٤٠/١٠.
- ١٨٥- في الرجلين يبتاعان السلعة ثم يبيعهما أحدهما من صاحبه ثم يظهر على عيب جء ص ٣٠٨، ١٤١/١٠.
- ١٨٦- في الرجل يبتاع الجارية على أنها من جنس (بربرية مثلاً) فيجدها من جنس آخر (خراسانية مثلاً) جء ص ٣٠٩، ١٤٠/١٠.
- ١٨٧- في الرجل يبتاع العبد فيجد به عيباً جء ص ٣٠٩-٣١٤، ١٤٦/١٠.
- ١٨٨- في الرجل يبتاع العبد بيعاً فاسداً ثم يعتقه قبل أن يقضه جء ص ٣١٤-٣١٧، ١٤٩-١٤٦/١٠.
- ١٨٩- في الرجل يبتاع العبد فيجد به عيباً فيريد رده وباتعه غائب جء ص ٣١٧، ٣١٨، ١٤٩/١٠، ١٥٠.
- ١٩٠- في الرجل يبتاع الجارية بيعاً فاسداً فتصوت عند المشتري بعيب جء ص ٣١٨، ٣١٩، ١٥١، ١٥٠/١٠.
- ١٩١- في الرجل يبتاع الجارية وبها العيب ولم يعلم به ثم تموت من ذلك العيب جء ص ٣٢٠، ١٥٢/١٠.
- ١٩٢- في الرجل يبتاع الجارية من الرجل فتلد أولاداً ثم تموت فيظهر المشتري على عيب كان في الجارية جء ص ٣٢٠، ٣٢١، ١٥٢/١٠، ١٥٣.
- ١٩٣- في الرجل يبيع عبده من نفسه بسلعة يأخذها منه جء ص ٣٢٢، ٣٢٣، ١٥٤/١٠، ١٥٥.
- ١٩٤- فيمن اشترى داراً أو حيواناً فاصاب بها عيباً جء ص ٣٢٣، ٣٢٤، ١٥٥/١٠، ١٥٦.
- ١٩٥- في الرجل يشتري العبد ثم يبيعه ثم يدعى بعد ما باعه أن به عيباً جء ص ٣٢٤-٣٢٥، ١٥٦-١٥٧/١٠.
- ١٩٦- في الرجلين يبتاعان العبد فيجدان به عيباً فيريد أحدهما أن يرد ويبقى الآخر إلا أن يتمسك جء ص ٣٢٦، ١٥٨/١٠.
- ١٩٧- في الرجل يشتري العبد فيجدهما أولاً زنا جء ص ٣٢٩-٣٣١، ١٦١-١٦٣/١٠.
- ١٩٨- في الرجل يبتاع السلعة وبها العيب ولم يعلم به ولا يُعلم به حتى يذهب العيب ثم يريد ردها جء ص ٣٣١، ١٦٣/١٠.

- ١٩٩- في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار فيأخذ بالمائة سلعة أخرى فيجد بها عيباً جء ص ٣٣٢، ١٦٤/١٠.
- ٢٠٠- في الرجل يبتاع السلع الكثيرة فيجد ببعضها عيباً جء ص ٣٣٢، ٣٣٣، ١٦٤/١٠، ١٦٥.
- ٢٠١- في الرجل يبتاع النخيل فيأكل ثمرتها ثم يجد بها عيباً جء ص ٣٣٣، ٣٣٤، ١٦٥/١٠، ١٦٦.
- ٢٠٢- في الرجل يبيع السلعة ويدلس فيها العيب وقد علمه جء ص ٣٣٤-٣٣٩، ١٧١-١٦٦/١٠.
- ٢٠٣- في الرجل يبيع السلعة وبها عيب ولم يعلم به جء ص ٣٣٩، ١٧١/١٠.
- ٢٠٤- في الرجل يبيع الخشب والبيض والرائع والقشء وفيها عيب جء ص ٣٣٩، ٣٤٠، ١٧٢، ١٧١/١٠.
- ٢٠٥- في الإماء والعبيد والحيوان، يجد المشتري بهم العبد دلّسه البائع أو لم يدلّسه جء ص ٣٤٠، ١٧٢/١٠.
- ٢٠٦- في الرجل يبتاع الجارية فيقرأها عنده فتشرب ثم يجد بها عيباً جء ص ٣٤٠، ٣٤١، ١٧٢، ١٧٢/١٠.
- ٢٠٧- في الرجل يبتاع الجارية ثم يبيعهما من بائعها أو غيره ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلّسه به البائع جء ص ٣٤١، ١٧٣/١٠.
- ٢٠٨- في الرجل يبتاع الخفين أو المصراعين فيجد بأحدهما عيباً جء ص ٣٤٢، ١٧٤/١٠.
- ٢٠٩- في الرجل يبتاع النخل أو الحيوان فيقتلها ثم يصيب بهما العيب جء ص ٣٤٢-٣٤٤، ١٧٦-١٧٤/١٠.
- ٢١٠- في الرجل يبيع السلعة ثم يأتي بها إلى مشتريها بعد ذلك فيبرأ إليه من عيوبها جء ص ٣٤٦-٣٤٨، ١٧٨-١٨٠/١٠.
- ٢١١- بيع البراءة جء ص ٣٤٩-٣٥٢، ١٨١-١٨٤/١٠.
- ٢١٢- بيع مال المفلس جء ص ٣٥٢، ٣٥٣، ١٨٤/١٠، ١٨٥.
- ٢١٣- دعوى المتبايعين جء ص ٣٩٣-٣٩٥، ١٠٣٥-٣٧.
- ٢١٤- في الحكم بين أهل الذمة في تظالمهم في البيع والشراء جء ص ٤٠٠، ٤٢/١١.
- ٢١٥- الموقف من اجتماع البيع والإجارة معاً جء ص ٤٠٢-٤٠٦، ٤٤/١١-٤٥.

# المكتبة الكبرى

لإمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبهني

رواية الامام سخون بن سعيد النخعي

عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتقي

رضي الله تعالى عنهم أجمعين

\*\*\*\*\*

﴿أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل﴾

\*\*\*\*\*

﴿تمت﴾

لا يجوز لأحد أن يطبع المدونة الكبرى أو بعضها تكملة لما  
حصل عليه منها على نسخة من النسخ التي طبعت على نفقتنا وكل  
من تددى على ذلك يكون مسؤولاً أمام القضاء حيث أننا لم نحصل  
على أصول هذه النسخة إلا بعد تحمل المشقات الزائدة وتكبد  
المصاريف الباهظة وإضاعة الاوقات النفيسة وقد سجلناها رسمياً  
بالحاكم المختلطة فكل من يتجارتى على الطبع من هذه النسخة يدعى  
عن الاصول التي طبع منها ويكلف بإرازها في محل الاقتضاء والله  
المستعان محمد ساسي المغربي

التواضع

﴿طبعت بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هجرية﴾

إذا حل الاجل أخذ منه الدرهم أو الدنانير بالبلد الذي تباعا فيه أو غير ذلك **قلت** **﴿**قلت **﴾**  
 أرايت ان كان سمي الاجل وسمى البلد الذي يقبض فيه الدرهم أو الدنانير فله  
 وقد حل الاجل في غير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفاء **قال** قال مالك اذا حل  
 الاجل غنما فله أخذ منه وان كان سمي بلدا فله في غير ذلك البلد اقتضى منه  
 ولا ينظره حتى يرجع الى ذلك البلد لانه لو شاء أن لا يرجع الى ذلك البلد أبدا  
 فيجب هذا بحقه أبدا فهذا لا يستقيم **قلت** **﴿**قلت **﴾** فان كان انما باعه سله بعرض من  
 العروض جوهر أو لؤلؤ أو ثيابا أو طعاما أو متاعا أو رقيقا أو غير ذلك من العروض  
 وشرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان الى أجل من الآجال **قال** ابن القاسم  
 أما العروض والسياب والطعام والرقيق والحيوان كله فسمعت مالكا يقول فيه يوفيه  
 بالبلد الذي شرط فيه اذا حل الاجل **قال** (و لم أسمع منه في اللؤلؤ والجوهر وما  
 أشبه شيئا ولكني أرى أنه لا يدفع اليه ذلك الا في البلد الذي شرط فيه الدفع  
 لان هذه سلع وليس هذا مثل الذهب والورق لان الذهب والورق عين في جميع  
 البلدان **قلت** **﴿**قلت **﴾** فان حل الاجل فقال الذي عليه هذه الاشياء لا أخرج الى ذلك البلد  
**قال** قال مالك ليس له أن يوفيه الا في ذلك الموضع أو بواحد أو بواحدة أو يخرج هو  
 فيوفي صاحبه لا بد له من ذلك

**﴿** ما جاء فيمن أوقف سلة وقال لم أرد البيع **﴿**

**قلت** **﴿**قلت **﴾** أرايت الرجل يقول للرجل يعني سلتك هذه بمشرة دنانير فيقول رب  
 السلة قد ابتعتها فيقول الذي قال بعتي سلتك بمشرة لا أرضى **قال** سألت مالكا  
 عن الرجل يقف بالسلة في السوق فيأتيه الرجل فيقول بكم سلتك هذه فيقول  
 بمائة دينار فيقول قد أخذتها فيقول الرجل لا أبيعك وقد كان أوقفها للبيع أرى أن  
 هذا يلزمه **قال** قال مالك يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما سأومته على الايجاب في  
 البيع ولا على الامكان وما سأومته الا على كذا وكذا لأمر يذكره غير الايجاب  
 فاذا حلف على ذلك كان القول قوله وان لم يحلف لزمه البيع فسلتك تشبه هذه عندي

**قلت** **﴿**قلت **﴾** لو أني قلت لرجل يا فلان قد أخذت غنمك هذه كل شاة بمشرة  
 درهم فقال ذلك لك أترى البيع قد تروني في قول مالك **قال** نعم

**﴿** في بيع السمن والعسل كيلا أو وزنا في الظروف **﴿**

**﴿** ثم توزن الظروف بعد ذلك **﴿**

**قلت** **﴿**قلت **﴾** ان اشتريت سمن أو زيتا أو عسلا في ظروف كل رطل بكذا  
 وكذا على أن توزن الظروف بالعسل أو بالسمن أو بالزيت ثم توزن الظروف بعد  
 ذلك فيخرج وزن الظروف **قال** قال مالك لا بأس بذلك **قال** وسألت مالكا  
 عن الرجل يشتري السمن أو الزيت أو العسل في الظروف كيلا فيريدون أن يزنوا  
 ذلك السمن بطروفة أو العسل أو الزيت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك **قال**  
 قال مالك ان كان وزن القسط كيلا مبروفا لا يختلف عرفوا وزن ذلك القسط  
 هو من رطل اذا وزنه فلا بأس به أن يزنوا فيعرفوا كم من قسط فيه كيلا بالوزن ثم  
 يطرحون وزن الظروف مما كان فيها وذلك ان البيع انما يقع على ما بهد وزن الظروف  
 فاذا كان الوزن والكيل لا يختلف فلا بأس به **قلت** **﴿**قلت **﴾** ان وزنا السمن  
 وتركوا الظروف عند البائع <sup>(١)</sup> ثم لهم رجوعا اليه فقال المشتري ليست هذه الظروف

(١) - قال أبو اسحاق فان كان في إعادة السمن تكلف يحتاج الى اجارة فينبغي أن يكون  
 المشتري هو الذي يعيد كيله أو وزنه لان البائع اذا كانت هذه الظروف يقول القول قولي وأنا قد  
 وزنت السمن فليس على إعادة ثمانية فاختبره أنس الحق في الظروف فان وجدت أنها في الظروف  
 فلا اجارة على المشتري وان وجدت الأمر على خلافه قال البائع وانه أبعد الظروف كانت الاجارة  
 عليه انتهى ومن باع شيئا يحتاج الى الكيل أو اوزن فذلك على البائع قوله تعالى فأوف لنا  
 الكيل الا أن يكون هناك عادة فيقولوا على عادتهم واختلف في الكيل اذا امتلا فأهريق قبل  
 قربه في الماء المشتري وقد ذكرنا ذلك فباقي وقد اختلف في هذا لو كان المشتري هو الذي  
 يكيل فتبين اذا امتلا المكيل كان منه وقيل من البائع حتى يصب في الماء نفسه وروى عيسى فيمن  
 اشترى راوية ماء فتشقق أو قلالا فتشقق قبل أن تصل الى ذلك من البائع وهو مما يشترى على البالغ

التي كان فيها السمن وقال البائع هي الظروف التي كان فيها السمن (قال ابن القاسم)  
ان تصادقا على السمن ولم يفت اذا اختلفا في الظروف ووزن السمن فان كان السمن  
قد فات واختلفا في الظروف فالقول قول من كانت عنده الظروف مع يمينه لانه ما مومن  
لان المشتري ان كان قبض السمن وذهب به وترك الظروف عند البائع حتى يوازنه  
فقد اتهمه عليها فالقول قوله مع يمينه وان كان البائع قد أسلم الى المشتري الظروف بما  
فيها يزنها وصدقه على وزنها أو دفع الظروف اليه بعد ما وزنها فادعى أنه قد أبدها فهو  
مدع والقول فيها قول المشتري مع يمينه لانه قد اتهمه **قلت** أرأيت لو أني اشتريت جارية  
من رجل بمائة دينار فأصب بها عيياً فجئت أردّها فأنكر البائع العيب فقال رجل أنا  
أخذها منك بخمسين على أن يكون على كذا واحد منكما من الوضعية خمسة وعشرون  
ديناراً فرضياً بذلك أتلتزم ذلك البائع الاول أم لا (قال) ذلك جائز لازم لها عندي ولم  
أسمعه من مالك ألا ترى لو أن رجلاً اشترى عبداً من رجل على أن يعينه فلان بألف  
درهم فقال له فلان أنا أعينك فاشتري العبد ان ذلك لازم لفلان

**قلت** في الرجل يبيع الودينة تكون عنده بغير إذن صاحبها ثم يموت صاحبها **قلت**  
**فيريثها فيريد أن يتقضى البيع**

**قلت** أرأيت لو كان متاع في يدي وديعة فبسته من غير أن يأمرني بذلك صاحبه  
فلم يقبض المتاع المتاع مني حتى مات رب المتاع الذي أودعني وكنت أنا واره فلما  
ورثته قلت لا أجزى البيع لأنني بمت مالم يكن في ملكي وكان ذلك معروفاً كما قلت  
(قال) أرى البيع غير جائز ولك أن تنقضه

في عرف الناس قال أبو اسحق كان الأشبه أن يضمنه المشتري لانه جزاف يضمن بالمقد وانما  
على البائع إبعاله الى دار المشتري فأما الضمان في العرف فلا أرى الا أن يقدر الإيبال فيه كالكيل  
وكالمدد فيما بعد انتهى من كتاب أبي اسحاق انتهى من هامش الاصل

**قلت** في بيع العبد له مال عين وعرض وراض وأجل بماله يذهب الى أجل **قلت**

وذكرهم وعين وعرض ورقيق أيجوز للمشتري

أن يشتريه بدينار إلى أجل ويستثنى ماله في

قول مالك (قال) نعم ذلك جائز

في قول مالك بن أنس

**قلت** ثم كتاب الغرر من المدونة الكبرى **قلت**

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وسلم

\*\*\*

**قلت** وفيه كتاب بيع المراجعة

التي كان فيها السمن وقال البائع هي الظروف التي كان فيها السمن (قال ابن القاسم)  
ان تصادقا على السمن ولم يفت اذا اختلفا في الظروف ووزن السمن فان كان السمن  
قدفات واختلفا في الظروف فالقول قول من كانت عنده الظروف مع يمينه لانه مأمون  
لان المشتري ان كان قبض السمن وذهب به وترك الظروف عند البائع حتى يوازنه  
فقد ائتمه سبها فالقول قوله مع يمينه وان كان البائع قد أسلم الى المشتري الظروف بما  
فيها يزنها وصدقه على وزنها أو دفع الظروف اليه بعد ما وزنها فادعى أنه قد أبدلها فهو  
مدع والقول فيها قول المشتري مع يمينه لانه قد ائتمه **قلت** رأيت لو اني اشتريت جارية  
من رجل بمائة دينار فأصبت بها عيبا بئنت أردوها فأنكر البائع العيب فقال رجل أنا  
أخذها منك بالخمس على أن يكون على كل واحد منكما من الودينة خمسة وعشرون  
دينارا فرضيا بذلك ألتزم ذلك البائع الاول أم لا (قال) ذلك جائز لازم لما عندي و  
أسمعه من مالك ألا ترى لو أن رجلا اشتري عبداً من رجل على أن يئنه فلان بألف  
درهم فقال له فلان أنا أعينك فاشتري العبد ان ذلك لازم لفلان

**قلت** في الرجل يبيع الودينة تكون عنده بغير إذن صاحبها ثم يموت صاحبها **قلت**  
فيريثها فيريد أن ينقض البيع

**قلت** رأيت لو كان متاع في يدي وديعة فبئته من غير أن يأمرني بذلك صاحبه  
فلم يقبض المتاع المتاع مني حتى مات رب المتاع الذي أودعني وكنت أنا وارثه فلما  
ورثته قلت لا أجز البيع لاني بئت مالم يكن في ملكي وكان ذلك معروفا كما قلت  
(قال) أرى البيع غير جائز ولك أن تنقضه

في عرف الناس قال أبو اسحق كان الأشبه أن يضمنه المشتري لانه جزاف يضمن بالمقد وانما  
على البائع إصالة الى دار المشتري فأما الضمان في العرف فلا أرى الا أن يقدر الإصالة فيه كالكيل  
وكالمدد فيها بعد انتهى من كتاب أبي اسحاق انتهى من هامش الاصل

**قلت** بيع العبد له مال عين وعرض وناس وأجل بماله يذهب الى أجل **قلت**

**قلت** رأيت العبد يشتريه الرجل وله المال وماله دنائير

ودراهم ودين وعروض ورفيق أيجوز للمشتري

أن يشتريه بدراهم الى أجل ويستثنى ماله في

قول مالك (قال) نعم ذلك جائز

في قول مالك بن أنس

**قلت** تم كتاب الفرر من المدونة الكبرى

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

\*\*\*\*\*

وبليه كتاب بيع المراجعة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

هذا كتاب بيع المراجعة

ما يجب في المراجعة مما لا يحجب

قال ابن القاسم قال مالك في البز يشتري في بلد فيجمل الى بلد آخر (قال) ارى أن لا يحمل عليه أجر الماسرة ولا التفقة ولا أجر الشدة ولا أجر الطن ولا كراهية فاما كراهية المحولة فانه يحجب في أصل الثمن ولا يحجب لكراهية المحولة مع الا أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله فان رجوه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك وتحمل القصرة على الثمن والخطاطة والصنع ويحمل عليها الربح كما يحمل على الثمن فان باع البائع ولم يبين شيئا مما ذكرت لك أنه لا يحجب له فيه ربح وفات المتاع فان الكراهية يحجب في الثمن ولا يحجب عليه ربح وان لم يفت المتاع فالباع بينهما مفسوخ الا أن يراضيا على شيء مما يجوز بينهما قلت أرأيت الحيوان اذا اشتريتهما أو الرقيق فأنفقت عليهم ثم بعتهم مراجعة أحسب نفقتهم أم لا (قال) نعم تحسب نفقتهم في رأس المال ولا أرى له رجحا قلت أرأيت ما أنفق التاجر على نفسه في شراء السلع هل يحجب نفقته في رأس مال تلك السلع في قول مالك (قال) لا يحجب ذلك في رأس مال السلع وهو قول مالك (قال ابن القاسم) وان باع العامل متاعا مراجعة من مال القراض فلا يعمل عليه من نفقة نفسه ذاهبا وراجعا شيئا

\*\*\*\*\*

هذا في المراجعة

قلت قال ابن القاسم المراجعة للمشرة أحد عشر وللعشرين اثنا عشر وما سمي من هذا والمشرة خمسة عشر والمشرة تسعة عشر وللدرهم درهم وأكثر من ذلك أو أقل جائز في قول مالك قل نعم قلت أرأيت من اشترى سلعة بمشرة فباعها بوضيعة للمشرة أحد عشر يجوز هذا البيع في قول مالك قال نعم قلت وكيف يحسب الوضيعة ها هنا (قال) يقسم المشرة على أحد عشر جزأ فبا أصاب جزءا من أحد عشر جزءا من المشرة طرح ذلك من المشرة دراهم عن المتبايع من أحد عشر جزءا من المشرة بن مرة عن يحيى بن أبي كثير أن ابن مسعود كان لا يرى بأسا ببيع عشرة اثنى عشر أو بيع عشرة أحد عشر ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأسا بالبيع للمشرة اثنا عشر وللمشرة أحد عشر ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان يقول في بيع عشرة أحد عشر لا يرى به بأسا يقول ان الدرهم التي سميها عليها عشرة أحد عشر تقول انها هي اسم يعرفان بها العدة فاذا أثبت العدة فان أحبا أن يكتبها دنانير كتبها وان أحبا أن يكتبها دراهم كتبها أيهما كتبها فهو الذي كان العقد عليه انما أخذ ثيابا بدراهم أو ثيابا بدنانير وكان ما سمي معرفة بينهما

هذا فيمن رقم سلعة ثم باعها مراجعة

قلت أرأيت لو ورثت متاعا فرقته فبعت مراجعة على رقمه يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا لان مالكا قال لي في الذي يشتري المتاع ثم يرقم عليه فيبيعه مراجعة على ما رقم ان ذلك لا يجوز فالذي ورث المتاع أشد من هذا عندي لانه من وجه الشريعة والنسب

هذا فيمن ابتاع سلعة فأصابها عنده عيب ثم باعها مراجعة

قلت أرأيت ان اشتريت جارية فذهب ضربها فأردت أن أبيعها مراجعة (قال)

لا حتى تبين **قلت** وكذلك ان اصابها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى يبين قال نعم (قال) وقال مالك ولا يبيعها على غير مراجعة حتى يبين ما اصابها عنده

فيمن ابتاع سلعة فاستغلها ثم باعها بمراجعة

**قلت** لو اريت لو اتني اشترت حوايط فاعتلتها اعموا ما اشترت دواب فاكترها زمانا واشترت رقيقا فاجرتهم زمانا واشترت دورا فاكترتها فاردت ان ابيع ما ذكرت لك مراجعة ولا ابين ما وصل لك من الثلة (قال) اذا لم تحل الاسواق فلا بأس ان يبيع مراجعة ولا يلتفت في هذا الى الثلة بالضمان الا ان يتناول ذلك فلا يعجنى ذلك الا ان يخبره في اى زمان اشترها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيما ذكرت الا والاسواق تختلف **قلت** لو اريت لو اتني اشترت ابلا او غنما فاحتلتها او جزتها فاردت ان ابيعها بمراجعة في قول مالك (قال) اما الابن ان كان شيا قريبا قبل ان تحول اسواقها فلا بأس بان يبيعها بمراجعة ولا يبين فان تقدم ذلك فلا اسواق تتغير في الحيوان لانها لا تثبت على حال واما الصوف فهو لا يجز حتى تتغير اسواقها ان كان اشترها وليس عليها صوف وان كان اشترها وعليها صوف فجزه فهذا نقصان من الثمن فلا يصلح له في الوجهين جميعا ان يبيع بمراجعة حتى يبين

فيمن اشترى سلعة فولدت عنه ثم باعها بمراجعة

**قلت** لو اريت ان اشترت غنما فولدت عندي فاردت ان ابيع ما ذكرت لك بمراجعة ولا ابين ايصالح لي ذلك في قول مالك ام لا (قال) لا ارى ان يصلح له ان يبيعها بمراجعة ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذا اشد من ذلك **قلت** فان ضم اليها اولادها فباعها بمراجعة ولم يبين ايجوز ذلك ام لا (قال) لا لان تحويل الاسواق فوت فهذا اشد منه وهذا قد حالت اسواقه لاشك فيه **قلت** لو اريت ان اشترت جارية فولدت عندي ابيعها بمراجعة ولا ابين في قول مالك (قال) لا يبيعها بمراجعة وبحبس اولادها الا ان يبين فان يبين فلا بأس بذلك

فيمن ابتاع سلعة خالت اسواقها ثم باعها بمراجعة

**قلت** لو اريت ان اشترت سلعة خالت الاسواق واردت بيعها بمراجعة ايجوز لي ذلك ام لا (قال) قال مالك لا تبع ما اشترت مراجعة اذا خالت الاسواق الا ان تبين **قلت** لو اريت ان خالت الاسواق بزيادة ايجوز لي ان ابيعه بمراجعة ولا ابين في قول مالك (قال) انما قال لنا مالك اذا خالت الاسواق لم يبعه بمراجعة حتى يبين ولم يذكر لنا بزيادة ولا نقصان ونحب الى ان لا يبيع حتى يبين وان كانت الاسواق قد زادت لان الطرى عند التجار ليس كالذي تقدم عهده عندهم هم في الطرى ادرغب وعليه احرص اذا كان جديدا في ايديهم هو اوجب اليهم من سلعة قد مكثت في ايديهم فالطرية في ايديهم ائنفق **قلت** وقال مالك اذا تقدم مكث السلعة فلا ارى ان يبيعها بمراجعة حتى يبين في اى زمان اشترها فارى ما سالت عنه مثل هذا النحو **قلت** لو اريت ان اشترت جارية او حيوانا خالت الاسواق او ثيابا او عروضا خالت الاسواق ايجوز لي ان ابيع بمراجعة ولا ابين (قال) قال مالك لا يجوز ان يبيع بمراجعة اذا خالت الاسواق حتى يبين

فيمن اشترى سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضيها ثم باعها بمراجعة

**قلت** لو اريت ان اشترت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشترتها فرضيتها ايصالح لي ان ابيعها بمراجعة ولا ابين واقول قلت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصلح له ان يبيعها بمراجعة حتى يبين انه اشترها بكذا وكذا بغير عيب ثم اطاع على هذا العيب فرضى الجارية بذلك لانه لو شاء ان يردّها ردها

فيمن ابتاع سلعة بدين الى اجل ايجوز له ان يبيعها بمراجعة نقدا

**قلت** لو اريت من اشترى سلعة بدين الى اجل ايجوز له ان يبيعها بمراجعة نقدا (قال) قال مالك لا يصلح له ان يبيعها بمراجعة الا ان يبين **قلت** وقال مالك وان باعها بمراجعة ولم يبين رايت البيع مردودا وان فاتت رايت له قيمة سلعته يوم قبضها المبتاع نقدا



﴿قال سحنون﴾ ولا يضرب له الربح على القيمة ﴿قلت﴾ فان كانت القيمة أكثر مما باعها به (قال) فليس له الا ذلك ويعجل له ولا يؤخر وانما قال مالك له قيمة سلته وهكذا يكون ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المشتري أنا أقبل السلعة الى ذلك الاجل ولا أدركها (قال) لا خير فيه ولا أحب ذلك

﴿فمن ابتاع سلعة بتقدّم آخر بالثمن ثم باعها مربحة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلعة بعشرة دراهم تقدّم ثم أخرى البائع بالدراهم ستة فأردت أن أبيع مربحة كيف أبيع في قول مالك (قال) لا تبع حتى تبين <sup>(١)</sup> لأن مالكا قال لا تبع اذا تقدت غير ما وجبت به الصفقة حتى تبين فكذلك الاجل الذي أجلك بالدراهم لا تبع حتى تبين الاجل

﴿فمن ابتاع سلعة بتقدّم تجوز عنه في التقدّم ثم باعها مربحة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلعة بعشرة دراهم فتقدت فيها عشرة دراهم فأصاب البائع فيها درهما زائفا فتجوز عنه كيف أبيع مربحة في قول مالك (قال) بين ما تقدت في ثمنها وما تجوز عنك ثم تبع مربحة

﴿فمن ابتاع سلعة بعين فتقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مربحة﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أنني بعت سلعة بألف درهم فأخذت بالالف مائة دينار هل يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان أراد أن يبيعها مربحة أيجوز له في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز له أن يبيع مربحة اذا بين له بما اشتراها به وبما تقد ﴿قلت﴾ فاذا بين ما اشتراها به فقال أخذتها بألف درهم وتقدت فيها مائة دينار أيجوز لي أن أبيعها مربحة على المائة الدينار أو على الالف درهم على أي ذلك شئت (قال) نعم اذا رضى به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كنت اشترت

(١) قال ابن المواز قال اصبح فان لم يبين فللمبتاع ردّها فان كانت القيمة كاذبي لم يبين بتأخير الثمن اه من هامش الأصل

سلعة بمائة دينار فأعطيت بالمائة للدينار عروضا أيجوز لي أن أبيع مربحة في قول مالك (قال) نعم اذا بينت ﴿قلت﴾ وكيف بين (قال) بين أنه اشتراها بمائة دينار وأنه قد تقد فيها من العروض كذا وكذا فيقول فأبيعكم ما مربحة على الدنانير التي اشترتها بها ﴿قلت﴾ فان باع على العروض التي تقد في ثمنها مربحة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في الذي يشتري السلعة بالعروض فيبيعها مربحة شيئا والذي روى أنه لا بأس به أن يبيع اذا اشترى بالعروض مربحة اذا بين العروض ما هي وصفها فيقول أبيعكم هذا بربح كذا وكذا أو رأس ماله ثوب صفته كذا وكذا فهذا جائز ويكون له الثياب التي وصفت وما سعى من الربح ولا يبيع على قيمته فان باع على قيمتها فهو حرام لا يخل (قال ابن القاسم) وانما جاز ذلك لأن مالكا أجاز لمن اشترى سلعة بتمام أن يبيعها بتمام ذابصف ذلك (وقال أشهب) لا يجوز لانه يبيع ما ليس عنده فلا يجوز ذلك لا ترى أن البائع باع سلعته بتمام أو بعرض وليس الطعام ولا العرض عند المشتري فصار البائع كأنه اشترى من المشتري بسلعته ما ليس عند المشتري فصار كأنه باع ما ليس عنده ولا يجوز أن يشتري من رجل طعاما ولا عرضا ليس عنده الا الى أجل على وجه التسليف الا ترى أن ابن السبّاح قال لا يصلح لامرئ أن يبيع طعاما ليس عنده ثم يتأخر بعد أن يوجب بيعه لصاحبه من التقدّم ومن بعد التقدّم الذي يليه وقد عرف سعر السوق ويبين له ربحه الا أن يبيع طعاما ليس عنده مضمونا متأخرا الى حين ترتفع فيه الاسواق أو تنضع لا يدري ما عليه في ذلك وماذا له أو يبيعه طعاما ينقله من بلد الى بلد لا يعلم فيه بسعر الطعام فإن وهب له وان جاور بن عبدالله وأبا سلمة ابن عبد الرحمن وطاوسا وعطاء كرهوا ذلك وقال عطاة لا يصلح ذلك الا في النسبة المستأخرة التي لا يدري كيف تكون الاسواق أن يربح أم لا يربح ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلعة بمائة دينار وتقدت في المائة الدينار ألف درهم فبعتها مربحة ولم أبيع للمشتري ما اشترت به السلعة وما تقدت في ثمنها (قال) قال مالك ان كانت السلعة قائمة ردت الا أن يرضى المشتري بما قال البائع (قال) مالك وان كانت قد فانت ضرب

للمشتري الربح على ما تقد البائع في ثمن السلعة إلا أن يكون الذي باعه هو غيراً  
للمشتري فذلك له **قلت** ولم يكن يرى مالك الربح على ما وجبت عليه الصفقة في  
هذا (قال) لا ولكن يرى الربح على ما تقد فيها المشتري الذي باع مربحة إذا أحب  
ذلك المشتري **قلت** فأى شئ فوات هذه السلعة ههنا في قول مالك (قال) تباع  
وتهدب من يده أو يزيد في بدنها أو ينقص **قلت** وان تغيرت الاسواق (قال)  
هو فوت أيضاً **قلت** فان اشترت سلعة بمائة دينار وتقدت فيها مائة أردب  
حنطة ثم بدت مربحة على المائة دينار ولم أبيع **قال** ان كانت السلعة قائمة لم تقف  
فالمبتاع بالخيار ان شاء أقرها في يديه بما قال البائع وان شاء ردها وان كانت قد فاتت  
ضرب له الربح على ما تقد البائع ان كان باعها على العشرة أحد عشر ضرب له الربح  
على قدر ذلك على المائة أردب عشرة أردب إلا أن تكون هذه الإرادب أكثر من  
المائة الديار وعشرة دنانير فلا يكون للبائع أكثر منها لانه قد رضى ببيعها بذلك  
واختاره على غيره ألا ترى أن المبتاع هو الطالب للبائع وقد كان قبل فوت السلعة له  
الرضا بالتقام على ما اشتراها به فكذلك له الخيار بعد الفوت على الرضا بما اشتراها  
به وأعطاه الربح على ما كان تقد البائع من المائة أردب مثل الذي اشترى بالدنانير  
وتقد دراهم أو اشترى بدراهم وتقد دنانير ثم باع على ما اشترى ولم يبين وكل من  
اشترى سلعة بعين فتقد فيها شيئاً من الكيل والوزن والعروض والطعام أو اشترى  
شئاً من الكيل والوزن من العروض والطعام وتقد المبيع أو اشترى شئاً من الوزن  
والكيل من العروض وتقد من العروض شيئاً بما يكال ويوزن غير الذي به وقعت  
صفقته فباع على ما اشترى ولم يبين ما تقد ثم استفيق لذلك والسلعة قائمة أو قائمة  
فبلى ما وصفت لك من السلعة التي اشترى بمائة دينار وتقد مائة أردب فباع على  
الدنانير. فخذ هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هذا بوجه بيع ما ليس  
عندك في مثل بعض هذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

\*\*\*\*\*

بمئة دينار. فاشترى سلعة بمائة دينار ثم ورثها ثم باعها بمائة دينار  
فقلت **قلت** رأيت ان اشترت سلعة بمائة دينار ثم وهبت لي المائة دينار أن يجوز لي  
أن أبيعها بمائة دينار على المائة (قال) نعم ان كان قد قبض المائة واقر قائم وهبت له بعد  
ذلك فقلت **قلت** رأيت ان اشترت جارية بمائة دينار فوهبتها لرجل ثم ورثها من  
الوهوبة له أن أبيع مربحة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه  
شيئاً ولا يبيع مربحة

**قلت** فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها بمائة دينار

فقلت **قلت** رأيت ان ورثت نصف سلعة ثم اشترت نصفها الباقي فأردت أن أبيع  
نصفها بمائة دينار (قال) لا أرى لك أن تبيع نصفها بمائة دينار إلا أن يبين **قلت** لم (قال)  
لانه إذا باع نصفها وقبض الباقى على ما ورث وعلى ما اشترى فلا يجوز أن يبيع ما ورث  
مربحة حتى يبين فاذا بين فقام بيع البيع على ما ابتاع فذلك جائز **قلت** تحفظه  
عن مالك (قال) لا

**قلت** فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع بعضها بمائة دينار

فقلت **قلت** رأيت ان اشترت حنطة أو شعيراً أو شيئاً بما يكال أو يوزن صفقة  
واحدة فأردت أن أبيع نصفه بمائة دينار على نصف الثمن أن يجوز لي (قال) ذلك جائز  
إذا كان الشئ الذي يبيع مربحة غير مختلف وكان الذي يجلس منه والذي يبيع سواء وكان  
صففاً واحداً **قلت** وهذا قول مالك قال نعم **قلت** رأيت ان اشترت ثياباً صففاً  
واحدة أو أسلمت في ثياب صففاً واحدة (قال) أما ما اشترت بعينه ولم تسلم فيه  
فانه لا يصلح أن تبيع بعضه بمائة دينار بما يبيعه من الثمن وذلك لو أنك اشترت ثوبين  
صفقة واحدة بعشرين درهماً فكان الثوبان جنساً واحداً وصفة واحدة لم يجز لك  
أن تبيع أحدهما بمائة دينار بعشرة دراهم لان الثمن انما يقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب  
منهما وأما ما من أسلم في ثوبين صفقتما واحدة جازله أن يبيع أحدهما بمائة دينار نصف

التمن الذي أسلم فيها إذا كان أخذ الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن  
البائع في أخذ التوين في شيء من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد التوين  
من يد المشتري بعد ما قبضه رجع على البائع مثله وإن كان اشتري توين بأعيانها  
صفة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع مثله

فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت سلعة فبعت نصفها أو ثلثها مرابحة أيجوز هذا في قول  
مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أو ثلثهم  
نصف التمن أو ثلثه لم يكن بذلك بأس ولو باع رأساً من الرقيق مرابحة بما يقع عليه من  
حصة التمن لم يكن في ذلك خير وإن كانت عروضاً تكال أو وزن فلا بأس ببيع  
نصفها أو ثلثها مرابحة بنصف التمن أو ثلثه (قال) سحنون ولا بأس ببيع تسمية  
من كبله أو وزنه مرابحة مثل أن يقول أبيعك من هذه المائة رطل خناه عشرة  
أرطال بما يقع عليها من التمن والتمن مائة دينار ولأن التمن يقع لكل رطل دينار  
ولأنه يقسم التمن عليه على القيم لأن الوزن أعدل فيه من القيمة

فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع مصائبه مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت عدلاً من بر بالبر درهم أنا وصاحب لي ثم اقسمتها  
فأردت أن أبيع نصبي مرابحة على خمسة أيجوز لي ذلك (قال) أرى أن يمين فإذا  
يمنت جاز ذلك ولا لم يجز

فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت سلعة من السلع شيء مما يكال أو يوزن فأردت أن  
أبيعها مرابحة للعشرة أحد عشر أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) إذا يمنت  
صنف ذلك الشيء الذي اشتريت به هذه السلعة فلا بأس أن تباع مرابحة عند مالك  
وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مرابحة ثم اشتراها ثانية بأقل

من التمن أو أكثر ثم أراد بيعها مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت سلعة بعشرة دراهم فبعتها بخمسة عشر درهما مرابحة  
ثم اشتريتها بعد ذلك بعشرة أو بشعيرين ثم أردت أن أبيعها مرابحة (قال) ذلك  
جائز ولا ينظر إلى البيع الأول لأن هذا حدث ولا بأس أن يبيع مرابحة

في السلمة بين الرجلين ببيعها مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت نصف عبد بمائة درهم واشتري غيري نصفه الآخر  
بمائتين فبعتا العبد مرابحة بربح مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مائة درهم  
مائة درهم والذي رأس ماله مائة درهم مائتي درهم ثم يقسم الربح بينهما على قدر  
رؤس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين  
ثلث المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائتين ثلثا التمن ولصاحب المائة ثلث التمن  
وقال في وإن باعها مساومة فالتن بينهما نصفين (قال) وقد يلغى هذا كله عن  
بعض من أرضى من أهله العلم (قال) ابن القاسم في وإن باعها للعشرة أحد عشر فهذا  
مثل ما وصفت لك من بيع المرابحة قلت في رأيت أن باع العبد بوضعية للعشرة  
أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثلث وعلى صاحب المائتين  
الثلثين من الوضعية (قلت) في فإن باع بوضعية مائة درهم من رأس المال (قال)  
أرى الوضعية بينهما على قدر رؤس أموالهما لانهما قالا بوضعية من رأس المال فالوضعية  
تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيعها مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعيتها بثلاثين ديناراً فاستقالني  
صاحبها فأقلته أو استقلته فأقالني أيجوز لي أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديناراً (قال)  
لا يجوز للذي أن يبيعها مرابحة إلا على العشرين لأنه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

فيم يباع سلعة مربحة ثم وضع عنه من الثمن أولا أو اشترط

قلت أ رأيت أن اشتريت سلعة بمائة درهم فبعتها مربحة فخط عنى بالى من ثمنها عشرين درهما يرجع على الذى بعته السلعة مربحة (قال) نزلت بالمدينة ففشل عنها مالك ونحن عنده فقال ان حط بالى السلعة مربحة عن مشترىها منه مربحة ما حط عنه لزم المشترى على ما أحب أو كره وان أبى أن يحط عن مشترىها منه مربحة ما حطوا عنه كان مشترى السلعة مربحة بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن الذى اشتراها به وان شاء ردها قلت أ رأيت أن اشتريت سلعة بمائة درهم فأشركت فيها رجلا فجعل له نصفها بنصف الثمن ثم ان البائع حط عنى فأبى أن يحط ذلك عن شريكى (قال) مثل مالك عنها فقال يحط عن شريكه نصف ما حط عنه على ما أحب أو كره وقرق ما بين هذا وبين البيع مربحة لأن البيع مربحة على المكافأة وهذا انما هو شريكى قلت فلو أنى اشتريت سلعة فأوليتها رجلا ثم حط عنى بألها من ثمنها شيئا من بعد ما وليتها رجلا (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئا الا أنى أرى أن المولى بالخيار أن أحب أن يضع عنى المولى الذى وضع عنه لزم البيع للمولى وان أبى أن يضع عنه كان الذى ولي بالخيار أن أحب أن يأخذها بجميع ما أخذها به فذلك له وان أبى أن يردّها بمنزلة ما ذكرت لك في بيع المراجعة لأن المولى يقول انما وضع لى حين لم أبيع وربحى ولم يرد أن يضع لك ولم أستوضع لك ولكنى حين لم أبيع شيئا سأنته الوضعية لنفسى بمنزلة الذى يبيع مربحة فاستقل الربح فرجع الى بائعه فقال لم أبيع الا ديناراً فسأله أن يضع عنه من الثمن لفة ما يبيع فوضع عنه فأرى للمولى وهذا سواء وهذا قول مالك في بيع المراجعة قلت أ رأيت أن يبيع رجل سلعة مربحة أو أشرك فيها رجلا أو ولاها ثم حط البائع عن هذا الذى أشرك أو هذا الذى ولي أو هذا الذى يبيع مربحة الثمن هذا كله ما قول مالك فيه (قال) قال مالك فى الذى يشتري السلعة فيشرك فيها رجلا فيحط البائع عن الرجل الثمن كله أي يحط للمشارك ما حط البائع عن الذى أشركه (قال مالك) اذا حط الثمن كله

فلا يحط عن الشريك قليل ولا كثير (قال) وانما يحط عن الشريك اذا حط البائع عن صاحبه ما يشبه أن يكون انما أراد به وضعية من الثمن فإذا جاء من ذلك مالا يشبه أن يكون وضعية من الثمن يحط عنه النصف وما أشبهه فانما هذا هبة أو صدقة وليس هذا وضعية من رأس المال فلا يحط عنه قليلا ولا كثيرا (قال ابن القاسم) فارى بيع مربحة والتولية أيضا مثل ذلك ولم أسمه من مالك

فيم يبيع سلعة مربحة فزاد في ثمنها أو نقص

قلت أ رأيت أن اشتريت سلعة فألفتها أو لم ألقها ثم اطاعت على البائع أنه زاد على وكذبى (قال) قال مالك ان كان لم يتلفها المشترى كان بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها وليس زيادته وظلمه بالذى يحمل عليه بأن يؤخذ بمبيع (قال مالك) وان فاتت السلعة قوت فإن كانت قيمتها أقل من رأس المال ومن الربح عليه لم ينقص من ذلك وان كانت قيمتها أكثر مما ابتاع به المبتاع ورجحه لم يزد على ذلك لانه قد رضى بذلك أولا قلت أ رأيت أن دخل هذه السلعة التى باعها مربحة وكذبى عيب كانت جارية فأصابها عند المشترى عور أو صمم أو عيب ينقصها أو حال الاسواق أ يكون للمشتري أن يردّها اذا اطاع على كذب البائع وزيادته من رأس المال (قال) جعله مالك يشبه البيع الفاسد فأرى اذا حالت الاسواق أو دخلها عيب ينقصها لم يكن للمشتري أن يردّها وتلزمه بالقيمة على ما وصفت لك قلت أ رأيت أن اشترت سلعة بمائة درهم فبعتها بربح خمسين قلت للمشتري أخذتها بخمسين ومائة وأيمكها مربحة بخمسين ومائة فردت على سلعى خمسين درهما كذبت فيها فأخذها منى على أن رأس مالى خمسون ومائة وربحى خمسين ثم تلفت السلعة ثم اطاع على الخمسين التى زدتها على الثمن الذى ابتعت به السلعة (قال) يقسم الخمسون الربح على الخمسين ومائة فيصير حصة المائة من الخمسين الربح ثلثي الخمسين فينظر ما جميع ذلك فيوجد مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا فينظر الى قيمتها يوم قبضها المبتاع فان كانت قيمتها أقل من مائة وثلاثة وثلاثين

وثالث قيل للمبتاع هي لك لازمة بمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث لانك قد رضيت أن تأخذها بما اشتراها به وذلك مائة والربح الذي ربحته وهو خمسون على الخمسين ومائة فصارت حصة المائة من الخمسين ثلثي الخمسين فقد رضيت بأن تأخذها بمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فلا يوضع عنك من ثمن السلعة بالصدق وربيحه قليل ولا كثير ان كانت قيمتها أقل من هذا لانك قد رضيت أن تأخذ بمائة وان كانت قيمتها أكثر من هذا لزمتك ما بينك وبين المائتين لان البيع كان أشبه شيء بالفاسد فان زادت قيمتها على مائتين قلنا للبائع ليس لك أكثر من ذلك لانك قد رضيت حين بيعت بالمائتين لانك بيعت بمائة وخمسين زعمت أنها رأس مالك وخمسين ربحك الذي أرباحك المشتري فليس لك وان زادت قيمة سلعتك على أكثر من ذلك لانك قد رضيت بذلك قلت في رأيت ان كان هذا الذي اشتريت مرابحة طاماً أو شيئاً مما يكال أو يوزن فاظلمت على كذب البائع وزيادة في رأس المال بعد ما انكلفت السلعة ما يكون علي في قول مالك (قال) عليك مثل وزن ذلك الشيء ومثل مكنته وصفته الا أن يرضى أخذها بكذب البائع أو يرضى البائع ان أبيع أخذها بما زاد وكذب ان يسلمها لك بحقيقة الثمن الذي اشتري وبما وقع عليه من الربح لانك قد كنت رضيت أخذها بحقيقة الثمن والربح عليه لان كل ما يقدر على رد مثله وان كان فائتاً فهو كسلعة بيعت بكذب ثم اطاع المشتري على كذبه ولم تقت ان المشتري بالخيار ان أحب ان يأخذها بكذب البائع وزيادة والا ردها الا أن يشاء البائع ان يسلمها له بحقيقة الثمن وربيحه فيلزم ذلك للمشتري قلت في رأيت ان اشتريت سلعة مرابحة فاظلمت على البائع انه زاد في رأس المال وكذبتني فرضيت بالسلعة ثم أردت أن أبيعها مرابحة (قال) لا أرى ذلك حتى تبين ذلك (قال) سخون في وقت روى علي بن زياد عن مالك أن مالكا قال فيمن باع جارية مرابحة للمثيرة أحد عشر وقال قامت علي بمائة دينار فأخذ من المشتري مائة دينار وعشرة دنانير فجاء العلم بأنها قامت على البائع بتسعين فطلب ذلك المشتري قبل البائع ان الجارية ان لم تقت

خير المشتري فان شاء ثبت على يمينه وان شاء ردها الا أن يرضى البائع أن يضرب له الربح على التسعين رأس ماله فلا يكون للمشتري أن يأني ذلك (قال) وان قامت عند المشتري بمائة أو نقصان خير البائع ما يطلب قبله من الزيادة التي كذب فيها فان شاء ضرب له الربح على التسعين رأس ماله وان شاء أعطى قيمة سلمته الا أن يرضى المشتري أن يثبت على شرائه الاول فان أبي المشتري ذلك وقام على طلب البائع أعطى البائع قيمة جاريته يوم باعها البائع لا أن تكون القيمة أقل من ضرب الربح على رأس ماله التسعين فلا يكون للمشتري أن ينقص البائع من ضرب الربح على رأس ماله على التسعين لا ينقص البائع من تسعة وتسعين لانه قد كان راضياً على أخذها برأس المال على الصدق والربح عليه أو تكون القيمة أكثر من الثمن الذي باعها به البائع ورضى وهو مائة دينار وربيحه عشرة فلا يكون للبائع على المشتري أكثر مما باع به ورضى وانما جاء المشتري يطلب الفضل قبله (وقال مالك) في رجل باع جارية من رجل للمثيرة أحد عشر وقال قامت علي بمائة فأخذها المشتري بمائة وعشرة فجاء العلم بأنها انما قامت بعشرين ومائة فطلب ذلك البائع قبل المشتري ان الجارية ان لم تقت خير المشتري فان شاء رد الجارية بعينها وان شاء ضرب له الربح على رأس ماله على عشرين ومائة وان قامت عند المشتري بمائة أو نقصان خير المشتري أيضاً فان شاء أعطى البائع قيمتها يوم باعها الا أن تكون القيمة أقل من الثمن الذي اشتراها به المشتري ورضى وهو عشرة ومائة فلا يكون له أن ينقص البائع من الثمن الذي اشتراها به ورضى وانما جاء البائع يطلب الفضل قبله أو تكون القيمة أكثر من ضرب الربح على رأس مال البائع على عشرين ومائة فلا يكون له على المشتري أكثر من ضرب الربح على العشرين ومائة

في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مرابحة

قلت في رأيت ان اشتريت من عبدي أو من مكاتبتي سلعة أو اشتراها مني أبيعوز لي أن أبيع مرابحة ولا أبيع (قال) قال مالك في العبد المأذون له في التجارة مادابته به سيده فانه دين للسيد بخاص به الثمن الا أن يكون في ذلك محاباة فما كان من

عاباة لم يجر ذلك فاذا كان بيعاً صحيحاً فقد جعله مالك بمنزلة الاجنبيين فلا بأس أن يبيع مرابحة كما يبيع ما اشترى من اجنبي اذا صح ذلك ألا ترى أن البذ اذا جنى أسلم ثابه وأما إذا ابتاع بينه وان عتق تبعه ماله إلا أن يستتي ماله

— في الرجل يبيع السلعة بمرض أو طعام فيبيعها مرابحة —

قلت في رأيت من اشترى سلعة بعرض من العروض أبيع تلك السلعة مرابحة في قول مالك (قال) قال مالك لا يبيعها مرابحة إلا أن يبين قلت في فان بين المحموز (قال) نعم ويكون على المشتري مثل تلك السلعة في صفتها ويكون عليه ماسياً من الربح قلت في وكذلك ان كان رأس مال تلك السلعة طعاماً فباعها مرابحة (قال) نعم والطعام أبيع عند مالك ان ذلك جائز اذا كان بين الطعام الذي به اشترى تلك السلعة وقد بينا هذا قبل هذا والاختلاف فيه

— فيمن ابتاع جارية فوطئها ثم باعها مرابحة —

قلت في رأيت ان اشترت جارية فوطئها وكانت بكرًا فانتقضت أو ثيباً فارت أن أبيعها مرابحة ولا أبيع ذلك (قال) لم أسمع من مالك في الانتقاض شيئاً إلا أنا سألنا مالكا عن الرجل يشتري الثوب فيلبسه والدابة فيسافر عليها والجارية فيطؤها أفبيعها مرابحة (قال) أما الثوب والدابة فلا حتى يبين وأما الجارية فلا بأس أن يبيعها مرابحة قلت في وان كانت بكرًا فانتقضت (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قال ان اشترتها بكرًا فانتقضت ثم وجد بها عيباً ردها وما نقص الانتقاض منها فلا أرى أن يبيعها حتى يبين ان كانت من الجوارى اللاتي ينتقضن ذلك وان كانت من الجوارى اللاتي لا ينتقضن الانتقاض وليس هو فيها عيباً فلا أرى بأساً بأن يبيعها مرابحة ولا يبين (قال) وقد سمعت بعض من يقول ان وخش الرقيق اذا انتقضت كان أرفع لثمنها فان كان ذلك كذلك ليس لعذر ثمنها قيمة عند التجار فلا

في أن يبيعها مرابحة ولا يبين وان كان الانتقاض ينتقضها فلا يبيعها حتى يبين وفي ارتفاعات من جوارى الوطء، فوقفان فلا يبيعها حتى يبين وقال غيره كل ما فعل به من بأس أو ركوب فلم يكن فعلاً يغير شيئاً عن حاله وكان أمراً خفيفاً فلا بأس أن يبيع مرابحة ولا يبين

— في الرجل يبتاع جارية ثم يزوجه فيبيعها مرابحة —

قلت في رأيت ان اشترت جارية فزوجتها أبيعها مرابحة ولا أبيع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يبيع حتى يبين لان التزويج لها عيب ولا يبيعها أيضاً غير مرابحة حتى يبين أن لها زوجاً قلت في فان فعل ففعل ذلك فقام المشتري يطلب الثمن (قال) ان كانت الجارية ثمة فثمة أوفات ثمنها أو نقصان أو اختلاف أسواق ولكن النقصان يسير أخير المبتاع وان شاء فبها بما اشترها به أولاً وان شاء ردها وليس للبائع أن يقول أنا أخط عنك العيب وما يصيبه وليس حواله الاسواق والزيادة والنقص اليسير في بيع العيب فوفاً ألا ترى أنه يشتري بيعاً صحيحاً ثم يجد عيباً وقد حدث عنده ما وصفت لك من الحوالة والنقص اليسير أن له الرد فاذا كان في البيع فساد لم يكن فوطئها عند المشتري بالذي نفعه من الرد بالعيب وقد وصفنا البيع الفاسد اذا أصاب المشتري عيباً وقد فالت في يديه كيف يكون الرد وعلى ما يرد وان كانت قد فالت بعق أو تدير أو كتابة بخير البائع فان أحب أن يعطى حط عن المشتري ما يقع على العيب من الثمن وما ينوبه من الربح والا أعطى قيمة سلته معينة إلا أن تكون قيمة سلته معينة أقل مما يصير عليها من الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منها وما يصير عليه من الربح فلا يكون للبائع على المشتري غير ذلك لان البائع يطلب الفضل قبله وقد ألتينا عن المشتري قيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون القيمة أكثر مما ينوب الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منه وما يصير عليه من الربح فلا يكون

للبيع على المشتري غير ذلك لأنه قد كان  
رضى بذلك فخذ هذا الباب على  
هذا إن شاء الله تعالى

﴿تم كتاب المراجعة بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد  
والنبي وآله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه كتاب الوكالات﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي  
والآل وأصحابه وسلم تسليما﴾

﴿كتاب الوكالات﴾

﴿في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له سلعة ثم يموت الأمر فينتاعها  
﴿المأمور وقد علم بموته أو لم يعلم وقد كان دفعه إليه الثمن أو لم يدفع﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري له سلعة من السلع  
وأن يدفع إليه الثمن أو يدفع إليه ثمنها مات الأمر ثم اشتراها وهو لا يعلم بموت الأمر  
أو اشتراها ثم مات الأمر (قال) ذلك لازم للورثة بحكم فإن اشتراها وهو يعلم بموت  
الأمر لم يلزم ذلك الورثة ويكون ضامنا للثمن لأن مالكاً سئل عن الرجل يوكل  
الرجل ببيع له المتاع يبيع له ويشتري فيبيع ويشتري وقد مات صاحب المتاع (قال)  
أما ما باع أو اشتري قبل أن يعلم بموت الأمر فذلك جائز على الورثة وأما ما اشتري  
وباع بعد أن يعلم فلا يجوز ذلك فمثلك مثل هذا لأن وكالته قد انفسخت ﴿قلت﴾  
أ رأيت أن وكلت رجلا يسلم لي في طعام إلى أجل ودفعت إليه الدراهم ففعل فأتني  
البائع إلى المأمور بدراهم فقال هذه زبوف أبدلها لي فصدقه المأمور ثم أتني إلى الأمر  
ليبدلها له (قال ابن القاسم) أرى أن كان المأمور يعرفها بعينها ردها البائع عليه  
وإذا لم يعرفها فإن أنكرها الأمر لم ينفعه ذلك لأن المأمور أمين له (قال) فإن لم  
يعرفها المأمور وقبلها لم يلزم الأمر لأن المأمور لم يعرفها بعينها ولزم المأمور وحلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

﴿ و صلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

— ﴿ كتاب بيع المراجعة ﴾ —

ما يحسب في الرابحة مما لا يحسب

وقال ابن القاسم: قال مالك في البئر يشتري في بلد فيجمل إلى بلد آخر (قال)  
أرى أن لا يحمل عليه أجر البئر ولا الفقة ولا أجر الشدة ولا أجر العطى ولا كراهة  
بئس فأما كراهة الحموله فانه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب لكراهة الحموله إلا  
أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله فإن رجوه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك ويجعل  
التصارة على الثمن والخياطة والصنع ويجعل عليها الربح كما يحمل على الثمن فإن باع البائع  
ولم يبين شيئاً مما ذكرت لك أنه لا يحسب له فيه ربح وفات المتاع فإن الكراهة تحسب  
في الثمن لا يحسب عليه ربح وإن لم يفت المتاع فالباع بينهما مقسوخ إلا أن يتراضيا  
على شيء مما يجوز بينهما (قلت) أرايت الحيوان إذا اشتريته أو الرقيق فأنتفت  
عليهم ثم بعتهم مرابحة أحسب نفقتهم أم لا (قال) نعم تحسب نفقتهم في رأس المال  
ولا أرى له ربحاً (قلت) أرايت ما أنتفت التاجر على نفسه في شراء السلع هل تحسب  
نفقته في رأس مال تلك السلع في قول مالك (قال) لا يحسب ذلك في رأس مال السلع  
وهو قول مالك (قال ابن القاسم) وإن باع العامل متاعاً مرابحة من مال القراض فلا  
يحمل عليه من نفقة نفسه ذهاباً ورجعاً شيئاً

قلت يا ابن القاصم المراجعة للمشرة أحد عشر وللعشرين اثنا عشر وما سعى  
من هذا وللمشرة خمسة عشر وللمشرة تسعة عشر وللمد درهم وأكثر من ذلك  
أو أقل جائز في قول مالك قال نعم قلت يا أبا ريث من اشترى سبعة بعشرة  
فباعها بعشرة للمشرة أحد عشر أمجوز هذا البيع في قول مالك قال نعم قلت يا  
وكيف يحسب الوضعية ها هنا (قال) يقسم المشرة على أحد عشر جزأ فإصاب  
جزء من أحد عشر جزءاً من المشرة طرح ذلك من المشرة دراهم عن المتباع  
بأن وهب من عن الخليل بن مرة عن يحيى بن أبي كثير أن ابن مسعود كان لا يرى  
بأساً ببيع عشرة اثني عشر أو ببيع عشرة أحد عشر ابن وهب عن عبد الجبار بن  
عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأساً بالبيع للمشرة اثنا عشر وللمشرة أحد عشر ابن  
وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان يقول في بيع عشرة أحد عشر  
لا يرى به بأساً يقول ابن الدراهم التي سماها عليها عشرة أحد عشر يقول أماني  
ابن يبرقان بها العدة فإذا ثبت العدة قال أبا أن يكتبها دنانير كتبها وإن أبا أن  
يكتبها دراهم كتبها أيهما كتبها فهو الذي كان العقد عليه أنا أخذ ثياباً بدراهم أو  
ثياباً بدنانير وكان ما سمي معرفة بينهما

فيمن رقم سلعة ثم باعها مرابحة

قلت: أ رأيت لو ورثت متاعا فرقته فبعته مراحجة على رقه أن يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا لأن مالكا قال في الذي يشتري المتاع ثم يرقم عليه فيبيعه مراحجة ما رقم أن ذلك لا يجوز فالذي ورث المتاع أشد من هذا عندي لأنه من وجه التذية والغش

فيمثل ابتاع ساعة فأصابها عند عيب ثم باعها مرابحة

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية فذهب خرسها فأردت أن أبيعها مرابحة (قال)



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب بيع المراجعة

ما يحسب في المراجعة مما لا يحسب

قال ابن القاسم قال مالك في البع يشتري في بلد فيجمل الى بلد آخر (قال) ارى أن لا يحمل عليه أجر الباسرة ولا النفقة ولا أجر الشدة ولا أجر الضيق ولا كراهية فاما كراهة الجولة فانه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب كراهة الجولة يرجع الا أن يعلم البائع من يسأله بذلك كنه فان رجوه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك وتعمل القسارة على الثمن والخطاطة والصنع ويحمل عليها الرجح كما يحمل على الثمن فان باع البائع ولم يبين شيئاً مما ذكرت لك أنه لا يحسب له فيه ربح وفات المتاع فان الكراهة يحسب في الثمن فيجب عليه ربح وان لم يفت المتاع فليبيع بينهما مفسوخ الا أن يراضيا على شيء مما يجوز بينهما قلت ارايت الحيوان اذا اشتريتها أو الرقيق فأنفقت عليهم ثم بعتهم مراجعة أحسب نفقتهم أم لا (قال) نعم تحسب نفقتهم في رأس المال ولا أرى له رجحاً قلت ارايت ما أنفق التاجر على نفسه في شراء السلع هل تحسب نفقته في رأس مال تلك السلع في قول مالك (قال) لا يحسب ذلك في رأس مال السلع وهو قول مالك (قال ابن القاسم) وان باع العامل متاعاً مراجعة من مال القراض فلا يحمل عليه من نفقة نفسه ذبح ورجع شيئاً

في المراجعة

قلت لابن القاسم المراجعة للعشرة أحد عشر وللشربن اثنا عشر وما سمي من هذا والعشرة خمسة عشر والعشرة تسعة عشر وللدهرم درهم وأكثر من ذلك أو أقل جائز في قول مالك قال نعم قلت ارايت من اشترى سلعة بعشرة فباعها بوضعة للعشرة أحد عشر أيجوز هذا البيع في قول مالك قال نعم قلت وكيف يحسب الوضعة ها هنا (قال) يقسم العشرة على أحد عشر جزءاً فبا أصاب جزءاً من أحد عشر جزءاً من العشرة طرح ذلك من العشرة دراهم عن المتاع وإن وهب عن الخليل بن مرة عن يحيى بن أبي كثير أن ابن مسعود كان لا يرى بأساً ببيع عشرة حتى عشرة أحد عشر وإن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأساً بالبيع للعشرة اثنا عشر وللعشرة أحد عشر وإن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان يقول في بيع عشرة أحد عشر ولا يرى به بأساً يقول ان الدراهم التي سبها عليها عشرة أحد عشر يقول انها هي اسم يعرفان بها العدة فاذا أثبت العدة فإن أجباً أن يكتبها بذانير كتابها وأن أجباً أن يكتبها دراهم كتابها أيهما كتبها فهو الذي كان العقد عليه انما أخذ ثياباً بدرهم أو ثياباً بذانير وكان ما سميها معرفة بينهما

فيمن رقم سلعة ثم باعها مراجعة

قلت ارايت لو ورثت متاعاً فرقته فبعته مراجعة على رقبه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا لان مالكا قال لي في الذي يشتري المتاع ثم يرقم عليه فيبيعه مراجعة على ما رقم ان ذلك لا يجوز فالذي ورث المتاع أشد من هذا عندي لانه من وجه الخديعة والغش

فيمن ابتاع سلعة فأصابها عيب ثم باعها مراجعة

قلت ارايت ان اشترت جارية فذهب ضررها فأردت أن أبيعها مراجعة (قال)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب بيع المراجعة

ما يحسب في المراجعة مما لا يحسب

قال ابن القاسم قال مالك في البئر يشتري في بلد فيجمل الى بلد آخر (قال) ارى ان لا يحمل عليه اجر السامرة ولا النفقة ولا اجر الشدة ولا اجر الطن ولا كراهيت فاما كراه الحولة فانه يحسب في اصل الثمن ولا يحسب لكراه الحولة ربح الا ان يعلم البائع من يسره بذلك كنه فان رجوه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك ويحمل القصار على الثمن والخياطة والصنعة ويحمل عليها الربح كما يحمل على الثمن فان باع البائع ولم يبين شيئاً مما ذكرت لك انه لا يحسب له فيه ربح وفات المتاع فان الكراه يحسب في الثمن ولا يحسب عليه ربح وان لم يفت المتاع فالبيع بينهما مفسوخ الا ان يتراضا على شيء مما يجوز بينهما قلت ارايت الحيوان اذا اشتريته او الرقيق فأنفقت عليهم ثم بعتهم مراجعة تحسب نفقتهم ام لا (قال) نعم تحسب نفقتهم في رأس المال ولا ارى له رجاء قلت ارايت ما اشق التاجر على نفسه في شراء السلع هل تحسب نفقته في رأس مال تلك السلع في قول مالك (قال) لا يحسب ذلك في رأس مال السلع وهو قول مالك (قال ابن القاسم) وان باع العامل متاعاً مراجعة من مال القراض فلا يحمل عليه من نفقة نفسه ذهاباً ورجاءاً شيئاً

في المراجعة

قلت قال ابن القاسم المراجعة للعشرة أحد عشر والعشرين اثنا عشر وما سمي من هذا والعشرة خمسة عشر والعشرة تسعة عشر وللدرهم درهم وأكثر من ذلك أو أقل جائز في قول مالك قال نعم قلت ارايت من اشترى سلعة بعشرة فباعها بوضعية للعشرة أحد عشر أيجوز هذا البيع في قول مالك قال نعم قلت وكيف يحسب الوضعية ها هنا (قال) يقسم العشرة على أحد عشر جزءاً فسا أصاب جزءاً من أحد عشر جزءاً من العشرة طرح ذلك من العشرة دراهم عن المتاع ابن وهب عن الخليل بن مرة عن يحيى بن أبي كثير أن ابن مسعود كان لا يرى بأساً ببيع عشرة اثني عشر أو ببيع عشرة أحد عشر ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأساً ببيع للعشرة اثنا عشر وللعشرة أحد عشر ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان يقول في بيع عشرة أحد عشر لا يرى به بأساً يقول ان الدرهم التي سميها علبا عشرة أحد عشر يقول انها هي اسم يعرفان بها العدة فاذا أثبت العدة فان أحبا أن يكتبها دنائير كتبها وان أحبا أن يكتبها دراهم كتبها أيهما كتبها فهو الذي كان العقد عليه انما أخذ ثياباً بدرهم أو ثياباً بدنانير وكان ما سمي معرفة بينهما

فيمن رقم سلعة ثم باعها مراجعة

قلت ارايت لو ورثت متاعاً فرقته فبعته مراجعة على رقبته أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا لان مالكا قال لي في الذي يشتري المتاع ثم يرقم عليه فيبيعه مراجعة عا ما رقم ان ذلك لا يجوز فالتى ورث المتاع أشد من هذا عندي لانه من وجه ائدية والذئ

فيمن ابتاع سلعة فأصابها عنده عيب ثم باعها مراجعة

قلت ارايت ان اشتريت جارية فذهب ضررها فأردت أن أبيعها مراجعة (قال)

لا حتى تبين **قلت** وكذلك ان اصابها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى يبين قال نعم (قال) وقال مالك ولا يبيعها على غير مرايحة حتى يبين ما اصابها عنده

**حينئذ فيمن ابتاع سلعة فاستقلها ثم باعها مرايحة**

**قلت** ارأيت لو اتيت اشتريت حوائط فاعتلتها اوعواما واشتريت دواب فاكترتها زمانا واشتريت رقيقا فاجرتهم زمانا واشتريت دورا فاكترتها فاردت ان ابيع ما ذكرت لك مرايحة ولا ابيع ما وصل لك من الغلة (قال) اذا لم تحل الاسواق فلا بأس ان يبيع مرايحة ولا يلتفت في هذا الى الغلة بالضمان الا ان يطاول ذلك فلا يبعني ذلك الا ان يخبره في اى زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيها ذكرت الا والاسواق تختلف **قلت** ارأيت لو اتيت ابلا او غنما فاحتلبتها او جززتها فاردت ان ابيعها مرايحة في قول مالك (قال) اما اللب ان كان شيئا قريبا قبل ان تحول أسواقها فلا بأس بان يبيعها مرايحة ولا يبين فان تقادم ذلك فلاسواق تتغير في الحيوان لانها لا تثبت على حال واما الصوف فهو لا يميز حتى تتغير أسواقها ان كان اشتراها وليس عليها صوف وان كان اشتراها وعليها صوف فجزه فهذا نقصان من الغنم فلا يصالح له في الوجهين جميعا ان يبيع مرايحة حتى يبين

**حينئذ فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم باعها مرايحة**

**قلت** ارأيت ان اشتريت غنما فتولدت عندي فاردت ان ابيع ما ذكرت لك مرايحة ولا ابيع ايصالح لي ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا ارى ان يصالح له ان يبيعها مرايحة ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك قوت فهذا أشد من ذلك **قلت** فان ضم اليها اولادها فباعها مرايحة ولم يبين أم يجوز ذلك أم لا (قال) لا لان تحويل الاسواق قوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فيه **قلت** ارأيت ان اشتريت جارية فولدت عندي أبيعها مرايحة ولا ابيع في قول مالك (قال) لا يبيعها مرايحة ومحبس اولادها الا ان يبين فان يبين فلا بأس بذلك

**حينئذ فيمن ابتاع سلعة فحالت أسواقها ثم باعها مرايحة**

**قلت** ارأيت ان اشتريت سلعة فحالت الاسواق وأردت بيعها مرايحة أم يجوز لي ذلك أم لا (قال) قال مالك لا تبع ما اشتريت مرايحة اذا حالت الاسواق الا ان تبين **قلت** ارأيت ان حالت الاسواق بزيادة أم يجوز لي ان ابيعها مرايحة ولا ابيع في قول مالك (قال) نعم قال لنا مالك اذا حالت الاسواق لم يبعه مرايحة حتى يبين ولم يذكر لنا بزيادة ولا نقصان وانحب الى ان لا يبيع حتى يبين وان كانت الاسواق قد زادت لان الضرى عند التجار ليس كالذى تقادم عنده عندهم هي في الضرى أرغب وعليه أحرص ذ كان جديدا في أيديهم هو أحب اليهم من سلعة قد مكثت في أيديهم فالطرية في أيديهم أشقى **قال** وقال مالك اذا تقادم مكث السلعة فلا ارى ان يبيعها مرايحة حتى يبين في اى زمان اشتراها فأرى ما سألت عنه مثل هذا الجوز **قلت** ارأيت ان اشتريت جارية أو حيوانا فحالت الاسواق أو شيئا أو عروضا فحالت الاسواق أم يجوز لي ان ابيع مرايحة ولا ابيع (قال) قال مالك لا يجوز ان يبيع مرايحة اذا حالت الاسواق حتى يبين

**حينئذ فيمن اشترى سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضيها ثم باعها مرايحة**

**قلت** ارأيت ان اشتريت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشتريتها فرضيتها ايصالح لي ان ابيعها مرايحة ولا ابيع وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصالح له ان يبيعها مرايحة حتى يبين أنه اشتراها بكذا وكذا بغير عيب ثم اطاع على هذا العيب فرضى الجارية بذلك لانه لو شاء ان يردها ردها

**حينئذ فيمن ابتاع سلعة بدين الى أجل أم يجوز له ان يبيعها مرايحة نقدا**

**قلت** ارأيت من اشترى سلعة بدين الى أجل أم يجوز له ان يبيعها مرايحة نقدا (قال) قال مالك لا يصالح له ان يبيعها مرايحة الا ان يبين **قال** وقال مالك وان باعها مرايحة ولم يبين رأيت البيع مردودا وان فانت رأيت له قيمة سلعته يوم قبضها المبتاع نقدا

لا حتى تبين **قلت** **قلت** وكذلك ان اصابها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى تبين قال نعم (قال) وقال مالك ولا يبيها على غير مراجعة حتى تبين ما اصابها عنده

فيمن ابتاع سلعة فاستغلها ثم باعها بمراجعة **قلت**

**قلت** **قلت** **قلت** لو اتيت اشتريت حوائط فاعتللتها أعور أو اشتريت دواب فأكرت بها زمانا أو اشتريت رقيقا فأجرتهم زمانا أو اشتريت دورا فأكرمتها فأردت أن أبيع ما ذكرت لك بمراجعة ولا أبيع ما وصل لك من النلة (قال) اذا لم تحل الاسواق فلا بأس أن يبيع بمراجعة ولا يلتفت في هذا الى الغلة بالضمان الا أن يتناول ذلك فلا ييجي ذلك الا أن يجزئه في أي زمان اشترها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيما ذكرت لا والاسواق تختلف **قلت** **قلت** رأيت لراشي اشتريت ابلا أو غنما فاحتلبتها أو جزتها فأردت أن أبيعها بمراجعة في قول مالك (قال) أما اللبث ان كان شيئا قريبا قبل أن تحول أسواقها فلا بأس بأن يبيعها بمراجعة ولا يبين فان تقدم ذلك فلا اسواق تتغير في الحيوان لانها لا تثبت على حال وأما الصوف فهو لا يميز حتى تتغير أسواقها ان كان اشترها وليس عليها صوف وان كان اشترها وعليها صوف فجزه فهذا نقصان من الغنم فلا يصالح له في الوجهين جميعا أن يبيع بمراجعة حتى تبين

فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم باعها بمراجعة **قلت**

**قلت** **قلت** **قلت** رأيت ان اشتريت غنما فتولدت عندي فأردت أن أبيع ما ذكرت لك بمراجعة ولا أبيع ما يصلح لي ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن يبيعها بمراجعة ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذا أشد من ذلك **قلت** **قلت** **قلت** فان ضم إليها أولادها فباعها بمراجعة ولم يبين أيجوز ذلك أم لا (قال) لا لان تحويل الاسواق فوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فيه **قلت** **قلت** رأيت ان اشتريت جارية فولدت عندي أبيعها بمراجعة ولا أبيع في قول مالك (قال) لا يبيها بمراجعة وبحبس أولادها الا أن يبين فان يبين فلا بأس بذلك

فيمن ابتاع سلعة خالت أسواقها ثم باعها بمراجعة **قلت**

**قلت** **قلت** **قلت** رأيت ان اشتريت سلعة خالت الاسواق وأردت بيعها بمراجعة أيجوز لي ذلك أم لا (قال) قال مالك لا يبيع ما اشترت بمراجعة اذا خالت الاسواق الا أن تبين **قلت** **قلت** **قلت** رأيت ان خالت الاسواق بزيادة أيجوز لي أن أبيع بمراجعة ولا أبيع في قول مالك (قال) نعم قال للمالك اذا خالت الاسواق لم يبعه بمراجعة حتى تبين ولم يذكر لنا بزيادة ولا نقصان وأنجب الى أن لا يبيع حتى تبين وان كانت الا واق قد زادت لأن الطرى عند التجار ليس كالذي تقدم عنده عندهم هم في الطرى أرغب وعليه أحرص اذا كان جديدا في أيديهم هو أحب اليهم من سلعة قد مكثت في أيديهم فالطرية في أيديهم أنفق **قلت** **قلت** **قلت** وقال مالك اذا تقدم مكث السلعة فلا أرى أن يبيعها بمراجعة حتى تبين في أي زمان اشترها ترى ما سألت عنه مثل هذا التجو **قلت** **قلت** **قلت** رأيت ان اشترت جارية أو حيوان خالت الاسواق أو ثيابا أو عروضا خالت الاسواق أيجوز لي أن أبيع بمراجعة ولا أبيع (قال) قال مالك لا يجوز أن يبيع بمراجعة اذا خالت الاسواق حتى تبين

فيمن اشترى سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضها ثم باعها بمراجعة **قلت**

**قلت** **قلت** **قلت** رأيت ان اشترت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشترتها فرضيتها أيسلح لي أن أبيعها بمراجعة ولا أبيع وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصلح له أن يبيعها بمراجعة حتى تبين أنه اشترها بكذا وكذا بغير عيب ثم اطاع على هذا العيب فرضي الجارية بذلك لانه لو شاء أن يردھا ردها

فيمن ابتاع سلعة بدين الى أجل أيجوز له أن يبيعها بمراجعة نقدا **قلت**

**قلت** **قلت** **قلت** رأيت من اشترى سلعة بدين الى أجل أيجوز له أن يبيعها بمراجعة نقدا (قال) قال مالك لا يصلح له أن يبيعها بمراجعة الا أن يبين **قلت** **قلت** **قلت** وقال مالك وان باعها بمراجعة ولم يبين رأيت البيع مردودا وان قامت رأيت له قيمة سلعته يوم قبضها المبتاع نقدا

لا حتى تبين **قلت** **﴿** وكذلك ان اصلها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى تبين قال نعم **﴾** (قال) وقال مالك ولا يبيعها على غير مراحمة حتى تبين ما اصلها عنده

**﴿** فيمن ابتاع سلعة فاستلها ثم باعها مراحمة **﴾**

**﴿** قلت **﴿** ارايت لو انني اشتريت حوائط فاعتلتها اعيانها او اشتريت دواب فاكربت بها زمانا واشتريت رقيقا فاجرتهم زمانا واشتريت دورا فاكربت بها فاردت ان ابيع ما ذكرت لك مراحمة ولا ابيع ما وصل لك من الثلثة (قال) اذا لم تحل الاسواق فلا بأس ان يبيع مراحمة ولا ينفذ في هذا الى الغلة بالضمان الا ان يتناول ذلك فلا يبعني ذلك الا ان يخبره في أي زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيها ذكرت الا والاسواق تختلف **قلت** **﴿** ارايت لو انني اشتريت ابلا او غنما فاحتلبتها او جزتها فاردت ان ابيعها مراحمة في قول مالك (قال) اما اللب ان كان شيئا قريبا قبل ان تحول اسواقها فلا بأس بان يبيعها مراحمة ولا يبين فان تقدم ذلك فالاسواق تتغير في الحيوان لانها لا تثبت على حال واما الصوف فهو لا يميز حتى تتغير اسواقها ان كان اشتراها وليس عليه اصوف ان كان اشتراها وعليها صوف فجزه فهذا نقصان من الثمن فلا يصح له في الوجوه جميعا ان يبيع مراحمة حتى تبين

**﴿** فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم باعها مراحمة **﴾**

**﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشتريت غنما فتولدت عندي فاردت ان ابيع ما ذكرت لك مراحمة ولا ابيع ايصالح لي ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا ارى ان يصالح له ان يبيعها مراحمة ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك قوت فهذا أشد من ذلك **قلت** **﴿** فان ضم اليها اولادها فباعها مراحمة ولم يبين يجوز ذلك أم لا (قال) لا لان تحويل الاسواق قوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت اسواقه لاشك فيه **قلت** **﴿** ارايت ان اشتريت جارية فولدت عندي ابيعها مراحمة ولا ابيع في قول مالك (قال) لا يبيعها مراحمة ويحبس اولادها الا ان يبين فان يبين فلا بأس بذلك

**﴿** فيمن ابتاع سلعة خلت اسواقها ثم باعها مراحمة **﴾**

**﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشتريت سلعة خلت الاسواق واردت بيعها مراحمة يجوز لي ذلك أم لا (قال) قال مالك لا يبيع ما اشترى مراحمة اذا خلت الاسواق الا ان تبين **قلت** **﴿** ارايت ان خلت الاسواق بزيادة يجوز لي ان ابيع مراحمة ولا ابيع في قول مالك (قال) نعم قال للمالك ذلك خلت الاسواق لم يبع مراحمة حتى تبين ولم يذكر لنا بزيادة ولا نقصان وانجب الى ان لا يبيع حتى تبين وان كانت الاسواق قد زادت لان الطرى عند التجار ليس كالذي تقدم عنده عندهم هي في الطرى ارغب وعليه احرص اذا كان جديدا في ايديهم هو احب اليهم من سلعة قد مكثت في ايديهم فالطرية في ايديهم اقل **قلت** **﴿** وقال مالك اذا تقدم مكث السلعة فلا ارى ان يبيعها مراحمة حتى تبين في أي زمان اشتراها فارى ما سألت عنه مثل هذا النحو **قلت** **﴿** ارايت ان اشتريت جارية او حيوانا خلت الاسواق او يابا او عروضا خلت الاسواق يجوز لي ان ابيع مراحمة ولا ابيع (قال) قال مالك لا يجوز ان يبيع مراحمة اذا خلت الاسواق حتى تبين

**﴿** فيمن اشترى سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضها ثم باعها مراحمة **﴾**

**﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشتريت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشتريتها فرضتها ايصالح لي ان ابيعها مراحمة ولا ابيع وانقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصالح له ان يبيعها مراحمة حتى تبين انه اشتراها بكذا وكذا اذ يغير عيب ثم اطاع على هذا العيب فرضي الجارية بذلك لانه لو شاء ان يردھا ردها

**﴿** فيمن ابتاع سلعة بدين الى اجل يجوز له ان يبيعها مراحمة نقدا **﴾**

**﴿** قلت **﴿** ارايت من اشترى سلعة بدين الى اجل يجوز له ان يبيعها مراحمة نقدا (قال) قال مالك لا يصالح له ان يبيعها مراحمة الا ان يبين **قلت** **﴿** وقال مالك وان باعها مراحمة ولم يبين رأت البيع مردودا وان فأت رأيت له قيمة سلعته يوم قبضها المتابع نقدا

لا حتى تبين **قلت** وكذلك ان اصابها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى يبين قال نعم (قال) وقال مالك ولا يبيعها على غير مراجه حتى يبين ما اصابها عنده

**سبحان** فيمن ابتاع سلعة فاستغلها ثم باعها مراجه **سبحان**

**قلت** ارأيت لو انني اشتريت حوائط فاعطلتها اوعواما ثم اشتريت دوابا فاكربها زمانا واشترت رقيقا فاجرتهم زمانا واشترت دورا فاكربتها فأردت أن أبيع ما ذكرت لك مراجه ولا أبيع ما وصل لك من الغلة (قال) اذا لم تحل الاسواق فلا بأس أن يبيع مراجه ولا يلتفت في هذا الى الغلة بالضم ان لا يتناول ذلك فلا يعجنى ذلك الا أن يجزئه في أي زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيها ذكرت الا والاسواق تختلف **قلت** ارأيت لو انني اشتريت ابلا أو غنما فاحتلبتها أو جززتها فأردت أن أبيعها مراجه في قول مالك (قال) أما اللب أن كان شيئا قريبا قبل أن تحول أسواقها فلا بأس بأن يبيعها مراجه ولا يبين فان تقدم ذلك فلا اسواق تنير في الحيوان لانها لا تثبت على حال وأما الصوف فهو لا يميز حتى تغير أسواقها ان كان اشتراها وليس عليها صوف وان كان اشتراها وعليها صوف فجزء فهذا نقصان من الغنم فلا يصلح له في الوجهين جميعا أن يبيع مراجه حتى يبين

**سبحان** فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم باعها مراجه **سبحان**

**قلت** ارأيت ان اشتريت غنما فتولدت عندي فأردت أن أبيع ما ذكرت لك مراجه ولا أبيع أن يصلح لي ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن يبيعها مراجه ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك قوت فهذا أشد من ذلك **قلت** فان ضم اليها اولادها فباعها مراجه ولم يبين أيجوز ذلك أم لا (قال) لا لان تحويل الاسواق قوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فيه **قلت** ارأيت ان اشتريت جارية فولدت عندي أبيعها مراجه ولا أبيع في قول مالك (قال) لا يبيعها مراجه ويجبس اولادها الا أن يبين فان يبين فلا بأس بذلك

**سبحان** فيمن ابتاع سلعة خالت أسواقها ثم باعها مراجه **سبحان**

فانت **قلت** ارأيت ان اشتريت سلعة خالت الاسواق وأردت بيعها مراجه أيجوز لي ذلك لا (قال) قال مالك لا تبع ما اشتريت مراجه اذا خالت الاسواق الا أن تبين **قلت** ارأيت ان خالت الاسواق بزيادة أيجوز لي أن أبيعها مراجه ولا أبيع في قول مالك (قال) نعم قال لنا مالك ذلك الاسواق لم يبع مراجه حتى يبين ولم يذكر لنا بزيادة ولا نقصان ونعجب الى أن لا يبيع حتى يبين وان كانت الاسواق قد زادت لان الطري عند التجار ليس كالذي تقدم عده عندهم هم في الطري أرغب وعليه أحرص فان كان جديدا في أيديهم هو أحب اليهم من سلعة قد مكثت في أيديهم فالطرية في أيديهم أنفق **قلت** وقال مالك اذا تقدم مكث السلعة فلا أرى أن يبيعها مراجه حتى يبين في أي زمان اشتراها فأرى ما سألت عنه مثل هذا الوجه **قلت** ارأيت ان اشتريت جارية أو حيوانا خالت الاسواق أو ثيابا أو عروضا خالت الاسواق أيجوز لي أن أبيع مراجه ولا أبيع (قال) قال مالك لا يجوز أن يبيع مراجه اذا خالت الاسواق حتى يبين

**سبحان** فيمن اشترى سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضيها ثم باعها مراجه **سبحان**

**قلت** ارأيت ان اشتريت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشتريتها فرضيتها أ يصلح لي أن أبيعها مراجه ولا أبيع وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصلح له أن يبيعها مراجه حتى يبين أنه اشتراها بكذا وكذا بغير عيب ثم اطاع على هذا العيب فرضي الجارية بذلك لانه لو شاء أن يردّها ردها

**سبحان** فيمن ابتاع سلعة يدين الى أجل أيجوز له أن يبيعها مراجه نقدا **سبحان**

**قلت** ارأيت من اشترى سلعة يدين الى أجل أيجوز له أن يبيعها مراجه نقدا (قال) قال مالك لا يصلح له أن يبيعها مراجه الا أن يبين **قلت** وقال مالك وان باعها مراجه ولم يبين رأيت البيع مردودا وان فانت رأيت له قيمة سلعته يوم قبضها المتابع نقدا

لا حتى تبين **قلت** وكذلك ان اصحابها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى يبين قال نعم (قال) وقال مالك ولا يبيعها على غير مراحجة حتى يبين ما اصحابها عنده

**فيمين ابتاع سلمة فاستغناها ثم باعها مراحجة**

**قلت** ارأيت لو انني اشتريت حوائط فاغتلتها حراما واشتريت دواب فاكربها زمانا واشتريت رقيقا فاجرهم زمانا واشتريت دورا فاكربتها فأردت أن أبيع ما ذكرت لك مراحجة ولا أبيع ما وصل لك من الغلة (قال) اذا لم تحمل الاسواق فلا بأس أن يبيع مراحجة ولا يلتفت في هذا الى الغلة بالضيان الا أن يتناول ذلك فلا يعجنى ذلك الا أن يخبره في أي زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيها ذكرت الا والاسواق تختلف **قلت** ارأيت لو انني اشتريت ابلا أو غنما فاحتلبتها أو جززتها فأردت أن أبيعها مراحجة في قول مالك (قال) أما اللب أن كان شيئا قريبا قبل أن تحول أسواقها فلا بأس بأن يبيعها مراحجة ولا يبين فإن تقدم ذلك فلا اسواق تتغير في الحيوان لأنها لا تثبت على حال وأما الصوف فهو لا يميز حتى تتغير أسواقها ان كان اشتراها وليس عليها صوف وان كان اشتراها وعليها صوف فجزه فهذا نقصان من الغنم فلا يصلح له في الوجهين جميعا أن يبيع مراحجة حتى يبين

**فيمين اشترى سلمة فولدت عنده ثم باعها مراحجة**

**قلت** ارأيت ان اشتريت غنما فتولدت عندي فأردت أن أبيع ما ذكرت لك مراحجة ولا أبيع أن يصلح لي ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن يبيعها مراحجة ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذا أشد من ذلك **قلت** فان ضم إليها أولادها فباعها مراحجة ولم يبين أم يجوز ذلك أم لا (قال) لا لان تحويل الاسواق فوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فيه **قلت** ارأيت ان اشتريت جارية فولدت عندي أبيعها مراحجة ولا أبيع في قول مالك (قال) لا يبيعها مراحجة ويجب أن أولادها الا أن يبين فان يبين فلا بأس بذلك

**فيمين ابتاع سلمة فالت أسواقها ثم باعها مراحجة**

**قلت** ارأيت ان اشتريت سلمة فالت الاسواق وأردت بيعها مراحجة أم يجوز لي ذلك أم لا (قال) قال مالك لا تبع ما اشتريت مراحجة اذا حالت الاسواق الا أن تبين **قلت** ارأيت ان حالت الاسواق بزيادة أم يجوز لي أن أبيع مراحجة ولا أبيع في قول مالك (قال) انما قال للمالك اذا حالت الاسواق لم يبع مراحجة حتى يبين ولم يذكر لنا بزيادة ولا نقصان وأعجب الى أن لا يبيع حتى يبين وان كانت الاسواق قد زادت لأن الطرى عند التجار ليس كالذي تقدم عنده عندهم في الطرى أرغب وعليه أحرس إذ كان جديدا في أيديهم هو أحب اليهم من سلمة قد مكثت في أيديهم فالطرية في أيديهم أفقر **قلت** وقال مالك اذا تقدم مكث السلعة فلا أرى أن يبيعها مراحجة حتى يبين في أي زمان اشتراها فذكر ما سالت عنه مثل هذا الحق **قلت** ارأيت ان اشتريت جارية أو حيوانا فالت الاسواق أو ثيابا أو عروضاً فالت الاسواق أم يجوز لي أن أبيع مراحجة ولا أبيع (قال) قال مالك لا يجوز أن يبيع مراحجة اذا حالت الاسواق حتى يبين

**فيمين اشترى سلمة ثم ظهر منها على عيب فرضيها ثم باعها مراحجة**

**قلت** ارأيت ان اشتريت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشتريتها فرضيتها أ يصلح لي أن أبيعها مراحجة ولا أبيع وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصلح له أن يبيعها مراحجة حتى يبين أنه اشتراها بكذا وكذا بغير عيب ثم اطاع على هذا العيب فرضي الجارية بذلك لانه لو شاء أن يردّها ردها

**فيمين ابتاع سلمة بدن الى أجل أم يجوز له أن يبيعها مراحجة نقدا**

**قلت** ارأيت من اشترى سلمة بدن الى أجل أم يجوز له أن يبيعها مراحجة نقدا (قال) قال مالك لا يصلح له أن يبيعها مراحجة الا أن يبين **قلت** وقال مالك وان باعها مراحجة ولم يبين رأيت البيع مردودا وان فالت رأيت له قبلة سلمته يوم قبضها المبتاع نقدا

لا حتى تبين **قلت** **﴿** وكذلك ان اصابها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى يبين قال نعم **﴾** (قال) وقال مالك ولا يبيعا على غير مرا بحة حتى يبين ما اصابها عنده

**﴿** فيمن ابتاع سلعة فاستغناها ثم باعها مرا بحة **﴾**

**﴿** قلت **﴿** ارايت لو انني اشتريت حوايط فاعتلتها اعدوا او اشتريت دواب فاكرتها زمانا واشتريت رقيقا فاجرهم زمانا واشتريت دورا فاكرتها فاردت ان ابيع ما ذكرت لك مرا بحة ولا ابين ما وصل لك من الغلة **﴾** (قال) اذا لم تحل الاسواق فلا بأس ان يبيع مرا بحة ولا يلتفت في هذا الى الغلة بالضمان الا ان يتناول ذلك فلا يعجنى ذلك الا ان يخبره في أي زمان اشتراها **﴾** (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيها ذكرت الا والاسواق تختلف **﴿** قلت **﴿** ارايت لو انني اشتريت ابلا او غنا فاحتلبتها او جزتها فاردت ان ابيعها مرا بحة في قول مالك **﴾** (قال) اما الابن ان كان شيا قريبا قبل ان تحول اسواقها فلا بأس بان يبيعا مرا بحة ولا يبين فان تقدم ذلك فالاسواق تتغير في الحيوان لانها لا تثبت على حال واما الصوف فهو لا يجز حتى تتغير اسواقها ان كان اشتراها وليس عليها صوف وان كان اشتراها وعليها صوف فجزه فهذا نقصان من الثمن فلا يصلح له في الوجوهين جميعا ان يبيع مرا بحة حتى يبين

**﴿** فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم باعها مرا بحة **﴾**

**﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشتريت غنا فتولدت عندي فاردت ان ابيع ما ذكرت لك مرا بحة ولا ابين ا يصلح لي ذلك في قول مالك أم لا **﴾** (قال) لا ارى ان يصلح له ان يبيعا مرا بحة ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذا أشد من ذلك **﴿** قلت **﴿** فان ضم اليها اولادها فباعها مرا بحة ولم يبين ايجوز ذلك أم لا **﴾** (قال) لا لان تحويل الاسواق فوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت اسواقه لاشك فيه **﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشتريت جارية فولدت عندي ا ابيعها مرا بحة ولا ابين في قول مالك **﴾** (قال) لا يبيعا مرا بحة ويجبس اولادها الا ان يبين فان يبين فلا بأس بذلك

**﴿** فيمن ابتاع سلعة خالت اسواقها ثم باعها مرا بحة **﴾**

**﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشتريت سلعة خالت الاسواق وأردت بيعها مرا بحة ايجوز لي ذلك أم لا **﴾** (قال) قال مالك لا يبيع ما اشترى مرا بحة اذا خالت الاسواق الا ان يبين **﴿** قلت **﴿** ارايت ان خالت الاسواق بزيادة ايجوز لي ان ابيعه مرا بحة ولا ابين في قول مالك **﴾** (قال) نعم قال لئلا يملك ذلك الا ان يبيع حتى يبين وان كانت لا - و ان قد زادت لان بزيادة ولا نقصان وانجب الى ان لا يبيع حتى يبين وان كانت لا - و ان قد زادت لان الطريق عند التجار ليس كالذي تقدم عندهم هم في الطريق - أرغب وعليه أحرس اذا كان جديدا في أيديهم هو أحب اليهم من سلعة قد مكثت في أيديهم فانظرية في أيديهم انفق **﴿** قال **﴿** وقال مالك اذا تقدم مكث السلعة فلا ارى ان يبيعا مرا بحة حتى يبين في أي زمان اشتراها فادري ما سالت عنه مثل هذه الجوه **﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشتريت جارية أو حيوانا خالت الاسواق أو يابا أو عروضا خالت الاسواق ايجوز لي ان ابيع مرا بحة ولا ابين **﴾** (قال) قال مالك لا يجوز ان يبيع مرا بحة اذا خالت الاسواق حتى يبين

**﴿** فيمن اشترى سلعة ثم ظهر منها على عيب فرضيها ثم باعها مرا بحة **﴾**

**﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشتريت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشتريتها فرضيتها ا يصلح لي ان ابيعها مرا بحة ولا ابين وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك **﴾** (قال) لا يصلح له ان يبيعا مرا بحة حتى يبين انه اشتراها بكذا وكذا بغير عيب ثم اطاع على هذا العيب فرضى الجارية بذلك لانه لو شاء ان يردّها ردها

**﴿** فيمن ابتاع سلعة بدن الى أجل ايجوز له ان يبيعا مرا بحة نقدا **﴾**

**﴿** قلت **﴿** ارايت من اشترى سلعة بدن الى أجل ايجوز له ان يبيعا مرا بحة نقدا **﴾** (قال) قال مالك لا يصلح له ان يبيعا مرا بحة الا ان يبين **﴿** قال **﴿** وقال مالك وان باعها مرا بحة ولم يبين رأيت البيع مردودا وان فانت رأيت له قيمة سلمته يوم قبضها المبتاع نقدا



﴿ قال سحنون ﴾ ولا يضرب له الربح على القيمة ﴿ قلت ﴾ فان كانت القيمة أكثر مما باعها به ( قال ) فليس له الا ذلك ويعجل له ولا يؤخر وانما قال مالك له قيمة سلته وهكذا يكون ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال المشتري أنا أقبل السلعة الى ذلك الاجل ولا أدرها ( قال ) لا خير فيه ولا أحب ذلك

﴿ فيمن ابتاع سلعة بتقدّم ثم باعها مرابحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بعشرة دراهم تقدّم ثم أخرى البائع بالدراهم ستة فأردت أن أبيع مرابحة كيف أبيع في قول مالك ( قال ) لا تبع حتى تبين <sup>(١)</sup> لأن مالك قال لا تبع اذا تقدت غير ما وجبت به الصفقة حتى تبين فكذلك الاجل الذي أجلك بالدراهم لا تبع حتى تبين الاجل

﴿ فيمن ابتاع سلعة بتقدّم تجوز عنه في التقدّم ثم باعها مرابحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بعشرة دراهم فقدت فيها عشرة دراهم فأصاب البائع فيها درهما زائفا فتجوز عنه كيف أبيع مرابحة في قول مالك ( قال ) بين ما قدت في ثمنها وما تجوز عنك ثم تبع مرابحة

﴿ فيمن ابتاع سلعة بعين فقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مرابحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتني بعت سلعة بألف درهم فأخذت بالالف مائة دينار هل يجوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان أراد أن يبيعها مرابحة أم يجوز له في قول مالك أم لا ( قال ) ذلك جائز له أن يبيع مرابحة اذا بين له ما اشتراها به وما قد ﴿ قلت ﴾ فاذا بين ما اشتراها به فقال أخذتها بألف درهم وتقدت فيها مائة دينار أم يجوز لي أن أبيعها مرابحة على المائة الدينار أو على الالف درهم على أي ذلك شئت ( قال ) نعم اذا رضى به ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كنت اشتريت

(١) حقا ابن المواز قال اصبح فان لم يبين فالبائع ردّها فان قلت القيمة كالذي لم يبين يتأخير الثمن إياه من هامش الأصل

سلعة بمائة دينار فأعطيت بمائة دينار عوضا أم يجوز لي أن أبيع مرابحة في قول مالك ( قال ) نعم اذا بينت ﴿ قلت ﴾ وكيف تبين ( قال ) بين أنه اشتراها بمائة دينار وأنه قد تقد فيها من العروض كذا وكذا فيقول فأبيعكمها مرابحة على الدنانير التي اشتريتها بها ﴿ قلت ﴾ فان باع على العروض التي تقدت في ثمنها مرابحة أم يجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك في الذي يشتري السلعة بالعروض فيبيعها مرابحة شيئا والذي رى أنه لا بأس به أن يبيع اذا اشتري بالعروض مرابحة اذا بين العروض ما هي وصفها فيقول أبيعك هذا بربح كذا وكذا وروأس ماله ثوب صفته كذا وكذا فهذا جائز ويكون له الثياب التي وصفته وما سعى من الربح ولا يبيع على قيمتها فان باع على قيمتها فهو حرام لا يحل ( قال ابن القاسم ) وانما جاز ذلك لأن مالكا أجاز لمن اشتري سلعة بطعام أن يبيعها بطعام اذا وصف ذلك ( وقال أشهب ) لا يجوز لأنه يبيع ما ليس عنده فلا يجوز ذلك الا ترى أن البائع باع سلته بطعام أو بعرض وليس الطعم ولا العرض عند المشتري فصار البائع كأنه اشتري من المشتري بسلته ما ليس عند المشتري فصار كأنه باع ما ليس عنده ولا يجوز أن يشتري من رجل طعاما ولا عرضا ليس عنده الا الى أجل على وجه التسليف الا ترى أن ابن السيب قال لا يصلح لامرئ أن يبيع طعاما ليس عنده ثم يبتاعه بعد أن يوجب بيعه لصاحبه من القد أو من بعد القد أو الذي يليه وقد عرف سعر السوق وبين له ربحه الا أن يبيع طعاما ليس عنده مضمونا مستأخرا الى حين ترتفع فيه الاسواق أو تنخفض لا يدري ما عليه في ذلك وماذا له أو يبيعه طعاما يثقله من بلد الى بلد لا يعلم فيه سعر الطعام ﴿ ابن وهب ﴾ وان جابر بن عبد الله وأبا سلمة ابن عبد الرحمن وطاوسا وعطاء كرهوا ذلك وقال عطاء لا يصلح ذلك الا في النسبة المستأخرة التي لا يدري كيف تكون الاسواق أربح أم لا تربح ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بمائة دينار وتقدت في المائة الدينار ألف درهم فبعتها مرابحة ولم أبيع للمشتري ما اشتريت به السلعة وما تقدت في ثمنها ( قال ) قال مالك ان كانت السلعة قاتمة ردت الا أن يرضى المشتري بما قال البائع ( قال ) مالك وان كانت قد فانت ضرب

﴿قَالَ سَحْنُونٌ وَلَا يَضْرِبُ لَهُ الرِّيحُ عَلَى الْقِيَمَةِ﴾ قُلْتُ ۖ فَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَهَا  
بَاعَهَا ۖ (قَالَ) فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ وَيَجِبُ لَهُ وَلَا يُوْخِرُ وَأَمَّا قَالَ مَالِكٌ لَهُ قِيَمَةُ سَلَمَةَ  
وَهَكَذَا يَكُونُ ﴿قُلْتُ﴾ ۖ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ الْمُشْتَرَى أَنَا أَقْبَلُ السَّلْمَةَ إِلَى ذَلِكَ لِأَجْلِ وَلَا  
أَدْرَاهَا (قَالَ) لَا خَيْرَ فِيهِ وَلَا أَحَبُّ ذَلِكَ

﴿فِيمَنْ ابْتِاعَ سَلْمَةَ فَقَدْ نَمَّ أَخْرَافَتُهُ نَمَّ بِاعِهَا مَرَابِجَةً﴾

﴿قُلْتُ﴾ ۖ أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ سَلْمَةَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَقَدْ نَمَّ أَخْرَافَتُهُ بِالدَّرَاهِمِ سِتَّةً  
فَأَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَ مَرَابِجَةً كَيْفَ أَبِيعُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) لَا تَبِيعُ حَتَّى تَبِينَ <sup>(١)</sup> لِأَنَّ مَالِكًا  
قَالَ لَا تَبِيعُ إِذَا تَقَدَّتْ غَيْرُ مَا وَجِبَتْ بِهِ الصَّفَقَةُ حَتَّى تَبِينَ فَكَذَلِكَ لِأَجْلِ الَّذِي أَجْلَكَ  
بِالدَّرَاهِمِ لَا تَبِيعُ حَتَّى تَبِينَ لِأَجْلِ

﴿فِيمَنْ ابْتِاعَ سَلْمَةَ فَقَدْ فَجَّزَ عَنْهُ فِي الْقَدَمِ نَمَّ بِاعِهَا مَرَابِجَةً﴾

﴿قُلْتُ﴾ ۖ أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ سَلْمَةَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَقَدْتُ فِيهَا عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فَأَصَابَ  
الْبَائِعُ فِيهَا دَرَاهِمًا زَانِقًا فَتَجَوَّزَهُ عَنِّي كَيْفَ أَبِيعَ مَرَابِجَةً فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) بَيْنَ مَا تَقَدَّتْ  
فِي نَمِّهَا وَمَا تَجَوَّزَ عَنْكَ ثُمَّ تَبِيعَ مَرَابِجَةً

﴿فِيمَنْ ابْتِاعَ سَلْمَةَ بَعِينَ فَقَدْ فِيهَا غَيْرُ ذَلِكَ الثَّمَنِ ثُمَّ بِاعَهَا مَرَابِجَةً﴾

﴿قُلْتُ﴾ ۖ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي بَعْتُ سَلْمَةَ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ فَأَخَذْتُ بِأَلْفِ مِائَةِ دِينَارٍ هَلْ يَجُوزُ  
ذَلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) نَمَّ ذَلِكَ جَائِزٌ ﴿قُلْتُ﴾ ۖ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا مَرَابِجَةً أَيْجُوزُ لَهُ  
فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لَا (قَالَ) ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَرَابِجَةً إِذَا بَيْنَ لَهُ بِمَا اشْتَرَاهَا بِهِ وَمَا  
تَقَدَّ ﴿قُلْتُ﴾ ۖ فَإِذَا بَيْنَ مَا اشْتَرَاهَا بِهِ فَقَالَ أَخَذْتُهَا بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ وَتَقَدَّتْ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ  
أَيْجُوزُ لِي أَنْ أَيْبِعَهَا مَرَابِجَةً عَلَى الْمِائَةِ الدِينَارِ أَوْ عَلَى أَلْفِ دَرَاهِمٍ عَلَى أَيْ ذَلِكَ شَتَّى  
(قَالَ) نَمَّ إِذَا رَضِيَ بِهِ ﴿قُلْتُ﴾ ۖ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ قَالَ نَمَّ ﴿قُلْتُ﴾ ۖ فَإِنْ كُنْتُ اشْتَرَيْتَ

(١) قَالَ ابْنُ الْمَوَازِ قَالَ صَبَغَ فَإِنْ لَمْ يَبِينَ فَلَمْ يَبْتَاعَ رَدَّهَا فَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ كَالَّذِي لَمْ يَبِينَ بِنَاخِرِ  
الْثَمَنِ أَوْ مِنْ هَامِشِ الْأَصْلِ

سَلْمَةَ بِمِائَةِ دِينَارٍ فَأَعْطَيْتَ بِمِائَةِ دِينَارٍ عَرُوضًا أَيْجُوزُ لِي أَنْ أَبِيعَ مَرَابِجَةً فِي قَوْلِ مَالِكٍ  
(قَالَ) نَمَّ إِذَا بَيْنَتْ ﴿قُلْتُ﴾ ۖ وَكَيْفَ بَيْنَ (قَالَ) بَيْنَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ وَأَنَّهُ قَدْ  
تَقَدَّ فِيهَا مِنَ الْعَرُوضِ كَذَا وَكَذَا يَقُولُ فَأَيْمُنُهَا مَرَابِجَةً عَلَى الدَّانِيرِ الَّتِي اشْتَرَيْتَهَا بِهَا  
﴿قُلْتُ﴾ ۖ فَإِنْ بَاعَ عَلَى الْعَرُوضِ الَّتِي تَقَدَّ فِي نَمِّهَا مَرَابِجَةً أَيْجُوزُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ  
(قَالَ) لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِي الَّذِي يَشْتَرِي السَّلْمَةَ بِالْعَرُوضِ فَيَبِيعُهَا مَرَابِجَةً شَيْئًا وَالَّذِي  
أَرَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَبِيعَ إِذَا اشْتَرَى بِالْعَرُوضِ مَرَابِجَةً إِذَا بَيْنَ الْعَرُوضِ مَا يَصِفُهَا  
فَيَقُولُ أَيْمُنُكَ هَذَا بِرِجْ كَذَا وَكَذَا وَأَوْرَأْسُ مَا لَهُ ثَوْبٌ صَفْتُهُ كَذَا وَكَذَا فَيُجَاوِزُ وَيَكُونُ  
لَهُ الْبَيِّبُ الَّتِي وَصَفْتُ وَمَا سَمِعْتُ مِنَ الرِّيحِ وَلَا يَبِيعُ عَلَى قِيَمَتِهَا فَإِنْ بَاعَ عَلَى قِيَمَتِهَا فَيُوجِرُ حَرَامٌ  
لَا يَحِلُّ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) وَأَيْجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّ مَالِكًا أَجَازَ لِمَنْ اشْتَرَى سَلْمَةَ بِطَعَامٍ أَنْ يَبِيعَهَا  
بِطَعَامٍ ذَا وَصَفَ ذَلِكَ (وَقَالَ أَشْهَبُ) لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَا لَيْسَ عَنْدهُ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ  
لَا تَرَى أَنَّ الْبَائِعَ بَاعَ سَلْمَةَ بِطَعَامٍ أَوْ بِعَرُوضٍ وَلَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا بِعَرُوضٍ عِنْدَ الْمُشْتَرَى  
فَصَارَ الْبَائِعُ كَأَنَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُشْتَرَى بِسَلْمَتِهِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْمُشْتَرَى فَصَارَ كَأَنَّهُ بَاعَ مَا لَيْسَ  
عندهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ رَجُلٍ طَعَامًا وَلَا عَرُوضًا لَيْسَ عَنْدهُ إِلَّا إِلَى أَجْلِ عَلَى  
وَجْهِ التَّسْلِيْفِ إِلَّا تَرَى أَنَّ ابْنَ السَّبِّبِ قَالَ لَا يَصْلُحُ لِأَمْرٍ أَنْ يَبِيعَ طَعَامًا لَيْسَ عَنْدهُ  
ثُمَّ يَبْتَاعُهُ بَعْدَ أَنْ يَوْجِبَ بَيْعَهُ لِصَاحِبِهِ مِنَ الْقَدِّ أَوْ مِنَ بَعْدِ الْقَدِّ أَوِ الَّذِي يَلِيهِ وَقَدْ عَرَفَ  
سِرَّ السُّوقِ وَبَيْنَ لَهُ رَجْعُهُ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ طَعَامًا لَيْسَ عَنْدهُ مَقْصُومًا مُسْتَأْخَرًا إِلَى حِينٍ  
تَرْفَعُ فِيهِ الْأَسْوَاقُ أَوْ تَضَعُ لَا يَدْرِي مَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَمَاذَا لَهُ أَوْ يَبِيعُهُ طَعَامًا يَفْضَلُهُ  
مِنْ بِلْدِ إِلَى بِلْدٍ لَا يَلْعَلُ فِيهِ بِسْعُ الطَّعَامِ ۖ ابْنُ وَهْبٍ ۖ وَإِنْ جَابَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو سَلْمَةَ  
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَطَاوَسَا وَعَطَاءُ كَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالَ عَطَاءُ لَا يَصْلُحُ ذَلِكَ إِلَّا فِي النِّسْبَةِ  
الْمُسْتَخْرَةِ الَّتِي لَا يَدْرِي كَيْفَ تَكُونُ الْأَسْوَاقُ أَرْبَحُ أَمْ لَا تَرْبَحُ ﴿قُلْتُ﴾ ۖ أَرَأَيْتَ إِنْ  
اشْتَرَيْتَ سَلْمَةَ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَتَقَدَّتْ فِي الْمِائَةِ الدِينَارِ أَلْفَ دَرَاهِمٍ فَبِيعْتُهَا مَرَابِجَةً وَلَمْ أَبِينَ  
لِلْمُشْتَرَى مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ السَّلْمَةَ وَمَا تَقَدَّتْ فِي نَمِّهَا (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ إِنْ كَانَتْ السَّلْمَةُ قَائِمَةً  
رَدَّتْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمُشْتَرَى بِمَا قَالَ الْبَائِعُ (قَالَ) مَالِكٌ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ فَاتَتْ ضَرْبَ

﴿ قال سحنون ﴾ ولا يضرب له الربح على القيمة ﴿ قلت ﴾ فان كانت القيمة أكثر مما باعها به ( قال ) فليس له الا ذلك ويهمل له ولا يؤخر وانما قال مالك له قيمة سلمته وهكذا يكون ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال المشتري أنا أقبل السلعة الى ذلك الاجل ولا أدورها ( قال ) لا خير فيه ولا أحب ذلك

﴿ فيمن ابتاع سلعة بتقدّم آخر بالثمن ثم باعها مربحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترت سلعة بعشرة دراهم تقدّم آخرى البائع بالدراهم ستة فأردت أن أبيع مربحة كيف أبيع في قول مالك ( قال ) لا تبع حتى تبين <sup>(١)</sup> لأن مالكا قال لا تبع اذا تقدت غير ما وجبت به الصفقة حتى تبين فكذلك الاجل الذي أجلك بالدراهم لا تبع حتى تبين الاجل

﴿ فيمن ابتاع سلعة بتقدّم تجوز عنه في النقد ثم باعها مربحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترت سلعة بعشرة دراهم فقدت فيها عشرة دراهم فأصاب البائع فيها درهما زائفا فتجوز عنه كيف أبيع مربحة في قول مالك ( قال ) بين ما بقدت في ثمنها وما تجوز عنك ثم تبع مربحة

﴿ فيمن ابتاع سلعة بعين فقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مربحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو آتني بعث سلعة بألف درهم فأخذت بالالف مائة دينار هل يجوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان أراد أن يبيعها مربحة أيجوز له في قول مالك أم لا ( قال ) ذلك جائز له أن يبيع مربحة اذا بين له بما اشتراها به وبما نقد ﴿ قلت ﴾ فاذا بين ما اشتراها به فقال أخذتها بألف درهم وتقدت فيها مائة دينار أيجوز لي أن أبيعها مربحة على المائة الدينار أو على الالف درهم على أى ذلك شئت ( قال ) نعم اذا رضى به ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كنت اشترت

(١) قال ابن الموار قال اصبح فان لم يبين فالمتبايع ردّها فان كانت القيمة كالتدري لم يبين يتأخير الثمن له من هاتين الأصل

سلعة بمائة دينار فأعطيت بالمائة الدينار عروضا أيجوز لي أن أبيع مربحة في قول مالك ( قال ) نعم اذا بينت ﴿ قلت ﴾ وكيف بين ( قال ) بين أنه اشتراها بمائة دينار وأنه قد نقد فيها من العروض كذا وكذا فيقول فأبيعكم مربحة على الدناير التي اشتريتها بها ﴿ قلت ﴾ فان باع على العروض التي تقدت في ثمنها مربحة أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا أسمع من مالك في الذي يشتري السلعة بالعروض فيبيعها مربحة شيئا والذي رأى أنه لا بأس به أن يبيع اذا اشترى بالعروض مربحة اذا بين العروض ما هي وصفها فيقول أبيعكم هذا بربح كذا وكذا وادّراس ماله ثوب صفته كذا وكذا فهذا جائز ويكون له الثياب التي وصفت وما سعى من الربح ولا يبيع على قيمتها فان باع على قيمتها فهو حرام لا يخل ( قال ابن القاسم ) وانما جاز ذلك لأن مالكا أجاز لمن اشترى سلعة بطعام أن يبيعها عنه اذا وصف ذلك ( وقال أشهب ) لا يجوز لأنه يبيع ما ليس عنده فلا يجوز ذلك لا ترى أن البائع باع سلمته بطعام أو بعرض وليس الطعام ولا العرض عند المشتري فصار البائع كأنه اشترى من المشتري يسلمته ما ليس عند المشتري فصار كأنه باع ما ليس عنده ولا يجوز أن يشتري من رجل طعاما ولا عرضا ليس عنده الا الى أجل على وجه التسليف الا ترى أن ابن القاسم قال لا يصلح لامرئ أن يبيع طعاما ليس عنده ثم يتأخر بعد أن يوجب يبعه لصاحبه من القد أو من بعد القد والذي يليه وقد عرف سمر السوق وبين له ربحه الا أن يبيع طعاما ليس عنده مضمونا مستأخرا الى حين ترتفع فيه الاسواق أو تتضع لا يدري ما عليه في ذلك وماذا له أو يبيعه طعاما ينقله من بلد الى بلد لا يعلم فيه بصر الطعام ﴿ ابن وهب ﴾ وان جابر بن عبد الله وأبا سلمة ابن عبد الرحمن وطاوسا وعطاء كرهوا ذلك وقال عطاة لا يصلح ذلك الا في النسبة المستأخرة التي لا يدري كيف تكون الاسواق أن يربح أم لا يربح ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترت سلعة بمائة دينار وتقدت في المائة الدينار ألف درهم فبعتها مربحة ولم أبيع للمشتري ما اشترت به السلعة وما بقدت في ثمنها ( قال ) قال مالك ان كانت السلعة قائمة بردت الا أن يرضى المشتري بما قال البائع ( قال ) مالك وان كانت قد فانت ضرب

﴿قال سحنون﴾ ولا يضرب له الربح على القيمة ﴿قلت﴾ فان كانت القيمة أكثر مما باعها به (قال) فليس له الا ذلك ويحيل له ولا يؤخر وانما قال مالك له قيمة سلمته وهكذا يكون ﴿قلت﴾ أرايت ان قال المشتري أنا أقبل السلعة الى ذلك الاجل ولا أدراها (قال) لا خير فيه ولا أحب ذلك

﴿فمن ابتاع سلعة بتقدّم ثم آخر بالثمن ثم باعها مربحة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلعة بعشرة دراهم تقدّم ثم آخرني البائع بالدراهم ستة فأردت أن أبيع مربحة كيف أبيع في قول مالك (قال) لا تبع حتى تين <sup>(١)</sup> لأن مالك قال لا تبع اذا تقدت غير ما وجبت به الصفقة حتى تين فكذلك الاجل الذي أجلك بالدراهم لا تبع حتى تين الاجل

﴿فمن ابتاع سلعة بتقدّم فجوز عنه في النقد ثم باعها مربحة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلعة بعشرة دراهم فنقدت فيها عشرة دراهم فأصاب البائع فيها درهما زائفا فجوزّه عني كيف أبيع مربحة في قول مالك (قال) بين ما نقدت في ثمنها وما تجوز عنك ثم تبع مربحة

﴿فمن ابتاع سلعة بعين فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مربحة﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أتني بعت سلعة بألف درهم فأخذت بالألف مائة دينار هل يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان أراد أن يبيعها مربحة أم يجوز له في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز له أن يبيع مربحة اذا بين له بما اشتراها به وما نقد ﴿قلت﴾ فاذا بين ما اشتراها به فقال أخذتها بألف درهم ونقدت فيها مائة دينار أم يجوز لي أن أبيعها مربحة على المائة الدينار أو على الألف درهم على أي ذلك شئت (قال) نعم اذا رضى به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كنت اشترت

(١) قال ابن المواز قال اصبح فان لم يبين فللمبتاع رد ما فانت القيمة كالذي يبين بتأخير الثمن اه من هاشم الأصل

سلعة بمائة دينار فأعطيت بمائة دينار عوضاً أم يجوز لي أن أبيع مربحة في قول مالك (قال) نعم اذا بينت ﴿قلت﴾ وكيف بين (قال) بين أنه اشتراها بمائة دينار وأنه قد نقد فيها من العروض كذا وكذا فيقول فأبيعكم مربحة على الدينارين التي اشتريتها بها ﴿قلت﴾ فان باع على العروض التي نقدت في ثمنها مربحة أم يجوز ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في الذي يشتري السلعة بالعروض فيبيعها مربحة شيئاً والذي أرى أنه لا بأس به أن يبيع اذا اشترى بالعروض مربحة اذا بين العروض ما هي وصفها فيقول أبيعك هذا بربح كذا وكذا لو دأس ما له ثوب صفته كذا وكذا فهذا جائز ويكون له الثياب التي وصفت وما سعى من الربح ولا يبيع على قيمتها فان باع على قيمتها فهو حرام لا يحل (قال ابن القاسم) وانما جاز ذلك لأن مالكاً أجاز لمن اشترى سلعة بطعام أن يبيعها بطعام اذا وصف ذلك (وقال أشهب) لا يجوز لأنه يبيع ما ليس عنده فلا يجوز ذلك ألا ترى أن البائع باع سلعته بطعام أو بعرض وليس الطعام ولا العرض عند المشتري فصار البائع كأنه اشترى من المشتري بسلعته ما ليس عند المشتري فصار كأنه باع ما ليس عنده ولا يجوز أن يشتري من رجل طعاماً ولا عرضاً ليس عنده الا الى أجل على وجه التسليف ألا ترى أن ابن السب قال لا يصلح لامرئ أن يبيع طعاماً ليس عنده ثم يتأخر بعد أن يوجب بيعه لصاحبه من النقد أو من نقد الفد أو الذي يليه وقد عرف سعر السوق وبين له ربحه ألا أن يبيع طعاماً ليس عنده مضموناً مستأخراً الى حين ترتفع فيه الاسواق أو تنخفض لا يدري ما عليه في ذلك وماذا له أو يبيعه طعاماً بقله من بلد الى بلد لا يعلم فيه سعر الطعام ؟ ابن وهب ؟ وان جابر بن عبد الله وأبى سلمة ابن عبد الرحمن وطاوسا وعطاء كهو اذ ذلك وقال عطاة لا يصلح ذلك الا في النسبة المستأخرة التي لا يدري كيف تكون الاسواق أربح أم لا تربح ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت سلعة بمائة دينار ونقدت في المائة الدينار ألف درهم فبعتها مربحة ولم أئين للمشتري ما اشتريته به السلعة وما نقدت في ثمنها (قال) قال مالك ان كانت السلعة قائمة ردت الا أن يرضى المشتري بما قال البائع (قال) مالك وان كانت قد فانت ضرب

للمشتري الربح على ما تقدم البائع في ثمن السلامة إلا أن يكون الذي باعه به هو خبيراً  
للمشتري فذلك له **قلت** ولم يكن يرى مالك الربح على ما وجبت عليه الصفة في  
هذا (قال) لا ولكن يرى الربح على ما تقدم فيها المشتري الذي باع مربحة إذا أحب  
ذلك للمشتري **قلت** فأي شيء فوات هذه السلعة ههنا في قول مالك (قال) تباع  
وتذهب من يده أو يزيد في يديها أو ينقص **قلت** وإن تغيرت الأسواق (قال)  
هو فوت أيضاً **قلت** فإن اشترت سلعة بمائة دينار ونقصت فيها مائة أردب  
حنطة ثم بعت مربحة على المائة دينار ولم أبيع **قلت** إن كانت السلعة قائمة لم تقف  
فالمبتاع بالخيار أن شاء أقرها في يديه بما قاله البائع وإن شاء ردها وإن كانت قد فاتت  
ضرب له الربح على ما تقدم البائع أن كان باعها على عشرة أحد عشر ضرب له الربح  
على قدر ذلك على المائة أردب عشرة أردب إلا أن تكون هذه الأردب أكثر من  
المائة دينار وعشرة دنانير فلا يكون للبائع أكثر منها لأنه قد رضى ببيعها بذلك  
واختاره على غيره ألا ترى أن المبتاع هو الطالب للبائع وقد كان قبل فوت السلعة له  
الرضا بنقلها على ما اشتراها به فكذلك له الخيار بعد الفوت على الرضا بما اشتراها  
به وأعطاه الربح على ما كان قد تقدم البائع من المائة أردب مثل الذي اشترى بالدنانير  
وقد دراهم أو اشترى بدراهم وقد دنانير ثم باع على ما اشترى ولم يبين وكل من  
اشترى سلعة بدين فقد فيها شيئاً من الكيل والوزن والعروض والطعام أو اشترى  
بشيء من الكيل والوزن من العروض والطعام وقد الدين أو اشترى بشيء من الوزن  
والكيل من العروض وقد من العروض شيئاً مما يكال ووزن غير الذي به وقعت  
صفته فباع على ما اشترى ولم يبين ما تقدم استيفى لذلك والسلعة قائمة أو فاته  
فبلى ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى بمائة دينار وقد مائة أردب قبح وباع على  
الدنانير مثخذ هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هذا بوجه بيع ما ليس  
عندك في مثل بعض هذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

\*\*\*\*\*

المشتري بدين ببيع سلعة ثم ذهب له ثمن أو ذهب سلعته ثم ورنها ثم باعها مربحة **قلت**  
لم **قلت** لم أرأت أن اشترت سلعة بمائة دينار ثم وهبت لي المائة دينار أيجوز لي  
أن أبيعها مربحة على المائة (قال) نعم إن كان قد قبض المائة وأقر قائم وهبت له بعد  
ذلك **قلت** لم أرأت أن اشترت جارية بمائة دينار فوهبتها لرجل ثم ورنها من  
الموهوبة له أيجوز أن أبيع مربحة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه  
شيئاً ولا يبيع مربحة

**قلت** فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مربحة **قلت**

**قلت** لم أرأت أن ورثت نصف سلعة ثم اشترت نصفها الباقي فأردت أن أبيع  
نصفها مربحة (قال) لا أرى لك أن تبيع نصفها مربحة إلا أن تبين **قلت** لم (قال)  
لأنه إذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث وعلى ما اشترى فلا يجوز أن يبيع ما ورث  
مربحة حتى يبين فإذا بين قائم يقع البيع على ما ابتاع فذلك جائز **قلت** لم ينقصه  
عن مالك (قال) لا

**قلت** فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع بعضها مربحة **قلت**

**قلت** لم أرأت أن اشترت حنطة أو شعيراً أو شيئاً مما يكال أو يوزن صفقة  
واحدة فأردت أن أبيع نصفه مربحة على نصف الثمن أيجوز ذلك لي (قال) ذلك جائز  
إذا كان الشيء الذي يبيع مربحة غير مختلف وكان الذي يجبس منه والذي يبيع سواء وكان  
صنفاً واحداً **قلت** وهذا قول مالك قال نعم **قلت** لم أرأت أن اشترت ثياباً صنفها  
واحدة أو أسلمت في ثياب صنفها واحدة (قال) أما ما اشترت بدينه ولم تسلم فيه  
فانه لا يصح أن تبيع بعضه مربحة بما يصيبه من الثمن وذلك لو أنك اشترت ثوبين  
صفقة واحدة بعشرين درهما فكان الثوبان جنساً واحداً وصفة واحدة لم يجز لك  
أن تبيع أحدهما مربحة بعشرة دراهم لأن الثمن انما قسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب  
منهما وأما ما من أسلم في ثوبين صنفتهما واحدة جازله أن يبيع أحدهما مربحة بنصف

المشتري الربح على ما تقد البائع في ثمن السلعة الا ان يكون الذي باعه به هو خيراً  
للمشتري فذلك له **قلت** ولم يكن يرى مالك الربح على ما وجبت عليه الصفقة في  
هذا (قال) لا ولكن يرى الربح على ما تقد فيها المشتري الذي باع مربحة اذا أحب  
ذلك المشتري **قلت** فأي شيء فوات هذه السلعة ههنا في قول مالك (قال) تباع  
وتذهب من يده أو يزيد في يدها أو ينقص **قلت** وان تغيرت الاسواق (قال)  
هو فوت أيضاً **قلت** فان اشترت سلعة بمائة دينار وقصدت فيها مائة أردب  
حنطة ثم بعث مربحة على المائة دينار ولم أبيع **قلت** ان كانت السلعة قائمة لم تفت  
فالمبتاع بالخيار ان شاء أقرها في يديه بما قال البائع وان شاء ردها وان كانت قد فاتت  
ضرب له الربح على ما تقد البائع ان كان باعاً على العشرة أحد عشر ضرب له الربح  
على قدر ذلك على المائة أردب عشرة أردب الا ان تكون هذه الأردب أكثر من  
المائة الدينار وعشرة دنانير فلا يكون للبائع أكثر منها لانه قد رضى ببيعها بذلك  
واختاره على غيره ألا ترى أن المبتاع هو الطالب للبائع وقد كان قبل فوت السلعة له  
الرضا بالمقام على ما اشتراها به فكذلك له الخيار بعد الفوت على الرضا بما اشتراها  
به وأعطاه الربح على ما كان تقد البائع من المائة أردب مثل الذي اشترى بالدنانير  
وتقد دراهم أو اشترى بدنانير وتقد دراهم ثم باع على ما اشترى ولم يبين وكل من  
اشترى سلعة بعين فنقد فيها شيئاً من الكيل والوزن والعروض والطعام أو اشترى  
شيئاً من الكيل والوزن من العروض والطعام وتقد البين أو اشترى شيئاً من الوزن  
والكيل من العروض وتقد من العروض شيئاً مما يكال ويوزن غير الذي به وقت  
صفقته فباع على ما اشترى ولم يبين ما تقد ثم استيق ذلك والسلعة قائمة أو فائتة  
فبلى ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى بمائة دينار وتقد مائة أردب فباع على  
الدنانير فنقد هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هذا بوجه بيع ما ليس  
عندك في مثل بعض هذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

\*\*\*\*\*

بغير فيمن ابتاع سلعة ثم رهب له الثمن أو وهب سلعة ثم ردها ثم باعها مربحة **قلت**  
أرأيت ان اشترت سلعة بمائة دينار ثم أنه وهبت لي المائة دينار أن يجوز لي  
أن أبيعها مربحة على المائة (قال) نعم ان كان قد قبض المائة واقتراهم وهبت له بعد  
ذلك **قلت** أرأيت ان اشترت جارية بمائة دينار فوهبتها لرجل ثم ردها من  
اليهودية له أن يجرى لي أن أبيع مربحة فيه قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه  
شيئاً ولا يبيع مربحة

بغير فيمن ابتاع نصف سلعة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مربحة **قلت**

**قلت** أرأيت ان ورثت نصف سلعة ثم اشترت نصفها الباقي فأردت أن أبيع  
نصفها مربحة (قال) لا أرى لك أن تبيع نصفها مربحة الا أن تبين **قلت** لم (قال)  
لانه اذا باع نصفها وقع للبيع على ما ورث وعلى ما اشترى فلا يجوز أن يبيع ما ورث  
مربحة حتى يبين فاذا بين فلتبيع البيع على ما ابتاع فذلك جائز **قلت** تحفظه  
عن مالك (قال) لا

بغير فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة ثم باع بعضها مربحة **قلت**

**قلت** أرأيت ان اشترت حنطة أو شعيراً أو شيئاً مما يكال أو يوزن صفقة  
واحدة فأردت أن أبيع نصفه مربحة على نصف الثمن أن يجوز ذلك لي (قال) ذلك جائز  
اذا كان الشيء الذي يبيع مربحة غير مختلف وكان الذي يجبس منه والذي يبيع سواء وكان  
صنفاً واحداً **قلت** وهذا قول مالك قال نعم **قلت** أرأيت ان اشترت ثياباً صنفها  
واحدة أو أسلمت في ثياب صنفها واحدة (قال) أما ما اشترت بعينه ولم تسلم فيه  
فانه لا يصلح أن تبيع بعضه مربحة بما يصيبه من الثمن وذلك لو أنك اشترت ثوبين  
صفقة واحدة بعشرين درهماً فكان الثوبان جنساً واحداً وصفة واحدة لم يجز لك  
أن تبيع أحدهما مربحة بعشرة دراهم لان الثمن انما يقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب  
منهما وأما ما من أسلم في ثوبين صنفهما واحدة جازله أن يبيع أحدهما مربحة بنصف

للمشتري الربح على ما تقد البائع في ثمن السامة الا ان يكون الذي باعه به هو خيرا  
للمشتري فذلك له **قلت** ولم يكن يرى مالك الربح على ما وجبت عليه الصفقة في  
هذا (قال) لا ولكن يرى الربح على ما تقد فيها المشتري الذي باع مربحة اذا أحب  
ذلك المشتري **قلت** فأي شيء فوت هذه السلة ههنا في قول مالك (قال) يتابع  
وكذهب من يده أو يزيد في بدنها أو ينقص **قلت** وان تغيرت الاسواق (قال)  
هو فوت أيضاً **قلت** فان اشترت سلة بمائة دينار ونقدت فيها مائة أردب  
حنطة ثم بعت مربحة على المائة دينار ولم أبيع **قلت** ان كانت السلة قائمة لم تقف  
فالبائع بالخيار ان شاء أفرها في يديه بما قال البائع وان شاء ردها وان كانت قد قامت  
ضرب له الربح على ما تقد البائع ان كان باعها على العشرة أحد عشر ضرب له الربح  
على قدر ذلك على المائة أردب عشرة أردب الا ان تكون هذه الارادب أكثر من  
المائة الدينار وعشرة دنانير فلا يكون للبائع أكثر منها لانه قد رضى بيعها بذلك  
واختاره على غيره ألا ترى ان المتابع هو الطالب للبائع وقد كان قبل فوت السلة له  
الرضا بالمقام على ما اشتراها به فكذلك له الخيار بعد الفوت على الرضا بما اشتراها  
به وأعطاه الربح على ما كان تقد البائع من المائة أردب مثل الذي اشترى بالذنانير  
وقد دراهم أو اشترى بدراهم وقد دنانير ثم باع على ما اشترى ولم يبين وكل من  
اشترى سلة بعين فنقد فيها شيئاً من الكيل والوزن والعروض والطعام أو اشترى  
بشيء من الكيل والوزن من العروض والطعام ونقد البعين أو اشترى بشيء من الوزن  
والكيل من العروض ونقد من العروض شيئاً مما يكال ويوزن غير الذي به وقت  
صفقته فباع على ما اشترى ولم يبين ما تقد ثم استفيق لذلك والسلة قائمة أو قائمة  
فلى ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى بمائة دينار وقد مائة أردب فباع على  
الدنانير. فخذ هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هذا بوجه بيع ما ليس  
عندك في مثل بعض هذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

\*\*\*\*\*

فيمن ابتاع سلة ثم وهب له الثمن أو وهب سلته ثم ورثها ثم باعها مربحة **قلت**

**قلت** أرأيت ان اشترت سلة بمائة دينار ثم انه وهبت لي المائة دينار أنجز لي  
ان يبيعها مربحة على المائة (قال) نعم ان كان قد قبض المائة وأفرق قائم وهبت له بعد  
ذلك **قلت** أرأيت ان اشترت جارية بمائة دينار فوهبتها لرجل ثم ورثها من  
لو وهبت له أنجز لي ان أبيع مربحة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه  
شيئاً ولا يبيع مربحة

فيمن ابتاع نصف سعة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مربحة **قلت**

**قلت** أرأيت ان ورثت نصف سعة ثم اشترت نصفها الباقي فأردت ان أبيع  
نصفها مربحة (قال) لا أرى لك ان تبع نصفها مربحة الا أن تبين **قلت** لم (قال)  
لانه اذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث وعلى ما اشترى فلا يجوز ان يبيع ما ورث  
مربحة حتى يبين فاذا بين فلتأقبع البيع على ما ابتاع فذلك جائز **قلت** تحفظه  
عن مالك (قال) لا

فيمن ابتاع سلة صفقة واحدة ثم باع بعضها مربحة **قلت**

**قلت** أرأيت ان اشترت حنطة أو شعيراً أو شيئاً مما يكال أو يوزن صفقة  
واحدة فأردت ان أبيع نصفه مربحة على نصف الثمن أنجز ذلك لي (قال) ذلك جائز  
اذا كان الشيء الذي يبيع مربحة غير مختلف وكان الذي يبيع منه والذي يبيع سواه وكان  
صفناً واحداً **قلت** وهذا قول مالك قال نعم **قلت** أرأيت ان اشترت ثياباً صفناً  
واحدة أو أسلمت في ثياب صفناً واحدة (قال) أما ما اشترت بعينه ولم تسلم فيه  
فانه لا يصح ان يبيع بعضه مربحة بما يصيبه من الثمن وذلك لو أنك اشترت ثوبين  
صفقة واحدة بمشرين درهما فكان الثوبان جنساً واحداً وصفة واحدة لم يحز لك  
ان يبيع أحدهما مربحة بمشرة دراهم لان الثمن انما يقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب  
منهما وأما ما من أسلم في ثوبين صفقتهما واحدة جازله ان يبيع أحدهما مربحة بنصف

للمشتري الربح على ما تقد البائع في ثمن السلة الا أن يكون الذي باعه به هو خيرا  
للمشتري فذلك له **قلت** ولم يكن يرى مالك الربح على ما وجبت عليه الصفة في  
هذا **قال** لا ولكن يرى الربح على ما تقد فيها المشتري الذي باع مربحة اذا أحب  
ذلك المشتري **قلت** فأي شيء فوات هذه السلة ههنا في قول مالك **قال** يتبع  
وتذهب من يده أو يزيد في بدتها أو ينقص **قلت** وان تغيرت الاسواق **قال**  
هو فوت أيضاً **قلت** فان اشترت سلة بمائة دينار وتقدت فيها مائة أردب  
حنطة ثم بعت مربحة على المائة دينار ولم أبيع **قال** ان كانت السلة قائمة لم تقف  
فالمبتاع بالخيار ان شاء أقرها في يديه بما قال البائع وان شاء ردها وان كانت قد قامت  
ضرب له الربح على ما تقد البائع ان كان باعها على العشرة أحد عشر ضرب له الربح  
على قدر ذلك على المائة أردب عشرة أردب لان تكون هذه الأردب أكثر من  
المائة الدينار وعشرة دنانير فلا يكون للبائع أكثر منها لانه قد رضى ببيعها بذلك  
واختاره على غيره ألا ترى أن المبتاع هو الطالب للبائع وقد كان قبل فوت السلة له  
الرضا بانقمام على ما اشتراها به فكذلك له الخيار بعد الفوت على الرضا بما اشتراها  
به وأعطاه الربح على ما كان تقد البائع من المائة أردب مثل الذي اشترى بالدنانير  
وتقد دراهم أو اشترى بدراهم وتقد دنانير ثم باع على ما اشترى ولم يبين وكل من  
اشترى سلة بعين فتقد فيها شيئاً من الكيل والوزن والعروض والطعام أو اشترى  
شيئاً من الكيل والوزن من العروض والطعام وتقد العين أو اشترى شيئاً من الوزن  
والكيل من العروض وتقد من العروض شيئاً مما يكال ويوزن غير الذي به وقعت  
صفته فباع على ما اشترى ولم يبين ما تقدتم استفيق لذلك والسلة قائمة أو قائمة  
فبلى ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى بمائة دينار وتقد مائة أردب فبع وباع على  
الدنانير. فقد هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هذا بوجه بيع ما ليس  
عندك في مثل بعض هذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

—\*—\*—\*—\*—

بشئ من سلة ثم ربح له ثمن أو وهب سلعته ثم ورثها ثم باعها مربحة **قلت**  
ما كنت **قلت** أرأيت ان اشترت سلة بمائة دينار ثم أنه وهبت لي المائة دينار أن يجوز لي  
أن أبيعها مربحة على المائة **قال** نعم ان كان قد قبض المائة واقرها ثم وهبت له بعد  
ذلك **قلت** أرأيت ان اشترت جارية بمائة دينار فوهبتها لرجل ثم ورثها من  
الزوجية له أن يجوز لي أن أبيع مربحة في قول مالك **قال** لم أسمع من مالك فيه  
شيئاً ولا بيع مربحة

**قلت** فيمن ابتاع نصف سلة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مربحة **قلت**

**قلت** أرأيت ان ورثت نصف سلة ثم اشترت نصفها الباقي فأردت أن أبيع  
نصفها مربحة **قال** لا أرى لك أن تبع نصفها مربحة الا أن تبين **قلت** لم **قال**  
لانه اذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث رجلي ما اشترى فلا يجوز أن يبيع ما ورث  
مربحة حتى يبين فاذا بين فالتابع البيع على ما ابتاع فذلك جائز **قلت** تحفظه  
عن مالك **قال** لا

**قلت** فيمن ابتاع سلة صفقة واحدة ثم باع بعضها مربحة **قلت**

**قلت** أرأيت ان اشترت حنطة أو شعيراً أو شيئاً مما يكال أو يوزن صفقة  
واحدة فأردت أن أبيع نصفه مربحة على نصف الثمن أن يجوز ذلك لي **قال** ذلك جائز  
اذا كان الشيء الذي يبيع مربحة غير مختلف وكان الذي يحبس منه والذي يبيع سواء وكان  
سلفاً واحداً **قلت** وهذا قول مالك قال نعم **قلت** أرأيت ان اشترت ثياباً صفتها  
واحدة أو أسلمت في ثياب صفتها واحدة **قال** أما ما اشترت بعينه ولم تسلم فيه  
فانه لا يصح أن تبع بعضه مربحة بما يصيبه من الثمن وذلك لو أنك اشترت ثوبين  
صفقة واحدة بمشرين درهما فكان الثوبان جنساً واحداً وصفة واحدة لم يميز لك  
أن تبع أحدهما مربحة بمشتره دراهم لان الثمن انما يقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب  
منهما وأما ما من أسلم في ثوبين صفتهما واحدة جازله أن يبيع أحدهما مربحة بنصف



التمن الذي أسلم فيها اذا كان أخذ الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن  
البائع في أخذ التوين في شيء من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد التوين  
من يد المشتري بعد ما قبضه رجع على البائع مثله وان كان اشترى توين بأعيانها  
صفة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع مثله

فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مرابحة

قلت في رأيت ان اشترت سلعة فبعت نصفها أو ثلثها مرابحة أيجوز هذا في قول  
مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أو ثلثهم  
بنصف الثمن أو ثلثه لم يكن بذلك بأس ولو باع رأسا من الرقيق مرابحة بما يقع عليه من  
حصة الثمن لم يكن في ذلك خير وان كانت عروضاً تسكال أو توزن فلا بأس ببيع  
نصفها أو ثلثها مرابحة بنصف الثمن أو ثلثه عرف من سجنون في ولا بأس ببيع تسبيح  
من كيلة أو وزنه مرابحة مثل أن يقول أبيعك من هذه المائة رطل حناء عشرة  
أرطال بما يقع عليها من الثمن والتمن مائة دينار ولأن الثمن يقع لكل رطل دينار  
ولانه يقسم الثمن عليه على القيم لأن الوزن أعدل فيه من القيمة

فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع مصابته مرابحة

قلت في رأيت ان اشترت عدلاً من برء بألف درهم أنا وصاحب لي ثم اقسمت  
فأردت أن أبيع مرابحة على خمسينة أيجوز لي ذلك (قال) أرى أن نين فإذا  
ينت جاز ذلك والا لم يجز

فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة

قلت في رأيت ان اشترت سلعة من الساع بشئ مما يكال أو يوزن فأردت أن  
أبيعها مرابحة للشرة أحد عشر أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) اذا بينت  
صنف ذلك الشيء الذي اشترت به هذه السلعة فلا بأس أن تباع مرابحة عند مالك  
وقد وصفت لك مثل هذا قبل هذا

فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مرابحة ثم اشتراها ثانية بأقل

من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مرابحة

قلت في رأيت ان اشترت سلعة بشرة دراهم فبعتها بخمسة عشر درهما مرابحة  
ثم اشترتها بعد ذلك بشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيعها مرابحة (قال) ذلك  
جائز ولا ينظر لي البيع الأول لأن هذا من حادث ولا بأس أن يبيع مرابحة

في السلة بين الرجلين يبيعها مرابحة

قلت في رأيت ان اشترت نصف عبد بمائة درهم واشترى غيره نصفه الآخر  
تأنيث فبعتا العبد مرابحة بربح مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مائة درهم  
مائة درهم وللذي رأس ماله مائة درهم مائتي درهم ثم يقسم الربح بينهما على قدر  
رؤس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين  
ثلثا المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائتين ثلثا الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن  
فيقال في وان باعها مساومة فالثمن بينهما نصفين (قال) وقد بلغني هذا كله عن  
بعض من أَرْضَى من أهل البلد قال ابن القاسم في رأيت ان باع العبد بوضعية للعشرة  
مثل ما وصفت لك من بيع المرابحة قلت في رأيت ان باع العبد بوضعية للعشرة  
أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثلث وعلى صاحب المائتين  
التشين من الوضعية فيقال في فان باع بوضعية مائة درهم من رأس المال (قال)  
أرى الوضعية بينهما على قدر رؤس أموالهما لانهما قالا بوضعية من رأس المال فالوضعية  
تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشبي

فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيعها مرابحة

قلت في رأيت ان اشترت جارية بعشرين ديناراً ثم بعتها بثلاثين ديناراً فاستقالني  
صاحبي فأقلته أو استقلته فأقالني أيجوز لي أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديناراً (قال)  
لا يجوز للأن تباعها مرابحة إلا على العشرين لانه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

التمن الذي أسلم فيهما إذا كان أخذ الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن  
البائع في أخذ الثوبين في شيء من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد الثوبين  
من يد المشتري بعد ما قبضه رجع على البائع بثله وإن كان اشتري ثوبين بأعيانها  
صفة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع بثله

فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مربحة

قلت أريت أن اشتريت سلعة فبعت نصفها أو ثلثها مربحة أيجوز هذا في قول  
مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أو ثلثهم  
بنصف الثمن أو بثلثه لم يكن بذلك بأس ولو باع رأساً من الرقيق مربحة عما يقع عليه من  
حصة الثمن لم يكن في ذلك خير وإن كانت عروضاً تكال أو توزن فلا بأس ببيع  
نصفها أو ثلثها مربحة بنصف الثمن أو بثلثه قل سجنون ولا بأس ببيع أسميه  
من كيله أو وزنه مربحة مثل أن يقول أبيعك من هذه المائة رطل خناه عشرة  
أرطال بما يقع عليها من الثمن والثمن مائة دينار ولأن الثمن يقع لكل رطل دينار  
ولأنه يقسم الثمن عليه على القيم لأن الوزن أعدل فيه من القيمة

فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع مصائبه مربحة

قلت أريت أن اشتريت عدلاً من بر بالبر درهم أنا وصاحب لي ثم اقتصناه  
فأردت أن أبيع نصيبي مربحة على خمسة أيجوز لي ذلك (قال) أرى أن تبين فإذا  
بينت جاز ذلك والا لم يجز

فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مربحة

قلت أريت أن اشتريت سلعة من السلم شيء مما يكال أو يوزن فأردت أن  
أبيعها مربحة للشرة أحد عشر أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) إذا بينت  
صنف ذلك الشيء الذي اشتريت به هذه السلعة فلا بأس أن تباع مربحة عند مالك  
وقد وصفت لك مثل هذا قبل هذا

فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مربحة ثم اشتراها ثانية بأقل

من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مربحة

قلت أريت أن اشتريت سلعة بعشرة دراهم فبعتها بخمسة عشر درهما مربحة  
ثم اشتريتها بعد ذلك بعشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيعها مربحة (قال) ذلك  
جائز ولا يضر أن يبيع لأول لأن هذه ملكة حدثت ولا بأس أن يبيع مربحة

في السنة بين الرجلين يبيعانها مربحة

قلت أريت أن اشتريت نصف عبد فبعتها درهم واشتري غيري نصفه الآخر  
بثنتين فبعتها العبد مربحة بربع مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مائة درهم  
مائة درهم والذي رأس ماله مائتا درهم مائتي درهم ثم يقسم الربح بينهما على قدر  
رؤس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين  
ثلث المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائتين ثلث الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن  
مقال وإن باعها مساومة فالثمن بينهما نصفين (قال) وقد بينت هذا كله عن  
بعض من أرضى من أهل العلم قال ابن القاسم وإن باعها للعشرة أحد عشر فهذا  
مثل ما وصفت لك من بيع المربحة قلت أريت أن باع العبد بوضعية للعشرة  
أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثلث وعلى صاحب المائتين  
الثلثين من الخمسة قلت فإن باع بوضعية مائة درهم من رأس المال (قال)  
أرى الوضعية بينهما على قدر رؤس أموالهما لأنها قالا بوضعية من رأس المال فالوضعية  
تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيعها مربحة

قلت أريت أن اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعتها بثلاثين ديناراً فاستقالني  
صاحبها فأقلته أو استقلته فأقالني أيجوز لي أن أبيعها مربحة على الثلاثين ديناراً (قال)  
لا يجوز لك أن تباعها مربحة إلا على العشرين لأنه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

التمن الذي أسلم فيهما إذا كان أخذ الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن  
البائع في أخذ الثوبين في شيء من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد الثوبين  
من يد المشتري ببد ما قبضه رجع على البائع بثله وإن كان اشتري ثوبين بأعيالهما  
صفة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع بثله

فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت سلعة فبعت نصفها أو ثلثها مرابحة أيجوز هذا في قول  
مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أو ثلثهم  
بنصف الثمن أو بثانته لم يكن بذلك بأس ولو باع رأساً من الرقيق مرابحة بما يقع عليه من  
حصة الثمن لم يكن في ذلك خير وإن كانت عروضاً تكال أو توزن فلا بأس ببيع  
نصفها أو ثلثها مرابحة بنصف الثمن أو بثانته (قال سحنون) ولا بأس ببيع تسببه  
من كيله أو وزنه مرابحة مثل أن يقول أبيعك من هذه المائة رطل حناء عشرة  
أرطال بما يقع عليها من الثمن والثلث مائة دينار ولأن الثمن يقع لكل رطل بدنيار  
ولأنه يقسم الثمن عليه على القيم لأن الوزن أعدل فيه من القيمة

فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع مصابته مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت عدلاً من بر بألف درهم أنا وصاحب لي ثم اقتسمناه  
فأردت أن أبيع نصبي مرابحة على خمسة أيجوز لي ذلك (قال) أرى أن يمين فإذا  
بينت جاز ذلك والا لم يجز

فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت سلعة من السلع بشئ مما يكال أو يوزن فأردت أن  
أبيعها مرابحة للشرة أحد عشر أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) إذا بينت  
صنف ذلك الشيء الذي اشتريت به هذه السلعة فلا بأس أن تباع مرابحة عند مالك  
وقد وصفت لك مثل هذا قبل هذا

فيمن يبيع سلعة ثم باعها مرابحة ثم اشتراها ثانية بأقل  
من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت سلعة بعشرة دراهم فبعتها بخمسة عشر درهماً مرابحة  
ثم اشتريتها بعد ذلك بعشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيعها مرابحة (قال) ذلك  
جائز ولا ينظر إلى البيع الأول لأن هذه ملك حدث ولا بأس أن يبيع مرابحة

في السادة بين الرجلين يبيعانها مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت نصف عبد بمائة درهم واشتري غيره بنصفه الآخر  
بأثنين فبعتا العبد مرابحة بربح مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مائة درهم  
مائة درهم وللذي رأس ماله مائة درهم مائتي درهم ثم يقسم الربح بينهما على قدر  
رؤس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين  
ثلث المائة مائة الربح فيسبر لصاحب المائتين ثلث الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن  
م قال في وإن باعها مسالمة فالثمن بينهما نصفين (قال) وقد بلغتني هذا كله عن  
بعض من أروى من أهل العلم قال ابن القاسم في وإن باعها للعشرة أحد عشر فهذا  
مثل ما وصفت لك من بيع المرابحة قلت في رأيت أن باعاً العبد بوضعية للبشرة  
أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثلث وعلى صاحب المائتين  
الثلثين من موضعية قلت في فإن باعاً بوضعية مائة درهم من رأس المال (قال)  
أرى الوضعية بينهما على قدر رؤس أموالهما لأنهما قالا بوضعية من رأس المال فالوضعية  
تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيعها مرابحة

قلت في رأيت أن اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعتها بثلاثين ديناراً فاستقالني  
صاحبي فأفلقته أو استقلته فأقالني أيجوز لي أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديناراً (قال)  
لا يجوز للثاني أن يبيعها مرابحة إلا على العشرين لأنه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

التمن الذي أسلم فيها اذا كان أخذ الصفقة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن  
البائع في أخذ التوين في شيء من الصفقة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد التوين  
من يد المشتري بعد ما قبضه وجع على البائع مثله وان كان اشتري توين بآبائها  
صفقة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع مثله

فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مراوحة

قلت أرايت ان اشتريت سلعة قيمت نصفها أو ثلثها مراوحة أنجوز هذا في قول  
مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أو ثلثهم  
بنصف التمن أو بثلثه لم يكن بذلك بأس ولو باع رأسا من الرقيق مراوحة بما يقع عليه من  
حصه التمن لم يكن في ذلك خير وان كانت عروضاً تسكال أو توزن فلا بأس ببيع  
نصفها أو ثلثها مراوحة بنصف التمن أو بثلثه قال سحنون ولا بأس ببيع تسميه  
من كيله أو وزنه مراوحة مثل أن يقول أبيعك من هذه المائة رطل خفاء عشرة  
أرطال بما يقع عليها من التمن والتمن مائة دينار ولأن التمن يقع لكل رطل بدنيار  
ولأنه يقسم التمن عليه على التمن لأن الوزن أعدل فيه من القيمة

فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع مصابته مراوحة

قلت أرايت ان اشتريت عدلاً من بر بألف درهم وأنا وصاحب لي ثم اقتسمناه  
فأردت أن أبيع نصبي مراوحة على خمسة أنجوز لي ذلك (قال) أرى أن تين فإذا  
بنت جاز ذلك والا لم يجز

فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مراوحة

قلت أرايت ان اشتريت سلعة من السلع بشيء مما يكال أو يوزن فأردت أن  
أبيعها مراوحة لثلاثة أحد عشر أنجوز ذلك في قول مالك أنه لا (قال) اذا بنت  
صنف ذلك الشيء الذي اشتريت به هذه السلعة فلا بأس أن تبيع مراوحة عند مالك  
وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مراوحة ثم اشتراها ثانية بأقل

من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مراوحة

قلت أرايت ان اشتريت سلعة بدشرة دراهم فبعتها بخمسة عشر درهما مراوحة  
ثم اشتريتها بعد ذلك بدشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيعها مراوحة (قال) ذلك  
جائز ولا ينظر الى البيع الاول لأن هذا ملك حادث ولا بأس أن يبيع مراوحة

في السلة بين الرجلين يبيعها مراوحة

قلت أرايت ان اشتريت نصف عبد بمائة درهم واشتري غيرة نصفه الآخر  
بأثنين فبعتها العبد مراوحة بربح مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مائة درهم  
مائة درهم والذي رأس ماله مائتا درهم مائتي درهم ثم يقسم الربح بينهما على قدر  
رؤس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين  
ثلثا المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائتين ثلثا الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن  
قال وان باعها مساومة فالثمن بينهما نصفين (قال) وقد يلني هذا كله عن  
بعض من أروى من أهل العلم قال ابن القاسم وان باعها للعشرة أحد عشر فهذا  
مثل ما وصفت لك من بيع المراوحة قلت أرايت ان باع العبد بوضعية للعشرة  
أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثلث وعلى صاحب المائتين  
الثلثين بالوضعية قلت فان باعاً بوضعية مائة درهم من رأس المال (قال)  
أرى الوضعية بينهما على قدر رؤس أموالهما لانهما قالا وضعية من رأس المال فالوضعية  
تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيعها مراوحة

قلت أرايت ان اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعتها بثلاثين ديناراً فاستقالني  
صاحبي فأقلته أو استقالته فأقالني أنجوز لي أن أبيعها مراوحة على الثلاثين ديناراً (قال)  
لا يجوز لك أن تباعها مراوحة الا على العشرين لانه لم يمت البيع بينهما حين استقاله

التمن الذي أسلم فيها إذا كان أخذ الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن  
البائع في أخذ الثوبين في شيء من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد الثوبين  
من يد المشتري ببد ما قبضه رجع على البائع مثله وإن كان اشتري ثوبين بأعلاهما  
صفة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع مثله

فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مراوحة

قلت أرأيت إن اشتريت سلعة فبعت نصفها أو ثلثها مراوحة أن يجوز هذا في قول  
مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أو ثلثهم  
بنصف الثمن أو بثمنه لم يكن بذلك بأس ولو باع رأساً من الرقيق مراوحة بما يقع عليه من  
حصة الثمن لم يكن في ذلك خير وإن كانت عروضاً تسكال أو توزن فلا بأس ببيع  
نصفها أو ثلثها مراوحة بنصف الثمن أو بثمنه قال سحنون ولا بأس ببيع تسمية  
من كيله أو وزنه مراوحة مثل أن يقول أبيعك من هذه المسائة رطل حناء عشرة  
أرطال بما يقع عليها من الثمن والثلث مائة دينار ولأن الثمن يقع لكل رطل بد دينار  
ولأنه يقسم الثمن عليه على التيم لأن الوزن أعمل فيه من القيمة

فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع ما عداها مراوحة

قلت أرأيت إن اشتريت عدلاً من بر أو ألف درهم أنا وصاحب لي ثم اقتسمناه  
فأردت أن أبيع نصبي مراوحة على خمسة أن يجوز لي ذلك (قال) أرى أن تين فإذا  
بيئت جاز ذلك ولا يجوز

فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مراوحة

قلت أرأيت إن اشتريت سلعة من السلع بشيء مما يكال أو يوزن فأردت أن  
أبيعها مراوحة للعشرة أحد عشر أن يجوز ذلك في قول مالك نعم لا (قال) إذا بيئت  
صنف ذلك الشيء الذي اشتريته به هذه السلعة فلا بأس أن تبع مراوحة عند مالك  
وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مراوحة ثم اشتراها ثانية بأقل  
من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مراوحة

قلت أرأيت إن اشتريت سلعة بشرة درهم فبعتها بخمسة عشر درهما مراوحة  
ثم اشتريتها بعد ذلك بشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيعها مراوحة (قال) ذلك  
جائز ولا ينظر إلى البيع الأول لأن هذا ملك حادث ولا بأس أن يبيع مراوحة

في السلة بين الرجلين يبيعها مراوحة

قلت أرأيت إن اشتريت نصف عبد بمائة درهم واشتري غيري نصف الآخر  
بأثنين فبعتا العبد مراوحة ببيع مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مائة درهم  
مائة درهم والذي رأس ماله مائة درهم مائتي درهم ثم يقسم الربح بينهما على قدر  
رؤس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين  
ثلثا المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائتين ثلثا الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن  
قال وإن باعها مساومة فالثلث بينهما نصفين (قال) وقد بلغني هذا كله عن  
بعض من أَرْضَى من أهل العلم قال ابن القاسم وإن باعها للعشرة أحد عشر فهذا  
مثل ما وصفت لك من بيع المراوحة قلت أرأيت إن باع العبد بوضعية للشرة  
أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثلث وعلى صاحب المائتين  
الثلثين في الوضعية قلت فإن باعاً بوضعية مائة درهم من رأس المال (قال)  
أرى الوضعية بينهما على قدر رؤس أموالهما لا لهما قالا وضعية من رأس المال فالوضعية  
تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيعها مراوحة

قلت أرأيت إن اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعتها بثلاثين ديناراً فاستقالني  
صاحبي فأقلته أو استقلته فأقالني أن يجوز لي أن أبيعها مراوحة على الثلاثين ديناراً (قال)  
لا يجوز لك أن تباعها مراوحة إلا على العشرين لأنه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

الثن الذي أسلم فيهما إذا كان أخذ الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن  
البائع في أخذ الثوبين في شيء من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد الثوبين  
من يد المشتري بعد ما قبضه وجع على البائع مثله وإن كان اشتري ثوبين بأعيانها  
صفقة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع مثله

فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مراوحة

قلت في رأيت أن اشتريت سلعة فبعت نصفها أو ثلثها مراوحة يجوز هذا في قول  
مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أو ثلثهم  
نصف الثمن أو ثلثه لم يكن بذلك بأس ولو باع راساً من الرقيق مراوحة بما يقع عليه من  
حصة الثمن لم يكن في ذلك خسر وإن كانت عروضاً تسكال أو توزن فلا بأس ببيع  
نصفها أو ثلثها مراوحة بنصف الثمن أو ثلثه قال سحنون في لا بأس ببيع تسببه  
من كيله أو وزنه مراوحة مثل أن يقول أبيعك من هذه المائة رطل حنّاء عشرة  
أرطال بما يقع عليها من الثمن والثن مائة دينار ولأن الثمن يقع لكل رطل بدنانير  
ولأنه يقسم الثمن عليه على التقسيم لأن الوزن أعدل فيه من القيمة

فيمن ابتاع سلعة هو وآخر ثم باع مصابته مراوحة

قلت في رأيت أن اشتريت عدلاً من بر بألف درهم وأنا وصاحب لي ثم اقتسمناه  
فأردت أن أبيع نصبي مراوحة على خمسينة يجوز لي ذلك (قال) أرى أن يبيّن فإذا  
بيّن جاز ذلك ولا يجوز

فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مراوحة

قلت في رأيت أن اشتريت سلعة من السلع بشيء مما يكال أو يوزن فأردت أن  
أبيعها مراوحة لأشدة أحد عشر يجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) إذا بيّن  
صنف ذلك الشيء لبيّ اشتريت به هذه السلعة فلا بأس أن تباع مراوحة عند مالك  
وقد وصفت لك مثل هذا قبل هذا

فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مراوحة ثم اشتراها ثانية بأقل

من الثمن أو أكثر ثم أراد بيعها مراوحة

قلت في رأيت أن اشتريت سلعة بشدة درهم فبعتها بخمسة عشر درهما مراوحة  
ثم اشتريتها بعد ذلك بشدة أو بشدين ثم أردت أن أبيعها مراوحة (قال) ذلك  
جائز ولا ينظر إلى البيع الأول لأن هذا ملك حادث ولا بأس أن يبيع مراوحة

في السلة بين الرجلين يبيعها مراوحة

قلت في رأيت أن اشتريت نصف غبد بمائة درهم واشتري غيري نصف الآخر  
بمائتين فبعتا العبد مراوحة ببيع مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مائة درهم  
مائة درهم والذي رأس ماله مائة درهم مائتي درهم ثم يقسم الربيع بينهما على قدر  
رؤس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربيع ويكون لصاحب المائتين  
ثلث المائة مائة الربيع فيصير لصاحب المائتين ثلث الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن  
فيقال في وإن باعها مسالمة فالثمن بينهما نصفين (قال) وقد يلغى هذا كله عن  
بعض من أرضى من أهل العلم فيقال إن الثمن في وإن باعها للعشرة أحد عشر فيها  
مثل ما وصفت لك من بيع المراوحة قلت في رأيت أن باع العبد بوضعية للعشرة  
أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثلث وعلى صاحب المائتين  
الثلثين في الوضعية قلت في فإن باعاً بوضعية مائة درهم من رأس المال (قال)  
أرى الوضعية بينهما على قدر رؤس أموالهما لا نهما فالوضعية من رأس المال فالوضعية  
تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

فيمن ابتاع سلعة ثم أقل منها أو استقل ثم أراد بيعها مراوحة

قلت في رأيت أن اشتريت جارية بمشرين ديناراً ثم بعته بثلاثين ديناراً فاستقاني  
صاحبي فأقلته أو استقلته فأقاني يجوز لي أن أبيعها مراوحة على الثلاثين ديناراً (قال)  
لا يجوز لك أن تبيعها مراوحة إلا على العشرين لأنه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

فيم يباع سلعة مربحة ثم وضع عنه من الثمن أولاً أو اشترط

قلت رأيت ان اشتريت سلعة بمائة درهم فبعتها مربحة فخط عني بالثمن منها عشرين درهما أرجع على الذي بتمه السلعة مربحة (قال) نزلت بالمدينة ففشل عنها مالك ونحن عنده فقال ان خط البائع السلعة مربحة عن مشتريها منه مربحة ما خط عنه لزم للمشتري على ما أحب أو كره وان أبي أن يحط عن مشتريها منه مربحة ما حطوا عنه كان مشتري السلعة مربحة بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن الذي اشتراها به وان شاء ردها قلت رأيت ان اشتريت سلعة بمائة درهم فأشركت فيها رجلاً فقلت له نصفها بنصف الثمن ثم ان البائع خط عني فأبيت أن أحط ذلك عن شريكي (قال) سئل مالك عنها فقال يحط عن شريكه نصف ما حط عنه على ما أحب أو كره وفرق ما بين هذا وبين البيع مربحة لأن البيع مربحة على المكايبة وهذا انما هو شريكه قلت فلو أني اشتريت سلعة فأوليتها رجلاً ثم خط عني بالثمن منها شيئاً من بعد ما وليتها رجلاً (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً إلا أني أرى أن المولى بالخيار ان أحب أن يضع ضمن ولي الذي وضع عنه لزم البيع المولى وان أبي أن يضع عنه كان الذي ولي بالخيار ان أحب أن يأخذها بجميع ما أخذها به فذلك له وان أبي أن يردّها بمنزلة ما ذكرت لك في بيع المراجعة لأن المولى يقول انما وضع لي حين لم أربح وربحي ولم يرد أن يضع لك ولم أستوضع لك ولكي حين لم أربح شيئاً سألته الوضعية لنفسه بمنزلة الذي يباع مربحة فاستقل الربح فرجع الى بائعه فقال لم أربح لا دينار فسأله أن يضع عنه من الثمن لئلا ياربح فيضع عنه فأرى المولى وهذا سواء وعند قول مالك في بيع المراجعة قلت رأيت ان يباع رجلاً سلعة مربحة أو أشرك فيها رجلاً أو ولاها ثم خط البائع عن هذا الذي أشركه أو هذا الذي ولي أو هذا الذي يباع مربحة الثمن عند كاه ما قول مالك فيه (قال) قال مالك في الذي يشتري السلعة فيشرك فيها رجلاً فيحط البائع عن الرجل الثمن كله يحط للمشتري ما حط البائع عن الذي أشركه (قال مالك) اذا حط الثمن كله

فلا يحط عن الشريك قليل ولا كثير (قال) وانما يحط عن الشريك اذا حط البائع عن صاحبه ما يشبه أن يكون انما أراد به وضعية من الثمن فاذا جاء من ذلك مالا يشبه أن يكون وضعية من الثمن يحط عنه النصف وما أشبهه فانما هذا هبة أو صدقة وليس هذا وضعية من رأس المال فلا يحط عنه قليلاً ولا كثيراً (قال ابن القاسم) فأرى البيع مربحة والتولية أيضاً مثل ذلك ولم أسمعه من مالك

فيم يباع سلعة مربحة فزاد في ثمنها أو نقص

قلت رأيت ان اشتريت سلعة مربحة فألفتها أو لم ألتفها ثم اطلمت على البائع أنه زاد علي وكذبتني (قال) قال مالك ان كان لم يتلفها المشتري كان بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها وليس زيادة وظلمه بالذي يحمل عليه بأن يؤخذ بما لم يبع به (قال مالك) وان فاتت السلعة قومت فان كانت قيمتها أقل من رأس المال ومن الربح عليه لم ينقص من ذلك وان كانت قيمتها أكثر مما ابتاعه به المبتاع وربحه لم يزد على ذلك لانه قد رضى بذلك أولاً قلت رأيت ان دخل هذه السلعة التي باعها مربحة وكذبتني عيب كانت جارية فأصابها عند المشتري عور أو صمم أو عيب ينقصها أو حالت الاسواق أ يكون للمشتري أن يردّها اذا اطلع على كذب البائع وزيادة في رأس المال (قال) جملة مالك يشبه البيع الفاسد فأرى اذا حالت الاسواق أو دخلها عيب ينقصها لم يكن للمشتري أن يردّها وتلزمه بالقيمة على ما وصفت لك قلت رأيت ان اشتريت سلعة بمائة درهم فبعتها بربح خمسين قلت للمشتري أخذتها بخمسين ومائة وأيكسها مربحة بخمسين ومائة فزدت على سلمتي خمسين درهما كذبت فيها فأخذها مني على أن رأس مالي خمسون ومائة وربحي خمسين ثم تلفت السلعة ثم اطلع على الحسين التي زدتها على الثمن الذي ابتعت به السلعة (قال) يقسم الخمسون الربح على الحسين ومائة فيصير حصة المائة من الخمسين الربح ثلثي الخمسين فينظر ما جميع ذلك فيوجد مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا فينظر الى قيمتها يوم قبض المبتاع فان كانت قيمتها أقل من مائة وثلاثة وثلاثين

فيم يباع سلمة مراحجة ثم وضع عنه من الثمن أولا أو اشترط

قلت في رأيت ان اشتريت سلمة بمائة درهم فبعتها مراحجة خط على بالي من ثمنها عشرين درهما يرجع على الذي بعته السلمة مراحجة (قال) نزلت بالمدينة ففشل عنها مالك ونحن عنده فقال ان حط بائع السلمة مراحجة عن مشترها منه مراحجة ما حط عنه لزم المشتري على ما أحب أو كره وان أبى أن يحط عن مشترها منه مراحجة ما حطوا عنه كان مشتري السلمة مراحجة بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن الذي اشتراها به وان شاء ردّها قلت في رأيت ان اشتريت سلمة بمائة درهم فأشركت فيها رجلا فجعلت له نصفها بنصف الثمن ثم ان البائع حط عنى فأبى أن يحط ذلك عن شريكى (قال) مثل مالك عنها فقال يحط عن شريكه نصف ما حط عنه على ما أحب أو كره وفرق ما بين هذا وبين البيع مراحجة لأن البيع مراحجة على المكايبة وهذا انما هو شريكه قلت في رأيت ان اشتريت سلمة فأوليتها رجلا ثم حط عنى بألها من ثمنها شيئا من بعد ما وليتها رجلا (قال) لم أسع من مالك فيها شيئا الا أنى أرى أن المولى بالخيار ان أحب أن يضع عنى ولى الذى وضع عنه لزم البيع للمولى وان أبى أن يضع عنه كن الذى ولى بالخيار ان أحب أن يأخذها بجميع ما أخذها به فذلك له وان أبى أن يردّها بمنزلة ما ذكرت لك في بيع المراحجة لان المولى يقول انما وضع لى حين لم أربح وربحني ولم يرد أن يضع لك ولم أستوضع لك ولكنى حين لم أربح شيئا سألته الوضعية لنفسى بمنزلة الذى باع مراحجة فاستقل الربح فرجع الى بائعه فقال لم أربح الا ديناراً فسأله أن يضع عنه من الثمن لقله ما ربح فيضع عنه فآرى للمولى وهذا سواء وهذا قول مالك في بيع المراحجة قلت في رأيت ان باع رجلا سلمة مراحجة أو أشرك فيها رجلا أو ولاها ثم حط البائع عن هذا الذى أشرك أو هذا الذى ولى أو هذا الذى باع مراحجة الثمن هذا كله ما قول مالك فيه (قال) قال مالك في الذى يشتري السلمة فيشرك فيها رجلا فيحط البائع عن الرجل الثمن كله لا يحط للمشارك ما حط البائع عن الذى أشركه (قال مالك) اذا حط الثمن كله

فلا يحط عن الشريك قليل ولا كثير (قال) وانما يحط عن الشريك اذا حط البائع عن صاحبه ما يشبه أن يكون انما أراد به وضعية من الثمن فاذا جاء من ذلك مالا يشبه أن يكون وضعية من الثمن يحط عنه النصف وما أشبهه فانما هذا هبة أو صدقة وليس هذا وضعية من رأس المال فلا يحط عنه قليلا ولا كثيرا (قال ابن القاسم) فأرى البيع مراحجة والتولية أيضا مثل ذلك ولم أسمعه من مالك

فيم يباع سلمة مراحجة فزاد في ثمنها أو نقص

قلت في رأيت ان اشتريت سلمة مراحجة فألفتها أو لم ألقها ثم اطاعت على البائع أنه زاد على وكذبتى (قال) قال مالك ان كان لم يلقها المشتري كان بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها وليس زيادته وظلمه بالذى يحمل عليه بأن يؤخذ بما لم يبيع به (قال مالك) وان فأتت السلمة فوفت فان كانت قيمتها أقل من رأس المال ومن الربح عليه لم ينقص من ذلك وان كانت قيمتها أكثر مما ابتاع به للبائع وربحه لم يزد على ذلك لانه قد رضى بذلك أولا قلت في رأيت ان دخل هذه السلمة التى باعها مراحجة وكذبتى عيب كانت جارية فأصابها عند المشتري عور أو صمم أو عيب ينقصها أو حالت الاسواق أو يكون للمشتري أن يردّها اذا اطاع على كذب البائع وزادته في رأس المال (قال) جملة مالك يشبه البيع الفاسد فأرى اذا حالت الاسواق أو دخلها عيب ينقصها لم يكن للمشتري أن يردّها وتلزمه بالقيمة على ما وصفت لك قلت في رأيت ان اشتريت سلمة بمائة درهم فبعتها بربح خمسين قلت للمشتري أخذتها بخمسين ومائة وأبيعها مراحجة بخمسين ومائة فزدت على سلتى خمسين درهما كذبت فيها فأخذها منى على أن رأس مالى خمسون ومائة وربحني خمسين ثم تلقت السلمة ثم اطاع على الحسين التى زدتها على الثمن الذى ابتعت به السلمة (قال) يقسم الخمسون الربح على الحسين ومائة فيصير حصة المائة من الخمسين الربح ثلثي الخمسين فينظر ما جيع ذلك فيوجد مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا فينظر الى قيمتها يوم قبضها للبائع فان كانت قيمتها أقل من مائة وثلاثة وثلاثين



وثلاث قبل للمبتاع هي لك لازمة بمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث لانك قد رضيت أن تأخذها بما اشتراها به وذلك مائة والربح الذي ربحته وهو خمسون على الخمسين ومائة فصارت حصة المائة من الخمسين ثلثي الخمسين فقد رضيت بأن تأخذها بمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فلا يوضع عنك من ثمن السلعة بالصدق وربحه قليل ولا كثير ان كانت قيمتها أقل من هذا لانك قد رضيت أن تأخذ بمائة وان كانت قيمتها أكثر من هذا لزمك ما بينك وبين المائتين لان البيع كان أشبه شيء بالفاسد فان زادت قيمتها على مائتين فلنا للبائع ليس لك أكثر من ذلك لانك قد رضيت حين بعت بالمائتين لانك بعت بمائة وخمسين زعمت أمها رأس مالك وخمسين ربحك الذي أربحك المشتري فليس لك وان زادت قيمة سلعتك على أكثر من ذلك لانك قد رضيت بذلك قلت في رأيت ان كان هذا الذي اشتريت مرابحة طاماً أو شيئاً مما يكال أو يوزن فاضمت على كذب البائع وزيادته في رأس المال بعد ما أنزلت السلعة ما يكون على في قول مالك (قال) عليك مثل وزن ذلك الشيء ومثل مكيلته وصفته إلا أن يرضى أخذه بكتب البائع أو يرضى البائع أن آتت أخذه بما زاد وكذب ان يسلمها لك بحقيقة الثمن الذي اشتريته وتوقع عليه من الربح لانك قد كنت رضيت أخذها بحقيقة الثمن والربح عليه لان كل ما يقدر على رد مثله وان كان فائداً فهو كسلعة يمت بكذب ثم اطاع المشتري على كذبه ولم تفت ان المشتري باختيار ان أحب ان يأخذها بكذب البائع وزيادته والا ردها إلا ان يشاء البائع ان يسلمها له بحقيقة الثمن وربه فيلزم ذلك المشتري في وقت في رأيت ان اشتريت سلعة مرابحة فاضمت على البائع انه زاد في رأس المال وكذبني فرضيت بالسلعة ثم أردت أن أبيعها مرابحة (قال) لا أرى ذلك حتى تبين ذلك فقال سحون في وقد روى علي بن زياد عن مالك أن مسلماً قال فيمن باع جارية مرابحة للمثيرة أحد عشر وقال قامت علي بمائة دينار فأخذ من المشتري مائة دينار وعشرة دنانير فجاء العلم بأنها قامت على البائع بتسعين فطلب ذلك المشتري قبل البائع ان الجارية ان لم تفت

خير المشتري فان شاء ثبت على يمينه وان شاء ردها إلا أن يرضى البائع أن يضرب له الربح على التسعين رأس ماله فلا يكون للمشتري أن يأخذ ذلك (قال) وان قامت عند المشتري ثمة أو نقصان خير البائع لما يطلب قبله من الزيادة التي كذب فيها فان شاء ضرب له الربح على التسعين رأس ماله وان شاء أعطى قيمة سلعته إلا أن يرضى المشتري أن يثبت على شرائه الاول فان أبي للمشتري ذلك وقام على طلب البائع أعطى البائع قيمة جاريته يوم باعها البائع إلا أن تكون القيمة أقل من ضرب الربح على رأس ماله التسعين فلا يكون للمشتري أن ينقص البائع من ضرب الربح على رأس ماله على التسعين لا ينقص البائع من تسعة وتسعين لانه قد كان راضياً على أخذه برأس المال على الصدق والربح عليه أو تكون القيمة أكثر من الثمن الذي باعها به البائع ورضى وهو مائة دينار وربحه عشرة فلا يكون للبائع على المشتري أكثر من ما باع به ورضى وانما جاء المشتري يطلب الفضل قبله (وقال مالك) في رجل باع جارية من رجل للمثيرة أحد عشر وقال قامت علي بمائة فأخذها المشتري بمائة وعشرة فجاء العلم بأنها انما قامت بعشرين ومائة فطلب ذلك البائع قبل المشتري قال ان الجارية ان لم تفت خير المشتري فان شاء رد الجارية بعينها وان شاء ضرب له الربح على رأس ماله على عشرين ومائة وان قامت عند المشتري ثمة أو نقصان خير المشتري أيضاً فان شاء أعطى البائع قيمتها يوم باعها إلا أن تكون القيمة أقل من الثمن الذي اشتراها به المشتري ورضى وهو عشرة ومائة فلا يكون له أن ينقص البائع من الثمن الذي اشتراها به ورضى وانما جاء البائع يطلب الفضل قبله أو تكون القيمة أكثر من ضرب الربح على رأس مال البائع على عشرين ومائة فلا يكون له ثلثي المشتري أكثر من ضرب الربح على العشرين ومائة

سحون في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مرابحة

قلت في رأيت ان اشتريت من عبدي أو من مكاتبى سلعة أو اشتراها مني أبيعوز لي أن أبيع مرابحة ولا أبيع (قال) قال مالك في العبد المأذون له في التجارة مادام به سيده فانه دين للسيد بخاص به الترمذ إلا أن يكون في ذلك محاباة فإكان من

وثلاث قيل للمبتاع هي لك لازمة بمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث لالك قد رضيت أن  
تأخذها بما اشتراها به وذلك مائة والربح الذي ربحته وهو خمسون على الحسين  
ومائة فصارت حصة المائة من الحسين ثلثي الحسين فقد رضيت بأن تأخذها بمائة  
وثلاثة وثلاثين وثلاث فلا يوضع عنك من ثمن السلعة بالصدق وبربحه قليل ولا كثير  
إن كانت قيمتها أقل من هذا لالك قد رضيت أن تأخذ بمائة وإن كانت قيمتها أكثر  
من هذا لزمك ما بينك وبين المائتين لأن البيع كان أشبه شيء بالفساد فإن زادت  
قيمتها على مائتين قلنا للبائع ليس لك أكثر من ذلك لالك قد رضيت حين لم  
بالمائتين لالك بدت بمائة وخمسين زعمت أنها رأس مالك وخمسين ربحك الذي  
أربحك المشتري فليس لك وإن زادت قيمة سائلك على أكثر من ذلك لالك قد  
رضيت بذلك **قلت** أرايت أن كان هذا الذي اشتريت مرابحة طعاما أو شيئاً  
مما يكال أو يوزن فاضلت على كذب البائع وزيادة في رأس المال بعد ما انزلت  
السلعة ما يكون على في قول مالك (قال) عليك مثل وزن ذلك الشيء ومثل مكنته  
وصفته إلا أن يرضى أخذها بكذب البائع أو يرضى البائع أن أيت أخذها بما زاد  
وكذب أن يسلمها لك بحقيقة الثمن الذي اشتري وبما وقع عليه من الربح لالك قد  
كنت رضيت أخذها بحقيقة الثمن والربح عليه لأن كل ما يقدر على رد مثله وإن  
كان فائداً فهو كسلعة بيعت بكذب ثم اطلع المشتري على كذبه ولم تفت أن المشتري  
بالخيار أن أحب أن يأخذها بكذب البائع وزيادة والا ردّها إلا أن يشاء البائع أن  
يسلمها له بحقيقة الثمن ودرجه فيلزم ذلك المشتري **قلت** أرايت أن اشتريت  
سلعة مرابحة فاضلت على البائع أنه زاد في رأس المال وكذبت في فرضيت بالسلعة ثم  
أردت أن أبيعها مرابحة (قال) لا أرى ذلك حتى تبين ذلك **قال** سحنون **قلت** وقد  
روى علي بن زياد عن مالك أن مالكا قال فيمن باع جارية مرابحة للعشرة أحد  
عشر وقال قامت على ثمن دينار فأخذ من المشتري مائة دينار وعشرة دنانير فجاء العلم  
بأنها قامت على البائع تسعين فطلب ذلك المشتري قبل البائع أن الجارية إن لم تفت

خير المشتري فإن شاء ثبت على بيعه وإن شاء ردّها إلا أن يرضى البائع أن يضرب  
له الربح على التسعين رأس ماله فلا يكون للمشتري أن يأني ذلك (قال) وإن قامت  
عند المشتري بئاء أو نقصان خير البائع لما يطلب قبله من الزيادة التي كذب فيها فإن  
شاء ضرب له الربح على التسعين رأس ماله وإن شاء أعطى قيمة سلعة إلا أن يرضى  
المشتري أن يثبت على شرائه الأول فإن أنى المشتري ذلك وقام على طلب البائع أعطى  
البائع قيمة جاريته يوم باعها البائع إلا أن تكون القيمة أقل من ضرب الربح على رأس  
ماله التسعين فلا يكون للمشتري أن ينقص البائع من ضرب الربح على رأس ماله على  
التسعين لا ينقص البائع من تسعة وتسعين لأنه قد كان راضياً على أخذها برأس المال على  
الصدق والربح عليه أو تكون القيمة أكثر من الثمن الذي باعها به البائع ورضى وهو  
مائة دينار ودرجته عشرة فلا يكون للبائع على المشتري أكثر مما باع به ورضى وانما جاء  
المشتري يطلب الفضل قبله (وقال مالك) في رجل باع جارية من رجل للعشرة أحد عشر  
وقال قامت على ثمن دينار فأخذها المشتري بمائة وعشرة فجاء العلم بأنها انما قامت بعشرين  
ومائة فطلب ذلك البائع قبل المشتري قال إن الجارية إن لم تفت خير المشتري فإن شاء رد  
الجارية فبعينها وإن شاء ضرب له الربح على رأس ماله على عشرين ومائة وإن قامت عند  
المشتري بئاء أو نقصان خير المشتري أيضاً فإن شاء أعطى البائع قيمتها يوم تباعا إلا أن  
تكون القيمة أقل من الثمن الذي اشتراها به المشتري ورضى وهو عشرة ومائة فلا  
يكون له أن ينقص البائع من الثمن الذي اشتراها به ورضى وانما جاء البائع يطلب  
الفضل قبله أو تكون القيمة أكثر من ضرب الربح على رأس مال البائع على عشرين  
ومائة فلا يكون له على المشتري أكثر من ضرب الربح على العشرين ومائة

**سحنون** في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مرابحة **سحنون**

**قلت** أرايت أن اشتريت من عبدي أو من مكاتبى سلعة أو اشتراها مني أن يجوز  
لي أن أبيع مرابحة ولا أبيع (قال) قال مالك في العبد المأذون له في التجارة ما دأبه  
به سيده فإنه دين للسيد بحاص به الثمن إلا أن يكون في ذلك محاباة فما كان من

محابة لم يمز ذلك فاذا كان بيا حقيقا فقد جمعه مالك بنزلة الاجنبيين فلا بأس أن  
يبيع مراهجة كما يبيع ما اشتري من اجني اذا صح ذلك ألا ترى أن العبد اذا جنى  
أسلم ماله وانما يدا بملك يمينه وان عرق تبعه ماله الا أن يستتي ماله

❦ في الرجل يبيع الساعة بمرض أو طعام فيبيعها مرايحة ❦

قلت ﴿ أرأيت من اشترى سلعة بعرض من العروض أبيع تلك السلعة مرا بحة في قول مالك (قال) قال مالك لا يبيعها مرا بحة إلا أن يبين ﴾ قلت ﴿ فان يان يجوز (قال) نعم ويكون على المشتري مثل تلك السلعة في صفتها ويكون عليه ماسما من الربح ﴾ قلت ﴿ وكذلك ان كان رأس مال تلك السلعة طعاما فباعها مرا بحة (قال) لم والطعام أبيع عند مالك ان ذلك جائز اذا كان بين الطعام الذي به اشترى تلك السلعة وقد بنا هذا قبل هذا والاختلاف فيه

— فيمن ابتاع جارية فوطئها ثم باعها مرابحة —

﴿قلت﴾ أريت أن اشتريت جارية فطعها وكانت بكرًا فقتضتها أو نيا فارت  
أن أبيعها مرا بحة ولا أبيع ذلك (قال) لم أسمع من مالك في الاقتضاض شيئًا إلا أنا  
سألنا مالكا عن الرجل يشتري الثوب فيلبسه والدابة فيسافر عليها والجارية فيطوؤها  
أفيعم مرا بحة (قال) أما الثوب والدابة فلا حتى يبين وأما الجارية فلا بأس أن يبيعها  
مرا بحة ﴿قلت﴾ وإن كانت بكرًا فقتضها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا إلا أن  
مالكا قال إن اشتريه بكرًا فقتضها ثم وجد بها عيبًا ردها وما نقص الاقتضاض  
منها فلا أرى أن يبيعها حتى يبين أن كانت من الجوارى اللاتي يقصن ذلك وإن  
كانت من الجوارى اللاتي لا يقصن لا يقتضاض وليس هو فباعيا فلا أرى بأسا  
بأن يبيعها مرا بحة ولا يبين (قال) وقد سمعت بعض من يقول إن وخش الرقيق  
إذا اقتضت كان أرفع ثمنها فن كان ذلك كذلك ليس لعنيتها قيمة عند التجار فلا

أرى بأساً أن يبيع مراحمته ولا يبين وإن كان الاقتضاض ينقصها فلا يبيعها حتى يبين  
وفي الرفقعات من جوارى الوطء هو نقصان فلا يبيعها حتى يبين وقال غيره كل ما فعل  
به من لبس أو ركوب فلم يكن فعله يفسد شيئاً عن حاله وكان أمراً خفيفاً فلا بأس  
أن يبيع مراحمته ولا يبين

❦ في الرجل يتناع الجارية ثم يزوجهافيبيعها مراححة ❦

فقلت ﴿أرأيت أن اشترت جارية فزوجتها البعها راحة ولا أئين﴾ (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن تبع حتى تئين لأن التزوج لها عيب ولا تبعها أيضا غير مراعاة حتى تئين أن لها زوجا ﴿فقلت﴾ فإن فعل فعلك ذلك فقام المشتري يطلب البائع (قال) إن كانت الجارية فاعلة لم تقم أو فانت بقاء أو نقصان أو اختلاف أسواق وكان النقصان يسيرا خير المتاع فإن شاء قبلها بما اشتراها به أولا وإن شاء ردها وليس للبائع أن يقول أنا أخط عنك العيب وما يصيبه وليس حوالة الاسواق والزيادة والنقص اليسير في بيع العيب فوئا ألا ترى أنه يشتري بها صحيحا ثم يجد عيبا وقد حدث عنده ما وصفت لك من الحوالة والنقص اليسير أن له الرد فإذا كان في البيع فساد لم يكن فوئها عند المشتري بالذي يتعنه من الرد بالعيب وقد وصفنا البيع الفاسد إذا أصاب المشتري عيبا وقد فانت في يديه كيف يكون الرد وعلى ما يرد وإن كانت قد فانت بعتي أو تدير أو كتابة خير البائع فإن أحب أن يعطى حط عن المشتري ما يقع على العيب من الثمن وما ينوبه من الربح والأعطى قيمة سلته معية إلا أن تكون قيمة سلته معية أقل مما يصير عليه من الثمن ورجحه بعد إلغاء قيمة العيب منها وما يصير عليه من الربح فلا يكون للبائع على المشتري غير ذلك لأن البائع يطالب الفضل فيه وقد ألتينا عن المشتري قيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون القيمة أكثر مما ينوب الثمن ورجحه بعد إلغاء قيمة العيب منه وما يصير عليه من الربح فلا يكون

محاكاة لم يحزن ذلك فإذا كان بيعاً صحيحاً فقد جعله مالك بمنزلة الاجنبيين فلا بأس أن يبيع مرايحة كما يبيع ما يشتري من أجنبي إذا صح ذلك ألا ترى أن العبد إذا جنى أسلم ماله وأما يداً بملك يمينه وإن عتق تبعه ماله إلا أن يستثنى ماله

في الرجل يبيع سلمة بمرض أو طعام فيبيعها مرايحة

قلت رأيت من اشترى سلمة بمرض من العروض أبيع تلك السلمة مرايحة في قول مالك (قال) قال مالك لا يبيعها مرايحة إلا أن يبين قلت فإن بين أبحر (قال) نعم ويكون على المشتري مثل تلك السلمة في صفتها ويكون عليه ما سمي به من الريح قلت وكذلك أن كان رأس مال تلك السلمة طعاماً فباعها مرايحة (قال) نعم والطعام أي عند مالك أن ذلك جائز إذا كان بين الطعام الذي به اشترى تلك السلمة وقد بينا هذا قبل هذا والاختلاف فيه

فيمن ابتاع جارية فوطئها ثم باعها مرايحة

قلت رأيت من اشترى جارية فوطئها وكانت بكرًا فقتضتها أو ثيباً فأرقت أن أبيعها مرايحة ولا أبيع ذلك (قال) لم أسمع من مالك في الاقتضاض شيئاً إلا أنا سألنا مالكاً عن الرجل يشتري الثوب فيلبسه والدابة فيسافر عليها والجارية فيطؤها أبيعها مرايحة (قال) أما الثوب والدابة فلا حتى يبين وأما الجارية فلا بأس أن يبيعها مرايحة قلت وإن كانت بكرًا فقتضها (قال) لم أسمع من مالك في شيئاً إلا أن مالكاً قال أن يشترها بكرًا فقتضها ثم وجدها عيياً ردها وما نقص الاقتضاض منها فلا أرى أن يبيعها حتى يبين أن كانت من الجوازي اللاتي يقصن ذلك وإن كانت من الجوازي اللاتي لا يقصن الاقتضاض وليس هو فيها عيياً فلا أرى بأساً بأن يبيعها مرايحة ولا يبين (قال) وقد سمعت بعض من يقول أن وخش الرقيق إذا اقتضت كان أرفع منها فإن كان ذلك كذلك ليس لعذرتها قيمة عند التجار فلا

أرى بأساً أن يبيعها مرايحة ولا يبين وإن كان الاقتضاض ينقصها فلا يبيعها حتى يبين وفي المرتفعات من جوازي الوطء هو نقصان فلا يبيعها حتى يبين وقال غيره كل ما فمل به من لبس أو ركوب فلم يكن فعله يفسر شيئاً عن حاله وكان أمراً خفيفاً فلا بأس أن يبيع مرايحة ولا يبين

في الرجل يبتاع الجارية ثم يزوجه فيبيعها مرايحة

قلت رأيت من اشترى جارية فزوجها أبيعها مرايحة ولا أبيع (قال) لم أسمع من مالك في شيئاً ولا أرى أن يبيع حتى يبين لأن الزوج لها عيب ولا يبيعها أيضاً غير مرايحة حتى يبين أن لها زوجاً قلت فإن فعل ذلك فقام المشتري يطلب البائع (قال) إن كانت الجارية قائمة ثم تفت أو فانت بناءً أو نقصان أو اختلاف أسواق وكان النقصان يسيراً خيراً للبتاع فإن شاء قبلها بما اشترها به أولاً وإن شاء ردها وليس للبائع أن يقول أنا أخط عنك العيب وما يصيبه وليس حوالة الأسواق والزيادة والنقص اليسير في بيع العيب فوئاً ألا ترى أنه يشتري بيعاً صحيحاً ثم يجد عيياً وقد حدث عنده ما وصفت لك من الحوالة ونقص اليسير أن له الرد فإذا كان في البيع فساد لم يكن فوطئها عند المشتري بالذي يمتنع من الرد بالعيب وقد وصفنا البيع الفاسد إذا أصاب المشتري عيياً وقد فانت في يديه كيف يكون الرد وعلى ما يرد وإن كانت قد فانت بعقت أو تدير أو كتابة خير للبائع فإن أحب أن يعطى حط عن المشتري ما يقع على العيب من الثمن وما ينوبه من الربح والأعطى قيمة سلته معية إلا أن تكون قيمة سلته معية أقل مما يصير عليها من الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منها وما يصير عليه من الربح فلا يكون للبائع على المشتري غير ذلك لأن البائع يطلب الفضل قبله وقد ألتينا عن المشتري قيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون القيمة أكثر مما ينوب الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منه وما يصير عليه من الربح فلا يكون

محاولة لم يجر ذلك فإذا كان بيعاً صحيحاً فقد جمعه مالك منزلة الاجنبيين فلا بأس أن يبيع مراهجة كما يبيع ما اشترى من أجنبي إذا صح ذلك ألا ترى أن العبد إذا جنى أسلم بماله وأما إذا يملك ماله وان عتق تبعه ماله إلا أن يستثنى ماله

في الرجل يبيع السلعة بمرض أو طعام فيبيعها مراهجة

قلت رأيت من اشترى سلعة بمرض من العروض أبيع تلك السلعة مراهجة في قول مالك (قال) قال مالك لا يبيعها مراهجة إلا أن يبين قلت فان بين أجموز (قال) نعم ويكون على المشتري مثل تلك السلعة في صفتها ويكون عليه ماسماً من الربح قلت وكذلك أن كان رأس مال تلك السلعة طعاماً فباعها مراهجة (قال) لم والطعام أين عند مالك أن ذلك جائز إذا كان بين الطعام الذي به اشترى تلك السلعة وقد بينا هذا قبل هذا والاختلاف فيه

فيمن ابتاع جارية فوطئها ثم باعها مراهجة

قلت رأيت من اشترى جارية فوطئها وكانت بكرًا فاقضضتها أو ثيباً فأردت أن يبيعها مراهجة ولا أين ذلك (قال) لم أسمع من مالك في الاقتضاض شيئاً إلا أنا سألتنا مالكا عن الرجل يشتري الثوب فيلبسه والدابة فيسافر عليها والجارية فيطؤها أفبيع مراهجة (قال) أما الثوب والدابة فلا حتى يبين وأما الجارية فلا بأس أن يبيعها مراهجة قلت وان كانت بكرًا فاقضضها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكا قال إن اشتراها بكرًا فاقضضها ثم وجد بها عيباً ردها وما نقص الاقتضاض منها فلا أرى أن يبيعها حتى يبين أن كانت من الجوارى اللاتي يقضضن ذلك وأن كانت من الجوارى اللاتي لا يقضضن الاقتضاض وليس هو فيها عيباً فلا أرى بأساً بأن يبيعها مراهجة ولا يبين (قال) وقد سمعت بعض من يقول أن وخش الرقيق إذا اقتضت كان أربع ثمنها فإن كان ذلك كذلك ليس لعذرتها قيمة عند التجار فلا

أرى بأساً أن يبيعها مراهجة ولا يبين وإن كان الاقتضاض يقتضيها فلا يبيعها حتى يبين وفي المرتقات من جوارى الوطء هو نقصان فلا يبيعها حتى يبين وقال غيره كل ما فعل به من لبس أو ركوب فلم يكن فعله ينسب شيئاً عن حاله وكان أمراً خفيفاً فلا بأس أن يبيع مراهجة ولا يبين

في الرجل يبتاع الجارية ثم يزوجه فيبيعها مراهجة

قلت رأيت من اشترى جارية فزوجها أن يبيعها مراهجة ولا أين (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يبيع حتى تين لأن الزوج لها عيب ولا يبيعها أيضاً غير مراهجة حتى تين أن لها زوجاً قلت فان فعل فعل ذلك فقام المشتري يطلب البائع (قال) إن كانت الجارية فائقة لم تقت أو فأتت ثناء أو نقصان أو اختلاف أسواق وكان النقصان يسيراً خير المبتاع فان شاء قبلها ثامناً ثراها به أولاً وإن شاء ردها وليس للبائع أن يقول أنا أخط عنك العيب وما يصيبه وليس حواله الأسواق والزيادة والنقص اليسير في بيع العيب فوفاً ألا ترى أنه يشتري بيعاً صحيحاً ثم يجد عيباً وقد حدث عنده ما وصف لك من الحوالة والنقص اليسير أن له الرد فإذا كان في البيع فساد لم يكن فوطئها عند المشتري بالذي ينم عنه من الرد بالعيب وقد وصفنا البيع الفاسد إذا أصاب المشتري عيباً وقد فأت في يديه كيف يكون الرد وعلى ما يرد وإن كانت قد فأت بعق أو ندير أو كتابة خير البائع أن أحب أن يعطى حط عن المشتري ما يقع على العيب من الثمن وما ينوبه من الربح والأعطى قيمة سلعة معية إلا أن تكون قيمة سلعة معية أقل مما يصير عليها من الثمن ودرجه بعد إثناء قيمة العيب منها وما يصير عليه من الربح فلا يكون للبائع على المشتري غير ذلك لأن البائع يطالب الفضل قبله وقد ألتينا عن المشتري قيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون القيمة أكثر مما ينوب الثمن ودرجه بعد إلقاء قيمة العيب منه وما يصير عليه من الربح فلا يكون

للبائع على المشتري غير ذلك لانه قد كان  
رضى بذلك نغذ هذا الباب على  
هذا ان شاء الله تعالى

﴿تم كتاب المراجعة بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد﴾  
﴿الذي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وليه كتاب الوكالات﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي﴾

﴿الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما﴾

﴿كتاب الوكالات﴾

﴿في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له سلعة ثم يموت الأمر فيبتاعها﴾  
﴿المأمور وقد علم بموته أو لم يعلم وقد كان دفع إليه الثمن أو لم يدفع﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يشتري له سلعة من السلع  
ولم يدفع إليه الثمن أو دفع إليه ثمنها فمات الأمر ثم اشتراها وهو لا يعلم بموت الأمر  
أو اشتراها ثم مات الأمر (قال) ذلك لازم للورثة كلهم فإن اشتراها وهو يعلم بموت  
الأمر لم يلزم ذلك الورثة ويكون ضماناً للثمن لأن مالكاً سئل عن الرجل يوكل  
الرجل بجهز له المتاع فيبيع له ويشتري فيبيع ويشتري وقد مات صاحب المتاع (قال)  
أما ما باع أو اشتري قبل أن يعلم بموت الأمر فذلك جائز على الورثة وأما ما اشتري  
وباع بعد أن يعلم فلا يجوز ذلك فسلتك مثل هذا لأن وكاله قد انفسخت ﴿قلت﴾  
أرأيت أن وكلت رجلاً يسلم لي في طعام إلى أجل ودفعت إليه الدراهم فقبل فأتني  
البائع إلى المأمور بدراهم فقال هذه زيوف أبدلها لي فصدقه المأمور ثم أتني إلى الأمر  
ليبدلها له (قال ابن القاسم) أرى أن كان المأمور يعرفها بعينها ردها للبائع عليه  
ولزم الأمر فإن أنكرها الأمر لم ينفعه ذلك لأن المأمور أمين له (قال) فإن لم  
يعرفها المأمور وقبلها لم يلزم الأمر لأن المأمور لم يعرفها بعينها ولزم الأمر وحلف



ما يرى أنها تكون زيادة في تلك السلعة وفي ذلك الثمن ﴿قلت﴾ أرايت ما اشتري مما لا يلزم الأمر يلزم المأمور في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن رجلاً أمره رجل أن يبيع له سلعة فباعها بما لا يعرف من الثمن ضمن يرد مالك مثل أن يعطيه الجارية يبيعها له ولا يسمى له شيئاً فيبيعها بخسنة دنائير أو بأربعة وهي ذئب عن كبير فهذا لا يجوز (قال) فإن أدركت الجارية نقض البيع وردت الجارية وإن تلفت ضمن البائع قيمتها (قال) إلى مالك وإن أمره أن يبيعها فباعها بعشرة دنائير وقال بذلك أمرتي وقال الأمر ما أمرتك إلا بأحد عشر ديناراً أو أكثر (قال) مالك إن أدركت السلعة حلف الأمر بالله على ما قال وكان القول قوله ﴿قلت﴾ لمالك فإن قال المشتري إنما أتيت نادم وقد أقررت أنك قد أمرته (قال) مالك إذا أدركت السلعة يبيعها أحلف الأمر بالله وكان القول قوله وإن فانت حلف المأمور أنه أمره بذلك ولا شيء عليه. يزيد مالك بذلك إذا كان ما باع به المأمور غير مستنكر ﴿قلت﴾ لم قال مالك هذا ما هنا وقد قال في الرجل يدفع إلى الرجل ألف درهم يشتري له بها حنطة فاشتري له بها تراً إن القول قول المأمور مع يمينه (قال) إنما قلت لك ذلك ولم أسمعه من مالك لأنه قد أقر له بالوكالة على الاشتراء فيا يشتري الوكيل ما زعم أنه وكل عليه والذهب مستهلك كان الأمر مدعى عليه يريد تضمينه فلا يقبل ذلك إلا بيمينه وإن السلعة التي اختلفا فيها فائمة فلذلك كان القول قول الأمر وإذا فانت كان القول قول الوكيل لأن الأمر مدعى يريد تضمينه فقوت السلعة مثل قوت الدنانير ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً دفع إلى رجل مالا وأمره أن يشتري له سلعة من السلع فاشتري له السلعة فضاع المال بعد ما اشتراها له (قال) قال مالك في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له السلعة ولم يدفع إليه شيئاً فاشتراها الرجل ثم دفع الأمر إلى المأمور المال ليقتضيه فضاع المال من المأمور قبل أن يدفعه إليه (قال) مالك أرى أن التزم على الأمر نافية ﴿قلت﴾ فإن ضاع نافية (قال) يلزمه ذلك (قال) وأما مسئلتك في الذي دفع المال وأمره أن يشتري له به فغداً أمره أن يشتري له بذلك مثل يمينه فأنما هو بمنزلة الذي

يدفع المال إلى الرجل قراضاً فيشتري به سلعة فأتى إلى المال فيجده قد ذهب فلا يلزم صاحب المال أداؤه ويكون صاحب القراض بالخيار إن شاء دفع المال ثانية وكان على قراضه وإن شاء تبرأ منه ولا شيء عليه ويلزم العامل وكذلك الذي دفع المال إلى المأمور وأمره أن يشتري له بذلك المال فإنه إن ضاع به ما اشتري كان بمنزلة ما أخبرتك في القراض وهو قول مالك ومثلثك مثله سواء ﴿قلت﴾ أرايت إن أمرت رجلاً أن يشتري لي جارية بربرية فيمت إلى تجارية بربرية فوطئها فولدت مني أو لم تحمل ثم قدم المأمور بجارية بربرية فقال إنما كنت بعث إليك بتلك وديمة وهذه جارتك التي اشتريت لك (قال) إن كان لم يبين ذلك له حين بعث إليه بالجارية أنها جاريته ولم تقف حلف وكان القول قوله وقبض جاريته ودفع إليه التي زعم أنه أنه اشتراها له وإن كانت قد فانت بحمل أو عتق أو كتابة أو تديير لم أره عليها سبيلاً لأنني لا أنقض عتقا قد وجب وشبهه فائمة بقوله إلا أن يقيم بينة فتكون له جاريته وتلزم الأمر الجارية التي أتى بها المأمور لأن مالكاً شغل عن رجل أمر رجلاً أن يتناع له جارية بمائة دينار فقدم فيمت إليه تجارية ثم لقيه بعد ذلك فقال له إن الجارية تقوم بخمسين ومائة دينار بذلك اشتريتها (قال) قال مالك إن كانت لم تقف خير الأمر أن أحب أن يأخذها بما قال أخذها ولا ردها وإن كانت قد حملت لم يكن عليه غرم شيء إلا المائة التي أمره بها بلاني ذلك عن مالك ممن أثق به فمسئلتك مثله ﴿قلت﴾ أرايت العبد إذا وكل رجلاً أن يشتريه بمال دفعه الله إلى رجل فاشتراه (قال) يلزم منه ثانية ويلزمه البيع ويكون العبد له كاملاً كذلك قال مالك ﴿وسألت﴾ عن العبد يدفع إلى الرجل مالا فيقول اشتري لنفسك (فقال) ما أخبرتك (قال) ابن القاسم إلا أن يستثنى المشتري المال فيكون البيع جائزاً ولا شيء عليه غير الثمن الذي دفع إليه أولاً ﴿قلت﴾ أرايت إن أمرت رجلاً أن يبيع لي سلعة فباعها وبعثاً أنا لمن نجعل السلعة (فقال) سألت مالكا عن هذا فقال الأول أولاً يبيعها إلا أن يكون المشتري الآخر قد قبضها فهي له ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وأخبرني



بعض أهل العلم عن ربيعة مثله ورأيت ربيعة ومالكاً فيا يلفني عنهما يجملاه مثل  
النكاح ان النكاح الاول اذا انكح الوليان وقد فوض كل واحد منهما الى صاحبه  
ان الاول أولى الا أن يدخل بها الآخر **ابن وهب** عن يونس بن يزيد عن  
ربيعة بن أبي عبيد الرحمن أنه قال في رجل بث بسلعة مع رجل ووكله بيعها ثم بدا  
لرجل أن باع سلعته وبث في أثر وكيله فوجد الوكيل قد باع وكان بيع سيد المال  
قبل بيع الوكيل (قال ربيعة) ان الوكالة بيع وبيع السيد جائز وأيهما كان الوكيل أو  
السيد كان هو الذي يدفع السلعة ويضمن بيعه فيبعضه أجوز وان أدركت السلعة لم يدفعها  
واحد منها الى صاحبه فأولها بيعاً أجوز يبيعاً فيها (وقال الليث) قال ربيعة وانا كان  
شراء الذي قبضها أجوز وان كان الآخر لانه قد ضمن ان كانت وليدة استحلها  
وان كانت مصيبة حمله

في الدعوى في بيع الوكيل السلعة وقد باعها بطعام أو عرض

أو اشترى بما لا يشتري

**قال** وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل السلعة يبيعها له فيبيعها بطعام أو عرض  
تعداً فيشكر صاحب السلعة البيع ويقول لم أمرك أن يبيعها بطعام ولا يبرض (قال  
مالك) اذا باعها بما لا يباع به فهو ضامن وقال غيره ان كانت السلعة قائمة لم تفت خير  
صاحبها فأرسله أجوز فله وأخذ العرض أو الضمائم الذي يمت به سلعته وان لم يجز فله  
تفرض البيع وأخذ سلعته ولم يكن له أن يضمن البائع لان السلعة لم تفت فان فات فهو بالخيار  
ان شاء أخذ الضمائم بثلث سلعته وان شاء ضمنه قيمتها وأسلم الطعام أو العروض الى  
البائع (وقال غيره) كن من أدخل في الوكالات من الادعاء في البيع والشراء مالم يس  
عليه أصلها من الأمر المستنكر الذي ليس بمعروف مثل أن يؤمر رجل ببيع سلعة  
فبيعها وتوفت بما لا يباع مثلاً يدعى أنه أمره بذلك ويشكر رب السلعة أن يكون  
أمره بذلك أو ادعى المأمور أنه أمره أن يبيعها بدخول الى أجل أو بخمسة دنائير  
وهي ثمانية دينار أو بطعام أو بمرض وليس مثلاً يباع به فان هذا ليس بجائز على

الأمر وانا أمره الأمر بالبيع ولم يأمره بالشراء ألا ترى أنه لما أمره ببيع سلعته فأتاها  
البيع بالاثمان والاثمان الدنانير والدرهم وان يمه السلعة بالطعام والعروض وهي مما  
لا يباع به ائنا هو اشتراؤه منه للعروض والطعام وهو لم يأمره بالشراء لان العروض  
والطعام هو مضمون وليس هو بمن ألا ترى أنه من سلف طعاماً بيته في عرض الى  
أجل فاستحق الطعام انفسخ السلم ولم يقل له ائت بطعام مثله ولو سلف دنائير أو  
درهم في عرض الى أجل فاستحق الدنانير والدرهم لم ينتقض السلم وقيل له ائت  
بدرهم مثلاً أو بدنانير مثلاً لانها ممن وليست بالمشوطة والطعام والعروض مضمون  
وليس بمن وان الرجل يشتري السلعة بدنانير أو دراهم وليست عنده فلا يكون  
به بأس ولا يقال له فيه باع مالم يس عنده ولا يجوز له أن يشتري السلعة التي لا  
تكال ولا توزن بسلع تكال وتوزن من صنفها ولا من غير صنفها أو بطعام ليس  
عنده لان ذلك وان كان مشترياً لما اشترى من السلعة التي لا تكال ولا توزن بسلع  
تكال وتوزن وبطعام تكال ليس عند فهو بائع أيضاً فصار بائعاً ما ليس عنده وقد قامت  
السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وعن التابعين أنه لا يجوز بيع  
ما ليس عنده الا ما قامت به السنة في التسليف المضمون الى أجل وقد وصفنا قبل  
هذا ما يجوز من التسليف وما لا يجوز وكذلك لو ادعى أنه أمره أن يشتري له سلعة  
تسوى خمسة دنائير بمائة دينار وادعى أنه أمره أن يشتري له سلعة بسلعة وليست  
تشتري السلعة التي ادعى أنه أمره بشرائها الا بالدين وأنكر الأمر دعواه وهو مقر  
بإكراهه لم يقبل قول المأمور على الأمر وان ادعى المأمور ما يشبه الوكالات مثل أن  
يقول أمرتني أن أسبع سلعتك بعشرة مما يتقآن الناس فيه وقد فأت السلعة فيقول  
رب السلعة ائنا أمرتك بأحد عشر أو يقول أمرتني أن أشتري لك طعاماً بعشرة  
دنائير وقد فلت فيقول الأمر أمرتك أن تشتري بها سلعة فالتقول قول المأمور  
فكل مستهلك ادعى المأمور فيه ما يمكن وادعى الآخر غير ذلك فالتقول قول المأمور  
وكل قائم ادعى فيه المأمور ما يمكن ولم يفت وخالفه الأمر وادعى غيره أحلف الأمر

وكان القول قوله فخذ هذا الاصل على هذا ان شاء الله . ومن ذلك الرجل يدفع ثوبه الى الصباغ فيقول رب الثوب امرتك بعصفر ويقول الصباغ امرتي بزعفران او يدفع ثوبه الى الخياط فيقول امرتك بقباء ويقول الخياط امرتي بقميص فليس على كل واحد منهما اذا ادعى عليه غير العمل الذي فعل الا الممين بالله ما عملت لك الا ما امرتي به اذا كان ذلك كله من عمله انه يصنع بالضرين ويحيط بالصنفين وهو قول مالك بن انس

في الوكيل في السلم او غيره يأخذ رهنا او يأخذ حميلا

فيصنع عنده وقد علم به الامر ولم يعلم

قلت ارأيت ان وكلت وكيلاني في السلم لي في طعام ففعل وأخذ رهنا او حميلا من غير ان امره أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم والرهن والحميل انما هو ثقة للامر فهذا الوكيل لم يصنع الا خيرا وثيقة للامر قلت فان ضاع الرهن عند الوكيل قبل ان يعلم بذلك للموكل ( قال ) الضايغ من الوكيل لان الامر لم يأمره بان يرتبني قلت فما كذا من ضرر في الرهن فهو على الوكيل وما كان من منفعة فهي للامر قل نعم قلت فالحميل ( قال ) الحميل ليس بدخله ما يدخل الرهن من التلف والحميل في كل وجه انما هو منفعة للامر قلت فان كان الامر قد علم بالرهن فرضيه ثم تلف من بعد ذلك ( قال ) اذا رضى بالرهن لزمه وكان كانه امره بان يرتبه له لانه انما ارتبني له قلت فان رده ولم يقبله رجع الرهن الى ربه ولم يكن للوكيل ان يجسه في قول مالك ( قال ) نعم

في دعوى الوكيل ومكاتب بعث بكتابه او امرأة بعث

في زوجها بمال اختلعت به منه فكذب في الدفع

قلت ارأيت لو ان مكاتب بعث بكتابه مع رجل او امرأة بعث بمال اختلعت به من زوجها مع رجل او رجل بعث بصدقه مع رجله مع رجل وزعم الذي بعث

ذلك معه انه قد دفع ذلك كله وكذبه للمبوث اليه بذلك ( قال ) قال مالك في الدين ما اعلنتك فهذا كله محل الدين وعليهم ان يقيموا البينة انهم قد دفعوا ذلك الى المبوث اليه والا ضمنوا قلت ارأيت لو اني دفعت الى رجل مالا ودية بنسب بينة فوكلت وكيلا يقضها منه فقال قد دفعتها الى الوكيل وقال الوكيل كذب مادفع الى شيئا ( فقال ) ان لم يقر بينة غرم وقال غيره ألا ترى ان الوصي أمين لو زعم انه تلف ما في يديه لم يضمن وانما الوصي أمين مأمور بدفع ما في يديه مما اوصى اليه الى من يرثه عن اوصى به الى الوصي وقد قال الله تبارك وتعالى وابتلوا النبي حتى تاذنبوا السكاك فان أنتم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم الى قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم فقد أمرهم الله بالاشهاد اذا أمروا بدفع ما في أيديهم الى غيره فكذلك من عليه دين فأمر بدفع ما عليه الى رجل او كانت عنده ودية فأمره ربا بدفعها الى أحد فليعه ما على ولي التيمن من الاشهاد

في اقالة الوكيل وتأجيله بنسب امر الموكل او اقاله

الامر دون الوكيل من سلم او غيره

قلت ارأيت لو وكلت رجلا أن يسلم لي في طعام ففعل ثم اقال الوكيل بنسب امرى أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك له عند مالك لان الطعام انما وجب للامر قلت ارأيت ان وكلت رجلا أن يسلم لي في طعام ففعل ثم ان الامر اقال البائع أو ترك ذلك له أو وهبه له ( قال ) ارى ان الطعام انما وجب للامر فكل شيء صنع في طعامه مما يجوز له فذلك جائز ولا ينظر هاهنا الى الامور في شيء من ذلك قلت ارأيت ان وكلت رجلا أن يسلم لي عشرة اراد ب حطة ففعل الوكيل ذلك ثم ان الوكيل اقاله بعد ذلك ( قال ابن القاسم ) ان كان ذلك قد ثبت للذي ابتاع له بالبينة أو باعتراف من الوكيل قبل أن يقبله انه ابتاع ذلك للذي وكاه فلا يجوز اقاله الا بأمر الامر الذي وجب له الطعام قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت ارأيت ان وكلت وكيلا أن يسلم لي في طعام او يتناع

لى سلمة بعينها ففعل ولم يذكر عند عقدة الشراء للبائع أنه انما يتباع لغيره وقد شهد  
الشهود عليه أنه أمر بأنه انما يتباع لى أو شهد الشهود عليه حين أمره بذلك لمن تكون  
العقدة هاهنا ألوكيل على البائع أم للأمر (قال) لا وليتها للأمر على البائع  
قلت فان أصاب الوكيل عيبا بعد ما اشتري لم يكن له أن يرد لأن الهدية انما  
وقعت لغيره (قال) اذا كان الأمر أن يشتري له سلمة بعينها منسوبة فقال له اشتر  
لى عبد فلان لم يكن له أن يرد وان كانت سلمة موصوفة ليست بعينها فلا وكيل أن  
يردها ان وجد فيها عيبا قلت لم (قال) لأن الوكيل هاهنا ضامن لأنه لو اشتري  
سلمة بها عيب نعمد ذلك ضمن فلذلك اذا وجد بها عيبا بعد مشراها وهو يقدر على  
أن يرد هاهنا فم فعل فهو ضامن (قال) وانما يعطى الناس أن تشتري لهم السلع على وجه  
السلامة (وقال أشيب) السلمة بعينها أو غير عيبها العدة على البائع للأمر والأمر  
المقدم فى الاجازة والرد عن نفسه والأمر بالخيار فيما فعل المأمور من الرد ان شاء  
أجاز رد وان شاء نقضه وارجع السلمة الى نفسه ان كانت قائمة وان كانت قد فانت  
فله أن يضمّن المأمور لأنه المتعدي فى الرد لسلمة قد وجبت للأمر قلت لأن  
القاسم ولم يرد الوكيل هذه السلمة التى بغير عيبها أمن قبل أن يلوكيل على البائع  
عقدة (قال) لا قلت فلا شئ جملة يرد اذا أصاب عيبا وليست له عبدة  
(قال) لأنه ضامن اذا اشتري عيبا هاهنا الوجه جعلته يرد السلمة بغير  
عيبها قلت وكذلك لو وكل وكيلاً يبيع له سلمة فباعها لم يكن له أن يقبل ولا  
يضع من ثمنها شيئاً (قال) نعم قلت وهذا قول مالك (قال) نعم (قال ابن القاسم)  
وهذا فى الوكيل على اشتراء شئ بعينه أو يعمه فى الشئ القليل المفرد وأما الوكيل  
المفروض اليه الذى يشتري ويبيع باختياره فهذا الذى يكون كل ماصنع على النظر من  
أقالة أو رد بعيب أو تشاء اشتراء عيب جائز على الأمر اذا لم يكن فيما فعل محالة  
قلت رأيت ان وكنت رجلاً يسلم لى فى ضعة ففعل ففاحل لاجل أخذ الوكيل  
الذى عليه الطلاء من غير أن يأمر بذلك الأمر (قال) لا يجوز ذلك عند مالك

وقد فسرنا ما يشبه هذا

عند الوكيل بوكل الرجل يتباع له سلمة أو طما من الثمن من  
عند الوكيل ففعل وأمسك حتى يأخذ له ذلك

قلت رأيت ان وكنت رجلاً يشتري لى طما من السوق أو سلمة من السلع  
وأمره بتقد من عنده ففعل ثم أتته لأقبض ذلك منه فتعنى حتى أدفع اليه الثمن قدأ  
(قال) أرى أن تأخذ السلمة وليس للأمر أن يمنه السلمة لأنه انما أقرضه الدنانير التى  
اشتري له بها السلمة ولم يرتهن شيئاً فليس له أن يمنه مما اشتري له من ذلك قال  
ابن القاسم ولو أن رجلاً أمر رجلاً أن يشتري له سلمة من بلد من البلدان ولم يدفع  
اليه الثمن وقال أسلفنى ثمنها فابتاعها ثم قدم فقال الأمر ادفع الى السلمة وقال المأمور  
لا أدفع حتى تدفع الى الثمن فأبى أن يدفع اليه السلمة كان ذلك للأمر لأن الثمن كان  
سلفاً والسلمة عنده ودبلة وليست برهن وليس له أن يرتهن ما لم يرتنه هو ذلك أن مالكا  
سئل عن رجل أمر رجلاً يتباع له لؤلؤاً من مكة ويتقد الثمن من عنده حتى يقدم  
فيدفع اليه الأمر ثمنها فقدم المأمور فزعم أنه قد ابتاع الذى أمره به وأنه قد ضاع  
منه بعد ما اشتراه (قال مالك) أرى أن يحلف بالله الذى لا اله الا هو أنه قد ابتاع  
له ما أمره به وتقد عنه وتأخذ منه الثمن لأنه قد أتمته حين قال له ابتع لى وتأخذ عنى  
فلو كان وهذا يجوز له حبسه بنحوه ما قال مالك ان له أن يرجع ثمنه حتى يقاضه بئنه  
الا أن يكون له بئنه على هلاكه فلما قال مالك أنه يرجع بالثمن ويحلف علمنا أنه ليس  
برهن وليس له عند مالك أن يجعله رهناً بعد ما اشتراه ووجب للأمر أن يرضى  
الأمر من ذى قبل أو يكون الأمر قال له أتته لى وتأخذ عنى من عندك واحبسه  
حتى أدفع اليك الثمن فهذا يكون رهناً عنده (قال ابن القاسم) ومما بين ذلك لك أن  
لو اشتراه بالبينة وكان ذلك مما ينيب عليه مثل الثياب والجواهر واللؤلؤ وما أشبه ذلك  
ثم ادعى أنه هلك فى يديه لم تسأل البينة ولم يقاض بشئ منها فبادفع عن الأمر فى ثمنها  
وحلف ان أهم واستوفى ثمنها فهذا يدلك على أنها ليست برهن وبذلك على أنه ليس

له أن يحبسها إذا اشتراها لغيره ووجب الثمن الذي دفع فيها قرضا منه له وإنما هي عنده وذيلة من الودائع مصدق فيها **قلت** رأيت الرجل يبيع السلعة من الرجل فيدعي البائع أنه باعه على أن الخيار للبائع ثلاثا وأنكر المشتري فقال اشترتها وما اشترطت على الخيار **قال** لا يصدق البائع والبيع له لازم **قال** وسألت مالك عن الرجل يبيع الرجل السلعة فيأتيه من الغد بالثمن وقد احتبس صاحب السلعة السلعة فيقول البائع اغتالمتك أمس على أن جئتني بالثمن اليوم والا فلا بيع بيني وبينك **قال** الآخر لم اشترط لك شيئا من ذلك **قال** مالك البيع له لازم وهو مدع ومشتك مثل هذا **قال** وقال مالك ولو ثبت له هذا ما رأيت ذلك ينفعه ورأيت البيع لازما له ولم يره مثل الخيار في هذا الوجه **قلت** رأيت لو أني اشترت من رجل طعاما فأصبته بالطعام عيبا فجئت أردته فقال البائع بعثك حملا من طعام بمائة درهم وقال المشتري بل اشترت منك نصف حمل بمائة درهم إن القول قول المشتري إذا كان يشبه أن يكون نصف الحمل بمائة درهم لأن البائع قد أقر له بالمائة ألا ترى لو أن رجلا باع فرسا أو جارية أو ثوبا فوجد المشتري عيبا فجاء يردده فقال بعثته وآخر معه بمائة دينار وقال المشتري بل بعثته وحده بمائة دينار كان القول قول المشتري لأن البائع قد أقر له بالثمن والبائع مدع فيما زعم أنه باعه منه فإن لم يشبه ما قال المشتري وتفاضح ذلك كان القول قول البائع مع عيبه ولا يرد من الثمن إلا نصفه نصف ثمن القمع ولا نعم على المشتري في النصف الحمل الباقي إذا حلف لأن البائع فيه مدع **قلت** رأيت لو أن رجلا قال لفلان علي ألف درهم باعني إلى أجل كذا وكذا وقال للقر له بل هي حالة القول قول من **قال** مثل مالك عن رجل باع من رجل سلعة فأناه يقضيه الثمن بعد ذلك فقال للبائع بعثني إلى أجل كذا وكذا وقال البائع بل حال **قال** إن كان الذي ادعى للبائع أجلا قريبا لا يتهم في مثله فيقول قوله والا كان القول قول البائع الذي قال حالة لا أن يكون لأجل تلك السلعة أمر يتبعون عليه قدر قوة فيكون القول قول من ادعى الأمر المعروف عندهم ومن ادعى عليه قرض فادعى

لأجل وقال الآخر حال فالقول قول المقرض ولا يشبه هذا البيع **قلت** رأيت رجل يدفع إلى الرجل السلعة فيقول الدافع أمرتك أن ترهبها ويقول المدفع إليه بل أمرتني أن أبيعها **قال** القول قول الدافع فأت أو لم تفت **قلت** وهذا قول مالك **قال** قال مالك في الرجل يدعي السلعة في يد الرجل فيقول المدفع إليه ارتهبها ويقول صاحبها استودعتمكم **قال** القول قول ربه **قلت** فإن قال الدافع أمرتك أن تبعتها بطعام وقال المأمور أمرتني أن أبيعها بدنانير **قال** إن لم تفت السلعة كان القول قول الدافع وإن فأت فالقول قول المأمور ويحلف لأن مالكا قال في الذي يدفع إلى الرجل السلعة يبيعها لم يفت المأمور أمرتني بعشرة ويقول الآخر بل أمرتك بأني عشر **قال** القول قول صاحبها إن لم تفت ويحلف وإن فأت كان القول قول المأمور ولا شيء عليه **قلت** رأيت أن دفع إليه دنانير فقال رب الدنانير أمرتك أن تشتري بها طعاما وقال المأمور بل أمرتني أن أشتري بها ثوبا **قال** القول قول المأمور **قلت** فما الفرق بين الدنانير والدرهم والسلعة قلت في الدنانير والدرهم القول قول المأمور وقلت في البيع إذا أمره أن يبيعها أن يقول قول الأمر **قال** لأن السلع قائمة بأعيانها لم تفت وإن كانت في يد المشتري فلا ذلك كان القول قوله إذا هي لم تفت والدنانير والدرهم حين أذن له في أن يشتري بها سلعة فالدنانير والدرهم قائمة مستهلكة فالقول فيها قول المأمور وكذلك أيضا في السلع إذا كانت مستهلكة قد فأت فالقول فيها قول المأمور أيضا **قلت** رأيت هذه لا تقول كلها هي قول مالك **قال** أما في السلع إذا فأت وإذا لم تفت فهو قول مالك وأما في الدنانير والدرهم فبما سمعته منه **قلت** رأيت لو أني دفعت إلى رجل ثوبا ليرهبه ففعل فلما جئته أن أفتكه قال الرسول قد رهنه بعشرة دنانير وقد دفعها إليك وقال الأمر ما أمرتك إلا بخمسة وأقبضتها منك أو قال لم أقبضها منك **قال** إذا أقر بالرهن فالقول قول المرتين إذا كان الرهن يساوي ما قال المرتين فإن قال لم أقبض منك شيئا وقد أمرتك أن ترهبها وقال الرسول قد رهنها وقد دفعت إليك

الذهب كان القول أيضا قول الرسول في الدفع والقول قول المرتين فيما رهن به إذا كانت قيمة الرهن مثل ما قال ﴿قلت﴾ ولم كان القول قول الرسول إذا قال الأمر لم أقبض منك شيئا (قال) لانه أئتمنه عليه ومثل ما لو قال له بيع لي هذه السلعة فأمره وقال قد دفعت اليك الثمن وقال الأمر لم تدفع لي كان القول قول البائع لأن من باع سلعة فله قبض المال فإن لم يكن قيل له بيع وأقبض وانما قيل بيع فستة من باع أنه يقبض فهو مصدق في القبض وهو بمنزلة رجل قبله ودية لرجل فقال له المستودع قد رددتها عليك فالقول قوله لأن المستودع لم يأمره بالدفع إلى غيره فيكون على المستودع ما على ولي اليتيم وقال الخزومي ولو دفع رجل إلى رجل ثوبا ليرهنه لرب الثوب فاختلفا كان كما وصفت لك في صدر الكتاب وإن كان انما دفعه إليه ليرهنه لنفسه يقر له رب الثوب بذلك أنه أعاره ليرهنه لنفسه ثم اختلفا فقال رب الثوب أمرت أن ترهنه بخمسة وقال الراهن لنفسه المستعير للثوب ليرهنه أذنت لي أن أرهنه بعشرة والثوب يسوى عشرة القول قول رب الثوب أنه لم يأذن له إلا بخمسة ولا يكون رهنا إلا بما أقر به المعير والمستعير مدع عليه

﴿في الرجل يوكل رجلا ببيع له سلعة أو جارية بدين له عليه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو كان لي على رجل ألف درهم فقلت اشتري بها سلعة من السلع جارية أو دابة أو أمرته أن يشتري لي بها سلعة بعينها (قال) قال مالك إذا كان الأمر صاحب الدين حاضرا حيث يشتريها له المأمور الذي عليه الدين لم أر بذلك بأسا (قال) مالك وإن كان الأمر ليس حاضرا لم يعجبني ذلك (قال) وذلك أن مالكا قال لنا لو أن رجلا قسم من بده من البلدان بمتاع فباع من أهل الأسواق فصارت ذهبه عند أهل الأسواق فقال لم بعد ذلك في مشغول ولا أبصر سلعة كذا وكذا فاشتروها بمالي عنكم من تلك الذهب وهو حاضر (قال مالك) لا بأس بذلك (قال) فقلت لمالك فلو أن رجلا كان له على رجل دين وهو غائب عنه فكتب إليه أن يشتري له بذلك الدين سلعة من السلع (قال) لا يعجبني ذلك إلا أن يكون كتب

في ذلك إلى رجل وكاه يقبض ذلك منه فلا بأس به ولم يره مثله إذا لم يوكل ﴿قال﴾ وقال لي مالك لو أن رجلا كتب إلى رجل أن يشتري له حاجة في بلد غير بلده من كسوة يحتاج إليها أو غير ذلك ففعل فبيعها إليه وأمره أن يشتري له بتلك الذهب التي اشتري لها شيئا مما يحتاج إليه في بلده (قال مالك) لا بأس بذلك وهذا من المعروف الذي يلبي للناس أن يفعلوه فيما بينهم ففرق لي بين هذه الوجوه الثلاثة على ما فترت لك ﴿قال ابن القاسم﴾ وهي في القياس واحد

﴿ثم كتاب الوكالات من المدونة الكبرى﴾

﴿والحد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وبليه كتاب المرايا﴾

عيب قد علم به ولم يسمه وان باعها بالبراءة فهي رد ان شاء المتاع (قال ابن سينا)  
فاناس على قضاء عمر بن الخطاب

في عهدة بيع مال النفس

قلت رأيت من اشتري عبداً من مال رجل قد فلسه السلطان فأصابه عيب  
على من رده أعلى السلطان أم على الذي فلسه على النعماء الذين فلسوه (قال)  
بلغني من أنق به أن مالكاً قال يرد على النعماء ولم أسمعه منه (قال) مالك لا يرد  
بيع لهم وهم أخذوا المال (قال ابن القاسم) ولكني قلت لمالك رأيت اذا فلس  
بجمعوا متاعه وبيع السلطان لهم ماله فقلت قبل أن يقسموه (قال) قال لي مالك قد  
برئ الترميم منه ومصيبته من أهل الدين (قال) وقال لي مالك لو أن رجلاً اعتق  
دقيقاً له ولا مال له فرد النعماء عتقه ثم أفاد مالا قبل أن يباعوا عليه وينفذ البيع عليه  
رأيت أن يعتقوا ويكون دين النعماء فيما أفاد (قال) فقلت له فلو باعهم السلطان ولم  
ينفذ السلطان بيع الرقيق بعد حتى أفاد الرجل مالا (قال) أرى أن يعتقوا ويبي  
النعماء المال مما أفاد (قال) وبلغني عن مالك أنه قال وإن كان في رقيق للمتعق جارية  
حين اعتق فرد النعماء عتقه وتركوها في يديه موقوفاً له لم يبيع أن يطر الجارية حتى  
تباع في دينه أو تعتق أن أفاد مالا (قال) رأيت أن اشتراها من يده ما باعها  
عليه السلطان وقد كان اعتقها أيطوها في قول مالك (قال) نعم وقال ما مات من  
الرقيق أو سرق من المتاع أو هلك مع الحيوان قبل أن يباع على النعماء بعد ما جمعه  
السلطان فهو من الذي عليه الدين مصيبته منه فإذا باعه السلطان وجاز لنا فصيخته من  
الدين لهم الدين (قال) فقلنا لمالك فلو أن رجلاً فلس ويده جارية فوفت عليها صاحبها  
الذي باعها ليأخذها وأبى النعماء أن يدفعوها اليه وقالوا نحن نعتيك ثمنها فدفعوه  
اليه أو ضمنوه له ثم أخذوا الجارية ليبيعوها فبعت الجارية قبل أن يبيعوها ممن ترى  
مصيبته على الترميم أم على الذين لهم الدين (قال) مالك أرى النصيب من الذي عليه  
الدين (قال) فقلنا لمالك لو أخذها صاحبها لذي باعها برئ هذا الذي عليه الدين

من الدين الذي كان عليه ولم يكن عليه من مصيبته شيء لو أخذها صاحبها الذي باعها وانما  
أخذها النعماء منه لفضل يرجونه فيها وهو الدين الذي كان عليه (قال) هو ضامن ومما  
بين ذلك أن لو كان في الجارية فضل قضى به على الترميم وليس للذي عليه الدين أن  
يأتي ذلك على أهل دينه ويقول اما أبرأتوني مما يأخذ صاحب الجارية وإما  
دفعتموها اليه (قال) لا قول له في ذلك والتزماء عليه بالخيار في ذلك أن أحبوا  
أن يأخذوا أخذوا والنعماء له أن كان في ذلك فضل وإن كان فيها نقصان من الثمن أو  
موت أتبع به ولا حجة في أن يقول هذا يأخذها باليمن

في عهدة المأمور ببيع السلمة والقاضي والوصي

وقال سحنون (قال) عبد الرحمن بن القاسم لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلمة  
فقال حين باعها أن فلانا أمرني أن أتبع له هذه السلمة فأردك السلمة تباعة (قال)  
إن كان حين باعها قال انما أتبع لفلان فلا أرى على المأمور شيئاً والعهدة على  
الآمر (قال) ومثل ذلك هؤلاء الذين يبيعون في الزائدة أو الرجل يعرف أنه انما  
بيع للناس يجعل أو رجل يبيع على ذلك (قال) وبلغني عن مالك أنه قال لو أن  
رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلمة فباعها فوجد بها المتاع عيباً فأراد أن يردها على من  
يردها ومن يستعطف (قال) إن كان الوكيل قد أعلمه أنها لفلان فلا يمين عليه ويردها  
على صاحبها الأمر واليمين على الأمر وإن كان لم يعلمه حلف الوكيل والآن رد السلمة  
عليه واليمين عليه (قال) فقل للمالك أفرأيت ما يستأجر الناس من النخاسين الذين يبيعون  
لهم الرقيق ويحملون لهم الجمل على ما يبيعون من ذلك والذين يبيعون الموارث ومثل  
هؤلاء الذين يبيعون المتاع للناس يجعل لهم في ذلك الجمل فيبيعون والذي يبيع فيمن  
يزيد في غير ميراث يستأجر على الصياح فيوجد من ذلك شيء مسروق أو حرق أو  
عيب (قال) ليس على واحد من هؤلاء ضمان وانما هم أجراهم أجروا أنفسهم وأبدانهم  
وانما وفت العهدة على أرباب السلع فليبيعوهم فإن وجدوا أربابها والا لم يكن على  
هؤلاء الذين وصفت لك تباعة فيما باعوا (قال) وسمعت مالكا وقيل له لو أن رجلاً

استؤجر على مثل هذا فباع فأخذ جملة ثم رد البيع بعيب وجد بالسلة فأراد رد  
السلة أن يرجع على الذي باع بالجلل وأبي البائع أن يدفع إليه ذلك وقال قد تمت لك  
متاعك (قال مالك) أرى أن يرد الجملي ولا يجعل له إذا لم ينفذ البيع (قال مالك)  
ابن أنس ولو باعها الثانية فردت أكان ينبغي له أن يأخذ جملةا أيضا استنكارا لذلك  
في الرجل يشتري السلة لرجل أمره باشتريها  
فيعلم البائع أنه يشتريها لفلان

قلت في رأيت لو أني اشتريت سلة من رجل لفلان فأخبرته أني إنما اشتريتها  
لفلان ولست اشتريتها لنفسي فاشتريتها بالنقد أو بالنسيئة أيتكون للبائع أن يبيع هذا  
المشتري بالثمن أم يبيع الذي اشتري له أو من يبيع بالثمن (قال) ان لم يكن هذا  
المشتري قال للبائع اني إنما اشتري منك للذي أمرني ولا أقصدك إنما الثمن لك على  
فلان فأرى الثمن على هذا المشتري لانه وان اشتري لغيره فالنقد عليه فان قال له  
النقد على الذي اشتري له وليس لك علي شيء فهذا لا يتبعه البائع بالنقد ويكون النقد  
للبائع على الذي أمر هذا بالشراء قلت في تخلفه عن مالك بن أنس (قال) هو  
قوله قلت في رأيت القاضي اذا باع أموال النبي أو بيع مال رجل مفلس في دين  
أو باع مال ميت وورثته غيب على من العهدة (قال) قال مالك في الوصي أنه لا عهدة  
عليه فكذلك القاضي لا عهدة عليه قلت في عهدة المشتري اذا باع الوصي  
تركه الميت (قال) في مال اليتامى قلت في فان ضاع الثمن وضاع مال اليتامى ولا  
مال لليتامى غير ذلك فاستجفت السلع التي باع (قال) ينبغي عن مالك أنه قال لا شيء  
عليه (قال ابن القاسم) وأخبرني بذلك من أتق به عن مالك قلت في رأيت ان باع  
السلطان على المفلس رقيقه ثم أصاب بهم المشتري عيبا أو هلكوا في أيام العهدة (قال)  
قال مالك بيع السلطان بيع براءة وأشد من بيع البراءة (قال) قال مالك في بيع البراءة  
ان مات في العهدة أو حلت فيه عيب فهو من المشتري وبيع السلطان لا عهدة فيه  
أيضا مثل بيع البراءة قلت في فان أصاب بهم عيبا قديما كيف يصنع (قال) قال مالك

انه لا يردهم وانه بمنزلة من باع بالبراءة وهو لا يعلم بالعيب وقد سمعته وذكريع  
البراءة فقال إنما كان يكون ذلك في بيع السلطان أن يفلس الرجل أو يموت فيقضى  
به دينه ويقسمه غرامؤه وإنما كانت البراءة على هذا فهذا قوة لما كان يقول من  
ذلك قلت في رأيت ان باع السلطان على هذا المفلس عبده وقد كان أعقبه وانقسم  
الغرماء عنه ثم أصاب المشتري بالعبد عيبا قديما فقال رب العبد قد كان هذا العيب به  
قديما وكذبه الغرماء وقد عرف أن ذلك العيب قديم ليس مما يحدث (قال) سمعت  
مالك يقول في بيع السلطان انه بيع براءة وبيع البراءة لا يرد الا ما علم البائع بالعبد  
قديما يخبره به فأرى هذا في مستثناة ان كان العيب قديما قد علم البائع به وعلم ان البائع  
قد علمه رده للبتاع على البائع وأخذ الثمن من الغرماء وبيع العبد للغرماء ثانية في  
دينهم بعينه بعد ذلك فان كان فيه نقصان عن دين الغرماء آتوه بما بقي لهم من  
دينهم وان كان للمفلس مال يوم يرد العبد عليه بعينه أخذ الثمن من ماله ولم يبيع  
الغرماء بشيء وكان حرا لأن البيع لم يتم حين وجد به عيبا ورد فان كان قد حدث  
به عند مشتربه عيب مفسد ولسيده مال كان بالخيار ان شاء رده وما نقصه العيب  
وان شاء حبسه وأخذ قيمة العيب فان احتبسه وأخذ قيمة العيب الذي وجد به فان  
ذلك له وان رده كان حرا اذا كان للسيده مال يوم يرد وان كان سيده لا مال له فهو  
بالخيار ان شاء أن يحبسه ويرجع على الغرماء بقيمة العيب وان شاء أن يرد وما نقص  
فذلك له ولا يعتق ويبيع ثانية للغرماء (قال) وكان مالك بن أنس يقول يبيع الميراث  
مثل بيع البراءة يبرؤون له مالم يعلموا وأخبرني أنه قال يبيع السلطان أشد من بيع  
البراءة ومن يبيع الميراث ثم سمعت أن رجوعه عن بيع البراءة وبيع الميراث وان تبرؤا  
مالم يعلموا فانه يرد عليهم اذا كان عيبا قديما لا يحدث مثله الا ان يكون الشيء التافه  
وقوله الاول في بيع البراءة انهم يبرؤون مالم يعلموا أحب الي وبه أخذ وكذلك  
الميراث هو أشد من بيع البراءة وإنما هذا كله في الرقيق وإنما البراءة فيهم وليس  
في الحيوان وثبت مالك بن أنس على بيع السلطان أنه بيع براءة فقال وإنما كانت

فيه البراءة (قال) مالاك وليس في شيء من العروض ولا الدواب بيع ميراث ولا غيره ولا في بيع السلطان وليس البراءة الا في الرقيق وخدمهم وهب يفتى عن ربيعة في بيع الموارث اهلها براء ما كان فيها لتفريق ذلك وكيف يفرم <sup>من</sup> وقد تفرق ما ولى أم كيف يفرم وارث وقد انطلق بالذي براء وان لم يشترطوا البراءة <sup>من</sup> وأخبرني عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن أبي عبد الرحمن أنه قال في الرجل يبي للثائب ولا يريد أن تكون عليه عمة شيء ثم يبيع الشيء فالتفرقة بين الزملاء ومن ذلك ما ولى من وجوه الصدقة فلا تفرق بين ذلك في تلك المواضع فيكون عليه التباعة فلذلك كان ما كان من بيع الميراث والبراءة منه لما يكون في ذلك من الوصايا وتفرق الموارث فمن يبيع على ذلك مبتعاً لا يعلم شيئاً فلا تباعة عليه في عهدة قديماً كان أو حديثاً (قال) وسئل ابن وهب قال سمعت مالكا يقول في بيع الميراث أنه لا تباعة على أهل الميراث ولا عمة إلا أن يقيم المشتري ينة على أهل الميراث انهم قد باعوا وعلموا بذلك <sup>من</sup> وقال ابن وهب قال مالك بن أنس ولا أعلم على أهل الميراث عهدة السنة في الرقيق ولا عهدة الثلاث وانما يبيع بيع البراءة

### عنه في عهدة السنة

قلت <sup>من</sup> رأيت عهدة السنة انما هو من الجنون والجذام والبرص في قول مالك بن أنس فقط هذه الثلاثة لا غيرها (قال) نعم <sup>من</sup> قلت <sup>من</sup> رأيت الوسوسة (قال) اذا ذهب عقله فاطبق عليه فهو بمنزلة جنون <sup>من</sup> قلت <sup>من</sup> رأيت ان كان انما أصابه من الجنون في هذه السنة نه يفتق رأس كل هلال (قال) يرد <sup>من</sup> قلت <sup>من</sup> فان أصابه وسوسة رأس كل هلال (قال) يرد <sup>من</sup> قلت <sup>من</sup> فان أصابه جنون رأس شهر واحد في السنة ومضي ذلك الشهر وصح أنه ان يرد في قول مالك (قال) نعم لان الجنون عيب لازم وأمر يعتري لمرّة بعد لمرّة ليس برؤء أمر يعرفه الناس ظاهراً إلا ترى لو أن رجلاً جن عبيد له ثم برى وصح فباعه ولم يخبر أنه قد كان أصابه الجنون أنه

عيب يرد منه فكذلك هذا لأن الجنون لا يؤمن أنه يعود اليه <sup>من</sup> قلت <sup>من</sup> فان أصابه الجذام أو البرص في السنة ثم برى وصح قبل أن يرد المشتري ويعلم به المشتري أنه ان يرد على البائع (قال) لا الا أن يكون ذلك عيباً عند أهل المرفة بالرفق لان ما يخاف عودته ويخاف منه كما وصفت لك في الجنون (قال) والبرص بهذه المنزلة <sup>من</sup> قلت <sup>من</sup> فان أصابه ببق أو حرة أو جرب حتى تسلك منه وتورم في السنة لا يكون هذا بمنزلة الجذام والبرص في قول مالك (قال) نعم لا يكون هذا بمنزلة البرص والجذام في السنة <sup>من</sup> قلت <sup>من</sup> رأيت ان جنى على البعد رجل فضرب رأسه بحجر فذهب عقله في السنة <sup>من</sup> رأيت ان قول مالك بن أنس (قال) لا أدري ما قول مالك فيه وليس هذا بمنزلة الجنون وأراه من المشتري <sup>من</sup> قلت <sup>من</sup> فان خرس في السنة فأصابه صمم أيكون هذا بمنزلة الجنون في السنة (قال) لم أسمع من مالك بن أنس في هذا شيئاً ولكن ان كان عقله معه وان خرس وأصابه صمم فهو من المشتري الا أن يعلم ان عقله قد ذهب مع ذلك فيكون من البائع <sup>من</sup> وأخبرني <sup>من</sup> سجنون بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع أبان بن عثمان وهشام بن اساعيل يقولان في خطبتهما العهدة ثابتة عهدة الثلاثة وعهدة السنة <sup>من</sup> وأخبرني <sup>من</sup> ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال سمعت سعيد بن المسيب يقول في العهدة في كل داء عضال نحو الجنون والجذام والبرص سنة (قال) ابن شهاب والقضاء منذ أدركنا يقضون في الجنون والجذام والبرص سنة (وأخبرني) ابن وهب عن ابن سميان قال سمعت رجلاً من علاننا منهم يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره أنهم كانوا يقولون لم تزل الولاة بالندبة في الزمان الاول يقضون في الرقيق بمدة السنة من الجنون والجذام والبرص ان ظهر بالمعولك شيء من ذلك قبل أن يحول المحول عليه فهو رد الى البائع ويقضون في عهدة الرقيق ثلاث ليال فان حدث بالرأس شيء في تلك الثلاث ليال حدث من



للبيع على المشتري غير ذلك لانه قد كان  
رضى بذلك فخذ هذا الباب على  
هذا ان شاء الله تعالى

تم كتاب المراجعة بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد  
والنبي الاني وعلى آله وصحبه وسلم

وله كتاب الوكالات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي

الاني وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

كتاب الوكالات

في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له سلعة ثم يموت الأمر فينتاعها  
للمأمور وقد علم بموته أو لم يعلم وقد كان دفع الثمن أو لم يدفع

قلت لابن القاسم أ رأيت لو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري له سلعة من الساع  
ولم يدفع اليه الثمن أو دفع اليه ثمنها فمات الأمر ثم اشتراها وهو لا يعلم بموت الأمر  
أو اشتراها ثم مات الأمر (قال) ذلك لازم للورثة كلهم فان اشتراها وهو يعلم بموت  
الأمر لم يلزم ذلك الورثة ويكون ضامنا للثمن لأن مالك سئل عن الرجل يوكل  
الرجل بجهن له المتاع يبيع له ويشتري فيبيع ويشتري وقد مات صاحب المتاع (قال)  
أما ما باع أو اشتري قبل أن يعلم بموت الأمر فذلك جائز على الورثة وأما ما اشتري  
وباع بعد أن يعلم فلا يجوز ذلك فسئلتك مثل هذا لأن وكالته قد انفسخت قلت  
أ رأيت ان وكلت رجلا يسل لي في طعام الى أجل ودفعت اليه الدراهم ففعل فأنى  
البيع الى المأمور بدراهم ففعل هذه زبوف أبدلها لي فصدقه المأمور ثم أتى الى الأمر  
ليبدلها له (قال ابن القاسم) أرى ان كان المأمور يعرفها بعينها ردها البائع عليه  
ولمزم الأمر فان أنكرها الأمر لم ينفعه ذلك لأن المأمور أمير له (قال) فان لم  
يعرفها المأمور وقبلها لم يلزم الأمر لأن المأمور لم يعرفها بعينها ولمزم المأمور وحلف



الآمر على علمه أنه لا يعرف أنها من دراهمه وما أعطى إلا جياداً في علمه ولزم  
 للمأمور لقبوله إياها فإن لم يقبلها المأمور ولم يعرفها حلف له أيضاً أنه ما أعطاه إلا جياداً  
 في علمه ولزم البائع والبايع أن يستحلف الأمر بالله ما يعرفها من دراهمه وما  
 أعطاه إلا جياداً في علمه ثم يلزم البائع ﴿قلت﴾ أن وكلت رجلاً يبيع سلة  
 لي أيجوز أن أبيعها بنسيئة قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لأن  
 المقارض يدفع إليه المال فراضاً فلا يجوز له أن يبيع بالنسيئة فكذلك الموكل لا يجوز له  
 ذلك إلا أن يكون قد أمره بذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يأمر الرجل أن يبيع له سلة  
 من السلع فيبيعها بعرض من العروض أيجوز ذلك (قال) لا يجوز ذلك عليه إذا كانت  
 تلك السلة لا تباع إلا بالدينار والدراهم ﴿قلت﴾ أ رأيت أن وكلفت يبيع سلة له  
 فيعتمها من رجل ينجدي الثمن ولا ينسئ لي عليه بالبيع أضمن أم لا (قال) نعم  
 أنت ضامن لأنك أتممت الثمن حين لم تشهد على مشتري السلة منك لأن مالكاً  
 قال في البضاعة تمت مع الرجل فيزعم أنه قد دفعها وبكر المبعوث إليه أنه ضامن  
 إلا أن تقوم له ينة بدفعها ﴿قلت﴾ أ رأيت أن وكلت رجلاً يشتري لي جارية فاشتراها  
 لي بمائة أو غوره أو غير ذلك أيجوز هذا أم لا (قال) قال مالك من العيوب عيوب يجترأ على  
 مثلبا في خفتها وشراؤها فرصة فإذا كان مثل ذلك رأيته جائزاً وأما ما كان عيباً مفسداً  
 فلا يجوز عليه لأن يشاء فإن أبي فقه أن يضمه ماله ﴿قلت﴾ أ رأيت أن وكلت  
 رجلاً يشتري لي أمة فاشتري لي ابنتي أو أختي أيجوز ذلك علي (قال) إن كان علم فلا  
 يجوز ذلك عليك وإن كان لم يعلم فذلك جائز عليك

حـ الوكيل يبيع أو يشتري بما لا يتبين به الناس

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أتني وكلت رجلاً يشتري لي سلة أو يبيع لي سلة فاشتري لي  
 أو باع بما لا يتبين الناس في مثله أيجوز علي أم لا (قال) لا يجوز ذلك عليك ﴿قلت﴾  
 وهذا قول مالك (قال) نعم قال مالك لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلة فباعها بما لا يعرف  
 من الثمن ضمن عند مالك مثل أن يعطيه الجارية يبيعها ولا يسمى له فيها فيبيعها

بخمسة دنانير أو أربعة وهي ذات ثمن كثير فهذا لا يجوز (قال ابن القاسم) فإن  
 أدركت الجارية فنقض البيع وردت وإن تلت ضمن البائع فيعتمها ﴿قلت﴾ أ رأيت  
 أن وكلت وكلاً أن يشتري لي سلة فيبيعها فذهب فاشتري لي السلة وهي  
 بثمانيته درهم فاشتريها بألف درهم (قال) لا يلزم الأمر ويلزم للمأمور في قول  
 مالك إلا أن يشاء ذلك الأمر فيكون ذلك له إلا فيما يتبين الناس في مثله فذلك  
 يلزم الأمر ولا يلزم ذلك المأمور وهذا قول مالك (قال) وسئل مالك عن الرجل  
 يأمر رجلاً أن يبيع له سلة فيبيعها (قال مالك) يلزم البيع الأمر إلا أن يبيع المأمور  
 بما لا يشبه فيكون ذلك البيع غير جائز وينقض البيع إن كان لم يفت (قال) وإن  
 كان قد فات ضمن المأمور قيمة تلك السلة للأمر (قال ابن القاسم) ومن ذلك  
 أن يقول الرجل للرجل بع غلامي هذا أو دابتي هذه فأخذها فيبيعها بدينار أو  
 بدينارين أو ما أشبه ذلك مما لا يتبين الناس في مثله فهو ضامن (قال) وهذا قول  
 مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن وكلت رجلاً يشتري لي عبد فلان بثوبه هذا أو بطعامه  
 هذا (قال) أما في الطعام فهو جائز ويرجع المأمور على الأمر بطعام مثله وأما في  
 الثوب فهو جائز أيضاً ولا أرى به بأساً لأنني أراها كأنه أسلفه الطعام والثوب جميعاً  
 ورد شرهما ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أمرت رجلاً يشتري لي بردونا بعشرة دنانير  
 فاشتراه بخمسة دنانير (قال) قال مالك أن كان على الصفة فذلك جائز والبردون  
 لازم للموكل ﴿قلت﴾ فإن اشتراه بعشرين ديناراً (قال) قال مالك الأمر بخير إن  
 شاء أخذه بعشرين ديناراً (قال) قال مالك وإن كان أمره أن يشتريه بعشرين  
 ديناراً فزاده الزيادة اليسيرة التي تزداد في مثله لزم الأمر ذلك وعزم تلك الزيادة  
 والزيادة عند مالك وجوه مثل الجارية بأمره أن يشتريها بمائة دينار فيزيد دينارين  
 أو ثلاثة فذلك جائز عليه (ولقد) - أنه قتل له الجارية بأمر الرجل الرجل أن يشتريها  
 له بأربعين ديناراً فيزيد الدينار والدينارين (فقال) ذلك لازم له والزيادة عند مالك بقدر

(١) - (شرواهما) أي قدرهما

ما يرى أنها تكون زيادة في تلك السلعة وفي ذلك الثمن ﴿قلت﴾ أرايت ما اشتري مما لا يلزم الأمر يلزم المأمور في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن رجلاً أمره رجل أن يبيع له سلعة فباعها بما لا يعرف من الثمن ضمن يريد مالك مثل أن يطبخ الجارية ببيعها له ولا يسي له شيئاً فيبيعها بخمسة دنانير أو بأربعة وهي ذات ثمن كبير فهذا لا يجوز (قال) فإن أدركت الجارية نقض البيع وردت الجارية وإن تلفت ضمن البائع قيمتها (قال) لي مالك وإن أمره أن يبيعها فباعها بمشرة دنانير وقال بذلك أمرتني وقال الأمر ما أمرتك إلا بأحد عشر ديناراً أو أكثر (قال) مالك إن أدركت السلعة حلف الأمر بالله على ما قال وكان القول قوله ﴿قلت﴾ لمالك فإن قال المشتري أنا أنت نادم وقد أقروا أنك قد أمرته (قال) مالك إذا أدركت السلعة ببيعها أحلف الأمر بالله وكان القول قوله وإن فأت حلف المأمور أنه أمره بذلك ولا شيء عليه. يريد مالك بذلك إذا كان ما باع به المأمور غير مستنكر ﴿قلت﴾ لم قال مالك هذا ها هنا وقد قال في الرجل يدفع إلى الرجل ألف درهم يشتري له بها حنطة فاشتري له بها تمرًا أن القول قول المأمور مع يمينه (قال) أنا قلت لك ذلك ولم اسمه من مالك لأنه قد أقر له بالوكالة على الاشتراء فاشتري الوكيل ما زعم أنه وكل عليه والذهب مستهلك كان الأمر مدعى عليه يريد تضمينه فلا يقبل ذلك إلا بيمينه وإن السلعة التي اختلفا فيها فائمة فلذلك كان القول قول الأمر وإذا فأت كان القول قول الوكيل لأن الأمر مدعى يريد تضمينه فقوت السلعة مثل قوت الدنانير ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً دفع إلى رجل مالا وأمره أن يشتري له سلعة من السلع فاشتري له السلعة فضاع المال بعد ما اشتراها له (قال) قال مالك في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له السلعة ولم يدفع إليه شيئاً فاشتراها الرجل ثم دفع الأمر إلى المأمور المال ليفضيه فضاع المال من المأمور قبل أن يدفعه إليه (قال) مالك أرى أن الغرم على الأمر ثانية ﴿قلت﴾ فإن ضاع ثانية (قال) يلزمه ذلك (قال) وأما مستهلك في الذي دفع المال وأمره أن يشتري له به فأت أمره أن يشتري له بذلك المال بيمينه فأنما هو بمنزلة الذي

يدفع المال إلى الرجل قراضاً فيشتري به سلعة فيأتي إلى المال فيجده قد ذهب فلا يلزم صاحب المال أدائه ويكون صاحب القراض بالخيار أن شاء دفع المال ثانية وكان على قراضه وإن شاء تبرأ منه ولا شيء عليه ويلزم العامل وكذلك الذي دفع المال إلى المأمور وأمره أن يشتري له بذلك المال فإنه إن ضاع بد ما اشتري كان بمنزلة ما أخبرتك في القراض وهو قول مالك ومستلكت مثله سواء ﴿قلت﴾ أرايت أن أمرت رجلاً أن يشتري لي جارية بربرية فبعث إلى بجارية بربرية فوطئها فولدت بى لم تحمل ثم قدم المأمور بجارية بربرية فقال أنا كنت بعثت إليك بتلك ودعيت وهذه جارتك التي اشتريت لك (قال) إن كان لم يبين ذلك له حين بعث إليه بالجارية أنها جاريته ولم تنك حلف وكان القول قوله وقضى جاريته ودفع إليه التي زعم أنه أنه اشتراها له وإن كانت قد فأتت بحمل أو عتق أو كتابة أو تدبير لم أره عليها سبيلاً لأن لا أنقض عتقا قد وجب وشبهته قائمة بقوله إلا أن يقيم بينة فتكون له جاريته ويلزم الأمر الجارية التي أتى بها المأمور لأن مالكاً مثل عن رجل أمر رجلاً أن يتاع له جارية بمائة دينار فقدم فبعث إليه بجارية ثم لقيه بعد ذلك فقال له إن الجارية تمر بمخمسين ومائة دينار بذلك اشتريتها (قال) قال مالك إن كانت لم تنك خير الأمر أن أحب أن يأخذها بما قال أخذها ولا ردها وإن كانت قد حملت لم يكن عليه غرم شيء إلا المائة التي أمره بها بلغنى ذلك عن مالك ممن أثق به فمشيتك مثله ﴿قلت﴾ أرايت العبد إذا وكل رجلاً أن يشتريه بمال دفعه إليه إلى الرجل فاشتراه (قال) يفرم منه ثانية ويلزمه البيع ويكون العبد له كاملاً كذلك قال مالك ﴿وسأله﴾ عن العبد يدفع إلى الرجل مالا فيقول اشتري لنفسك (فقال) ما أخبرتك (قال) ابن القاسم) إلا أن يستثنى المشتري المال فيكون البيع جائزاً ولا شيء عليه غير الثمن الذي دفع إليه أولاً ﴿قلت﴾ أرايت أن أمرت رجلاً أن يبيع لي سلعة فباعها وبعتها أنا لمن تجمل السلعة (فقال) سألت مالكاً عن هذا فقال الأول أولاهما فيما إلا أن يكون المشتري الآخر قد قبضها فهي له ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني

بعض أهل العلم عن ربيعة مثله ورأيت ربيعة ومالكاً فيها يلتقي عنهما يجعلانه مثل  
النكاح إن النكاح للاول إذا أنكح الوليان وقد فوض كل واحد منهما الى صاحبه  
إن الاول أولى إلا أن يدخل بها الآخر **ابن وهب** عن **يونس بن يزيد** عن  
ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل بعث بسلعة مع رجل ووكله ببيعها بدأ  
للرجل أن باع سلعته وبعث في أثر وكيله فوجد الوكيل قد باع وكان بيع سيد المال  
قبل بيع الوكيل (قال ربيعة) إن الوكالة بيع وبيع السيد جائز وأنيما كان الوكيل أو  
السيد كان هو الذي يدفع السلعة ويضمن بيعه فيعده أجوز وإن أدركت السلعة لم يدفعها  
واحد منها الى صاحبه فأولها يبيعاً أجوز يبيعاً فيها (وقال الليث) قال ربيعة وإنما كان  
شراء الذي قبضها أجوز وإن كان الآخر لأنه قد ضمن إن كانت وليدة استحلها  
وإن كانت مصيبة حنبلها

— في الدعوى في بيع الوكيل السلعة وقد باعها بطعام أو عرض —  
**أو اشتري بما لا يشتري**

**قال** وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل السلعة يبيعها له فيبيعها بطعام أو عرض  
تقدراً فينكر صاحب السلعة البيع ويقول لم آمرك أن تبيعها بطعام ولا بعرض (قال  
مالك) إذا باعها بما لا يباع به فهو ضامن وقال غيره إن كانت السلعة قائمة لم تقت خيراً  
صاحبها فإن شاء أجاز فعه وأخذ العرض أو الطعام الذي يمت به سلعته وإن لم يجز فعه  
نقض البيع وأخذ سلعته وإن كان يضمن البائع لأن السلعة لم تنفذ فان كانت فهو بالخيار  
إن شاء أخذ الطعام ضمن سلعته وإن شاء ضمنه فيمتها وأسلم الطعام أو العروض الى  
البائع (وقال غيره) كل من أدخل في الوكالات من الادعاء في البيع والشراء ما ليس  
عليه أصلها من الأمر المستنكر الذي ليس بمعروف مثل أن يؤمر رجلاً ببيع سلعة  
فيبيعها وتقوت بما لا يباع مثلاً ويدعى أنه أمره بذلك ويشكر رب السلعة أن يكون  
بأمره بذلك أو ادعى المأمور أنه أمره أن يبيعها بدينارين الى أجل أو بخمسة دنانير  
وثنائمائة دينار أو بطعام أو بعرض وليس مثلاً يباع به فإن هذا ليس بجائز على

الآمر وإنما أمره الأمر بالبيع ولم يأمره بالشراء ألا ترى أنه لما أمره ببيع سلعته فأتى  
البيع بالاثان والاثان الدنانير والدرهم وإن بيعه السلعة بالطعام والعروض وهي مما  
لا يباع به إنما هو اشتراؤه منه للعروض والطعام وهو لم يأمره بالشراء لأن العروض  
والطعام هو مضمون وليس هو ثمن ألا ترى أنه من سلف طعاماً دينه في عرض الى  
أجل فاستحق الطعام انفسخ السلم ولم يقل له أنت بطعام مثله ولو سلف دنانير أو  
درهم في عرض الى أجل فاستحققت الدنانير والدرهم لم ينتقض السلم وقيل له أنت  
بدرهم مثلاً أو بدنانير مثلاً لأنها ثمن وليست بالتمونة والطعام والعروض مضمون  
وليس ثمن وإن الرجل يشتري السلعة بدنانير أو دراهم وليست عنده فلا يكون  
به بأس ولا يقال له فيه باع ما ليس عنده ولا يجوز له أن يشتري السلعة التي لا  
تكال ولا توزن بسلع تكال وتوزن من صنفها ولا من غير صنفها أو بطعام ليس  
عنده لأن ذلك وإن كان مشترياً لما اشتري من السلعة التي لا تكال ولا توزن بسلع  
تكال وتوزن وبطعام يكال ليس عند فهو بائع أيضاً فصار بائعاً لما ليس عنده وقد قامت  
السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وعن التابعين أنه لا يجوز بيع  
ما ليس به إلا ما قامت به السنة في التسليف والضمون الى أجل وقد وصفنا قبل  
هذا ما يجوز من التسليف وما لا يجوز وكذلك لو ادعى أنه أمره أن يشتري له سلعة  
تدري خمسة دنانير بمائة دينار وادعى أنه أمره أن يشتري له سلعة بسلعة وليست  
تشتري السلعة التي ادعى أنه أمره بشرائها إلا بالدين وأنكر الأمر دعواه وهو مقرر  
بالوكالة لم يقبل قول المأمور على الأمر وإن ادعى المأمور ما يشبه الوكالات مثل أن  
يقول أمرتني أن أبيع سلعتك بعشرة مما يتبان الناس فيه وقد فأت السلعة فيقول  
رب السلعة إنما أمرتك بأحد عشر أو يقول أمرتني أن أشتري لك طعاماً بعشرة  
دنانير وقد فلت فيقول الأمر أمرتك أن تشتري بها سلعة فالتقول قول المأمور  
فكل مستهلك ادعى المأمور فيه ما يمكن وادعى الأمر غيره فالتقول قول المأمور  
وكن قائم ادعى فيه المأمور ما يمكن ولم يفت وخالفه الأمر وادعى غيره أحلف الأمر

بعض أهل العلم عن ربيعة مثله ورأيت ربيعة ومالكاً فيا يلتقي عنهما يجملانه مثل  
التكاح ان التكاح للاول اذا أنكح الوليان وقد فوض كل واحد منهما الى صاحبه  
ان الاول أولى الا أن يدخل بها الآخر **ابن وهب** عن **يونس بن يزيد** عن  
ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل بث بسلعة مع رجل ووكله ببيعها ثم بدا  
لرجل أن يباع سلعته وبعث في أثر وكيله فوجد الوكيل قد باع وكان بيع سيد المال  
قبل بيع الوكيل (قال ربيعة) ان الوكالة بيع وبيع السيد جائز وأيهما كان الوكيل أو  
السيد كان هو الذي يدفع السلعة ويضمن بيعه فيبعه أجوز وان أدركت السلعة لم يدفعها  
واحد منها الى صاحبه فأولها يما أجوز يما فيهما (وقال الليث) قال ربيعة وإنما كان  
شراء الذي قبضها أجوز وان كان الآخر لانه قد ضمن ان كانت وليدة استحلها  
وان كانت مصيبة حلتها

— في الدعوى في بيع الوكيل السلعة وقد باعها بطعام أو عرض —

أو اشترى بما لا يشتري

**قال** وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل السلعة يبيعها له فيبيعها بطعام أو عرض  
تقدماً فيشكر صاحب السلعة البيع ويقول لم آمرك أن تبيعها بطعام ولا بعرض (قال  
مالك) اذا باعها بما لا يباع به فهو ضامن وقال غيره ان كانت السلعة قائمة لم تقت خیر  
صاحبها فان شاء أجاز فعله وأخذ العرض أو الطعام الذي يمت به سلعته وان لم يجز فعله  
نقض البيع وأخذ سلعته ولم يكن له أن يضمن البائع لان السلعة لم تنفذ فان كانت فهو بالخيار  
ان شاء أخذ الطعام بثمن سلعته وان شاء ضمنه قيمتها وأسلم الطعام أو العروض الى  
البائع (وقال غيره) كل من أدخل في الوكالات من الادعاء في البيع والشراء مالم يس  
عليه أصلاً من الامر المستنكر الذي ليس بمعروف مثل أن يؤمر رجل ببيع سلعة  
فيبيعها وتقوت بما لا يباع مثلاً ويدعى أنه أمره بذلك وشكر رب السلعة أن يكون  
أمره بذلك أو ادعى المأمور أنه أمره أن يبيعها بثمن يرضى الى أجل أو بخمسة دنائير  
وعنى ثمانية دينار أو بطعام أو بعرض وليس مثلاً يبيع به فان هذا ليس بخيار على

الامر وإنما أمره الأمر بالبيع ولم يأمره بالشراء ألا ترى أنه لما أمره ببيع سلعته قائماً  
البيع بالاثمان والاثمان الدنانير والدراهم وان يبع السلعة بالطعام والعروض وهي مما  
لا يباع به إنما هو اشتراء منه للعروض والطعام وهو لم يأمره بالشراء لان العروض  
والطعام هو مشون وليس هو بثمن ألا ترى أنه من سلف طعاماً بعينه في عرض الى  
أجل فاستحق الطعام انفسخ السلم ولم يقل له انت بطعام مثله ولو سلف دنائير أو  
دراهم في عرض الى أجل فاستحققت الدنانير والدراهم لم ينقض السلم وقيل له انت  
بدراهم مثلاً أو بدنانير مثلاً لانها ثمن وليست بالمشونة والطعام والعروض مشون  
وليس ثمن وان الرجل يشتري السلعة بدنانير أو دراهاً وليست عنده فلا يكون  
به بأس ولا يقال له فيه باع مالم يس عنده ولا يجوز له أن يشتري السلعة التي لا  
تكمل ولا توزن بسلع تكمل وتوزن من صنفها ولا من غير صنفها أو بظام ليس  
عنده لان ذلك وان كان مشترياً لما اشترى من السلعة التي لا تكمل ولا توزن بسلع  
تكمل وتوزن وبطعام يكمل ليس عند فهو بائع أيضاً فصار بائعاً لما ليس عنده وقد قامت  
السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وعن التابعين أنه لا يجوز بيع  
مالم يس عنده الا ما قامت به السنة في التسليف المضمون الى أجل وقد وصفتنا قبل  
هذا ما يجوز من التسليف وما لا يجوز وكذلك لو ادعى أنه أمره أن يشتري له سلعة  
تسوى خمسة دنائير بمائة دينار وادعى أنه أمره أن يشتري له سلعة بسلعة وليست  
تشتري السلعة التي ادعى أنه أمره بشرائها الا بالدين وانكر الأمر دعواه وهو مقر  
بالوكالة لم يقبل قول المأمور على الأمر وان ادعى المأمور ما يشبه الوكالات مثل أن  
يقول أمرتني أن أبيع سلعتك بعشرة مما يتغابن الناس فيه وقد فانت السلعة فيقول  
رب السلعة إنما أمرتك بأحد عشر أو يقول أمرتني أن أشتري لك طعاماً بعشرة  
دنائير وقد فعلت فيقول الأمر أمرتك أن تشتري بها سلعة فاقول قول المأمور  
فكل مستهلك ادعى المأمور فيه ما يمكن ولم يمتن وخالفه الأمر وادعى غيره أحلف الأمر  
وكل قائم ادعى فيه المأمور ما يمكن ولم يمتن وخالفه الأمر وادعى غيره أحلف الأمر

وكان القول قوله نخذ هذا الاصل على هذا ان شاء الله . ومن ذلك الرجل يدفع ثوبه الى الصباغ فيقول رب التوب امرتك بصغر وقول الصباغ امرتي بزعر فان او يدفع ثوبه الى الخياط فيقول امرتك بقاء . وقول الخياط امرتي بقميص فليس على كل واحد منهما اذا ادعى عليه غير العمل الذي عمل الا الممين بالله ما عملت لك الا ما امرتي به اذا كان ذلك كله من عمله انه يصنع بالضررين ويحيط بالصنفين وهو قول مالك بن انس

في الوكيل في السلم او غيره يأخذ رهنا او يأخذ حميلا  
فيصنع عنده وقد علم به الامر ولم يعلم

قلت ارأيت ان وكلت وكيفا في أن يسلم لي في طعام ففعل وأخذ رهنا او حميلا من غير أن أمره أن يجوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم والرهن والحميل انما هو ثقة للامر فهذا الوكيل لم يصنع الا خيرا وثيقة للامر قلت فان شاع الرهن عند الوكيل قبل أن يعلم بذلك للموكل ( قال ) الضمان من الوكيل لأن الامر لم يأمره بأن يرتبه قلت فما كان من ضرر في الرهن فهو على الوكيل وما كان من منفعة فهي للامر قل نعم قلت فالحيل ( قال ) حيل ليس يدخله ما يدخل الرهن من التلف والخل في كل وجه انما هو منفعة للامر قلت فان كان الامر قد علم بالرهن فرضيه تمت من بعد ذلك ( قال ) اذا رضى بالرهن لزمه وكان كانه أمره بأن يرتبه له لأنه قد ارتبه له قلت فان ردده ولم يقبله رجع الرهن الى ربه ولم يكن للوكيل أن يجسه في قول مالك ( قال ) نعم

في دعوى توكيل ومكاتب بعث بكتابه و مرأته بعثت  
في زوجها بمال اختلعت به منه فذهب في الدفع

قلت ارأيت لو أن مكاتبا بعث بكتابه مع رجل و مرأته بعثت بمال اختلعت به من زوجها مع رجل او رجل بعث بصدق امرائه مع رجل وزعم الذي بعث

ذلك معه أنه قد دفع ذلك كله وكذبه المبعوث اليه بذلك ( قال ) قال مالك في الدين ما أعلمتك فهذا كله يحمل الدين وعليهم أن يقيموا البيعة انهم قد دفعوا ذلك الى المبعوث اليه والا ضمنوا قلت ارأيت لو أني دفعت الى رجل مالا ودعيت بغير بيعة فوكلت وكيفا بقبضها منه فقال قد دفعتها الى الوكيل وقال الوكيل كذب ما دفع الي شيئا ( فقال ) ان لم يمت بيعة غرم وقال غيره ألا ترى أن الوصي أمين لو زعم أنه تلف ما في يده لم يضمن وانما الوصي أمين مأمور بدفع ما في يده مما أوصى اليه الى من يرثه عن أوصى به الى الوصي وقد قال الله تبارك وتعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم الى قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم فقد أمرهم الله بالشهاد اذا أسروا بدفع ما في أيديهم الى غيرهم . فكذلك من عليه دين فأمر بدفع ما عليه الى رجل أو كانت عنده ودعية فأمره ردها بدفعها الى أحد فليعه ما على ولي التيمم من الاشهاد

في اقالة الوكيل وتأجيله بغير أمر الموكل أو اقالته  
في الأمر دون الوكيل من سلم او غيره

قلت ارأيت لو وكلت رجلا أن يسلم لي في طعام ففعل ثم أقال الوكيل بغير أمرى أن يجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك له عند مالك لان الطعام انما وجب للامر قلت ارأيت ان وكلت رجلا أن يسلم لي في طعام ففعل ثم ان الأمر أقال البائع أو ترك ذلك له أو وجهه له ( قال ) أرى أن الطعام انما وجب للامر فكل شيء صنع في طعامه مما يجوز له فذلك جائز ولا ينظر هاهنا الى الأمور في شيء من ذلك قلت ارأيت ان وكلت رجلا أن يسلم لي ذناب في عشرة أرادب حنطة ففعل الوكيل ذلك ثم ان الوكيل أقاله بعد ذلك ( قال ابن القاسم ) ان كان ذلك قد ثبت للذي ابتاع له بالبيعة أو باعترا ف من الوكيل قبل أن يقبله انه انما ابتاع ذلك للذي ولا يجوز اقالته الا بأمر الأمر الذي وجب له الطعام قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت ارأيت ان وكلت وكيفا أن يسلم لي في طعام أو ابتاع

وكان القول قوله نغذ هذا الاصل على هذا ان شاء الله . ومن ذلك الرجل يدفع ثوبه الى الصباغ فيقول رب الثوب امرتك بعصفر ويقول الصباغ امرتي بزعفران أو يدفع ثوبه الى الخياط فيقول امرتك بقباء ويقول الخياط امرتي بقميص فليس على كل واحد منهما اذا ادعى عليه غير العمل الذي عمل الا ليمين بالله ما عملت لك الا ما امرتي به اذا كان ذلك كله من عمله انه يصنع بالضررين ويحيط بالصنفين وهو قول مالك بن انس

❦ في الوكيل في السلم أو غيره يأخذ رهناً أو يأخذ حميلاً ❦  
❦ فيصنع عنده وقد علم به الأمر ولم يعلم ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان وكلت رجلاً في أن يسلم لي في طعام ففعل وأخذ رهناً أو حميلاً من غير أن أمره أن يجوز ذلك في قول مالك ( قال ) نعم والرهن والحمل انما هو ثقة للأمر فهذا الوكيل لم يصنع الا خيراً ووثيقة للأمر ❦ قلت ❦ فان ضاع الرهن عند الوكيل قبل أن يعلم بذلك الموكل ( قال ) الشياخ من الوكيل لأن الأمر لم يأمره بأن يرتب ❦ قلت ❦ ما كان من ضرر في الرهن فهو على الوكيل وما كان من منفعة فهي للأمر قال نعم ❦ قلت ❦ فالجيل ( قال ) الجليل ليس يدخله ما يدخل الرهن من التلف والجيل في كل وجه انما هو منفعة للأمر ❦ قلت ❦ فان كان الأمر قد علم بالرهن فرضيه ثم تلف من بعد ذلك ( قال ) اذا رضى بالرهن لزمه وكان كالمأمره بأن يرتبه له لأنه انما ارتب له ❦ قلت ❦ فان رده ولم يقبله رجع الرهن الى ربه ولم يكن للوكيل أن يجبهه في قول مالك ( قال ) نعم

❦ في دعوى الوكيل ومكاتب بعت بكتابه أو امرأة بعت ❦  
❦ في زوجها بعت بكتابه به منه فكذب في الدفع ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن مكاتباً بعت بكتابه مع رجل أو امرأة بعت بجمال اختلعت به من زوجها مع رجل أو رجل بعت بعصق امرأته مع رجل وزعم الذي بعت

ذلك معه أنه قد دفع ذلك كله وكذبه البعوث اليه بذلك ( قال ) قال مالك في الدين ما أعلنتك فهذا كله محل الدين وعليهم أنت يقيموا البيعة انهم قد دفعوا ذلك الى البعوث اليه والا ضمنوا ❦ قلت ❦ أ رأيت لو أني دفعت الى رجل مالا ودعيت بغير البيعة فوكلت وكيلاً يقبضها منه فقال قد دفعتها الي الوكيل وقال الوكيل كذب مادفع الى شيئا ( فقال ) ان لم يقم بيعة غرم وقال غيره ألا ترى أن الوصي أمين لو زعم أنه تلف ما في يده لم يضمن وانما الوصي أمين مأمور بدفع ما في يده مما أوصى اليه الى من يرثه عن أوصى به الى الوصي . وقد قال الله تبارك وتعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم الى قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم فقد أمرهم الله بالاشهاد اذا أمروا بدفع ما في أيديهم الى غيرهم . فكذلك من عليه دين فأمر بدفع ما عليه الى رجل أو كانت عنده ودعية فأمره ربهما بدفعها الى أحد فقلبه ما على ولي اليمين من الاشهاد

❦ في اقالة الوكيل وتأجيله بغير أمر الموكل أو اقالته ❦  
❦ في الأمر دون الوكيل من سلم أو غيره ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو وكلت رجلاً أن يسلم لي في طعام ففعل ثم أقال الوكيل بغير أمرى أن يجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك له عند مالك لان الطعام انما وجب للأمر ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وكلت رجلاً أن يسلم لي في طعام ففعل ثم ان الأمر أقال البائع أو ترك ذلك له أو وهبه له ( قال ) أرى أن الطعام انما وجب للأمر فكل شيء صنع في طعامه مما يجوز له فذلك جائز ولا ينظر هاهنا الى الأمور في شيء من ذلك ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وكلت رجلاً أن يسلم لي دنائير في عشرة أرادب حنطة ففعل الوكيل ذلك ثم ان الوكيل أقاله بعد ذلك ( قال ابن القاسم ) ان كان ذلك قد ثبت للذي ابتاع له بالبيعة أو باعترا فم من الوكيل قبل أن يقبله انه انما ابتاع ذلك للذي ولذي وكاه فلا يجوز اقالته الا بأمر الأمر الذي وجب له الطعام ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت ان وكلت وكيلاً أن يسلم لي في طعام أو يبتاع



لى سلمة بعينها ففعل ولم يذكر عند عقدة الشراء للبائع أنه انما يتابع لغيره وقد شهد  
الشهود عليه أنه أقر بأنه انما يتابع لى أو شهد الشهود عليه حين أمرته بذلك لمن تكون  
العقدة ها هنا الوكيل على البائع أم للأمر (قال) لا ولا يصحها للأمر على البائع  
قلت فأن أصاب الوكيل عيبا بعد ما اشتري لم يكن له أن يجد لأن العدة انما  
وقعت لغيره (قال) اذا كان أمرا أنه أن يشتري له سلمة بعينها منسوبة فقال له اشتر  
لى عبد فلان لم يكن له أن يرد وان كانت سلمة موصوفة ليست بعينها فلا وكيل أن  
يردها ان وجد فيها عيبا قلت لم (قال) لأن الوكيل ها هنا ضامن لأنه لو اشتري  
سلمة بها عيب تعمد ذلك ضمن فلذلك اذا وجد بها عيبا بعد مشتراها وهو يقدر على  
أن يردها فلم يفعل فهو ضامن (قال) وانما يعطى الناس أن تشتري لهم السلع على وجه  
السلامة (وقال أشهب) السلمة بعينها أو غير عيبها العدة على البائع للأمر والأمر  
للمقدم فى الاجازة والرد عن نفسه والأمر باختيار فيما فعل المأمور من الرد ان شاء  
أجاز رده وان شاء نقضه وارتجع السلمة الى نفسه ان كانت قائمة وان كانت قد فانت  
فله أن يضمّن للمأمور لأنه المتعمد فى الرد لساعة قد وجبت للأمر قلت لا ين  
القاسم ولم يرد الوكيل هذه السلمة التى بغير عيبها أمن قبل أن أت للوكيل على البائع  
عقده (قال) لا قلت فأتى شئ جعلته يرد ذ أصاب عيبا وليست له عقدة  
(قال) لأنه ضامن اذا اشتري عيبا بغير الوجه جعلته يرد السلمة بغير  
عينها قلت فكذلك او وكل وكذا يبيع له سلمة فباعها لم يكن له أن يقبل ولا  
يضع من ثمنها شيئا (قال) نعم قلت فوهذا قول مالك (قال) نعم (قال ابن القاسم)  
وهذا فى الوكيل على اشتراء شئ بعينه أو بيعه فى الشئ القليل المفرد وأما الوكيل  
المفوض اليه الذى يشتري ويبيع بجهته فهذا الذى يكون كل ما صنع على النظر من  
قوله أو رد بيب أو بصداء اشتراء عيب جائز على الأمر لأنه يمكن فيها فعل محابة  
قلت أرأيت ان وكنت رجلا يسلم لى فى ضامن ففعل فدخل الاجل أخذ الوكيل  
الذى عليه الطعام من غير أن يأمره بذلك الأمر (قال) لا يجوز ذلك عند مالك

وقد فسرنا ما يشبه هذا

قلت فى الوكيل يوكل الرجل يتابع له سلمة أو طعاما والتمن من  
عند الوكيل ففعل وأمسك حتى يأخذ له ذلك

قلت أرأيت ان وكنت رجلا يشتري لى طعاما من السوق أو سلمة من السلع  
وأمرته يقدر من عنده ففعل ثم أتته لا قبض ذلك منه ففنى حتى أدفع اليه الثمن نقدا  
(قال) أرى أن تأخذ السلمة وليس للمأمور أن يمنعه السلمة لأنه انما أقرضه الدنانير التى  
اشتري له بها السلمة ولم يرتب شيئا فليس له أن يمنعه مما اشتري له من ذلك قال  
ابن القاسم ولو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري له سلمة من بلد من البلدان ولم يدفع  
اليه الثمن وقال أسلفنى ثمنها فأتاعها ثم قدم فقال الأمر ادفع الى السلمة وقال المأمور  
لا أدفع حتى تدفع الى الثمن فأبى أن يدفع اليه السلمة كان ذلك للأمر لأن الثمن كان  
سلفا للسلمة عنده ودية وليست برهن وليس له أن يرتب ما لم يرهنه وذلك أن مالك  
سئل عن رجل أمر رجلا يتابع له لؤلؤا من مكة ويقدر الثمن من عنده حتى يقدم  
فيدفع اليه الأمر ثمنها تقدم المأمور فزعم أنه قد ابتاع الذي أمره به وأنه قد ضاع  
منه بعد ما اشتراه (قال مالك) أرى أن يحلف بالله الذى لا اله الا هو أنه لقد ابتاع  
له ما أمره به وتقدر عنه وتأخذ منه الثمن لأنه قد اتخته حين قال له ابتع لى وأتقد على  
فلو كان وهذا يجوز له حبسه بحقه ما قال مالك ان له أن يرجع ثمنه حتى يقاضه بغيره  
الا أن يكون له بنة على هلاكه فلما قال مالك أنه يرجع بالثمن ويحلف علمنا أنه ليس  
برهن وليس له عند مالك أن يجعله رهنا بعد ما اشتراه ووجب للأمر الا أن يرضى  
الأمر من ذى قبل أو يكون الأمر قال له أتته لى وأتقد على من عندك واجبه  
حتى أدفع اليك الثمن فهذا يكون رهنا عنده (قال ابن القاسم) وما بين ذلك لك أن  
لو اشتراها بينة وكان ذلك مما يفسد عليه مثل الثياب والجوهر واللؤلؤ وما أشبه ذلك  
ثم ادعى أنه هلك في يديه لم تسلم البينة ولم يقاض بشئ منها فباعت عن الأمر في ثمنها  
وحلف ان اتهم واستوفى ثمنها فهذا يدل على أنها ليست برهن ويدل على أنه ليس

له أن يحبسها إذا اشتراها لغيره ووجب الثمن الذي دفع فيها فرضا منه له وإنما هي عنده وديلة من الودائع مصدق فيها **قلت** **﴿**أرأيت الرجل يبيع السلعة من الرجل فيدعي البائع أنه باعه على أن الخيار للبائع ثلاثاً وأنكر المشتري فقال اشتريتها وما اشترطت على الخيار **﴿**قال لا يصدق البائع والبيع له لازم **﴿**قال وسألت مالكاً عن الرجل يبيع الرجل السلعة **﴿**قال نعم وقد احتبس صاحب السلعة **﴿**السلعة فيقول البائع أنا ملكك أمس على أن جئت بالثمن اليوم والا فلا يبيع بيني وبينك **﴿**قال لا خرم أشرطاً لك شيئاً من ذلك **﴿**قال مالك **﴿**البيع له لازم وهو مدع ومستلثك مثل هذا **﴿**قال وقال مالك ولو ثبت له هذا ما رأيت ذلك ينفعه ورأيت البيع لازماً له ولم يرد مثل الخيار في هذا الوجه **﴿**قلت **﴿**أرأيت لو أني اشتريت من رجل طعاماً فأصبت بالطعام عيباً جثت أردت فقال البائع بعثك حملاً من طعام ثمانية درهم وقال المشتري بل اشتريت منك نصف حمل ثمانية درهم أن القول قول المشتري إذا كان يشبه أن يكون نصف الحمل ثمانية درهم لأن البائع قد أقر له بالثمن **﴿**الآن ترى لو أن رجلاً باع فرساً أو جارية أو ثوباً فوجد المشتري عيباً فجاء ليرده فقال بعثك وآخر معه ثمانية دينار وقال المشتري بل بعثته وحده ثمانية دينار كان القول قول المشتري لأن البائع قد أقر له بالثمن والبائع مدع فيأزرع أنه باعه منه فإن لم يشبه ما قال المشتري وتفاش ذلك كان القول قول البائع مع يمينه ولا يرد من الثمن إلا نصفه نصف ثمن القمح ولا غرم من المشتري في النصف الحمل الباقي إذا حلف لأن البائع فيه مدع **﴿**قلت **﴿**أرأيت لو أن رجلاً قال لفلان على ألف درهم باعني إلى أجل كذا وكذا وقال المقر له بل هي حالة القول قول من **﴿**قال **﴿**سئل مالك عن رجل باع من رجل سلعة فأناه بقضيه الثمن بعد ذلك فقال للبائع يعني إلى أجل كذا وكذا وقال البائع بل حال **﴿**قال ان كان الذي ادعى للبائع أجراً قريباً لا يثبت في مثله فالقول قوله والا كان القول قول البائع الذي قال حالة الا أن يكون لأجل تلك السلعة أمر يتبايعون عليه قد عرفوه فيكون القول قول من ادعى لأمر البائع وخبره ومن ادعى عليه قرض فادعى

لأجل وقال الآخر حال فالقول قول المقرض ولا يشبه هذا البيع **﴿**قلت **﴿**أرأيت لرجل يدفع إلى الرجل السلعة فيقول الدافع أمرتك أن ترهنها ويقول المدفوع إليه بل أمرتني أن أبيعها **﴿**قال القول قول الدافع فأت أو لم تفت **﴿**قلت **﴿**وهذا قول مالك **﴿**قال قال مالك في الرجل يدعي السلعة في يد الرجل فيقول المدفوع إليه أرهنها ويقول صاحبها استودعنيها أن القول قول رهنها **﴿**قلت **﴿**فإن قال الدافع أمرتك أن يديها بطعام وقال المأمور أمرتني أن أبيعها بدنانير **﴿**قال ان لم تفت السلعة كان القول قول الدافع وإن فأت فالقول قول المأمور وبحلف لأن مالكاً قال في الذي يدفع إلى الرجل السلعة يديها له فيقول المأمور أمرتني بمشرة ويقول الآخر بل أمرتك بأني عشر **﴿**قال القول قول صاحبها ان لم تفت وبحلف وإن فأت فإن القول قول المأمور ولا شيء عليه **﴿**قلت **﴿**أرأيت ان دفع إليه دنانير فقال رب الدنانير أمرتك أن تشتري بها طعاماً وقال المأمور بل أمرتني أن أشتري بها ثوباً **﴿**قال القول قول المأمور **﴿**قلت **﴿**فما الفرق بين الدنانير والدرهم والسلعة قلت في الدنانير والدرهم القول قول المأمور وقت في البيع إذا أمره أن يبيعها أن القول قول الآخر **﴿**قال لان السلع قائمة بأعيانها لم تفت وإن كانت في يد المشتري فذلك كان القول قوله إذا هي لم تفت والدنانير والدرهم حين أذن له في أن يشتري بهما سلعة فالدنانير والدرهم قائمة مستهلكة فالقول فيها قول المأمور وكذلك أيضاً في السلع إذا كانت مستهلكة قد فأتت فالقول فيها قول المأمور أيضاً **﴿**قلت **﴿**أرأيت منعه إذا لا قولي كتابي قول مالك **﴿**قال أما في السلع إذا فأتت وإذا لم تفت فهو قول مالك وأما في الدنانير والدرهم فلم أسمعه منه **﴿**قلت **﴿**أرأيت لو أني دفعت إلى رجل ثوباً ليرهنه ففعل فجاءته أن أفتكه قال الرسول قد رهنته بمشرة دنانير وقد دفعتها إليك وقال الآخر ما أمرتك إلا بخمسة وقضتها منك أو قال لم أقبضها منك **﴿**قال إذا أقر بالرهن فالقول قول المرتين إذا كان الرهن يساري ما قال المرتين فإن قال لم أقبض منك شيئاً وقد أمرتك أن ترهنها وقال الرسول قد رهنها وقد دفعت إليك

الذهب كان القول أيضا قول الرسول في الدفع والقول قول المرتهن فصار من به إذا  
كانت قيمة الرهن مثل ما قال ﴿قلت﴾ ولم كان القول قول الرسول إذا قال الأمر  
لم أقبض منك شيئا (قال) لانه اتخذه عليه ومثل ما لو قال له بع لي هذه السلعة فباعها  
وقال قد دفعت اليك الثمن وقال الأمر لم تدفع الي كان القول قول البائع لان من  
باع سلعة فله قبض المالك فان لم يكن قيل له بع واقبض وانما قيل بع فسته من باع  
يقبض فهو مصدق في القبض وهو بمنزلة رجل قبله ودبعة لرجل فقال له المستودع  
قد رددتها عليك فالقول قوله لان المستودع لم يأمره بالدفع الى غيره فيكون على  
المستودع ما على ولي اليمين وقال المخزومي ولو دفع رجل الى رجل ثوبا ليرهنه لرب  
الثوب فاختلفا كان كما وصفت لك في صدر الكتاب وان كان انما دفعه اليه ليرهنه  
لنفسه يقر له رب الثوب بذلك انه اعاره ليرهنه لنفسه ثم اختلفا فقال رب الثوب  
أمرت ان ترهنه بخصة وقال الراهن لنفسه المستعير للثوب ليرهنه اذنت لي ان ارهه  
بم عشرة والثوب يسوى عشرة القول قول رب الثوب انه لم يأذن له الا بخصة ولا  
يكون رهنا الا بما أقر به المعير والمستعير مدع عليه

﴿في الرجل يوكل رجلا يتاع له - امة أو جارية بدين له عليه﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو كان لي على رجل ألف درهم فقلت اشتري بها سلعة من  
السلع جارية أو دابة أو أمرته أن يشتري لي بها سلعة بعينها (قال) قال مالك اذا كان  
الأمر صاحب الدين حاضرا حيث يشتريها له المأمور الذي عليه الدين لم أربذلك  
بأسا (قال) مالك وان كان الأمر ليس بحاضر لم يعجبني ذلك (قال) وذلك ان مالكا  
قال لا لم أربد أن رجلا قدم من بلد من البلدان يتاع فباع من أهل الاسواق فصارت ذهبه  
عند أهل الاسواق فقال لهم بعد ذلك اني مشغول ولا أبصر سلعة كذا وكذا  
فاشتروها بتي عنكم من تلك الذهب وهو حاضر (قال مالك) لا بأس بذلك (قال)  
فقلت لمالك فلو أن رجلا كان له على رجل دين وهو غائب عنه فكتب اليه أن  
يشتري له بذلك لدين سلعة من السلع (قال) لا يعجبني ذلك الا أن يكون كتب

في ذلك الى رجل وكله يقبض ذلك منه فلا بأس به ولم يره مثله اذا لم يوكل ﴿قال﴾  
وقال لي مالك لو أن رجلا كتب الى رجل أن يشتري له حاجة في بلد غير بلده من  
كسوة يحتاج اليها أو غير ذلك ففعل فبعها اليه وأمره أن يشتري له بتلك الذهب  
التي اشتري له بها شيئا مما يحتاج اليه في بلده (قال مالك) لا بأس بذلك وهذا من  
المعروف الذي ينبغي للناس أن يفعلوه فيما بينهم ففرق لي ذلك بين هذه الوجوه الثلاثة  
على ما فسر لك ﴿قال ابن القاسم﴾ وهي في القياس واحد

﴿ثم كتاب الوكالات من المدونة الكبرى﴾

﴿والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وبليه كتاب العرايا﴾

الذهب كان القول أيضا قول الرسول في الدفع والقول قول المرتين فيما رهن به إذا كانت قيمة الرهن مثل ما قال **قلت** **﴿** ولم كان القول قول الرسول إذا قال الأمر لم أقبض منك شيئا **﴾** (قال) لأنه أئتمنه عليه ومثل ما لو قال له بيع لي هذه السلعة فأعياها وقال قد دفعت اليك الثمن وقال الأمر لم تدفع لي كان القول قول البائع لأن من باع سلعة فله قبض للمال فإن لم يكن قيل له بيع وأقبض وإنما قيل بيع فستة من باع أمره يقبض فهو مصدق في القبض وهو بمنزلة رجل قبله ودبعة لرجل فقال له المستودع قد رددتها عليك فالقول قوله لأن المستودع لم يأمره بالدفع إلى غيره فيكون على المستودع ما على ولي اليمين **وقال** الخزومي ولو دفع رجل إلى رجل ثوبا ليرهنه لرب الثوب فاختلفا كان كما وصفت لك في صدر الكتاب وإن كانا دفعه إليه ليرهنه لنفسه بقر له رب الثوب بذلك أنه أعاره ليرهنه لنفسه ثم اختلفا فقال رب الثوب أمرتك أن ترهنه بخمسة وقال الراهن لنفسه المستعير للثوب ليرهنه أذنت لي أن أرمه بشمرة والثوب يسوى عشرة القول قول رب الثوب أنه لم يأذن له إلا بخمسة ولا يكون رهنا إلا بما أقر به المعير والمستعير مدع عليه

**﴿** في الرجل يوكل رجلا ببتاع له سلعة أو جارية بدين له عليه **﴾**

**﴿** قلت **﴿** أرأيت لو كان لي على رجل ألف درهم فقلت اشتري لي بها سلعة من السلع جارية أو دابة أو أمرته أن يشتري لي بها سلعة بعينها **﴾** (قال) قال مالك إذا كان الأمر لصاحب الدين حاضرًا حيث يشتريها له فلما مور لدى عليه الدين لم أر بذلك بأسًا **﴾** (قال) مالك وإن كان الأمر ليس بحضوره يعجبي ذلك **﴾** (قال) وذلك أن مالكا قال لنا لو أن رجلا قدم من بلد من البلدان ببتاع فباع من أهل الأسواق فصارت ذممه عند أهل الأسواق فقال لهم بعد ذلك أتى مشغول ولا أبصر سلعة كذا وكذا فاشتروها بتالي عنكم من تلك الذهب وهو حاضر **﴾** (قال مالك) لا بأس بذلك **﴾** (قال) فقلت لمالك فلو أن رجلا كان له على رجل دين وهو غائب عنه فكتب إليه أن يشتري له بذلك الدين سلعة من السلع **﴾** (قال) لا يعجبي ذلك إلا أن يكون كتب

في ذلك إلى رجل ويكاه يقبض ذلك منه فلا بأس به ولم يره مثله إذا لم يوكل **﴿** قال **﴿** وتلى لي مالك لو أن رجلا كتب إلى رجل أن يشتري له حاجة في بلد غير بلده من كسوة يحتاج إليها أو غير ذلك ففعل فبعها إليه وأمره أن يشتري له بتلك الذهب التي اشتري له بها شيئا مما يحتاج إليه في بلده **﴾** (قال مالك) لا بأس بذلك وهذا من المعروف الذي ينبغي للناس أن يفعلوه فيما بينهم ففرق لي **﴿** بين هذه الوجوه الثلاثة على ما فسرت لك **﴾** **﴿** قال ابن القاسم **﴿** وهي في القياس واحد

**﴿** ثم كتاب الوكالات من المدونة الكبرى **﴾**

**﴿** والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم **﴾**

**﴿** ويلي كتاب العرايا **﴾**

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأسمى وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب العرايا

ما جاء في العرايا

قلت لعبد الرحمن بن القاسم صف لي العرايا ما هي وفي أي الثمار ما هي ولمن يجوز له بيعها إذا أعربها (قال) قال مالك العرايا في النخل وفي جميع الثمار كما بما ليس ويدخر مثل العنب والتين والجوز واللوز وما أشبهه مما ليس ويدخر يرب ثمرتها صاحبها لو جمل ثم يبدو لصاحبها الذي أعربها أن يتاعها من الذي أعربها والثمر ذو رؤس النخل بعد ما طابت ثمرها يجل لصاحبها الذي أعربها أن يشتريها بالدينار والدرهم وإن كانت أكثر من خمسة أوسق ويشتريها بالطعام الذي هو من غير صنفها نقدا إذا جدها مكانه وبالعرض نقدا أو إلى أجل والدينار كذلك نقدا أو إلى أجل ويتاعها بخرصها من صنفها إلى جدها إذا كانت خمسة أوسق فأدنى وإن كانت أكثر من خمسة أوسق لم يصلح بيعها بقر إلى الجدة ولا يصلح بقر نقدا ولا يفتي له أن يتاعها بشئ من الطعام بخلاف لها إلى أجل ولا بأس أن يتاعها في قول مالك بضمم بخلاف لها إذ أخذ الثمرة مكانه صاحبها الذي يتاعه ويدفع إليه الطعام بخلاف لثمره مكانه قبل أن يثمرة وإن ثمره قبل أن يجدها ون دفع إليه الطعام فلا خير فيه فهذا الذي سمعت من قول مالك في العرايا حرقا به وقول مالك وإنما بيع

العرية بخرصها من الثمر أن ذلك يحرق ويخرس في رؤس النخل وليست له مكيلة وإنما ذلك بتزلة التولية والأقالة والشرك ولو كان ذلك بتزلة غيره من البيوع ما أشرك الرجل أحدا في طعام حتى يستوفيه ولا أقال منه حتى يقبضه ولا ولاه (قال) وبيع العرايا إلى الجدة إنما ذلك مرفق من صاحب الحائط على صاحب العرية بكفيله عريته ويضمن له خرصها حتى يعطيه إياها ثمرا وأولا ذلك ضاعت عريته أو يستأجر فتذهب الاجارة ببعضها (قال) مالك وإنما فرق بين بيع العرايا بالتمر وبين المزانية لأن المزانية بيع على وجه المكايسة وإن بيع العرايا بالتمر على وجه المعروف لا زيادة فيه ولا مكايسة. ومثل ذلك الرجل يبدل للرجل الدرهم بأوزن من دراهمه فإذا كان ذلك على وجه المعروف جاز وإن كان على وجه البيع لم يجوز وإنما وضع ذلك على وجه المرفق لصاحب التمر الذي ابتاعه وفيه العرية المدق والمدقان والثلاثة فينزل الرجل بأهله فيشقى عليه أن يطأه رب العرية كما أقبل وأدبر ويرد رب الثمرة الذي ابتاعها أو وزنها أن يسد بابها ولا يدخله أحد فيأتي رب العرية فيدخل فلا يفتي أن يحال بينه وبين ما يجعل له من عريته فرخص لرب الثمرة أن يتاع من رب العرية عريته بخرصها بضمها له حتى يوفيه إياها ثمرا لموضع مرفق ذلك به وأنه ليس على وجه المكايسة والتجارة وإن ذلك معروف منه كله ولا أحب أن يجاوز خمسة أوسق. ويبدل على ذلك أن ابن وهب حدث أن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر ومالك بن أنس حدثوه عن نافع عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها ثمرا. وذكر مالك عن داود بن الحصين أن أبا سفيان. وولى ابن أبي أحمد أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها ما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق يشك داود لا يدري قال خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق ويبدل على أنها معروف وأنها لا تنزل على وجه البيع والمكايسة وأنها أرخصه لما فيه من المرفق إن أريد أرفاقه وطرح المضرة عن أرفق لما يدخل عليه. ومن أطاعة الرجل والاذى

في حائطه وما ذكر ابن لحيمة وإن كان مالك لا يأخذ ببعضه ولكنه يزعم من أنكر ذلك قال ابن وهب ذكر ابن لحيمة عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن الرايا قتال كان الرجل يطمأخه النخلة والنخلتين والثلاث في نخله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص للذي أضغم أن يبيع من قبل أن يبدو صلاحهم فقد جاوز في هذا الحديث يعم أن يبدو صلاحها لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من إتمام المعروف وطرح المضرة والضيق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد الانصاري أنه قال في العرية الرجل يرمى الرجل النخلة والرجل يستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيعها بتمر

في عرية النخل ليس فيها تمر

قلت قبل يجوز أن يرمى الرجل الرجل النخل أو الشجر قبل أن يكون فيها الثمرة وقبل أن يطلع في الشجر شيء قال لا بأس به عند مالك قال مالك ولا بأس أن يرمى الرجل الرجل النخلتين والثلاث يأكل ثمرتها السنتين والثلاث ابن وهب قال مالك وما عاش للمعري قال مالك وهذه الرايا لا يشتريها حتى تطيب ثمرتها بحل ما فمرت لك لا يشتريها بعد أن تطلع حتى ترهي وبحل بيعها

في بيع العرية من غير الذي أعراها

قال وقال لي مالك لا أرى بأساً لصاحب العرية أن يبيعها من له ثمرة الحائط وإن كان غير الذي أعراها بخبره قال لي ما مالك أنه يجوز أن يأخذ ذلك بخبره ممن اشتري ثمرة الحائط أو اشتري أصل النخل ثمرة لأن الثمرة إذا طابت زالت النخل قال وفيها قال مالك لو أن رجلاً باع حائطاً وترك الثمرة لنفسه أو باع حائطه من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز لمن كانت له الثمرة إذا كان صاحبها ألقاها لنفسه أو باعها من غيره إن تملك العرية بما وصفت لك

في العرية يبيعها صاحبها من رجل ثم يشتريها الذي أعراها

قلت رأيت لو أن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعد ما أزهت وحل البيع بما يجوز له ثم أراد صاحب النخل الذي له الثمرة أن يأخذها بخبرها من الذي اشتراها من الذي أعريها يجوز ذلك في قول مالك قال مالك أنه جائز لأنه لو أن رجلاً أسكن رجلاً منزلاً في دار له حياته ثم وهب تلك السكنى لرجل غيره حياته لجاز لصاحب الدار أن يتنازع من الموهوبة له تلك السكنى كما كان يجوز له أن يشتري من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حياته لا يبيع سكنى حياته ويجوز له أن يبيع السكنى بتمرة يبيع الثمرة وهبتها لمن أراد أن يشتريها منه قال ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له الحائط ورجل فيه نخلة فيريد بعد أن تطيب النخلة ويحل بيع الثمار أن يتنازعها منه بخبرها إلى الجدة قال لي مالك إن كان على وجه ما يكره من دخوله وخروجه فلا يجزي ذلك وأراد من بيع التمر بالرطب لأن هذا لا الأصل ولم يرم وإن كان على وجه الكفاية له والمؤنة لم أر بأساً إذا كان على وجه المعروف والرايا قد يجوز فيها على الوجهين جميعاً على وجه الكفاية وكراهية الدخول والخروج قد يشتريها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس فلا تبالي إذا خرجت من يدى الذي أعريها إلى غيره هبة أو بمن أن يشتريها الذي له الثمرة لأن الرخصة فيها إنما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من دخوله وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبه فلا بأس بهذا في الأمرين جميعاً في بيعي على ما سمعت من مالك والله أعلم \* ولو كان مكروهاً أن يشتريها من أعراها ممن اشتراها لكان مكروهاً لمن اشترى الثمرة أن يشتري ما أعرى باله فهذا يدل وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به قال سحنون وقد قال بعض كبار أصحاب مالك إن العرية لا يجوز شراؤها لمن أعراها إلا ما يدخل عليه من المضرة من الدخول عليه في حائطه فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في نفي المضرة والقابلاً وبذلك يجوز له أن يشتري النخلة تكون في حائطه وإن كان أصل

ملكها ليس على عربة تشبه ذلك لما يخاف من ادخال المضرة على صاحب العربة  
فلذلك يجوز أمر صاحب النخلة وخفف وليس يجعله قياس ولكنه موضع تخفيف

في العربة يتباع بغير صنفها من التمر أو بالبسر أو بالرطب

قلت أرايت أن أعراني تخلله بجانيا فأراد شراءه بقرى إلى الجسد  
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز له أن يأخذه إلا بصنفة ولا يدخله  
الرطب بالتمر إلى أجل قال سحنون ودخلته المزابة وخرج من حد المرونة  
الذي سهل يمه ألا ترى أن التولية في الطعام أن تأخر أو زاد أو نقص وحال من  
موضع رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم صار يما يحله ما يحل البيع ويجزى  
ما يحرم البيع قلت ولا يجوز أن تشتري العرايا بالرطب ولا بالبسر (قال) لم  
لا يجوز

في المعري يشتري بعض عريته

قلت أرايت أن تشتري بعض العرية وترك بعضها وهي خمسة أوسق وأكثر  
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) بلغي عن مالك أنه قال لا بأس أن يشتري منها  
خمس أوسق فأدنى ابن القاسم وأنا أرى ذلك حسنا لأن مالكا قال لي لو أن  
رجلا أسكن داره رجلا لم يكن بأس أن يشتري من أسكن بعض سكنه ويترك  
بعضه فهذا عندي مثل العرية ولم أسمع العرية من مالك إلا أني سمعت السكني من  
مالك والعربة على هذا واستحسنه على ما بلغني من قول سحنون قال ابن وهب قال  
مالك ولا أحب أن يجوز خمسة أوسق من كل رجل أعري أن كان منهم من قد  
أعراه ما يكون خرس ثمة خمسة أوسق فلا يعطها كلها فاما أن يكون رجل قد  
أعري ناسا شتى فيأخذ من هذا خرس خمسة أوسق ومن هذا خرس وستين  
فيكون ذلك أكثر من خمسة أوسق ذبته من قبل بأس به ولا أحب ذلك  
لغير صاحب العرية ولا بأس أن يعطي الرجل كله قلت لابن القاسم أرايت

أن أعري خمسة أوسق فأدنى فأراد أن يأخذ بعضها بخرصها ويترك بعضها (قال)  
قال مالك ذلك جائز قلت وكذلك أن مات الذي أعري والذي أعري فودعها  
مكناهما يجوز لهما ما كان يجوز للأباء قبلهما قال نعم قال سحنون وقال بعض  
كبار أصحاب مالك إذا كانت العرية خمسة أوسق أو أدنى فلا يجوز للمعري أن يشتري  
هو بعض عريته لأن الرخصة في العرية وفي بيعها للمدخل على المعري في حافله من  
دخول المعري وخروجه فإذا اشتري بعض ذلك فلم يقطع عن نفسه ما له سهل شراء  
العربة صار هذا إنما يطلب الفضل والريح فدخله ما خيف من المزابة

في الرجل يعري أكثر من خمسة أوسق ثم يريد شراءها

قلت أرايت أن أعراني حاطه كله أيجوز له أن يأخذه متى بخرصه بعد ما زهي  
وحل يمه في قول مالك (قال) بلغي عن مالك ولم أسمعه منه أنه كان يقول إذا كان  
الحائط خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق فأعراه كله جائز شراؤه للذي أعراه بخرصه  
إلى الجداد بحال ما وصفت لك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في خمسة أوسق  
أودون خمسة أوسق في العرايا أن يتباع بخرصها (قال) فإن كان الحائط أكثر من خمسة  
أوسق لم يجز له أن يشتري منه إلا خمسة أوسق (قال) ولقد سألت مالكا عنها فقيل  
لا بأس به بالدنانير والدراهم فإن كان ذلك الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة  
أوسق قال فقالت لمالك فإلى الجداد بالتمر فأبى أن يجيبني فيه وقد بلغني عنه أنه قاله  
وأجازه وهو عندي سواء وما بين لك ذلك لو أن رجلا أسكن رجلا دارا له كلها  
حياته فأراد أن يتباع منه بعض سكنه بدنانير يدفعها إليه لم يكن بذلك بأس (قال) ولقد  
سألت مالكا عنه فقال لي لا بأس به قلت وإن كانت الدار كلها (قال) والدار كلها إذا  
أسكنها رجلا والبيت سواء قال ابن القاسم قال قال قائل إن الحائط إذا كان  
كله خمسة أوسق فأدنى لا يدخل على ربه فيه أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعري ثمة كلها  
فلا يجوز له أن يشتري ذلك وإنما الرخصة على وجه ما تأذى به من دخول من أعراه  
وخروجه فليس هو كما قال والحجة على من قال هذا إن الدار إذا أسكنها رجل كلها

لم يدخل عليه أحد ولم يخرج منها ولا بأس لصاحب المسكن أن يشتري سكني المسكن أو بعضه وأصل هذا إذا كان قد أعزى الحائط وهي خمسة أوسق فأراد شراء ذلك فلا بأس بذلك

عن الرجل يعزى من حوائط له ثم يرد شراءها

قلت رأيت لو أن رجلا له حوائط كثيرة متتالية في بلد واحد أو في بلدان شتى أعزى من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى أو أكثر أيجوز له أن يشتري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى (قال) نعم بلنبي أن مالكا قال نعم يجوز له أن يشتري من كل حائط خمسة أوسق فأدنى (قال) وكذلك لو أنه أعزى من حائط واحد ناسا شتى واحدا أربعة أوسق وآخر خمسة أوسق وآخر ثلاثة أوسق جاز له أن يشتري من كل واحد منهم ما أعزى وإن كان ذلك كله إذا جمع يكون أكثر من خمسة أوسق فذلك جائز لا بأس به وقد بلغني عن غير واحد أن مالكا قاله

عن الرجل يعزى رجلا واحدا

قلت ما قول مالك في عشرة رجال اشترى كل واحد منهم رجلا خمسين وسقا فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق بما يجوز أن تشتري به الرايا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولم يبلغني عنه وأراه جائزا لأن كل واحد منهم إنما أعزى خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أجوز وأوضح من الرجل يعزى عشرة أوسق فيشتري خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك فهذا أجوز. ومما بين لك ذلك أن لو اشتروها جميعا بخرصها لم يكن بذلك بأس فكذلك وإن افترقوا إنما اشتري كل واحد منهم ما أعزى

عن الرجل يعزى ناسا شتى

قلت رأيت لو أن رجلا أعزى عشرة رجال حائطه فأراد أن يأخذ من كل واحد منهم خمسة أوسق بخرصها أو بما ذكرت مما يجوز بيعه في قول مالك (قال) قال

مالك لا بأس به

عن عربة الفاكهة الرطبة والبقول

قلت هل تكون الرايا في الفاكهة الخضر الفاح والرمان والوخ وما أشبه هذا والبطيخ والموز والقصب أو ما أشبه هذا من الأشياء من الفاكهة والبقول (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولا أرى الرايا في هذا جائزة أن تشتري بخرصها لأنها تقطع خضرها فكيف يبيع ما يقطع مكانه ولا يؤخر للبئس والادخار (قال) ولا بأس أن أعزاه هذه الأشياء التي ذكرت من الخضر والفاكهة الخضر أن يتبع ذلك منه إذا حل بيه بالذائير والدراهم والعروض. ومما بين لك ذلك أن الرايا فيما ذكرت لا يتبع بخرصها لو أن رجلا أعزى رجلا فخلا قد أزهت وأوطيت فباعها من صاحبها على أن يعطيه بخرصها رطبيا ما كان في ذلك خير لأن هذا لم يشتري بما أرخص فيه لمشتري الرايا بخرصها. ولو أن رجلا أعزى رجلا فخلا لا تخر وانما تؤكل رطبيا مثل نخل مصر لم يحل بيعها بخرصها من التمر وكذلك العنب وما أشبهه مما لا يبيس ولا يكون زيبا لا يباع بشئ من خصره لا يباع إلا بالذهب والورق والعروض نقدا أو إلى أجل ولا بأس به بالطعام الخائف له إذا غل الطعام وقبضه مكانه فإن كان في أحدهما تأخير فلا يحل (قال) سجنون (قال) ابن وهب وقال مالك في الرجل يعزى التين والزيتون وأشياء ذلك ثم يشتريها بما يشتري التمر (قال) أرى بيع العربية جائزا إذا كانت مما يبيس كله وبغير (قال) وأخبرني ابن وهب عن مسعدة بن علي وبشر بن بكر عن الأوزاعي أنه قال الرايا تكون في العنب والزيتون والثمار كلها

عن منعة الابل والبقر والغنم

قلت ما قول مالك في الابل والبقر والغنم يتبعها صاحبها رجلا يحنثها عاما أو عامين أو أعواما هل يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن يتبع الرجل لبن



أبوه وبقره وغنمه العام والمأمين وأعواما **قلت** **﴿** فهل له إذا أعزى أو منح أن يرجع في ذلك بعد ما أعزى أو منح في قول مالك **﴾** (قال) ليس له أن يرجع في ذلك (قال) والسكنى عندي بهذه المنزلة والخدمة **قلت** **﴿** أرايت الذي يمنح اللابن العام أو الأعوام أن أراد شراء ذلك يجوز في قول مالك ويرتجع غنمه ولبنها **﴾** (قال) له أن يشتري منته لأن مالكاً قال لنا لو أن رجلاً أخذ رجلاً عبداً حياته أو أسكن رجلاً داراً حياته جاز له أن يشتري خدمة الغلام وسكنى الدار وذلك يجوز فلا جاز ذلك للذي أخذ وأسكن جاز للذي منح أن يشتري منته أيضاً **قلت** **﴿** ثم يجوز لي أن اشتري في قول مالك **﴾** (قال) بالدنانير والدراهم والعروض كلها نقداً أو إلى أجل لا بأس بشراء الشاة للبلون بالطعام إلى أجل **قلت** **﴿** فيه يجوز أن أشتري سكنى وخدمة عبدي الذي أخذت **﴾** (قال) بما شئت من الدنانير والدراهم والعروض والطعام وجميع الأشياء **قلت** **﴿** فهل يجوز له أن يشتري سكناه الذي أسكنه بسكنى دار له أخرى أو خدمته بخدمه عبده آخر يجوز أم لا **﴾** (قال) لا أرى به بأساً **قلت** **﴿** سحنون **﴾** وإنما معناه أنه يجوز خدمة عبده آخر أو بسكنى دار له أخرى فيعطيه الدار بأصاها أو بسكناه عشر سنين أو أقل من ذلك إذا كان أمراً معروفاً والعبدة مثل الدار

سحج في المعزى يموت قبل أن يقبض المعزى عريته سحج

**قلت** **﴿** أرايت أن أعزى نخله فأت بها قبل أن يطالع في النخل شيء وقبل أن يجوز المعزى النخل فأورثته أن يطالع المعزى **﴾** (قال) نعم ذلك لأورثته والمعزى غير جائزة للذي أعزى بها مات ربه قبل أن يطالع في النخل شيء وقبل أن يجوز النخل **قلت** **﴿** وهذا قول مالك **﴾** (قال) نعم **قلت** **﴿** فلو مات صاحب المعزى لذي أعزاه قبل أن يطالع النخل وقبل أن يقبض صاحب الخدمة لذي منح اللابن قبل أن يكون اللابن أو قبل أن يقبض اللابن والسكنى وخدمة مات ربه قبل أن يقبض ذلك تسكن أو أخدم وقبل أن يأتي إبان ذلك أن كن ضرب لذلك أجلاً أو قال إذا خرجت التار أو جاء اللابن فاقبض

ذلك وأشهد له فأت رب هذه الأشياء قبل أن يقبض الغنم أو النخل أو العبد أو الدار **﴾** (قال) قال مالك في هذا لا خير فيه لمن أعزى ولا منح ولا سكن ولا أخدم في شيء من ذلك إذا مات ربه الذي منحها **﴾** (قال) ولا منحة للذي منح لانه لم يقبض منته حتى مات الذي منحها **﴾** (قال) وقال لي مالك لو أن رجلاً قال فرسى هذا بعد سنة في سبيل الله وأشهد على ذلك وبته ثم مات صاحبه قبل السنة وقبل أن ينفذه فلا حق لأهل سبيل الله فيه وهو موروث على فرائض الله بين من ورثه **﴾** (قال مالك) ولو أن رجلاً تصدق على ابن له كبير غائب أو على رجل غائب بدار حاضرة فلم يقدم ابنه ولا الرجل حتى مات ربه فلا شيء للمتصدق عليه **﴾** (قال) وقد علم أن الذي منعه من قبض صدقته غيبة المتصدق عليه فإن مات ربه قبل أن يقبض فكل شيء ذكرت لك من هذه الأشياء مثل هذا فهو واحد **﴾** (قال) لي مالك لو أن رجلاً منح رجلاً بعيراً إلى الزراع فأت صاحبه قبل أن يأتي الزراع وهو في يد صاحبه لم يقبضه لم يكن له شيء فهذا مثل الذي سألت عنه

سحج في زكاة العرية وسقيها سحج

**قلت** **﴿** فزكاة العرية على من هي **﴾** (فقال) قال لي مالك على الذي أعزاه وهو رب الحائط وليس على الذي أعزى بها شيء **قلت** **﴿** أرايت لو أن رجلاً أعزى حائطاً له ولا ثمرة فيه على من علاج الحائط في قول مالك **﴾** (قال) قال لي مالك السقي والزكاة على رب الحائط **﴾** (قال) وكذلك لو قسمه بين المساكين فأت تسلم أنه لو تصدق بثمره حائطه على المساكين لكان سقيها على صاحبها ولم يؤخذ للمساكين ويستأجر عليهم فيها منها وهو الذي سمعت من أئمة به قديماً وما بين لك ذلك لو أن رجلاً وهب ثمرة حائطه أو نخلات قبل أن تطيب لكان سقيها وزكاتها على الذي وهب له أن كانت تبلغ الزكاة وإن كانت لا تبلغ الزكاة لم يكن على واحد منهما زكاة والربا ليس كذلك سقيها وزكاتها على الذي أعزاه وليس على المعزى قليل ولا كثير وإن لم تبلغ الزكاة ولو أن رجلاً وهب ثمرة حائطه أو ثمرة نخلات من حائطه سنين

لم يجز لرب الحائط أن يشتري من الموهوب له قليلا ولا كثيرا بشئ من الخرص الى الجداد ولا يجوز له أن يشتريها الا بالدرهم والدنانير كما يجوز لغيره أن يشتريها أو يشتري صدقه كلها **قلت** فان أعراه جزأ نصفاً أو ثلثاً (قال) الذي سمعت من مالك وبلغني عنه أنه قال ان السقي على من أعراه ولو كان يكون على الذي أعراه إذا أعراه نصفاً أو ثلثاً لكان اذا أعراه ثلثات بأعيانها أن يكون على الذي أعراه سقياً ولكن عليه زكاتها فالعرايا والهبة تختلف فاذا كان أصل ما أعطاه على العرايا فملي صاحبها الذي أعراه أن يسقيها وعليه زكاتها وليس على الذي أعراه شئ وان كانت هبة أو تعميم سنين من ثلثات بأعيانها أو جزأ فملي الذي أعراه أو وهبت له سقياً **قلت** ابن القاسم وهذا وجه حسن وقد كان كبار من أدركت من أصحابنا يحملون ذلك ويرون أن العرايا مثل الهبة وأبى ذلك مالك وفرق بينهما في الزكاة والسقي

**سجدة** في اشتراء العربية بخرصها قبل أن يحل بيعها **سجدة**

**قلت** رأيت العرايا قبل أن يحل بيعها يجوز له أن يشتريها بخرصها (قال) لا يجوز حتى يحل بيعها **قلت** فاذا حل بيعها يجوز له أن يأخذها بخرصها من التمر نقداً أو بشئ من الطعام (قال) أما بالتمر فلا يحل له الا أن يشتريها بخرصها تمراً الى الجداد وأما أن يعجله فلا وأما بالطعام فلا يصالح أيضاً الا أن يجده ما في رؤسها مكانه ولا يصالح أن يشتريها بطعام الى أجل ولا بتمر نقداً وان جدها **قلت** فالدنانير والدرهم (قال) لا بأس أن يشتريها من الذي أعربها بالدنانير والدرهم اذا حل بيعها نقداً أو الى أجل وكذلك بالعروض **قلت** فان اشتراها منه قبل أن يحل بيعها بالدنانير والدرهم أو بشئ من العروض يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك لأن يشتريه ليقضه مكانه فاما أن يشتريه على أن يتركه فلا يجوز له ذلك **قلت** وانما وسع له في أن يأخذها بخرصها تمراً انما ذلك اذا ما يعجله وكان انما يعطيه التمر من صفها الى الجداد **قلت** نعم **قلت** وهذا قول مالك

(قال) نعم **قلت** سحنون وأنا أراه جائزاً

**سجدة** في اشتراء العربية بخرصها يبرئ أو بثمرة من حائط آخر **سجدة**

**قلت** رأيت من أعري نخلاً وهي عجوة يجوز له أن يشتريها بخرصها الى الجداد يبرئ في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في رأي **قلت** رأيت ان يشتري عربيته بخرصها تمراً من حائط آخر (قال) لا أحب له هذا الشرط ولكن يأخذها بخرصها مضموناً عليه ولا يسم ذلك في حائط بعينه لأنه اذا أخذ العربية بخرصها كان له أن يبيع الحائط كله رطباً ويكون عليه ماضن للمعري تمراً اذا جاء الجداد ويطيه من حيث شاء **قلت** تحفظه عن مالك أنه اذا باع حائطه رطباً للمعري لا يكون له أن يأخذ ما ضمن له رب الحائط من خرص العربية الا الى الجداد **قلت** نعم (قال) وقال لنا مالك لا ينبغي لرب الحائط أن يشتريها الا بخرصها الى الجداد فلا أرى اذا باع حائطه رطباً أن يكون للمعري أن يلزم رب الحائط شيئاً مما ضمن له الا الى الجداد ولا أمنعه من بيع حائطه ان أراد

**تم** كتاب العرايا بحمد الله وعونه صلى الله على سيدنا محمد النبي **والامي وعلى آله وصحبه وسلم**

**وبالله كتاب التجارة بأرض العدو**

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب العرايا

ما جاء في العرايا

قلت لعبد الرحمن بن القاسم ص لى العرايا ما هي وفي أى الشار ما هي ولمن يجوز له بيعها إذا أعربها ( قل ) قل مالك العرايا فى النخل وفي جميع الشار كما مما ليس وبدخر مثل العنب والتين والجزر والوز وما أشبه مما ليس وبدخر يرب ثمرتها صاحبها لرجل ثم يبدو واحد حبها الذى أعربها أن يتاعها من الذى أعربها والشر فى رؤس النخل بعد ما طابت لها يخل لصاحبها الذى أعربها أن يشتريها بالدنانير والدرهم وإن كانت أكثر من خمسة أوسق ويشتريها بالطعام الذى هو من غير صنفاً قديماً إذا جد لها مكانه وبالعرض نقداً أو إلى أجل والدنانير كذلك نقداً أو إلى أجل ويتاعها بخوصها من صنفاً إلى جدادها إذا كانت خمسة أوسق فأدنى وإن كانت أكثر من خمسة أوسق لم يسلح بيعها تمر إلى الجداد ولا يسلح تمر نقداً ولا يذبي أن يتاعها بشئ من الطعام ومخات لها إلى أجل ولا بأس أن يتاعها فى قول مالك بضام ومخات لها ذ خذ الثمرة مكانه صاحبها الذى يتاعها ويدفع إليه الطعام لمخات للثمرة مكانه قبل أن يخرقه وإن خرقه قبل أن يخرقه ما دون دفع إليه الطعام فلا خير فيه فهذا الذى سمعت من قول مالك فى عرايا جاز قل بم وقال مالك وإنما بيع

العرية بخوصها من التمر أن ذلك يخرى ويخرص فى رؤس النخل وليست له ملكية وإنما ذلك بمنزلة التولية والاقالة والترك ولو كان ذلك بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك الرجل أحداً فى طعام حتى يستوفيه ولا أقال منه حتى يقبضه ولا ولاه ( قال ) وبيع العرايا إلى الجداد إنما ذلك مرفق من صاحب الخائط على صاحب العرية يكفيه عريته ويضمن له خوصها حتى يعطيه أياها تراً ولولا ذلك ضاعت عريته أو يستأجر من تذهب الاجارة ببعضها ( قال ) مالك وإنما فرق بين بيع العرايا بالتمر وبين المزانة لأن المزانة بيع على وجه للمكايسة وإن بيع العرايا بالتمر على وجه المعروف لا زيادة فيه ولا مكايسة. ومثل ذلك الرجل يبدل للرجل الدرهم بأوزن من دراهمه فإذا كان ذلك على وجه المعروف جاز وإن كان على وجه البيع لم يجوز وإنما وضع ذلك على وجه المرفق لصاحب التمر الذى يتاعه وفيه العرية العذق والعذقان والثلاثة فينزه الرجل بأهله فيشق عليه أن يطأه رب العرية كما قبل وأدبر ويريد رب الثمرة الذى يتاعها أو وزها أن يسد بابها ولا يدخله أحد فيأتى رب العرية فيدخل فلا يذبي أن يحال بينه وبين ما يجعل له من عريته فخرص لرب الثمرة أن يتاع من رب العرية عريته بخوصها يضمنها له حتى يوفيه أياها تراً لموضع مرفق ذلك به وأنه ليس على وجه للمكايسة والتجارة وإن ذلك معروف منه كله ولا أحب أن يجاوز خمسة أوسق. وبدل على ذلك أن ابن وهب حدث أن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر ومالك ابن أنس حدثوه عن نافع عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخوصها تراً. وذكر مالك عن داود ابن الحصين أن أبا سفيان. ومولى ابن أبي أحمد أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص فى بيع العرايا بخوصها ما دون خمسة أوسق أو فى خمسة أوسق يشك داود لا يدري قال خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق وبدل على أنها معروف وأنها لا تنزل على وجه البيع والمكايسة وأنها رخصة لما فيه من المرفق لمن أريد أرفاقه وطرح الخفرة عن أرفق لما يدخل عليه. ومن أمانة الرجل والأذى

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب العرايا

ما جاء في العرايا

قلت لعبد الرحمن بن القاسم صف لي العرايا ما هي وفي أي الشار ما هي ولم يجوز له بيعها إذا أعربها (قل) قال مالك العرايا في النخل وفي جميع الثمار كلها مما ليس وبدخرب ثمرتها صاحبها مثل العنب والتين والجوز واللوز وما أشبه مما ليس وبدخرب ثمرتها صاحبها لرجل ثم يبيعه لصاحبها الذي أعربها أن يتاعها من ثمن أعربها والشر في رؤس النخل بعد ما طابت أنيابها يخل لصاحبها الذي أعربها أن يشتريها بالدنانير والدرهم وإن كانت أكثر من خمسة أوسق ويشتريها بالضعام الذي هو من غير صفها نقدا إذا جدها مكانه وبالعرض نقدا أو إلى أجل والدنانير كذلك نقدا أو إلى أجل ويتاعها بخرصها من صفها إلى جدها إذا كانت خمسة أوسق فأدنى وإن كانت أكثر من خمسة أوسق لم يصلح بيعها بخر إلى جده ولا يصلح بخر نقدا ولا يبيعه له أن يتعده بشئ من الضعام بخلافها إلى أجل ولا بأس أن يتاعها في قول مالك بضعام بخلاف هذا إذ أخذ الثمرة مكانه صاحبها الذي يتاعها ويدفع إليه الضعام بخلاف ثمرته مكانه قبل أن يثرة وإن ثرة قبل أن يثرة وان دفع إليه الضعام فلا خير فيه فهذا الذي سمعت من قول مالك في العرايا

العربة بخرصها من الثمر أن ذلك يخرى ويخرص في رؤس النخل وليست له ملكة وإنما ذلك بمنزلة التولية والاقالة والترك ولو كان ذلك بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك الرجل أحدا في طعام حتى يستوفيه ولا أقال منه حتى يقبضه ولا ولاه (قال) وبيع الرايا إلى الجداد إنما ذلك مرفق من صاحب الحائط على صاحب العربة يكفيه عريته ويضمن له خرصها حتى يعطيه إياها ثمرا ولولا ذلك ضاعت عريته أو يستأجر فتذهب الاجارة ببعضها (قال) مالك وإنما فرق بين بيع الرايا بالتمر وبين المزانة لأن المزانة بيع على وجه المكالسة وإن بيع الرايا بالتمر على وجه المعروف لا زيادة فيه ولا مكالسة. ومثل ذلك الرجل يبدل للرجل الدرهم بأوزن من دراهمه فإذا كان ذلك على وجه المعروف جاز وإن كان على وجه البيع لم يجوز وإنما وضع ذلك على وجه المرفق لصاحب التمر الذي ابتاعه وبه العربة العنق والعذقان والثلاثة فينزل الرجل بأهله فيشق عليه أن يطأ رب العربة كلها أقبل وأدبر ويريد رب الثمرة الذي ابتاعها أو ورثها أن يسد بابها ولا يدخله أحد فيأتي رب العربة فيدخل فلا يبيعه أن يحال بينه وبين ما يحل له من عريته فرخص لرب الثمرة أن يتاع من رب العربة عريته بخرصها يضمها له حتى يوفيه إياها ثمرا لموضع مرفق ذلك به وأنه ليس على وجه المكالسة والتجارة وإن ذلك معروف منه كله ولا أحب أن يجاوز خمسة أوسق. وبديل على ذلك أن ابن وهب حدث أن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر ومالك ابن أنس حدثوه عن نافع عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العربة أن يبيعها بخرصها ثمرا. وذكر مالك عن داود ابن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع الرايا بخرصها ما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق يشك داود لا يدري قال خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق وبديل على أنها معروف وثمها لا ينزل على وجه البيع والمكالسة وأنها رخصة لما فيه من المرفق لمن أريد ردفاته وصرح المفسر عن أرفق لما يدخل عليه من واطئة الرجل والاذى

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأسمى وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب العرايا

ما جاء في العرايا

وقلت لعبد الرحمن بن القاسم صفي العرايا ما هي وفي أي الثمار ما هي ولم يجوز له  
بيها إذا عريها (قل) قال مالك العرايا في النخل وفي جميع الثمار كلها مما ليس وبدخر  
مثل العنب والتين والجوز واللوز وما أشبهه مما ليس وبدخر يهب ثمرتها صاحبها  
لرجل ثم يبدو صاحبها الذي أعراها أن يتابعه من الذي عريها والشر في رؤس  
النخل بعد ما طابت ثمرها يخل لصاحبها الذي أعراها أن يشتريها بالدنانير والدرهم  
وإن كانت أكثر من خمسة أوسق يشتريها بالطعام الذي هو من غير صنفها نقداً  
إذا جدها مكانه وبالعروض نقداً أو إلى أجل والدنانير كذلك نقداً أو إلى أجل  
ويتابعها بخرصها من صنفها إلى جدها إذا كانت خمسة أوسق فأدنى وإن كانت  
أكثر من خمسة أوسق لم يصلح بيعها بقر إلى الجداد ولا يصلح بقر نقداً ولا يفتي  
له أن يتابعها بشئ من الطعام مخاف لها إلى أجل ولا بأس أن يتابعها في قول مالك  
بطعام مخاف لها فخذ الثمرة مكانه صاحبها الذي يتابعها ويدفع إليه الطعام  
مخاف لثمره مكانه قبل أن ينفق وإن نفق قبل أن يجدها وإن دفع إليه الطعام فلا  
خير فيه فهذا الذي سمعت من قول مالك في العرايا هو قول مالك وإنما بيع

العرية بخرصها من الثمر أن ذلك يخفى ويخفى في رؤس النخل وليست له مكية وإنما  
ذلك بمنزلة التولية والاقالة والترك ولو كان ذلك بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك  
الرجل أحداً في طعام حتى يستوفيه ولا أقال منه حتى يقبضه ولا ولاه (قال) وبيع  
العرايا إلى الجداد إنما ذلك مرفق من صاحب الحائط على صاحب العرية يكفيه  
عريته ويضمن له خرصها حتى يعطيه إياها تراً ولولا ذلك ضاعت عريته أو يستأجر  
فذهب الاجارة ببعضها (قال) مالك وإنما فرق بين بيع العرايا بالتمر وبين المزانية  
لان المزانية بيع على وجه المكايسة وإن بيع العرايا بالتمر على وجه المعروف لا زيادة  
فيه ولا مكايسة. ومثل ذلك الرجل يبدل للرجل الدرهم بأوزن من دراهمه فإذا كان  
ذلك على وجه المعروف جاز وإن كان على وجه البيع لم يجوز وإنما وضع ذلك على وجه  
المرفق لصاحب التمر الذي ابتاعه وفيه العرية العنق والمذقان والثلاثة فينزل الرجل  
بأهله فيشق عليه أن يطأه رب العرية كلها أقبل وأدبر ويريد رب الثمرة الذي ابتاعها  
أو ورثها أن يسد بابها ولا يدخله أحد فيأتي رب العرية فيدخل فلا يفتي أن يخل بينه  
وبين ما يجعل له من عريته فرخص لرب الثمرة أن يتابع من رب العرية عريته  
بخرصها يضمها له حتى يوفيه إياها تراً لموضع مرفق ذلك به وأنه ليس  
على وجه المكايسة والتجارة وإن ذلك معروف منه كله ولا أحب أن يجاوز خمسة  
أوسق. وبدل على ذلك أن ابن وهب حدث أن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر ومالك  
ابن أنس حدثوه عن نافع عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها تراً. وذكر مالك عن داود  
ابن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها ما دون خمسة أوسق أو في خمسة  
أوسق يشك داود لا يدري قال خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق وبدل على أنها  
معروفة وأنها لا تنزل على وجه البيع والمكايسة وأنها رخصة لما فيه من المرفق  
لمن أريد إرفاقه وطرح المظرة عن أرفق لما يدخل عليه. ومن واطة الرجل والأذى

في حائله وما ذكر ابن لهيعة وان كان مالك لا يأخذ ببعضه ولكنه يزع من أنكر ذلك قال ابن وهب ذكر ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن الرايا فقال كان الرجل يطعم أخاه النخلة والنخلتين والثلاث في نخله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهم أن يبيعن قبل أن يبدو صلاحهن فقد جوز في هذا الحديث بيعا قريبا أن يبدو صلاحهما لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من إتمام المعروف وطرح المضرة والضيق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد الانصاري أنه قال في العرية الرجل يعري الرجل النخلة والرجل يستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيعهما بتمر

في عرية النخل ليس فيها تمر

قلت قبل يجوز أن يعري الرجل الرجل النخل أو الشجر قبل أن يكون فيها الثمرة وقبل أن يطلع في الشجر شيء قال لا بأس به عند مالك قال مالك ولا بأس أن يعري الرجل الرجل النخلتين والثلاث يأكل ثمرتها السنتين والثلاث وقال ابن وهب قال مالك أو ما عاش السري قال مالك وهذه الرايا لا يشتريها حتى تطيب ثمرتها بحال ما فسدت لك لا يشتريها بعد أن تطلع حتى تزهى ويحل بيعها

في بيع العرية من غير الذي أعراها

قال وقال لي مالك لا أرى بأسا لصاحب العرية أن يبيعها من له ثمرة الحائط وان كان غير الذي أعراه بخرصه قال لي ما مالك أنه يجوز أن يأخذ ذلك بخرصه ممن اشترى ثمرة حائط أو اشترى أصل النخل ثمرة لأن الثمرة اذا طابت زابت النخل قال وفيما قل مالك لو أن رجلا يبيع حائط وثمرته ثمرة لنفسه أو يبيع حائطه من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جزء من كانت له الثمرة اذا كان صاحبها انما أنفاه لنفسه أو يبيعها من غيره أن تلك العرية بما وصفت لك

في العرية بيعها صاحبها من رجل ثم يشتريها الذي أعراها

قلت رأيت لو أن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعد ما أزهت وحل البيع بما يجوز له ثم أراد صاحب النخل الذي له الثمرة أن يأخذها بخرصها من الذي اشتراها من الذي أعربها يجوز ذلك في قول مالك قال مالك أنه جائز لانه لو أن رجلا أسكن رجلا منزلا في دار له حياته ثم وهب تلك السكنى لرجل غيره حياته لجاز لصاحب الدار أن يتناع من الموهوبة له تلك السكنى كما كان يجوز له أن يشتري من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حياته لا يبيع سكنى حياته ويجوز له أن يبيع فيه السكنى بتملة بيع الثمرة وهبتها لمن أراد أن يشتريها منه قال ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له الحائط والرجل فيه نخلة فيريد بعد أن تطيب النخلة ويحل بيع الثمار أن يتناعها منه بخرصها لي الحائط قال لي مالك ان كان على وجه ما يكره من دخوله وخروجه فلا يعجبني ذلك وأراد من بيع التم بالارطب لان هذا له الاصل ولم يعر وان كان على وجه الكفاية له والمؤنة لم أر بأسا اذا كان على وجه المعروف والرايا قد يجوز فيها على الوجهين جميعا على وجه الكفاية وكراهية الدخول والخروج يشتريها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس فلا تبالي اذا خرجت من يدي الذي أعربها الى غيره هبة أو ثمن أن يشتريها الذي له الثمرة لان الرخصة فيها انما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من دخوله وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبها فلا بأس بهذا في الامرين جميعا في رأيي على ما سمعت من مالك والله أعلم ولو كان مكروها أن يشتريها من أعراها ممن اشتراها لكان مكروها لمن اشترى الثمرة أن يشتري ما أعرى باله فهذا بذلك وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به قال سحنون وقد قال بعض كبار اصحاب مالك ان العرية لا يجوز شراؤها لمن أعراها الا لما يدخل عليه من المضرة من الدخول عليه في حائله فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في نفي المضرة والقائها وبذلك يجوز له أن يشتري النخلة تكون في حائله وان كان أصل

في حائطه وما ذكوا بن لحيمة وان كان مالك لا يأخذ بعضه ولكنه يزع من أنكر ذلك قال ابن وهب ذكر ابن لحيمة عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن الرايا فقال كان الرجل يطعم أخاه النخلة والنخلتين والثلاث في نخله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهم أن يبيعهم قبل أن يبدو صلاحهم فقد جوز في هذا الحديث بيعها حين أن يبدو صلاحها لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من إتمام المعروف وطرح المضرة والضيق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد الانصاري أنه قال في العربة الرجل يعري الرجل النخلة والرجل يستنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيعها بقر

في عربة النخل ليس فيها تمر

قلت فهل يجوز أن يعري الرجل الرجل النخل أو الشجر قبل أن يكون فيها الثمرة وقبل أن يطلع في الشجر شيء قال لا بأس به عند مالك قال مالك ولا بأس أن يعري الرجل الرجل النخلتين والثلاث يأكل ثمرتها السنن والثلاث وقال ابن وهب قال مالك أو ما عاش الثمرى قال مالك وهذه الرايا لا يشتريها حتى تطيب ثمرتها بحال ما فسر لك لا يشتريها بعد أن تطلع حتى ترهي ويحل بيعها

في بيع العربة من غير الذي أعراها

وقال لي مالك لا أرى بأسا لصاحب العربة أن يبيعها بمن له ثمرة الحائط وان كان غير الذي أعراه بخبره قال لي مالك أنه يجوز أن يأخذ ذلك بخبره ممن اشتري ثمره الحائط أو اشتري أصل النخل بثمره لأن الثمرة اذا طابت زالت النخل قال وفيه قل مالك لو أن رجلا باع حائطاً وترك الثمرة لنفسه أو باع حائطه من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز من كانت له الثمرة اذا كان صاحبها إنما أبقاها لنفسه وباعها من غيره أن تلك العربة بما وصفت لك

في العربة يبيعها صاحبها من رجل ثم يشتريها الذي أعراها

قلت رأيت لو أن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعد ما أزهت وحل البيع بما يجوز له ثم أراد صاحب النخل الذي له الثمرة أن يأخذها بخبرها من الذي اشتراها من الذي أعربها يجوز ذلك في قول مالك قال مالك أنه جائز لانه لو أن رجلاً أسكن رجلاً منزلاً في دار له حياته ثم وهب تلك السكنى لرجل غيره حياته لجاز لصاحب الدار أن يتناع من الموهوبة له تلك السكنى كما كان يجوز له أن يشتري من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حياته لا يبيع سكنى حياته ويجوز له أن يبيع فيه السكنى بمنزلة بيع الثمرة وهبتها لمن أراد أن يشتريها منه قال ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له الحائط ولرجل فيه نخلة فيريد بعد أن تطيب النخلة ويحل بيع الثمار أن يتناعها منه بخبرها الى الجداد فقال لي مالك ان كان على وجه ما يكره من دخوله وخروجه فلا يعجبني ذلك وأراه من بيع الثمر بالربط لان هذا لا الاصل ولم يمر وان كان على وجه الكفاية له والمؤنة لم أر بأسا اذا كان على وجه المعروف والرايا قد يجوز فيها على الوجهين جميعا على وجه الكفاية وكراهية الدخول والخروج قد يشتريها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس فلا تبالي اذا خرجت من يدى الذي أعربها الى غيره ببهة أو بمن أن يشتريها الذي له الثمرة لان الرخصة فيها انما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من دخوله وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبه فلا بأس بهذا في الامرين جميعا في ربي على ما سمعت من مالك والله أعلم ولو كان مكروها أن يشتريها من أعراها ممن اشتراها لكان مكروها لمن اشتري الثمرة أن يشتري ما أعرى بالله فهذا بذلك وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به في قول سحنون وقد قل بعض كبار اصحاب مالك ان العربة لا يجوز شراؤها لمن أعراها الا لما يدخل عليه من المضرة من الدخول عليه في حائطه فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في نفي المضرة والقائها وبذلك يجوز له أن يشتري النخلة تكون في حائطه وان كان أصل

في حائطه وما ذكر ابن لمية وإن كان مالك لا يأخذ ببعضه ولكنه يزع من أنكر ذلك قال ابن وهب ذكر ابن لمية عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن الرايا فقال كان الرجل يطم أخاه النخلة والنخلتين والثلاث في نخلة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهم أن يبيعهم قبل أن يبدو صلاحهم فقد جوز في هذا الحديث يبيع قبل أن يبدو صلاحها لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من إتمام المعروف وطرح المضرة والضيق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد الانصاري أنه قال في العرية الرجل يعري الرجل النخلة والرجل يستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيها بقر

في عرية النخل ليس فيها تمر

قلت قبل يجوز أن يعري الرجل الرجل النخل أو الشجر قبل أن يكون فيها الثمرة وقيل أن يطلع في الشجر شيء (قال) لا بأس به عند مالك (قال مالك) ولا بأس أن يعري الرجل الرجل النخلتين والثلاث يأكل ثمرتها السنتين والثلاث (وقال ابن وهب) قال مالك أو ما عاش المعري (قال مالك) وهذه الرايا لا يشتريها حتى تضيب ثمرتها بحال ما فمرت لك لا يشتريها بعد أن تطلع حتى ترهي ويحل بيعها

في بيع العرية من غير الذي أعراها

قال وقال لي مالك لا أرى بأساً لصاحب العرية أن يبيعها من له ثمرة الحائط وإن كان غير الذي أعراه بخبره (قال) لي ما مالك أنه يجوز أن يأخذ ذلك بخبره ممن اشتري ثمرة الحائط أو اشتري أصل النخل ثمرة لأن الثمرة إذا طابت زالت النخل (قال) وفيها قال مالك لو أن رجلاً باع حائطه وثمرته الثمرة لنفسه أو باع حائطه من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز من كانت له الثمرة إذا كان صاحبها إنما أباعها لنفسه أو باعها من غيره إن كانت العرية بما وصفت لك

في العرية يبيعها صاحبها من رجل ثم يشتريها الذي أعراها

قلت رأيت لو أن الرجل الذي أعري هذه النخل باعاً من غيره بعد ما أزهت وحل البيع بما يجوز له ثم أراد صاحب النخل الذي له الثمرة أن يأخذها بخبرها من الذي اشتراها من الذي أعريها يجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أنه جائز لأنه لو أن رجلاً أسكن رجلاً منزلاً في دار له حياته ثم وهب تلك السكنى لرجل غيره حياته لجاز لصاحب الدار أن يبتاع من الموهوبة له تلك السكنى كما كان يجوز له أن يشتري من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حياته لا يبيع سكنى حياته ويجوز له أن يبيع فية السكنى بمنزلة بيع الثمرة وهبتها لمن أراد أن يشتريها منه (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له الحائط ولرجل فيه نخلة فيريد بعد أن تطيب النخلة ويحل بيع الثمار أن يبتاعها منه بخبرها إلى الجداد (قال) لا مالك إن كان على وجه ما يكره من دخوله وخروجه فلا يعجنى ذلك وأراه من بيع التمر بالرطب لأن هذا له الأصل ولم يعر وإن كان على وجه الكفاية له والمؤنة لم أر بأساً إذا كان على وجه المعروف والرايا قد يجوز فيها على الوجهين جميعاً على وجه الكفاية وكراهية الدخول والخروج قد يشتريها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس فلا تبالي إذا خرجت من يدى الذي أعريها إلى غيره هبة أو ثمن أن يشتريها الذي له الثمرة لأن الرخصة فيها إنما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من دخوله وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبه فلا بأس بهذا في الأمرين جميعاً في بيعي على ما سمعت من مالك والله أعلم ولو كان مكروهاً أن يشتريها من أعراها ممن اشتراها لكان مكروهاً لمن اشترى الثمرة أن يشتري ما أعري باله فهذا بذلك وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به قال سحنون وقد قال بعض كبار أصحاب مالك إن العرية لا يجوز شراؤها لمن أعراها إلا لما يدخل عليه من المضرة من الدخول عليه في حائطه فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في نفي المضرة والفأها وبذلك يجوز له أن يشتري النخلة تكون في حائطه وإن كان أصل



في حائطه وما ذكر ابن لهيعة وإن كان مالك لا يأخذ ببعضه ولكنه يزع من أنكر ذلك قال ابن وهب ذكر ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن الرايا فقال كان الرجل يطم أخاه النخلة والنخلتين والثلاث في نخله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهن أن يبعمن قبل أن يبدو صلاحهن فقد جوز في هذا الحديث يباع أن يبدو صلاحها لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من إتمام المعروف وطرح المضرة والضيق قال ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد الانصاري أنه قال في العربية الرجل يرمى الرجل النخلة والرجل يستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيها بئر

في عربية النخل ليس فيها تمر

قلت قبل يجوز أن يرمى الرجل الرجل النخل أو الشجر قبل أن يكون فيها الثمرة وقبل أن يقطع في الشجر شيء (قال) لا بأس به عند مالك (قال مالك) ولا بأس أن يرمى الرجل الرجل النخلتين والثلاث بأكل ثمرتها السنتين والثلاث (وقال ابن وهب) قال مالك أو ما عاش للمعري (قال مالك) وهذه الرايا لا يشتريها حتى تطيب ثمرتها بحال ما فسدت لك لا يشتريها بعد أن تطلع حتى ترهي ويحل بيعها

في بيع العربية من غير الذي أعراها

قال وقال لي مالك لا أرى بأسا لصاحب العربية أن يبيها من له ثمرة الحائط وإن كان غير الذي أعراه بخبره (قال) لي ما مالك أنه يجوز أن يأخذ ذلك بخبره ممن اشترى ثمرة الحائط أو اشترى أصل النخل بثمرة لأن الثمرة إذا طابت زالت النخل (قال) وفيما قال مالك لو أن رجلا باع حائطاً وترك الثمرة لنفسه أو باع حائطه من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز من كانت له الثمرة إذا كان صاحبها أنما أبقاها لنفسه أو باعها من غيره أن تلك العربية بما وصفت لك

في العربية يبيها صاحبها من رجل ثم يشتريها الذي أعراها

قلت رأيت لو أن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعد ما أزهت وحل البيع بما يجوز له ثم أراد صاحب النخل الذي له الثمرة أن يأخذها بخبرها من الذي اشتراها من الذي أعراها يجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أنه جائز لأنه لو أن رجلاً أسكن رجلاً منزلاً في دار له حياته ثم وهب تلك السكنى لرجل غيره حياته جاز لصاحب الدار أن يتنازع من الموهوبة له تلك السكنى كما كان يجوز له أن يشتري من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حياته لا يبيع سكنى حياته ويجوز له أن يبيع فيه السكنى بثمرة بيع الثمرة وهبها لمن أراد أن يشتريها منه (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يكون له الحائط ورجل فيه نخلة فيريد بعد أن تطيب النخلة ويحل بيع الثمار أن يتنازعها منه بخبرها إلى الجداد (قال) لي مالك أن كان على وجه ما يكره من دخوله وخروجه فلا يبيعه ذلك وأراد من بيع التمر بالرطب لأن هذا الأصل ولم يرم وأن كان على وجه الكفاية له والمؤنة لم أر بأساً إذا كان على وجه المعروف والرايا قد يجوز فيها على الوجهين جميعاً على وجه الكفاية وكراهية الدخول والخروج قد يشتريها منه على وجه الكفاية فلا تكون بذلك بأس فلا تبالي إذا خرجت من يدى الذي أعربها إلى غيره هبة أو ثمن أن يشتريها الذي له الثمرة لأن الرخصة فيها إنما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من دخوله وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبها فلا بأس بهذا في الأمرين جميعاً في بيعي على ما سمعت من مالك والله أعلم ولو كان مكروهاً أن يشتريها من أعراها ممن اشتراها لكان مكروهاً لمن اشترى الثمرة أن يشتري ما أعرى باله فيها بذلك وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به قال سحنون وقد قال بعض كبار أصحاب مالك إن العربية لا يجوز شراؤها إلا لما يدخل عليه من المضرة من الدخول عليه في حائطه فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في نفي المضرة والقائها وبذلك يجوز له أن يشتري النخلة تكون في حائطه وإن كان أصل

ملكها ليس على عربة تشبه ذلك لما يخاف من ادخال المضرة على صاحب العربة  
فذلك يجوز أمر صاحب النخلة وخفف وليس بحمله قياس ولكنه موضع تخفف

في العربة تباع بغير صنفها من التمر أو بالبسر أو بالرطب

قلت في أرايت أن أعزاني نخلا له حائيا فأراد شراءه بتمر برني إلى الحائط  
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز له أن يأخذه إلا بصنفة والا دخله بيع  
الرطب بالتمر إلى أجل قال سحنون ودخلته المزبلة وخرج من حد المزبلة  
الذي سهل يمه ألا ترى أن التولية في الطعام أن تأخر أو زاد أو نقص وحال من  
موضع رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم صار بيعا يحله ما يحل البيع ويجزئه  
ما يحرم البيع قلت في ولا يجوز أن يشتري العرايا بالرطب أو بالبسر (قال) نعم  
لا يجوز

في المعري يشتري بعض عربته

قلت في أرايت أن يشتري بعض العربية وترك بعضها وهي خمسة أوسق وأكثر  
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) يلغى عن مالك أنه قال لا بأس أن يشتري منها  
خمس أوسق فأدنى ابن القاسم في وأنا أرى ذلك حسنا لأن مالكا قال لو أن  
رجلا أسكن داره رجلا لم يكن بأس أن يشتري من أسكن بعض سكنه ويترك  
بعضه فهذا عندنا مثل العربية وما أسمع العربية من مالك إلا أني سمعت السكني من  
مالك والعربية على هذا واستحسنه على ما يلغى في سحنون قال ابن وهب قال  
مالك ولا أحب أن يجاوز خمسة أوسق من كل رجل أعزى أن كان منهم من قد  
أعراه ما يكون خرس ثمرة خمسة أوسق فلا يعطى كلها فلما أن يكون رجل قد  
أعزى ناسا شتى فيأخذ من هذا خرس خمسة أوسق ومن هذا خرس وسقيف  
فيكون ذلك أكثر من خمسة أوسق فيجتمع فلا بأس به ولا أحب ذلك  
أمر صاحب العربية ولا بأس أن يهمل رجل منه ثمرة في لابن القاسم أرايت

ن أعزى خمسة أوسق فأدنى فأراد أن يأخذ بعضها بخرصها وترك بعضها (قال)  
قال مالك ذلك جائز قلت في وكذلك أن مات الذي أعزى والذي أعزى فورثتها  
مكتنهما يجوز لهما ما كان يجوز للأباء قبلهما قال نعم قال سحنون وقال بعض  
كبار أصحاب مالك إذا كانت العربية خمسة أوسق أو أدنى فلا يجوز للمعري أن يشتري  
هو بعض عربته لأن الرخصة في العربية وفي بيها لما يدخل على المعري في حائطه من  
دخول المعري وخروجه فإذا اشتري بعض ذلك فلم يقطع عن نفسه ما له سهل شراء  
العربية صار هذا إنما يطلب الفضل والريح فدخله ما خيف من المزبلة

في الرجل يعزى أكثر من خمسة أوسق ثم يريد شراءها

قلت في أرايت أن أعزاني حائطه كله أيجوز له أن يأخذه متى بخرصه بعد ما زهي  
وحل يمه في قول مالك (قال) يلغى عن مالك ولم أسمعه منه أنه كان يقول إذا كان  
الحائط خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق فأعراه كله جاز شراؤه الذي أعراه بخرصه  
إلى الجداد بحال ما وصفت لك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في خمسة أوسق  
أو دون خمسة أوسق في العرايا أن تباع بخرصها (قال) فإن كان الحائط أكثر من خمسة  
أوسق لم يجز له أن يشتري منه إلا خمسة أوسق (قال) ولقد سألت مالكا عنها فقال  
لا بأس به بالدنانير والدرهم فإن كان ذلك الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة  
أوسق قال فقلت لمالك فإلى الجداد بالتمر فأني أن يجيبني فيه وقد يلغى عنه أنه قاله  
وأجازه وهو عندى سواه وما بين لك ذلك لو أن رجلا أسكن رجلا دارا له كلها  
حياته فأراد أن يتاع منه بعض سكنه بدنانير يدفعها إليه لم يكن بذلك بأس (قال) ولقد  
سألت مالكا عنه فقال لي لا بأس به قلت في وإن كانت الدار كلها (قال) ولدا وكلها إذا  
أسكنها رجلا والبيت سواء قلت في ابن القاسم في فإن قال قائل إن الحائط إذا كان  
كله خمسة أوسق فأدنى لا يدخل على زبنيه أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعزى ثمرة كلها  
فلا يجوز له أن يشتري ذلك وإنما الرخصة على وجه ما تاذى به من دخول من أعراه  
وخروجه فليس هو كما قال والحجة على من قال هذا إن الدار إذا أسكنها رجل كلها

ملكها ليس على عربة تشبه ذلك لما يخاف من ادخال المضرة على صاحب العربة  
فذلك جواز أمر صاحب النخلة وخفف وليس بحمله قياس ولكنه موضع تخفيف

في العربة يتبع بغير صنفها من التمر أو بالبسر أو بالرطب

قلت أرايت أن أعرفني بخلافه يجابيا فأراد شراء تمر برني إلى الحداد  
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز له أن يأخذه إلا بصنفه والا دخله بيع  
الرطب بالتمر إلى أجل (قال) سحنون ودخلته المزابة وخرج من حد المزابة  
الذي سبل يمه ألا ترى أن التولية في الطعام أن تأخر أو زاد أو نقص وحال من  
موضع رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم صار يما يحله ما يحل البيع ويجزى  
ما يجزى البيع (قلت) ولا يجوز أن تشتري الدرايا بالرطب ولا بالبسر (قال) لم  
لا يجوز

في المعري يشتري بعض عريته

قلت أرايت أن تشتري بعض العربة وترك بعضها وهي خمسة أوسق وأكثر  
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا بأس أن يشتري منها  
خمس أوسق فأدنى ابن القاسم (وأنا أرى ذلك حسنا لأن مالكا قال لي لو أن  
رجلا أسكن داره رجلا لم يكن بأس أن يشتري ممن أسكن بعض سكناء ويترك  
بعضه فهذا عند من مثل العربة ولم أسمع العربة من مالك إلا أنني سمعت السكني من  
مالك والعربة على هذا واستحسنه على ما بلغني (قال) سحنون (قال) ابن وهب قال  
مالك ولا أحب أن يجاوز خمسة أوسق من كل رجل أعري أن كان منهم من قد  
أعراه ما يكون خرس ثمره خمسة أوسق فلا يعطها كلها فاما أن يكون رجل قد  
أعري تاما شقي فيأخذ من هذا خرس خمسة أوسق ومن هذا خرس وسقيف  
فيكون ذلك أكثر من خمسة أوسق ذلك جواز فلا بأس به ولا أحب ذلك  
غير صاحب العربة ولا بأس أن يعطي رجل كذا (قلت) لابن القاسم أرايت

أن أعري خمسة أوسق فأدنى فأراد أن يأخذ بعضها بخرصها ويترك بعضها (قال)  
قال مالك ذلك جائز (قلت) وكذلك أن مات الذي أعري والذي أعري فورثهما  
مكائهما يجوز لهم ما كان يجوز للأباء قبلهم قال نعم (قال) سحنون (قال) بعض  
كبار أصحاب مالك إذا كانت العربة خمسة أوسق أو أدنى فلا يجوز للمعري أن يشتري  
هو بعض عريته لأن الرخصة في العربة وفي بيعها لما يدخل على المعري في حائطه من  
دخول المعري وخروجه فإذا اشتري بعض ذلك فلم يقطع عن نفسه ماله سهل شراء  
العربة صار هذا إنما يطلب الفضل والريح فدخله ما خيف من المزابة

حذير في الرجل يعري أكثر من خمسة أوسق ثم يريد شراءها

قلت أرايت أن أعرفني حائطه كله أيجوز له أن يأخذه متى خرصه بعد ما زهي  
وحل يمه في قول مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه كان يقول إذا كان  
الحائط خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق فأعراه كله جائز شراءه للذي أعراه بخرصه  
إلى الحداد بحال ما وصفت لك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في خمسة أوسق  
أو دون خمسة أوسق في الدرايا أن يتبع بخرصها (قال) فإن كان الحائط أكثر من خمسة  
أوسق لم يجز له أن يشتري منه إلا خمسة أوسق (قال) ولقد سألت مالكا عنها فقال  
لا بأس به بالدنانير والدراهم فإن كان ذلك الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة  
أوسق قال فقلت لمالك فإلى الحداد بالمر فأبى أن يجيبني فيه وقد بلغني عنه أنه قاله  
وأجازه وهو عند سواي وما بين لك ذلك لو أن رجلا أسكن رجلا دارا له كلها  
حياته فأراد أن يتبع منه بعض سكناء بدنانير يدفعها إليه لم يكن بذلك بأس (قال) ولقد  
سألت مالكا عنه فقال لا بأس به (قلت) وإن كانت الدار كلها (قال) والد إذا كان  
أسكنها رجلا والبيت سواء (قال) ابن القاسم (قال) فإن قال قائل إن الحائط إذا كان  
كاه خمسة أوسق فأدنى لا يدخل على ربه فيه أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعري ثمرته كلها  
فلا يجوز له أن يشتري ذلك وإنما الرخصة على وجه ما تاذي به من دخول من أعراه  
وخروجه فليس هو كما قال والحجة على من قال هذا إن الدار إذا أسكنها رجلا كلها

ملكها ليس على عربة تشبه ذلك لما يخاف من ادخال المضرة على صاحب العربة  
فذلك يجوز أمر صاحب النخلة وخفف وليس يحمله قياس ولكنه موضع تخفيف  
جوز في العربة تباع بغير صنفها من التمر أو بالبسر أو بالرطب

قلت في أرايت أن أعزاني نخله لا يجازي فأراد شراءه تمر برقي إلى الجدة  
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز له أن يأخذه إلا بصنفة والا دخله بيع  
الرطب بالتمر إلى أجل (قال) سجنون (قال) ودخلته المزابة وخرج من حد المرونة  
الذي سهل يمه ألا ترى أن التولية في الطعام أن تأخر أو زاد أو نقص وحال من  
موضع رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم صار يما يخله ما يخل البيع ويجزى  
ما يجزى البيع (قلت) ولا يجوز أن تشتري العرايا بالرطب ولا بالبسر (قال) ثم  
لا يجوز

جوز في المعري يشتري بعض عريته

قلت في أرايت أن تشتري بعض العربة وترك بعضها ووسق خمسة أوسق وأكثر  
أيجوز ذلك في قول مالك (قال) يلغى عن مالك أنه قال لا بأس أن يشتري منها  
خمس أوسق فأدنى ابن القاسم (قال) وأنا أرى ذلك حسنا لأن مالك قال لو أن  
رجلا أسكن داره رجلا لم يكن بأس أن يشتري ممن أسكن بعض سكنه وترك  
بعضه فهذا عتق مثل العربة ولا أسمع العربة من مالك إلا أني سمعت السكني من  
مالك والعربة على هذا واستحسنه على ما يلغى (قال) سجنون (قال) ابن وهب قال  
مالك ولا أحب أن يجوز خمسة أوسق من كل رجل عري أن كان منهم من قد  
أعراه ما يكون خرس ثمرته خمسة أوسق ولا يمسكها فاما أن يكون رجل قد  
عري ناسا حتى يأخذ من هذا خرس خمسة أوسق ومن هذا خرس وستين  
فيكون ذلك أكثر من خمسة أوسق فاجتهدوا فقال بأس به ولا أحب ذلك  
بغير صاحب العربة ولا بأس أن يهدي الرجل كله (قلت) لابن القاسم أرايت

أن أعري خمسة أوسق فأدنى فأراد أن يأخذ بعضها بخرصها ويترك بعضها (قال)  
قال مالك ذلك جائز (قلت) وكذلك أن مات الذي أعري والذي أعري فورثهما  
مكتنبا يجوز لهما ما كان يجوز للأباء فليهم قال نعم (قال) سجنون (قال) بعض  
كبار أصحاب مالك إذا كانت العربة خمسة أوسق أو أدنى فلا يجوز للمعري أن يشتري  
هو بعض عريته لأن الرخصة في العربة وفي يدها لا يدخل على المعري في حاطه من  
دخول المعري وخروجه فإذا اشتري بعض ذلك فلم يقطع عن نفسه ماله سهل شراء  
العربة صار هذا إنما يطلب الفضل والربح فدخله ما خيف من المزابة  
جوز في الرجل يري أكثر من خمسة أوسق ثم يريد شراءها

قلت في أرايت أن أعزاني حاطه كله أيجوز له أن يأخذه متى بخرصه بعد ما زهي  
وحل يمه في قول مالك (قال) يلغى عن مالك ولم أسمعه منه أنه كان يقول إذا كان  
الحائط خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق فأعراه كله جائز شراؤه للذي أعراه بخرصه  
إلى الجداد بحال ما وصفت لك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في خمسة أوسق  
أو دون خمسة أوسق في العرايا أن تباع بخرصها (قال) فإن كان الحائط أكثر من خمسة  
أوسق لم يجز له أن يشتري منه إلا خمسة أوسق (قال) ولقد سألت مالكا عنها فقال  
لا بأس به بالدنانير والدراهم فإن كان ذلك الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة  
أوسق قال فقلت للمالك قال الجداد بالتمر فأدنى أن يجيئني فيه وقد يلغى عنه أنه قاله  
وأجازه وهو عندي سواء وما بين ذلك لو أن رجلا أسكن رجلا دارا له كلها  
جانبه فأراد أن يتباع منه بعض سكنه بدنانير يدفعها إليه لم يكن بذلك بأس (قال) ولقد  
سألت مالكا عنه فقال لا بأس به (قلت) وإن كانت الدار كلها (قال) والدار كلها إذا  
أسكنها رجلا رجلا والبيت سواء (قال) ابن القاسم (قال) فإن قال قائل إن الحائط إذا كان  
كاه خمسة أوسق فأدنى لا يدخل على ربه فيه أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعري ثمرته كلها  
فلا يجوز له أن يشتري ذلك وإنما الرخصة على وجه ما أتى به من دخول من أعراه  
وخروجه فليس هو كما قال والحجة على من قال هذا إن الدار إذا أسكنها رجل كلها

لم يدخل عليه أحد ولم يخرج منها ولا بأس لصاحب المسكن أن يشتري سكنى المسكن أو بعضه وأصل هذا إذا كان قد أعرى الحائط وهي خمسة أوسق فأراد شراء ذلك فلا بأس بذلك

عن الرجل يعرى من حوائط له ثم يريد شراءها

قلت رأيت لو أن رجلا له حوائط كثيرة متناثية في بلد واحد أو في بلدان شتى أعرى من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى أو أكثر أيجوز له أن يشتري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى (قال) نعم بلغنى أن مالكا قال نعم يجوز له أن يشتري من كل حائط خمسة أوسق فأدنى (قال) وكذلك لو أنه أعرى من حائط واحد ناسشتي واحدا أربعة أوسق وآخر خمسة أوسق وآخر ثلاثة أوسق جازله أن يشتري من كل واحد منهم ما أعرى وإن كان ذلك كله إذا جمع يكون أكثر من خمسة أوسق فذلك جائز لا بأس به وقد بلغني عن غير واحد أن مالكا قاله

عن الرجال يعرون رجلا واحدا

قلت ما قول مالك في عشرة رجال اشتركوا في حائط أعروا رجلا خمسين وسقا فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق بما يجوز أن تشتري به العرايا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولم يبلغني عنه وأراد جازا لأن كل واحد منهم إنما أعرى خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أجوز وأوضح من الرجل يعرى عشرة أوسق فيشتري خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك فهذا أجوز وما بين لك ذلك أن لو اشتروها جميعا بخرصها لم يكن بذلك بأس فكذلك وإن افرقوا إنما اشتري كل واحد منهم ما أعرى

عن الرجل يعرى ناسشتي

قلت رأيت لو أن رجلا أعرى عشرة رجل حائطه فأراد أن يأخذ من كل واحد منهم خمسة أوسق بخرصها أو بما ذكرت مما يجوز به في قول مالك (قال) قال

مالك لا بأس به

عن عربة الفاكة الرطبة والبقول

قلت هل تكون العرايا في الفاكة الخضر والرمان والخواخ وما أشبه هذا والبطيخ والموز والقصب أو ما أشبه هذا من الأشياء من الفاكة والبقول (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولا أرى العرايا في هذا جائزة أن تشتري بخرصها لأنها تقطع خضراء فكيف يبيع ما يقطع مكانه ولا يؤخر للبئس والادخار (قال) ولا بأس أن أعراه هذه الأشياء التي ذكرت من الخضر والفاكة الخضر أن يتناع ذلك منه إذا حل بيعه بالدنانير والدرهم والعروض وما بين لك ذلك أن العرايا فيها ذكرت لا تباع بخرصها لو أن رجلا أعرى رجلا نخلا قد أزهر وأرطبت فباعها من صاحبها على أن يعطيه بخرصها رطبيا ما كان في ذلك خير لأن هذا لم يشتري بما أرخص فيه لمشتري العرايا بخرصها ولو أن رجلا أعرى رجلا نخلا لا تمر وإنما توكل رطبيا مثل نخل مصر لم يعمل بيعها بخرصها من الثمر وكذلك الغنم وما أشبهه مما لا يبيع ولا يكون زيبا لا يباع بشئ من خرصه لا يباع إلا بالذهب والورق والعروض نقدا أو إلى أجل ولا بأس به بالطعام الخائف له إذا عجل الطعام وقبضه مكانه فإن كان في أحدهما تأخير فلا يحل قال سحنون قال ابن وهب وقال مالك في الرجل يعرى الثين والزيتون وأشياء ذلك ثم يشتريها كما يشتري الثمر (قال) أرى بيع العربة جائزة إذا كانت مما يبيع كله ويدخر (قال) وأخبرني ابن وهب عن مسعدة بن علي وشرب بن بكر عن الأوزاعي أنه قال العرايا تكون في الغنم والزيتون والثمار كلها

عن منعة الابل والبقرة والغنم

قلت ما قول مالك في الابل والبقرة والغنم ينهبها صاحبها رجلا ينجبها عاما أو عامين أو أعواما هل يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن ينجح الرجل لبن

ليدخل عليه أحد ولم يخرج منها ولا بأس لصاحب السكن أن يشتري سكني السكن أو بعضه وأصل هذا إذا كان قد أعري الحائط وهي خمسة أوسق فأراد شراء ذلك فلا بأس بذلك

عن الرجل يعري من حوائط له ثم يرد شراءها

قلت أريت لو أن رجلا له حوائط كثيرة متتالية في بلد واحد أو في بلدان شتى أعري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى أو أكثر يجوز له أن يشتري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى (قال) نعم بالفي أن مالك قال نعم يجوز له أن يشتري من كل حائط خمسة أوسق فأدنى (قال) وكذلك لو أنه أعري من حائط واحد ناسا شتى واحدا أربعة أوسق وآخر خمسة أوسق وآخر ثلاثة أوسق جازله أن يشتري من كل واحد منهم ما أعري وإن كان ذلك كله إذا جمع يكون أكثر من خمسة أوسق فذلك جائز لا بأس به وقد بانئي عن غير واحد أن مالك قاله

عن الرجال يعرون رجلا واحدا

قلت ما قول مالك في عشرة رجال اشتركوا في حائط أعروا رجلا خمسين وسقا فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق بما يجوز أن يشتري به الرايا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولم يأنئ عنه وأراه جازما لأن كل واحد منهم إنما أعري خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أجوز وأوسع من الرجل يعري عشرة أوسق فيشتري خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك فهذا أجوز. ومما بين لك ذلك أن لم اشتروها جميعا بخرصها لم يكن بذلك بأس فكذلك وإن افترقوا إنما اشترى كل واحد منهم ما أعري

عن في الرجل يعري ناسا شتى

قلت أريت لو أن رجلا أعري عشرة رجال حائطه فأراد أن يأخذ من كل واحد منهم خمسة أوسق بخرصها أو بما ذكرت مما يجوز يسه في قول مالك (قال) قال

مالك لا بأس به

عن عربة الفاكة الرطبة والبقول

قلت هل تكون الرايا في الفاكة الخضره التفاح والرمان والخوخ وما أشبه هذا والبطيخ والموز والتفاح أو ما أشبه هذا من الأشياء من الفاكة والبقول (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولا أرى الرايا في هذا جائزة أن تشتري بخرصها لأنها تقطع خضره فكيف يبيع ما يقطع مكانه ولا يؤخر لليس والادخار (قال) ولا بأس أن أعراه هذه الأشياء التي ذكرت من الخضر والفاكة الخضره أن يتباع ذلك منه إذا حل يسه بالدنانير والدرهم والبروس. ومما بين لك ذلك أن الرايا فيها ذكرت لا يتباع بخرصها لو أن رجلا أعري رجلا نخلا فذاهت وأرطبت فباعها من صاحبها على أن يعطيه بخرصها رطبا ما كان في ذلك خير لأن هذا لم يشتري بما أرخص فيه لمشتري الرايا بخرصها. ولو أن رجلا أعري رجلا نخلا لا يتم وإنما تؤكل رطبا. ثم نخل مصر لم يحل بيعها بخرصها من التمر وكذلك النسب وما أشبهه مما لا ييس ولا يكون زيبا لا يباع بشئ من خرصه لا يباع إلا بالذهب والورق والبروس نقدا أو إلى أجل ولا بأس به بالطعام الخائف له إذا عمل الطعام وقبضه مكانه فإن كان في أحدهما تأخير فلا يحل قال سجنون قال ابن وهب وقال مالك في الرجل يعري التين والزيتون وأشياء ذلك ثم يشتريها كما يشتري التمر (قال) أرى بيع العربة جائزة إذا كانت مما ييس كله ويدخر قال وأخبرني ابن وهب عن مسleme بن علي وبشر بن بكر عن الأوزاعي أنه قال الرايا تكون في الغب والزيتون والثمار كلها

عن في منعة الابل والبقير والغنم

قلت ما قول مالك في الابل والبقير والغنم تنجها صاحبها رجلا محتاجا عاما أو عابدين أو أعواما هل يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن تنج الرجل لبن

لم يدخل عليه أحد ولم يخرج منها ولا بأس لصاحب المسكن أن يشتري سكني المسكن أو بعضه وأصل هذا إذا كان قد أعري الحائط وهي خمسة أوسق فأراد شراء ذلك فلا بأس بذلك

عن الرجل يمرى من حوائط له ثم يريد شراءها

قلت أرأيت لو أن رجلا له حوائط كثيرة متتالية في بلد واحد أو في بلدان شتى أعري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى أو أكثر أن يجوز له أن يشتري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى (قال) نعم بلغنى أن مالكا قال نعم يجوز له أن يشتري من كل حائط خمسة أوسق فأدنى (قال) وكذلك لو أنه أعري من حائط واحد ثمانين أو أربعة أوسق وآخر خمسة أوسق وآخر ثلاثة أوسق جازله أن يشتري من كل واحد منهم ما أعري وإن كان ذلك كله إذا جمع يكون أكثر من خمسة أوسق فذلك جائز لا بأس به وقد بلغنى عن غير واحد أن مالكا قاله

عن الرجال يعرون رجلا واحدا

قلت ما قول مالك في عشرة رجال اشتركوا في حائط أعروا رجلا خمسين وسقا فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق بما يجوز أن يشتري به العرايا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولم يبلغنى عنه وأراه جائزا لأن كل واحد منهم إنما أعري خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي يجوز وأوضح من الرجل يمرى عشرة أوسق فيشتري خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك فيه أجوز. ومما بين لك ذلك أن لو اشتروها جميعا بخربها لم يكن بذلك بأس فكذلك وإن افترقوا إنما يشتري كل واحد منهم ما أعري

عن الرجل يمرى ثمانين حائط

قلت أرأيت لو أن رجلا أعري عشرة رجال حائطه فأراد أن يأخذ من كل واحد منهم خمسة أوسق بخربها أو بما ذكرت مما يجوز بيعه في قول مالك (قال) قال

مالك لا بأس به

عن عربة الفاكة الرطبة والبقول

قلت هل تكون العرايا في الفاكة الخضر الفواح والرمان والخلوخ وما أشبه هذا والبطيخ والموز والقصب أو ما أشبه هذا من الأشياء من الفاكة والبقول (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولا أرى العرايا في هذا جائزة أن تشتري بخربها لأنها تقطع خضراء فكيف يبيع ما يقطع مكانه ولا يؤخر للبيس والادخار (قال) ولا بأس أن أعراه هذه الأشياء التي ذكرت من الخضر والفاكة الخضر أن يتبع ذلك منه إذا حل بيعه بالدينار والدراهم والعروض. ومما بين لك ذلك أن العرايا في ذلك لا تباع بخربها لو أن رجلا أعري رجلا نخلا قد أزهرت وأرطب فباعها من صاحبها على أن يعطيه بخربها وطبا ما كان في ذلك خير لأن هذا لم يشتري بما أرخص فيه لمشتري العرايا بخربها. ولو أن رجلا أعري رجلا نخلا لا تمر وإنما تؤكل وطبا مثل نخل مصر لم يحل بيعها بخربها من التمر وكذلك النبق وما أشبهه مما لا يابس ولا يكون زيبا لا يباع بشئ من خرصه لا يباع إلا بالذهب والورق والعروض نقدا أو على أجل ولا بأس به بالطعام المخالف له إذا محل الطعام وقبضه مكانه فإن كان في أحدهما تأخير فلا يحل قال سجنون قال ابن وهب وقال مالك في الرجل يمرى التين والتينون وأشباه ذلك ثم يشتريها كما يشتري التمر (قال) أرى بيع العربة جائزة إذا كانت مما يابس كله وبذخر قال وأخبرني ابن وهب عن مسعدة بن علي ويشر بن بكر عن الأوزاعي أنه قال العرايا تكون في الغنم والزيتون والثمار كلها

عن منعة الابل والبقر والغنم

قلت ما قول مالك في الابل والبقر والغنم ينجحها صاحبها رجلا ينجحها عاما أو عامين أو عاموما هل يجوز هذا في قول مالك (قال) قل مالك لا بأس أن ينجح الرجل ابن

لم يدخل عليه أحد ولم يخرج منها ولا يئمن لصاحب السكن أن يشتري سكني السكن أو يبعه وأصل هذا إذا كان قد أعري الحائط وهي خمسة أوسق فأراد شراء ذلك فلا بأس بذلك

عن الرجل يعري من حوائط له ثم يريد شراءه

قلت أرايت لو أن رجلا له حوائط كثيرة متناثرة في بلد واحد أو في بلدان شتى أعري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى أو أكثر أيجوز له أن يشتري من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى (قال) نعم بلغني أن مالكا قال نعم يجوز له أن يشتري من كل حائط خمسة أوسق فأدنى (قال) وكذلك لو أنه أعري من حائط واحد مائة شتى واحدا أربعة أوسق وآخر خمسة أوسق وآخر ثلاثة أوسق جاز له أن يشتري من كل واحد منهم ما أعري وإن كان ذلك كله إذا جمع يكون أكثر من خمسة أوسق فذلك جاز لا بأس به وقد بلغني عن غير واحد أن مالكا قاله

عن الرجل يعري رجل واحد

قلت نعم ما نزل مالك في عشرة رجال اشتروا حائط أعروا رجلا خمسين وسقا فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق بما يجوز أن يشتري به العرايا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولم يفتي عنه وأردنا جازا لأن كل واحد منهم إنما أعري خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أيجوز ووضح من الرجل يعري عشرة أوسق فيشتري خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك قبله أجوز. ومما بين لك ذلك أن لو اشتروا جميعا بخرصها لم يكن بذلك بأس فكذلك وإن افترقوا إنما اشتري كل واحد منهم ما أعري

عن الرجل يعري مائة شتى

قلت نعم أرايت لو أن رجلا أعري عشرة رجال حائطه فأراد أن يأخذ من كل واحد منهم خمسة أوسق بخرصها أو بما ذكرت مما يجوز به في قول مالك (قال) قال

مالك لا بأس به

عن عربة الفاكة الرطبة والبقول

قلت نعم هل تكون العرايا في الفاكة الخضراء التفاح والرمان والنبخ وما أشبه هذا والبطيخ والموز والقصب أو ما أشبه هذا من الأشياء من الفاكة والبقول (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا ولا أرى العرايا في هذا جائزة أن تشتري بخرصها لأنها تقطع خضراء فكيف يبيع ما يقطع مكانه ولا يؤخر للبيس والادخار (قال) ولا بأس أن أعراه هذه الأشياء التي ذكرت من الخضراء والفاكة الخضراء أن يتبع ذلك منه إذا حل يمه بالذناير والدرهم والعروض. ومما بين لك ذلك أن العرايا فيما ذكرت لا يتبع بخرصها لو أن رجلا أعري رجلا نخلا قد أزهت وأوطبت فباعها من صاحبها على أن يعطيه بخرصها رطبيا ما كان في ذلك خير لأن هذا لم يشتري بما أرخص فيه لمشتري العرايا بخرصها. ولو أن رجلا أعري رجلا نخلا لا تمر وإنما تؤكل رطبيا مثل نخل مصر لم يحل بيعها بخرصها من التمر وكذلك النبق وما أشبهه مما لا يبيس ولا يكون زبينا لا يباع بشيء من خرصه لا يباع إلا بالذهب والورق والعروض نقدا أو إلى أجل ولا بأس به بالطعام الخائف له إذا عمل الطعام وقبضه مكانه فإن كان في أحدهما تأخير فلا يحل قال سحنون قال ابن وهب وقال مالك في الرجل يعري التين والزيتون وأشياء ذلك ثم يشتريها كما يشتري التمر (قال) أرى يبيع العربية جازة إذا كانت مما يبيس كاه وبذخر قال وأخبرني ابن وهب عن مسleme بن علي وبشر بن بكر عن الأوزاعي أنه قال العرايا تكون في النبق والزيتون والثمار كلها

عن منعة الابل والبقر والغنم

قلت نعم ما قول مالك في الابل والبقر والغنم تمنعها صاحبها رجلا بجنابها عاما أو عامين أو أعواما هل يجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن تمنع الرجل ابن



الله وقره وغنمه العام والعامين وأعواماً **﴿قلت﴾** قيل له إذا أعرى أو منح أن يرجع في ذلك بعد ما أعرى أو منح في قول مالك (قال) ليس له أن يرجع في ذلك (قال) والسكنى عندي بهذه المنزلة والخدمة **﴿قلت﴾** أرأيت الذي يمنح اللابن العام أو الأعوام أن أراد شراء ذلك أن يجوز في قول مالك ويرتج غنمه ولبنها (قال) له أن يشتري منته لأن مالكاً قال لنا لو أن رجلاً أخدم رجلاً عبداً حياته أو أسكن رجلاً داراً حياته جاز له أن يشتري خدمة العلام وسكنى الدار وذلك يجوز فلما جاز ذلك الذي أخدم وأسكن جاز للذي منح أن يشتري منته أيضاً **﴿قلت﴾** ثم يجوز لي أن أشتري في قول مالك (قال) بالدنانير والدرهم والعروض كلها نقداً أو إلى أجل والطعام نقداً أو إلى أجل لأن مالكاً قال لا بأس بشراء الشاة للبون بالطعام إلى أجل **﴿قلت﴾** فم يجوز أن أشتري سكنى وخدمة عبدي الذي أخدمت (قال) بما شئت من الدنانير والدرهم والعروض والطعام وجميع الأشياء **﴿قلت﴾** قيل يجوز له أن يشتري سكناه الذي أسكنه بسكنى داره أخرى أو خدمته بخدمته عبداً آخر أن يجوز (قال) لا أرى به بأساً **﴿قال﴾** سجنون **﴿قلت﴾** وإنما معناه أنه يجوز بخدمته عبداً آخر أو بسكنى داره أخرى أيعطيه لدار بأصحابها أو يسكنها عشر سنين أو أقل من ذلك إذا كان أمراً معروفاً والعبيد مثل الدار

**سجّل في المعرى يموت قبل أن يقبض المعرى عربته**

**﴿قلت﴾** أرأيت أن أعرى نخلاً له فمات ربها قبل أن يطالع في النخل شيء وقبل أن يجوز المعرى النخل للورثة أن يطأوا العربية (قال) نعم ذلك الورثة والعربة غير جائزة للذي أعرى بها مأت ربها قبل أن يطالع في النخل شيء وقبل أن يجوز النخل **﴿قلت﴾** وهذا قول مالك (قال) نعم **﴿قلت﴾** فلو مات صاحب العربية الذي أعرأها قبل أن يطيب النخل وقبل أن يقبض صاحب الخدمة للذي منح لبن قبل أن يكون اللبن أو قبل أن يقبض اللابن والسكنى وخدمة مات ربها قبل أن يقبض ذات السكنى أو أخدم وقبل أن ياتي إبان ذلك أن كان ضرب لثلاث أجلاً أو قل قد خرجت الثمر وجاء اللابن فاقبض

ذلك وأشهد له فمات رب هذه الأشياء قبل أن يقبض الغنم أو النخل أو العبد أو الدار (قال) قال مالك في هذا لاخير فيه من أعرى ولا منح ولا سكن ولا أخدم في شيء من ذلك إذا مات ربها الذي منحها (قال) ولا منحة للذي منح لأنه لم يقبض منخته حتى مات الذي منحها (قال) وقال لي مالك لو أن رجلاً قال فرسى هذا بعد سنة في سبيل الله وأشهد على ذلك وبته ثم مات صاحبه قبل السنة وقبل أن ينفذه فلا حق لأهل سبيل الله فيه وهو مورد على فرائض الله بين من ورثه (قال مالك) ولو أن رجلاً تصدق على ابن له كبير غائب أو على رجل غائب بدار حاضرة فلم يقدم ابنه ولا الرجل حتى مات ربها فلا شيء للمتصدق عليه (قال) وقد علم أن الذي منحه من قبض صدقته غيبة المتصدق عليه فإن مات ربها قبل أن يقبض فكأن شيء ذكرت لك من هذه الأشياء مثل هذا فهو واحد (قال) لي مالك لو أن رجلاً منح رجلاً بعيراً إلى الزرع فمات صاحبه قبل أن ياتي الزرع وهو في يد صاحبه لم يقبضه لم يكن له شيء فهذا مثل الذي سألت عنه

**سجّل في زكاة العربة وسقيها**

**﴿قلت﴾** فزكاة العربة على من هي (فقال) قال لي مالك على الذي أعرأها وهو رب الحائط وليس على الذي أعرىها شيء **﴿قلت﴾** أرأيت لو أن رجلاً أعرى حائطاً له ولا ثمرة فيه على من علاج الحائط في قول مالك (قال) قال لي مالك السقي والزكاة على رب الحائط (قال) وكذلك لو قسمه بين المساكين فأنتم تعلم أنه لو تصدق ثمرة حائطه على المساكين لكان سقيها على صاحبها ولم يؤخذ للمساكين ويستأجر عليهم فيها منها وهو الذي سمعت من أئمة به قديماً ومما بين لك ذلك لو أن رجلاً وهب ثمرة حائطه أو نخلات قبل أن تطيب لكان سقيها وزكاتها على الذي وهبت له إن كانت تبلغ الزكاة وإن كانت لا تبلغ الزكاة لم يكن على واحد منهما زكاة والعرايا ليس كذلك سقيها وزكاتها على الذي أعرأها وليس على المعرى قليل ولا كثير وإن لم يبلغ الزكاة ولو أن رجلاً وهب ثمرة حائطه أو ثمرة نخلات من حائطه سنين

لم يجز لرب الحائط أن يشتري من الموهوب له قليلا ولا كثيرا بشئ من الخرص الى الجداد ولا يجوز له أن يشتريها الا بالدرهم والدنانير كما يجوز لغيره أن يشتريها أو يشتري صدقته كلها **قلت** **﴿**فإن أعراه جزأ نصفاً أو ثلثاً **﴾** (قال) الذي سمعت من مالك وبنى عنه أنه قال إن السقي على من أعراه ولو كان يكون على الذي أعراه إذا أعراه نصفاً أو ثلثاً لكان إذا أعراه ثلثات بأعيانها أن يكون على الذي أعراه سقيها ولكن عليه زكاتها فالعرايا والهبة تختلف فإذا كان أصل ما أعطاه على العرايا فعلى صاحبها الذي أعراه أن يسقيها وعليه زكاتها وليس على الذي أعراه شئ وإن كانت هبة أو تعميم سنين من ثلثات بأعيانها أو جزأ فعلى الذي أعراه أو وهبت له سقيها **قلت** ابن القاسم **﴿**وهذا وجه حسن وقد كان كبار من أدركت من أصحابنا يحملون ذلك ويرون أن العرايا مثل الهبة وأبى ذلك مالك وفرق بينهما في الزكاة والسقي

**﴿**شتر في اشتراء العربية بخرصها قبل أن يحل بيعها **﴾**

**﴿**قلت **﴿**أرأيت العرايا قبل أن يحل بيعها أن يجوز له أن يشتريها بخرصها **﴾** (قال) لا يجوز حتى يحل بيعها **﴿**قلت **﴿**فإذا حل بيعها أن يجوز له أن يأخذها بخرصها من الغر تقدأ أو بشئ من الطعام **﴾** (قال) أما بالغر فلا يحل له إلا أن يشتريها بخرصها تمراً الى الجداد وأما أن يعجله فلا وأما بالطعام فلا يصح أيضاً إلا أن يجده ما في رؤسها مكانه ولا يصح أن يشتريها بضعاً الى أجل ولا بقر تقدأ وإن جدها **﴿**قلت **﴿**فبالدنانير والدرهم **﴾** (قال) لا بأس أن يشتريها من الذي أعربها بالدنانير والدرهم إذا حل بيعها تقدأ أو الى أجل وكذا ذلك بالعروض **﴿**قلت **﴿**فإن اشتراها منه قبل أن يحل بيعها بالدنانير والدرهم أو بشئ من العروض أن يجوز ذلك في قول مالك **﴾** (قال) لا يجوز ذلك عند مالك لأن يشتريه بقطعه مكانه فإما أن يشتريه على أن يتركه فلا يجوز له ذلك **﴿**قلت **﴿**وإذا وسع له في أن يأخذها بخرصها تمراً إنما ذلك إذا لم يعجله وكان إنما يعطيه الثمن من صفها الى الجداد **﴾** (قال) نعم **﴿**قلت **﴿**وهذا قول مالك

(قال) نعم **﴿**قال سحنون **﴿**وأنا أراه جائزاً

**﴿**شتر في اشتراء العربية بخرصها بيزني أو بثمره من حائط آخر **﴾**

**﴿**قلت **﴿**أرأيت من أعري نخلاً وهي عجوة أن يجوز له أن يشتريها بخرصها الى الجداد بيزني في قول مالك **﴾** (قال) لا يجوز ذلك في رأيي **﴿**قلت **﴿**أرأيت أن تشتري عربته بخرصها تمراً من حائط له آخر **﴾** (قال) لا أحب له هذا الشرط ولكن يأخذها بخرصها مضموناً عليه ولا يسم ذلك في حائط بعينه لأنه إذا أخذ العربية بخرصها كان له أن يبيع الحائط كله رطباً ويكون عليه ما ضمن للمعري تمراً إذا جاء الجداد ويعطيه من حيث شاء **﴿**قلت **﴿**تحفظ عن مالك أنه إذا باع حائطه رطباً أن المعري لا يكون له أن يأخذ ما ضمن له رب الحائط من خرص العربية الا الى الجداد **﴾** (قال) نعم **﴿**وقال لنا مالك لا ينبغي لرب الحائط أن يشتريها الا بخرصها الى الجداد فلا أرى إذا باع حائطه رطباً أن يكون للمعري أن يلزم رب الحائط شيئاً مما ضمن له الا الى الجداد ولا أمتعه من بيع حائطه أن أراد

**﴿**تم كتاب العرايا بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي **﴿**  
**﴿**الاي وعلى آله وصحبه وسلم **﴾**

**﴿**وبابه كتاب التجارة بأرض العدو **﴾**

ليجوز لب الحائط أن يشتري من الوهوب له قليلا ولا كثيرا بشئ من انخرص الى الجداد ولا يجوز له أن يشتريها الا بالدرهم والدنانير كما يجوز لغيره أن يشتريها أو يشتري صدقه كلها **قلت** فان أعراه جزأ نصفاً أو ثلثاً (قال) الذي سمعت من مالك وبلغني عنه أنه قال ان السقي على من أعراه ولو كان يكون على الذي أعراه اذا أعراه نصفاً أو ثلثاً لكان اذا أعراه ثلثات بأعيانها أن يكون على الذي أعراه سقيها ولكن عليه زكاتها فالعرايا والهبة تختلف فاذا كان انما أصل ما أعطاه على العرايا فعلى صاحبها الذي أعراه أن يسقيها وعليه زكاتها وليس على الذي أعراه شئ وان كانت هبة أو تميم سنين من ثلثات بأعيانهم أو جزأ فلي الذي أعراه أو وهبت له سقيها **قلت** ابن القاسم وهذا وجه حسن وقد كان كبار من أدركت من أصحابنا يحملون ذلك ويرون أن العرايا مثل الهبة وأبى ذلك مالك وقرق بينهما في الزكاة والسقي

في شراء العربية بخرصها قبل أن يحل بيعها

**قلت** وأبى مالك العرايا قبل أن يحل بيعها ويجوز له أن يشتريها بخرصها (قال) لا يجوز حتى يحل بيعها **قلت** فماذا حل بيعها ويجوز له أن يأخذها بخرصها من الغمر نقداً أو بشئ من الضعاف (قال) أما بالغمر فلا يحل له الا أن يشتريها بخرصها ثمراً الى الجداد وأما أن يعجله فلا وأما باطعام فلا يصح أيضاً لا أن يجده ما في رؤسها مكانه ولا يصح أن يشتريها بطعام الى أجل ولا بقر نقد وان جدها **قلت** فبالدنانير والدرهم (قال) لا بأس أن يشتريها من لقي عربياً بالدنانير والدرهم اذا حل بيعها نقداً أو الى أجل وكذلك بالعروض **قلت** فمن اشتراها منه قبل أن يحل بيعها بالدنانير والدرهم أو بشئ من العروض يجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك لأن يشتريه ليقضه مكانه فلو أن يشتريه على أن يتركه فلا يجوز له فلو أن **قلت** نعم وإنما وسع له في أن يأخذها بخرصها ثمراً اذا لم يعجله وكان ثمة يرضيه النحر من صفها الى الجداد قل نعم **قلت** وهذا قول مالك

(قال) نعم **قلت** قال سحنون **قلت** وأنا أراه جازاً

في شراء العربية بخرصها بئري أو ثمرة من حائط آخر

**قلت** وأبى مالك من أعري نخلاً وهي عجوة ويجوز له أن يشتريها بخرصها الى الجداد بئري في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في رأي **قلت** وأبى ان اشتري عربته بخرصها ثمراً من حائط له آخر (قال) لا أحب له هذا الشرط ولكن يأخذها بخرصها مضموناً عليه ولا يسم ذلك في حائط بعينه لأنه اذا أخذ العربية بخرصها كان له أن يبيع الحائط كله رطباً ويكون عليه ماضن للمعري ثمراً اذا جاء الجداد ويعطيه من حيث شاء **قلت** تحفظه عن مالك أنه اذا باع حائطه رطباً ان المعري لا يكون له أن يأخذ ما ضمن له رب الحائط من خرص العربية الا الى الجداد قل نعم (قال) وقال لنا مالك لا ينبغي لب الحائط أن يشتريها الا بخرصها الى الجداد فلا أرى اذا باع حائطه رطباً أن يكون للمعري أن يلزم رب الحائط شيئاً مما ضمن له الا الى الجداد ولا أمنه من بيع حائطه ان أراد

تم كتاب العرايا بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي  
والآل وصحبه وسلم

وبالله كتاب التجارة بأرض العدو

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي

وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب التجارة بأرض العدو

قلت لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يخرج الرجل إلى بلاد الحرب (قال) نعم كان مالك يكرهه كراهية شديدة ويقول لا يخرج إلى بلادهم حيث تجري أحكام الشرك عليه

في بيع الكراخ والسلاح والعروض لأهل الحرب

قلت لابن القاسم أرايت أهل الحرب هل يبيعون شيئاً من الأشياء كراخاً أو عروضاً أو سلاحاً أو سروجاً أو نحاساً أو غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أما كل ما هو قوة على أهل الإسلام مما يتقون به في حروبهم من كراخ أو سلاح أو خرف (أو شئ مما يعلم أنه قوة في الحرب من نحاس أو غيره فانهم لا يبيعون ذلك في الاشتراء من أهل الحرب وأهل الذمة بالذمير والدراهم المنقوشة

قلت وسئل مالك عن القوم يغزون فيزولون فيبشرون من أغنامهم وعسلهم وسمنهم بالذمير والدراهم فذكر ذلك مالك ثم قال كرهته من عنده أني لأعظم أن يسمد إلى دراهم فيها ذكر الله وكتابه فيعضها نجس وأعظم ذلك إعطائهم شديداً وكرهه قلت في هؤلاء الذين يبتلون بساحتهم منهم وأهل ذمتنا يصلح لنا أن نشترى منهم بالذمير (قلت) مالك أكره ذلك (قال) فقيل له ان في

سوقنا صياغة منهم أنصرف منهم (قال) مالك أكره ذلك

في الربا بين المسلم والحربي وبيع المجوس من النصراني

قلت هل سمعت مالكا يقول بين المسلم إذا دخل بلاد الحرب وبين الحربي ربا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى للمسلم أن يعمد لذلك قلت أرايت لو أن عبيداً لي نصاري أردت أن أبيعهم من النصراني أيسلح لي ذلك (قال) لا بأس بهذا عندي وهو قول مالك (قال) ولقد وقت مالكا غير مرة فقلت له يا أبا عبد الله ان هؤلاء التجار الذين يتولون بالرفيق من الصفابة فيشترى بهم أهل الإسلام فيبيعونهم مكنتهم عند ما يشترونهم من أهل الذمة أن يجوز ذلك (قال) قال مالك ما علمته حراماً وغيره أحسن منه (قال ابن القاسم) وأرى أن تمنعوا من شرائهم وبحال بينهم وبين ذلك (قال) وقد قال مالك في الرجل يشتري الصقلية من هؤلاء الروم فيصيب بها عبداً أنه لا بأس بأن يردّها على الرومي إذا أصاب بها عبداً (قال) فقيل لمالك أفردها عليه وقد اشتراها وهو إنما اشتراها ليجعلها على دينه فم يرم مالك بذلك أسأ وقال يردّها (وقال ابن نافع) قال مالك المجوس إذا ملكوا أجبروا على الإسلام قيل له ومنع النصراني من شرائهم قال نعم قيل له فاهل الكتاب يمنع النصراني من شرائهم (قال) أما الأطفال فبهم وأما الكلب فلا

في اشتراء المسلم الحر

قلت لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً مسلماً دفع إلى نصراني دراهم يشتري له بها خيراً ففعل النصراني فاشترى الحر من نصراني (قال) قال مالك لو أن رجلاً مسلماً اشترى من نصراني خيراً كسرتبها على المسلم ولم أدعه يردّها ولم أعط النصراني ثمنها أن كان لم يقيض الثمن وتصدقت بثمنها حتى لا يعود هذا النصراني أن يبيع من المسلمين خيراً (قال) فالذي سألت عنه إنما هو نصراني باع من نصراني فأرى الثمن للنصراني البائع إذا كان لم يعلم أنه إنما اشتراها النصراني منه المسلم فإن كان علم تصدق بالثمن أن

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي

وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب التجارة بأرض العدو

قلت لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يغير الرجل إلى بلاد الحرب (قال) نعم كان مالك يكرهه كراهية شديدة ويقول لا يخرج إلى بلادهم حيث تجري أحكام الشراك عليه

في بيع الكراع والسلاح والعروض لأهل الحرب

قلت لابن القاسم أرايت أهل الحرب هل يبيعون شيئاً من الأشياء كراعا أو عروضاً أو سلاحاً أو سروجا أو نخاساً أو غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أما كل ما هو قوة على أهل الإسلام مما يتقون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو خرفي أو شيء مما يعلم أنه قوة في الحرب من نخس أو غيره فأنهم لا يبيعون ذلك في الاشتراء من أهل الحرب وأهل الذمة بالدناير والدراهم المنقوشة

وقال وسئل مالك عن القوم يغزون فيغزون فيغزون من أغنامهم وعسلهم وسمهم بالدناير والدراهم فكرد ذلك مالك ثم قال لا يبيعه من عنده أني لأعظم أن يعمد إلى دراهم فيها ذكر الله وكتابه فيعدها نخس وعظم ذلك أعظما شديداً وكرهه فقلت فبؤلاء الذين يغلزون بساحتهم منهم وعسل ذمتنا يصلح لنا أن نشتري منهم بالدناير والدراهم (فقال) مالك أكره ذلك (قال) فقيل له أن في

سوقنا صياقة منهم أفصرف منهم (قال) مالك أكره ذلك

في الربا بين المسلم والحربي وبيع المجوسى من النصراني

قلت هل سمعت مالكا يقول بين المسلم إذا دخل بلاد الحرب وبين الحربي ربا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى للمسلم أن يعمد لذلك (قلت) أرايت لو أن عبداً لي نصراني أردت أن أبيعهم من النصراني أبيع لي ذلك (قال) لا بأس بهذا عندي وهو قول مالك (قال) ولقد وقفت مالكا غير مرة فقلت له يا أبا عبد الله إن هؤلاء التجار الذين يغلزون بالرفيق من الصقابة فيشتريهم أهل الإسلام فيبيعونهم مكانهم عند ما يشتريهم من أهل الذمة يجوز ذلك (قال) قال مالك ما علمته حرماً وغيره أحسن منه (قال ابن القاسم) وأرى أن يمتدوا من شرائهم ويحل بينهم وبين ذلك (قال) وقد قال مالك في الرجل يشتري الصقلية من هؤلاء الروم فيصيب بها عبداً له لا بأس بأن يردّها على الرومي إذا أصاب بها عبداً (قال) فقيل لمالك أفيردّها عليه وقد اشتراها وهو أنا اشتراها ليجعلها على دينه فلم ير مالك بذلك بأساً وقال يردّها (وقال ابن نافع) قال مالك المجوس إذا ملكوا أجبروا على الإسلام قبل له ومنع النصراني من شرائهم قال نعم (قال) له فأهل الكتب يبيع النصراني من شرائهم (قال) أما الأطفال فنعم وأما الكبار فلا

في اشتراء المسلم الحر

قلت لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً سلم دفع إلى نصراني دراهم يشتري لها خيراً ففعل النصراني فاشتري الحر من نصراني (قال) قال مالك لو أن رجلاً سلماً اشتري من نصراني خيراً كسرتها على المسلم ولم أدعه يردّها ولم أعط النصراني ثمنها إن كان لم يقبض الثمن وتصدق ثمنها حتى لا يعود هذا النصراني أن يبيع من المسلمين خيراً (قال) فأنذيت سألت عنه أنا هو نصراني باع من نصراني فأرى الثمن للنصراني البالغ إذا كان لم يعلم أنه أنا اشتراها النصراني منه للمسلم فإن كان علم تصدق بالثمن أن

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي

وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب التجارة بأرض العدو

قلت لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يخرج الرجل إلى بلاد الحرب (قال) نعم كان مالك يكرهه كراهية شديدة فيقول لا يخرج إلى بلادهم حيث تجري أحكام الشرك عليه

في بيع الكراع والسلاح والعروض لأهل الحرب

قلت لابن القاسم أرأيت أهل الحرب هل يباعون شيئاً من الأشياء كراعا أو عروضاً أو سلاحاً أو سروجاً أو خيلاً أو غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أما كل ما هو قوة على أهل الإسلام مما يفتقون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو خرفي أو شئ مما يعلم أنه قوة في الحرب من نخس أو غيره فانهم لا يباعون ذلك في الاشتراء من أهل الحرب وأهل الذمة بالدينار والدرهم المقوشة

وقال وشئ مالك عن القوم يزلون فيزولون فبشرون من أغنامهم وعسلهم وسمهم بالدينار والدرهم فكرد ذلك مالك ثم قال لا بد من عنده أن لا عظم أن يعمد إلى درهم فيها ذكر الله وكتابه فيمضه بنفس وعظم ذلك أعظماً شديداً وكرهه قلت في هؤلاء الذين يزلون بساحتهم منهم وعمل ذمتنا يصلح لنا أن نشتري منهم بالدينار والدرهم (فقال) مالك كره ذلك (قال) فقيل له إن في

بنا صياقة منهم أنقص منهم (قال) مالك أكره ذلك

في الربا بين المسلم والحربي وبيع الجوسي من النصراني

قلت هل سمعت مالكا يقول بين المسلم إذا دخل بلاد الحرب وبين الحربي ربا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى مسلم أن يعمد لذلك قلت أرأيت لو أن يمد إلى نصراني أردت أن أبيعهم من النصراني أيسلح لي ذلك (قال) لا بأس بهذا عندي وهو قول مالك (قال) ولقد وفقت مالكا غير مرة فقلت له يا أبا عبد الله إن هؤلاء التجار الذين يزلون بالرفيق من الدنابة فيشتريهم أهل الإسلام فيبيعونهم منهم عند ما يشترونهم من أهل الذمة أيجوز ذلك (قال) قال مالك ما علمته حراماً وغيره أحسن منه (قال ابن القاسم) وأرى أن يمتنعوا من شرائهم ويحل بينهم وبين ذلك (قال) وقد قال مالك في الرجل يشتري الصقلية من هؤلاء الروم فيصحب بها عبداً له لا بأس بأن يردّها على الرومي إذا أصاب بها عبداً (قال) فقيل لملك أفيردها عليه وقد اشتراها وهو أنا اشتراها ليجعلها على دينه فم ير مالك بذلك بأساً وقال يردّها (وقال ابن نافع) قال مالك الجوس إذا ملكوا أجبروا على الإسلام قبل له وتمنع النصراني من شرائهم قال نعم قلت له فأهل الكتاب يبيع النصراني من شرائهم (قال) أما الأطفال فنعم وأما الكبار فلا

في اشتراء المسلم الحر

قلت لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً سأل دفع إلى نصراني دراهم يشتري لها خيراً فقبل النصراني فاشتري الحر من نصراني (قال) قال مالك لو أن رجلاً سألني من نصراني خمرأ كسرتها على المسلم ولم أدهم يردّها ولم أعط النصراني ثمنها إن كان لم يقبض الثمن وتصدق ثمنها حتى لا يعود هذا النصراني أن يبيع من المسلمين خمرأ (قال) فالذي سألت عنه أنا هو نصراني باع من نصراني ثمن النصراني البائع إذا كان لم يعلم أنه أنا اشتراها النصراني منه للمسلم فإن كان علم تصدق بالثمن إن

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي

وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب التجارة بأرض العدو

قلت لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يخرج الرجل إلى بلاد الحرب (قال) نعم كان مالك يكرهه كراهية شديدة ويقول لا يخرج إلى بلادهم حيث تجري أحكام الشرك عليه

في بيع الكراع والسلاح والعروض لأهل الحرب

قلت لابن القاسم أرايت أهل الحرب هل يبيعون شيئاً من الأشياء كراماً أو عروضاً أو سلاحاً أو سروجاً أو نحوها أو غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أما كل ما هو قوة على أهل الإسلام مما يتقون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو خرفي<sup>(١)</sup> أو شيء مما يملكه قوة في الحرب من لحس أو غيره فانهم لا يبيعون ذلك في الاشتراء من أهل الحرب وأهل الذمة بالدينير والدرهم المنقوشة

قلت وسئل مالك عن القوم يزولون فيزولون فيبشرون من أغنامهم وعسلهم وسمهم بالديناير والدرهم فكرد ذلك مما لا يبيعه من عنده إلى لأعظم أن يبيعه إلى درهم فيه ذكر الله وكتابه فيبشرون بحبس وعظم ذلك اعظاماً شديداً وكرهه قلت في هؤلاء الذين يزولون بسحبهم وعمل ذمتنا يصلح لنا أن نشترى منهم بالديناير والدرهم (فقل) مالك أكره ذلك (قل) فقليل له أن في

سوانا صارقة منهم أفصرف منهم (قال) مالك أكره ذلك

في الربا بين المسلم والحربي وبيع الجوسي من النصراني

قلت هل سمعت مالكا يقول بين المسلم إذا دخل بلاد الحرب وبين الحربي دبا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى مسلم أن يبيع لذلك قلت أرايت لو أن عيدا لي نصاري أردت أن أبيعهم من النصاري أبيع لي ذلك (قال) لا بأس بهذا عندي وهو قول مالك (قال) ولقد وقفت مالكا غير مرة فقلت له يا أبا عبد الله إن هؤلاء التجار الذين يزولون بالرفيق من القتالية فيشترى بهم أهل الإسلام فيبيعونهم مكثهم عند ما يشترونهم من أهل الذمة يجوز ذلك (قال) قال مالك ماعلمته حراما وغيره أحسن منه (قال ابن القاسم) وأرى أن يمتنعوا من شرائهم ويحجّل بينهم وبين ذلك (قال) وقد قال مالك في الرجل يشتري الصقلية من هؤلاء الروم فيصيب بها عيباً لا بأس بأن يردّها على الرومي إذا أصاب بها عيباً (قال) فقليل لمالك أفردّها عليه وقد اشتراها وهو إنما اشتراها ليحجّلها على دينه فبى مالك بذلك بأساً وقال يردّها (وقال ابن زائع) قال مالك المجوس إذا ملكوا أجبروا على الإسلام قبله وبتنع النصراني من شرائهم قال نعم قيل له فأهل الكتاب يبيع النصراني من شرائهم (قال) أما الأطفال فبهم أما الكبار فلا

في اشتراء المسلم الحر

قلت لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً ساءلنا دفع إلى نصراني دراهم يشتري بها خيراً ففعل النصراني فاشترى الحر من نصراني (قال) قال مالك لو أن رجلاً ساءلنا اشترى من نصراني خيراً كسرتها على المسلم ولم أدعه يردّها ولم أعط النصراني ثمنها إن كان لم يقبض الثمن وتصدقت ثمنها حتى لا يعود هذا النصراني أن يبيع من المسلمين خيراً (قال) فالذي سألت عنه إنما هو نصراني باع من نصراني فأرى الثمن للنصراني البائع إذا كان لم يعلم أنه إنما اشتراها النصراني منه للمسلم فإن كان علم تصدق بالثمن أن

مولى عفرة أن الاشعث بن قيس اشترى من أهل سواد الكوفة أرضا لهم واشتروا عليه أن رضي عمر بن الخطاب بجاءه الاشعث بن قيس فقال يا أمير المؤمنين اني اشترت أرضا من أهل سواد الكوفة واشتروا على أن أنت رضيت فقال عمر ممن اشتريتها فقال من أهل الأرض فقال عمر كذبت وكذبوا ليست لك ولا لهم

❦ في شراء أولاد أهل الصلاح ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن قومًا من الحرب كانت بيتنا وبينهم هدنة فأغار عليهم قوم من أهل الحرب فصبوهم فباعوهم من المسلمين أن يجوز للمسلمين أن يشتروهم (قال) قال مالك لا يشتروهم وذلك أنا سألنا مالكا عن التوبة يغير عليهم غيرهم فيصبوهم ويبيعونهم من المسلمين (قال مالك) لا أرى أن يشتروهم

❦ في شراء أولاد الحرى منه إذا نزل بأمان ❦

❦ قلت ❦ أرايت القوم من أهل الحرب تجارًا يدخلون بلادنا بأمان فيبيعوننا أولادهم ونساءهم وأمهات أولادهم يشتريهم منهم أم لا (قال) سئل مالك عن القوم من أهل الحرب يقدمون بأنفسهم أفتبتاعهم منهم (فقال مالك) أبيعنكم وبينهم هدنة قالوا لا قال لا بأس بذلك ❦ قلت ❦ وما معنى قول مالك أن الهدنة إذا كانت بيتنا وبينهم في بلادهم ثم قدم علينا بعضهم فأراد أن يبعثنا أولاده فبؤلاء الذين لا يجوز لنا أن نشترى منهم قال لهم ❦ قلت ❦ وأما من لا هدنة بيتنا وبينهم في الأصل إذا قدم علينا تاجر فنزل بأمان أعطيناه أنه لا بأس أن نشترى منه أولاده إذا كانوا صغارًا أمه وأمهات أولاده (قال) نعم وهذا قول مالك الذي أخبرتك ❦ قلت ❦ وسمعت مالكا يقول لصغارهم من بعد ما يكبرهم ❦ قلت ❦ أرايت أخرى يقدم بأموالده وأولاديه أو بأبنته فيبيعهم أفتصلح أن يشتريهم منه (قال) سمعت مالكا وسئل عن أهل الحرب هل نشترى منهم أباهم بعد ما يكبرهم أم لا (قال) مالك فلا بأس أن

يشتري ذلك منهم ❦ قلت ❦ إنما سألتك عنهم إذا نزلوا بلادنا فأعطيناهم العهد على أن يبيعوا تجارتهم وينصرفوا أليكون هذا عهدًا أفتبتاعهم شراء أولادهم وأمهات أولادهم منهم في قول مالك أم لا (قال) لم يكن محل قول مالك عندي حين قال أبيعنكم وبينهم عهد إلا أنهم قدموا علينا تجارًا وليس يلتقي أهل الحرب وأهل الإسلام إلا بعهد ألا ترى أن الداخل عليهم أيضًا أن كان هذا المسلم هو الداخل عليهم بلادهم فإنه لا يدخل عليهم إلا بعهد فقد جاز لهذا أن يشتري منهم من ذكرنا عند مالك وقد دخل عليهم بعهد فكذلك هم إذا خرجوا فكان لهم العهد فلا بأس أن يشتري منهم من ذكرنا من الأبناء والأباء وغيرهم ❦ قلت ❦ فالعهد الذي ذكره مالك وقال لهم عهد قالوا لا ما هذا العهد (قال) إذا كان العهد بيتنا وبينهم وهم في بلادهم على أن لا نقاتلهم ولا نسيبهم أعطونا على ذلك شيئًا أو لم يعطونا فبئس العهد الذي ذكره مالك وليس العهد الذي ينزلون به لبيعوا تجارتهم يشبه هذا

❦ في شراء النصراني المسلم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن حربًا دخل فاشترى مسلمًا أيقض شراؤه أم يجيز على يمينه (قال) أجبره على يمينه ولا أيقض شراؤه مثل قول مالك في الذي ❦ قلت ❦ أرايت النصراني يشتري الأمة المسلمة أو العبد المسلم أيجبره السلطان على البيع أم يقض البيع بينهما (قال) قال مالك البيع بينهما جاز وبجبر السلطان النصراني على بيع الأمة أو العبد ❦ قلت ❦ أرايت نصرانيًا اشترى عبدًا مسلمًا أيقض البيع أم يكون البيع جازًا أو يجبر السلطان النصراني على البيع (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال البيع جاز وبجبر النصراني على بيع العبد ❦ قلت ❦ وكذلك لو اشترى مصحفًا (قال) لم أسمعه من مالك وأرى أن يجبر النصراني على بيع المصحف ولا يرد شراؤه على قول مالك في العبد المسلم



في عبد النصراني يسلم فيرهنه سيده أو يبيعه

قلت في رأيت أن أسلم عبد النصراني فأخذه فرهنه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنني أبيع فأفقي الترم حقه إلا أن يأتي برهن ثقة مكان العبد فأدفع الثمن إلى النصراني إذا أتى بـ ثقة قلت في رأيت أن أسلم عبد النصراني فوهبه لسلم للشواب فلم يبه المسلم أنه أن يرجع في هبته (قال) نعم ثم يباع العبد عليه

في العبد يبيعه المسلم للنصراني

قلت في رأيت لو أن وهبت عبداً إلى مسلمان نصراني أو تصدقت به عليه أتجزأ الهبة أو الصدقة أم لا (قال) أرى أن الهبة والصدقة جائزة في هذا العبد لهذا النصراني ويبيع العبد على النصراني ويدفع إليه ثمنه لأن مالكاً أجازه في البيع فهو في الهبة والصدقة مثل البيع أنه جائز

في التفرقة بين الأم وولدها في البيع

قلت في رأيت ما حد ما يفرق بين الصبيان العبيد وبين أمهاتهم في البيع في الجوارى والغلمان (قال) قال مالك لا تغار في بيع الجبل وشرب ملكاً لذلك حججاً فقال الحنفى ليست سواء وبنات اللبون ليست سواء في القدر فإذا كان لا تغار الذي لم يجبل فهو عندي لا يستغنى عن الأمهات لأنه قيد عرف ما يؤمر به وما ينهى عنه فلا بأس أن يفرق بينهم جوارى كن أو غلماناً قلت في فكل ذي رحم محرم من أخوات أو ولدولة أو جدات أو خالات أو غير ذلك من القربايات يفرق بينهم في قول مالك (قال) قل نعم متى ما شاء سيدهم صغاراً كانوا أو كباراً (قال) وإنما منع من التفرقة بينهم في الولد ولأم خاصة في قول مالك وحدهم بطل ما وصفت لك فأما ما سوى الأم وولده فلا بأس بالتفرقة بينهم قلت في رأيت أهل الشرك وأهل الإسلام إذ يبيعونهم في التفرقة سواء (قال) لا يفرق بين أهل الشرك وبين الأمهات والأولاد كما لا يفرق بين الأمهات وبين الأولاد من المسلمين في قول

مالك في قول في مالك في سبي الروم إذا سبوا أو أهل حصن سبوا افتتح الحصن (قال) قال مالك لأرى أن يفرق بين الأمهات وبين أولادهن إذا زعمت المرأة أن هؤلاء الصبيان ولدى لم يفرق بينها وبين ولدها ولا يتوارثون بذلك قلت في رأيت لو أن قوماً من الروم نزلوا بأساحتنا تجاراً ومعهم رفيق فأرادوا أن يفرقوا بين الأمهات والأولاد أرى أن يعرض لهم في ذلك ويعتصم السلطان من ذلك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن أرى أنهم لا يعرض لهم في التفرقة لأنهم مشركون قلت في أفكره لهذا المسلم أن يشتري من هذا النصراني الذي يفرق بين الأمهات والأولاد إذا فرق (قال) نعم ولم أسمعه من مالك ولا أرى أن يشتريه منهم أحد إذا فرق قلت في فلو أن رجلاً اشتري من هذا النصراني جارية وولدها لم يصلح أن يفرق بينهم في قول مالك إذا كانوا صغاراً (قال) نعم قلت في ولا يتوارثون فيما بينهم بقولهم أنهم أمهات وأولاد قال نعم قلت في فلو أن رجلاً اشتري جارية وولدها عنده صغير قد ورثه واشتراه قبل ذلك أو وهب له أعتقه أن يفرق بينهما في قول مالك أن أراد أن يبيع قال نعم قلت في رأيت لو أن أمةً لى وإنا لها صغيراً لابن لى صغير في عيال إلى أن أفرق بين هذه الأمة وولدها في البيع (قال) قال مالك لا يفرق بينهما في البيع في هذه المسئلة بينهما وذكر في ابن وهب عن جبير بن عبد الله الجبلي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي أيوب الأنصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة

في الجمع بين الأم وولدها في البيع

قلت في رأيت لو أن أمةً لرجل أجنبي من الناس وابن لها صغير لرجل أجنبي من الناس أيضاً أجنبيان جميعاً على أن يجمع بينهما في قول مالك (قال) قال نعم يجران جميعاً على أن يجمع بينهما أو يديماهما جميعاً ولا يفرق بينهما قلت في رأيت لو أن رجلاً هلك وترك ابنين وترك أمة وولدها صغاراً فأراد الابن أن يبيع الأم وولدها أو أن

يدعنا الأم وولدها على حالهما بينهما (قال) لا بأس بذلك حتى إذا أراد التسمية أو البيع  
 أجبرنا على أن نجعما بينهما وقد فسرت لك هذا من مالك ﴿قلت﴾ رأيت لوان  
 رجلين اشتريا أمه وولدها صغار صفقة واحدة أكتت تجبرهما على أن يبعما أو يشتريا  
 كل واحد منهما حصه صاحبه (قال) لا ولكنهما يقران ولدها بحال ما اشتريا ﴿قلت﴾  
 فلو أن رجلا له أمه وولدها صغار فباع السيد الولد أنجز البيع في قول مالك وبأمرهما  
 أن يجعما بين الأم والولد أم يتنقص البيع (قال) قال مالك لا ينبغي له أن يبيع الولد دون  
 الأم ﴿قلت﴾ فإن فعل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يفسخ البيع إلا أن  
 يجعما بينهما في ملك واحد ﴿قال﴾ وسئل مالك عن اخوان ورثا أمه وولدها صغيرا  
 فأراد أن يتقاولا الأم وولدها فيأخذ أحدهما الأم والآخر ولدها ولا يفرق بين الولد  
 والأم حتى يبلغ الولد ويشترط أن ذلك (قال مالك) لا يجوز ذلك لها إلا أن تقوم الأم  
 وولدها فيأخذها هذا بولدها أو يأخذها هذا بولدها أو يبعان جميعا في سوق المسلمين  
 ولا يجوز أن يتقاولا فيأخذ هذا الولد ويأخذ هذا الأم وإن اشترط أن لا يفرق  
 بينهما فلا يجوز ذلك ولو كان الاخوان في بيت واحد ونزلت بالبيعة ففشل مالك عنها  
 فقال فيها مثل الذي قلت لك ﴿قلت﴾ فأخبة المموب في هذا الصبي مثل البيع سواء  
 (قال) نعم (قال سحنون) واخبرني أنس بن عياض الأبي عن جعفر بن محمد عن أبيه  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم عليه السبي صفهم فقام ينظر إليهم فإذا  
 رأى امرأة تبكي قال ما يبكيك فتقول لي بيعت ابنتي فيأمر به فيرد ليها (واخبرنا)  
 ابن وهب عن ابن أبي ذئب وأنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده  
 أن أبا أسيد الأنصاري قدم بسبي من البحرين فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ينظر إليهم وقد صفهم فإذا امرأة تبكي فقال ما يبكيك فقالت بيع لي بني عبس  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بني أسيد لتركني فتجئني به كما يهته بالتمن  
 فركب أبو أسيد فجاء به ﴿واخبرنا﴾ بن وهب عن ابن خزيمة عن عبيد الله بن أبي  
 جعفر عن يونس بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث علي بن أبي

ذنب على سرية فأصابوا شيئا فأصابهم حاجة ومخمة فأتبع أعزها بوصيفة فلما لم فلما  
 قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره فقال أفرقت بيننا وبين أمها يا علي  
 فمقدّر فم يزل يردد عليه حتى قال أنا أرجع فأستردّها بما عجز وهان قبل أن يس  
 رأسي ماء، فإن وهب عني ابن أبي ذنب عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه  
 عن جده ضميرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بأم ضميرة وهي تبكي فقال  
 ما يبكيك أجماعة أنت أغاربة أنت فقالت يا رسول الله فرق بيني وبين أبي فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين الولدة وولدها ثم أرسل إلى الذي عنده  
 ضميرة فبدعها فأتبعها منه بكرة قال ابن أبي ذنب ثم أفرأني كتابا عنده (ابن أبي ذنب)  
 عن سمع سالم بن عبد الله يذكر عن أبيه أنه قال لا يجوز أن يفرق بين الأم وولدها  
 فل سالم وإن لم يعتدل القسم وقول عبد الله وإن لم يعتدل القسم وهو أخبرني عني عن الليث  
 بن سعد قال أدركت الناس وهم يفرقون بين الأخوين في البيع وبين الولد وولده ولا  
 يفرق بين الأم وولدها حتى يبلغ عقال فقلت له وما حد ذلك قال عنه أنه ينتفع بنفسه  
 ويستغنى عن أمه فوق عشرين أو نحو ذلك عوسالت مالك عن الحديث الذي جاء  
 لا توله والدة علي ولدها قال لي مالك أمانحن فنقول لا يفرق بين الولدة وولدها  
 حتى يبلغ عقال فقلت لمالك فما حد ذلك (قال) إذا نثر عقال فقلت لمالك أفرأيت  
 الولد وولده (قال) ليس من ذلك شيء

﴿ في الرجل يهين ولد أُمته لرجل أجنبي ﴾ -

فإن قيل لو أن رجلاً أمة ولا مته ولد صغير وهب ولدها لرجل أجنبي كيف يقبض  
هذا الرجل الأجنبي الموهوب له الولد (قال) قال مالك لا يفرق بين الأم وولدها  
ذ كانوا صغاراً فهذا المثل لا يستطيع أن يفرق ولا يستطيع الموهوب له أن  
يفرق ولا يجوز أن يقبض الولد دون الأم فإن دفع الواهب الأم مع الولد ليجوزها  
لموهوب له الولد ويجوز قبضه فذلك جائز ويكون قبضه قبضاً وحياً (قلت) فإن  
قبض الولد دون الأم أترأه قد أساء ويكون قبضه قبضاً أن هلك الواهب (قال) نعم

(قال ابن القاسم) وأنا أرى أيهما أسلم منهما رد إلى رأس ماله لأنه حكم بين مسلم ونصراني فيحكم فيحكم بحكم الإسلام (قال) قتلته لماك فلو أن نصرانيا أسلم نصرانيا في غير (قال) أن أسلما جميعا نقض الأمر بينهما وإن أسلم الذي عليه الحق فلا أدري ما حقيقته لأنني إن أمرت النصراني أن يرد رأس المال ظلمته وإن أعطيت المسلم الحمر أعطيته ما لا يحل له وخالف بينه وبين الذي يعطى الدينار بالدينارين (قال ابن القاسم) وأنا أرى أيضا إذا أسلم الذي له الحق رد إليه الآخر رأس ماله بحال ما وصفت لك من الحكم بين المسلم والنصراني

### في بيع الشاة المصراة

قلت في رأيت أن اشتريت شاة مصراة فخليتها ثم حبستها حتى حلبتها الثانية ثم جئت لاردها أكون ذلك لي (قال) نعم لك أن تردها وإنما يختصم ذلك الناس بالحلاب الثاني ولا يعرف بالاول قلت في فإن حلبتها ثلاث مرات (قال) إذا جاء من ذلك ما يعرف أنه قد اختبرها قبل ذلك فما حلب بعد ذلك فهو رضامته بالشاة ولا يكون له أن يردّها (قال) وهو رأيي قلت في رأيت أن اشتري شاة على أنها تحلب قسطا (قال) البيع جائز في رأيي وتجب الشاة فإن كانت تحلب قسطا والاردها (قال) وقد جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم رد من النعم ما لم يشترط فيها أنها تحلب كذا وكذا إذا اشتراها وهي مصراة فبذره أخرى أن يردّها إذا اشترط لأنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بخير النضرين بعد أن يحلبها أن رضي بها أمسكها وإن ردّها رد معها صاعا من تمر قلت في أكان مالك تأخذ بهذا الحديث (قال ابن القاسم) قلت لماك تأخذ بهذا الحديث قل نعم (قال مالك) أو لا تأخذ في هذا الحديث رأي (قال ابن القاسم) وأنا آخذ به لأن مالك قال لي وأرى لاهل البلد أن إذا نزل بهم عسدا أن يعطوا الصاع من عيشهم ومصر خضعة هي عيشهم قلت في رأيت المصرة ماعى (قال) التي يتركها لبن في خازنها ثم يبيع وقد دوت بحلابها فلم يخلوها فبذره مصرة لأنهم تركوها حتى عظم ضرعها وحسن درها

فبذرها بذلك فالمشترى إذا حلبها أن رضي حلابها ولا ردها ورد معها مكان حلابها صاعا وقد وصفت لك الصاع الذي يرد عند مالك (قال ابن القاسم) والاول والآخر بمنزلة النعم في هذا هو ابن وهب عن حيوة بن شريح أن زياد بن عبيد الله حدثني سمع عقبة بن عامر الجهني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لأن يبيع الرجل حطباً مثل هذا الامرخ يعني جبل القضاة ثم يجرى بالنار حتى ذاب كل بعضه بمضا طرح فيه حتى إذا احترق دق حتى يكون رميها ثم يذرى في الرمح خيره له من أن يفعل إحدى ثلاث يخطب على خطبة أخيه أو يسوم على سوم أخيه أو يصير منحة قلت في رأيت أن حلبها فلم يرض حلابها فأراد ردها والابن فأنه لم يأكله ولم يبعه ولم يشربه فقال له خذ شاةك وهذا لبنها الذي حلبت منها فيكون ذلك له أم يرد الصاع معها ويكون له اللبن أو لا يكون له أن يردّها ويرد معها اللبن للحديث الذي جاء (قال) يكون عليه صاع وليس له أن يرد اللبن ولو كان له أن يرد اللبن وإنما أريد بالحديث الصاع مكان اللبن إذا فلت اللبن لكان عليه أن يرد بينا مثله في مكيلته ولكنه حكم جاء من النبي صلى الله عليه وسلم فإذا زالها اللبن كان المشتري بالخيار أن شاء أن أمسكها أمسكها وإن شاء أن يردّها ردها وصاعا معها وليس له أن يردّها بغير صاع وإن كان معها لبنها إلا أن يرضى البائع أن يقبها بغير لبنها قلت في فإن قال البائع أنا أقبها بهذا اللبن الذي حلبت معها (قال) لا يعجبي ذلك لأن أخاف أن يكون ذلك بيع الطعام قبل أن يستوفى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض عليه صاعا من تمر أن سخط المشتري الشاة فصار ثمنا فدد وجب للبائع حين سخط المشتري الشاة صاع من تمر عليه ففسخه في صاع من لبن قبل أن يقبض الصاع الذي وجب له فهذا لا يجوز في رأيي ولم أسمع من مالك فيه شيئا قلت في رأيت أن اشتري شاة لبن ولم يخبره البائع بما تحلب وليست بمصراة في إبل لبنها يكون للمشتري الخيار إذا حلبها ويكون فيها بمنزلة من اشتري مصراة (قال) أما النعم التي شأنها الحلاب وإنما تشتري لمكان درها في إبله فاني أرى أن لم يبين ما حلابها

إذا باعها بغير ضرر ولم يذكر حلالها وقد كان حليبها البائع وعرف حلالها وأبى  
المشتري بالخيار في ذلك لأن النعم التي شأنها الدين إنما تشتري لالبائس ولا تشتري  
للحومها ولا لشحومها وإذا عرف البائع حلالها ثم كتمه كان بمنزلة من باع طعاما  
جزافا قد عرف كيله وكتمه فلا يجوز بيعه إلا أن يرضى المشتري أن يحبس الشاة  
التي يرفع في ثمنها ويرغب فيها لمكان لبها ولا يبلغ لحمها ولا شحمها ذلك الثمن وإنما  
يبلغ ذلك الثمن للبهن لذلك عندى لموضع لبها بمنزلة الطعام الذي قد عرف كيله  
فكتمه فبيع جزافا فإذا باعها صاحبها وهو يعرف حلالها كان قد غره **قلت** **فإن**  
كان لا يعرف حلالها وإنما اشتراها وباعها (قال) لا شيء عليه وهو بمنزلة الطعام الذي  
لا يعرف كيله **قلت** **فإن** رأيت لو اشتري شاة في غير إبان اللب ثم جاء في إبان اللب  
خشبها فلم يرض حلالها أيكون له أن يردّها (قال) لا لأن البائع لم يبيع على اللب  
**قلت** **فإن** وإن كانت شاة لب (قال) وإن كانت شاة لب **قلت** **فإن** وإن كان البائع قد  
عرف حلالها قبل ذلك (قال) نعم لأنها إذا لم تكن في إبان لبها اشترت لغير شيء  
واحد **قلت** **فإن** والبقر عند مالك بهذه المنزلة التي وصفت لك (قال) إن كانت البقر  
يطالب منها اللب مثل ما يطلب من النعم من تنافس الناس في لبها ورفدهم في أثمانها  
للبن فهي بمنزلة ما وصفت لك في النعم (قال) ولا بل أيضا إن كانت مما يطلب منها  
اللب فهي بمنزلة ما وصفت لك من النعم والبقر **قلت** **فإن** وتحفظ هذه الأشياء التي  
سألتك عنها من أمر النعم والبقر عن مالك (قال) ما أحفظه فيها عن مالك فقد  
أخبرتكم وما لم أخبركم به عن مالك فلم أسمع منه وهو رأيي **فإن** وهب **فإن** قل  
أخبرني ابن أبي شيبة أن الأعرج أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا تصروا الإبل والنعم فمن اشتراها بعد ذلك فإنه بخير النظرين بعد أن  
يحلها إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من تمر **فإن** وأخبرني **فإن** ابن وهب عن  
يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال بلغنا أنه قال يقضى في الشاة أو اللبنة المصراة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحلبها فإن رضى لبها أخذها وإن سخطها رجمها

في صاحبها ومدين من قبح أو صاغان تمر **فإن** ابن وهب **فإن** عن يعقوب بن عبد الرحمن  
زكري أن سبيل بن أبي صالح أخبره عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال من ابتاع شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام أن شاء أمسكها وإن  
شاء ردها ورد معها صاعا من تمر **فإن** يزيد بن عياض **فإن** عن عبد الكريم بن أبي  
نزار عن إبراهيم النخعي عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

**حجج في بيع ماء الأنهار**

**قلت** **فإن** رأيت لو أن نهرا إلى أنخرق إلى أرض لي فجاء رجل فبني عليه رحاما  
بغير أمرى فأصاب في ذلك مالا (قال) أنا ما بني في الأرض فلكراء له لازم  
فبني وأما الماء فلا كراء لصاحب الماء على صاحب الرحا لأن الماء لا يؤخذ  
بلكراء **قلت** **فإن** تخلفه عن مالك (قال) سمعت مالكا يقول في البركة تكون  
لرجل والغدير يكون فيه الحيتان والبحيرات ويكون في ذلك كله السمك فيريد  
أهل أن يبيعوه (قال) لا يبيعني يمه ولا يبيعني لأهل أن ينعموا به أحدا يصيد فيه  
ولا ينعموا من شرب لشفة ولا سقي كبد (وقال مالك) ولا يمنع الماء لشفة ولا سقي  
كبد لا مالا فضل فيه عن صاحبه فلا أرى ماء النهر كراء لآدمي قال مالك في  
هذه الأشياء (قال) ولقد سألت مالكا عن بئر الماشية أيسقي منها الناس بتواشيهم  
عن ما أحب أهلها أو كرهوا (قال) لا إلا عن فضل ألا ترى أن الحديث إنما هو  
لا يمنع فضل ماء فيه أحق بتأخير حتى يقع الفضل فإذا كان الفضل فالناس في  
الفضل سواء

**حجج في بيع شرب يوم**

**قلت** **فإن** رأيت أن يمت شرب يوم يجوز هذا أم لا (قال) قال مالك هو جائز  
**قلت** **فإن** يمت حقل يمت أصله من الشرب وأما لي فيه يوم من أتى عشروما  
يجوز في قول مالك قال نعم **قلت** **فإن** لم أبع أصله ولكن جمعت أبيع منه السقي

إذا جاء يومى بعت ما صار لى من الماء بمن يسقى به أيجوز هذا في قول مالك قال نعم  
 في بيع ماء مواجل<sup>(١)</sup> ماء السماء وبئر الزرع وبئر الماشية

قلت: أكان مالك يكره بيع ماء مواجل ماء السماء (قال) سألت مالكا عن  
 ماء المواجل التي على طريق انطالس فكره ذلك قلت: فهل كان مالك يكره  
 بيع فضل ماء الزرع من العيون والآبار (فقال) لا بأس ببيع ذلك قلت: فهل كان  
 مالك يكره بيع رقاب آبار ماء الزرع (قال) قال مالك لا بأس ببيعها قلت:   
 وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع ما فيها ليسقي به الزرع (قال) نعم لا بأس بذلك  
 عند مالك قلت: وإنما كره مالك بيع بئر الماشية أن يباع ماؤها أو يباع أصلها قال  
 نعم قلت: وأهلها أحق بمائها حتى إذا فضل عنهم كان الناس فيه أسوة قال نعم  
 قلت: فهل كان مالك يكره بيع آبار الشفة (قال) قل مالك إن كانت البئر في  
 داره أو أرضه لم أر بأساً أن يبيعها وبيع ماءها قلت: وكان مالك يجعل صاحبها  
 أحق بمائها من الناس قال نعم قلت: فهل مواجل كان مالك يجعل ربهما أحق بمائها  
 (قال) أما كل من احتفر في أرضه أو داره يريد لنفسه مثل ما يحدث الناس في  
 دورهم فهم أحق به ويحل بيعه وأما ما عمن من ذلك في الصحارى وفي  
 الأرض مثل مواجل طريق المغرب فإنه كان يكره بيعها لمن غير أن يراه حرماً مواجل  
 ما كان يعتمد عليه الكراهية واستئصال بيع ما فيها فقد حُفرت لك ما سمعت ووجه  
 ما سمعت منه وهي مثل الآبار التي يحفرونها للماشية أن أهلها أحق بمائها حتى يرووا  
 ويكون للناس ما فضل إلا من مائها يستقيم ودوابه قال لو أنك لا تمنعون كما لا تمنعون  
 من شربها منه قلت: أرأيت بئر الماشية يسقى في قول مالك (قال) لا قلت:   
 فما كان منها حفر في الجاهلية والاسلام في قول مالك (قال) نعم قلت: فهل  
 أن رجلاً حفر في أرضه بئراً ماشية منع من بيعها وكرهت مائها سواها من آبار  
 (١) (المواجل) جمع مواجل بكسر الميم بدون همز وهو ... الكثير جتمع قوله ابن الاعراب  
 وقال الأزهري هو بالفتح والهمز لسان

ماشية (قال) سمعت مالكا يقول لا يباع ماء بئر الماشية وإن حفر من قرب يريد  
 بقوله من قرب قرب المنازل فلا يرى أن يباع إذا كان إنما احتضرها للصدقة فأما ما  
 احتضره للصدقة وإنما احتضرها لمنفعة في أرضه لبيع ما فيها أو يسقى بها ماشية نفسه فلا  
 أرى بأساً ولو منعه بيع هذه لمنعه أن يبيع بئرته التي احتفر في داره لنفسه ومنافه  
 وأما التي لا يباع ماؤها من آبار الماشية التي تحفر في البراري والمهامه فتلك التي لا يباع  
 والذين حفروها أحق بمائها حتى يرووا فهذا أحسن ما سمعت وبلغني قلت:   
 أرأيت بئر الماشية ما كان في الجاهلية وفي الاسلام وقرب المنازل أليس أهلها أحق  
 بمائها حتى يرووا فما فضل كان الناس فيه سواء في قول مالك قال نعم (قال مالك)  
 ألا تسمع إلى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل ماء فأهله في  
 الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق به وما فضل فالناس فيه سواء  
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل ماء فجعل لهم أن يمنعوا ما لم يقع الفضل  
 فإن وقع الفضل فليس لهم أن يمنعوا

ما جاء في الحكرة

قلت: سمعت مالكا يقول الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والزيوت  
 والكتان وجميع الاشياء والصوف وكل ما خسر بالسوق (قال) والعصفر والسمن والعسل  
 وكل شيء (قال مالك) يمنع من بيعه كمنع من الحب (قال) فإن كان ذلك لا يضر  
 بالسوق (قال مالك) فلا بأس بذلك قلت: أرأيت أن اشتري الرجل في القرى  
 خرج إليها فاشتري فيها ليجلبها إلى السوق وكان ذلك مضرّاً بالقرى يفتل عليهم  
 أسماهم (قال) سألت مالكا عن أهل الريف إذا احتاجوا إلى مائى القسطاط من  
 الطعام فيأتون فيشترون من القسطاط فأراد أهل القسطاط أن يمنعوه وقالوا هذا  
 يفتل علينا مائى أسواقنا أتري أن يمنعوا (قال مالك) لا أرى أن يمنعوا من ذلك إلا  
 أن يكون ذلك مضرّاً بالقسطاط فإن كان ذلك مضرّاً بهم وعند أهل القرى ما يحملهم  
 من ذلك والا تركوا (قال) فأرى القرى التي فيها الأسواق بمنزلة القسطاط

إذا جاء يومى بعث ما صار لى من الماء ممن يسقى به أيجوز هذا في قول مالك قال نعم  
 في بيع ماء مواجل<sup>(١)</sup> ماء السماء وبئر الزرع وبئر الماشية

قلت أكان مالك يكره بيع ماء مواجل ماء السماء (قال) سألت مالكا عن بيع ماء المواجل التي على طريق انطابلس فكره ذلك قلت قبل كان مالك يكره بيع فضل ماء الزرع من العيون والآبار (فقال) لا بأس ببيع ذلك قلت قبل كان مالك يكره بيع رقاب آبار ماء الزرع (قال) قال مالك لا بأس ببيعها قلت وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع ماؤها ليسقي به الزرع (قال) نعم لا بأس بذلك عند مالك قلت وأنا كره مالك بيع بئر الماشية أن يباع ماؤها أو يباع أصلها قال نعم قلت وأهلها أحق بمائها حتى إذا فضل عنهم كان الناس فيه أسوة قال نعم قلت وهل كان مالك يكره بيع آبار الشفة (قال) قال مالك أن كانت البئر في داره أو أرضه لم أر بأسا أن يبيعها وبيع ماءها قلت وكان مالك يجعل صاحبها أحق بمائها من الناس قال نعم قلت فأنلوا جمل أكان مالك يحمل ربهما أحق بمائها (قال) أما كل من احتفر في أرضه أو داره يريد لنفسه مثل ما يحدث الناس في دورهم فهم أحق به ويحمل بيعه وأما ما غسل من ذلك في الصحارى وفي الأرض مثل مواجل طريق المغرب فإنه كان يكره بيعها من غير أن يراه حرما مواجل ما كان يعتمد عليه الكراهية واستفقال بيع ماؤها فقد فسرت لك ما سمعت ووجه ما سمعت منه وهي مثل الآبار التي يحتفرونها للماشية أن أهلها أحق بمائها حتى يرووا ويكون للناس ما فضل إلا من مرة بهاستقيهم ودوابهم فإن أولئك لا يمتنعون كما لا يمتنعون من شربها منه قلت أرأيت بئر الماشية تباع في قول مالك (قال) لا قلت فما كان منها مما حفر في الجاهلية والإسلام في قول مالك (قال) نعم قلت فلو أن رجلا حفر في أرضه بئر ماشية منع من بيعها وصارت مثل ما سواها من آبار

(١) (لنواجل) جمع مخرج بكسر الجيم بدون عمز وهو ككتير خضع قوله ابن الاعرابي وقال الأزهري هو بالفتح وهو من

ماشية (قال) سمعت مالكا يقول لا يباع ماء بئر الماشية وإن حفر من قرب يريد قوله من قرب قرب المنازل فلا يرى أن يباع إذا كان أنا احتفرها للصدقة فأما ما احتفرته للصدقة وأنا احتفرها لمنفستي في أرضه لبيع ماؤها أو يسقى بها ماشية نفسه فلا أرى بأسا ولو منته بيع هذه لمنته أن يبيع بئر التي احتفر في داره لنفسه ومنافته وأما التي لا يباع ماؤها من آبار الماشية التي تحت في البزاري والمهامه فتلك التي لا يباع والذين حفروها أحق بمائها حتى يرووا فيها أحسن ما سمعت وبلغني قلت أرأيت بئر الماشية ما كان في الجاهلية وفي الإسلام وقرب المنازل أليس أهلها أحق بمائها حتى يرووا فما فضل كان الناس فيه سواء في قول مالك قال نعم (قال مالك) لا تسمع إلى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل ماء فأهله في الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق به وما فضل فالناس فيه سواء لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل ماء فجعل لهم أن يمتنعوا ما لم يقع الفضل فإن وقع الفضل فليس لهم أن يمتنعوا

ما جاء في الحكرة

وقال سمعت مالكا يقول الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والزيت والكتان وجميع الأشياء والصوف وكل ما خسر بالسوق (قال) والعصفر والسمن والعلل وكل شيء (قال مالك) يمنع من يحتكره كما يمنع من الحب (قال) فإن كان ذلك لا يفسر بالسوق (قال مالك) فلا بأس بذلك قلت أرأيت إن اشترى الرجل في القرى خرج إليها فاشترى فيها ليحبها إلى السوق وكان ذلك مضرا بالقرى فبلى عليهم أسعارهم (قال) سألت مالكا عن أهل الريف إذا احتاجوا إلى مائى القسطاط من الطعام فيأتون فيشترون من القسطاط فأراد أهل القسطاط أن ينهضهم وقالوا هذا يبلى علينا مائى أسوأنا أتري أن يمتنعوا (قال مالك) لا أرى أن يمتنعوا من ذلك إلا أن يكون ذلك مضرا بالقسطاط فإن كان ذلك مضرا بهم وعند أهل القرى ما يحملهم منعوا من ذلك والا تركوا (قال) فأرى القرى التي فيها الأسواق بمنزلة القسطاط

في البيع بسم فلان وسم فلان

قلت يا أبا عبد الله إن قلت لرجل اشتري منك هذا السمل أو هذا السمن مثل ما أخذ منك فلان منه بذلك السمر (قال) قال مالك لا خير في ذلك قلت وكذلك هذا في الخياطة إذا قال أخط لك هذا الثوب مثل ما خط به فلان من الأجر والصناعة والصباغ يصنع لرجل ثوبا فهو بهذه المثلثة كل ذلك مكروه عند مالك وكذلك هذا في الأجارة يقول أو أجرك نفسي مثل ما أجر فلان نفسه (قال) وهذا كله مكروه من قول مالك إذا لم يعلم ما كان أول ذلك

فيمن اشتري جملة طعام أو اشتري دارا أو ثوبا

كل ذراع يكذا وكذا أو كل مد

وقال سمعت مالكا وسئل عن رجل اشترى ثلاث جنيات من رجل من حاطة ما استجنى منها فبوله من حساب أربعة أصعب بدنيار (قال) لا بأس بذلك وهو أمر معروف وهو مثل ما يقول اشتري منك طعامك هذه كاه أو حاطك هذا كاه أربعة أصعب بدنيار لأن السمر قد عرف فإن قال قلت يا أبا عبد الله ما هو قلت مالك في ذلك الحاطط والزرع والبيت فيه القمح يشتري كاه ثلاثة أو ادب بدنيار أو أربعة أو ادب بدنيار والسمر قد عرف فلا يدري كم يخرج من هذا الحاطط فالثلاث جنيات مثل ذلك وسئل مالك عن الرجل يشتري بأربعين دينار من رجل حاطط ما يجني كل يوم يأخذ بحساب ثلاثة أصعب بدنيار (قال) قال مالك لا خير في هذا لا بأس بمعروف مأخذ كل يوم (قال) وقد كان الناس يتبايعون للحم بسم معلوم فيأخذ كل يوم وزنا معلوما والناس إلى العطاء فلم ير الناس بذلك بأسا ولحم وكن يباع في الأسواق مما يتبايع الناس فهو كذلك لا يكون إلا بأس معلوم ويسعى ما يأخذ كل يوم وإن كان ثمنه لي جن معلوم أو إلى العطاء إذا كان العطاء معلوما معلوما ذلك كان يشرع في أخذه يشتري ولم ير مالك من الدين بالدين

وقال مالك) ولقد حدثني عبد الرحمن بن الحبيب عن سالم بن عبد الله قال كنا ببيع لحم كذا وكذا رطلا بدنيار يأخذ كل يوم كذا وكذا والناس إلى العطاء فلم ير أحد ذلك دينا بدنيار ولم يروا بذلك بأسا قلت يا أبا عبد الله إن اشتريت هذه الدار كل ذراع بدرهم ولم أسم عدد الأذرع قلت فبسمها قد أخذتها كل ذراع بدرهم أو قلت قد أخذت هذه الثياب كل ذراع بدرهم فقلت فزعموها ولم أسم الأذرع (قال ابن القاسم) أرى أن الدار جائزة والثياب جائزة قلت يا أبا عبد الله إن اشتريت هذه الأثواب كل ثوبين بدشرة دراهم أو هذه الثمن كل شاتين بدشرة دراهم فأصبت فيها مائة ثوب وثوبا أو أصبت في الثمن مائة شاة وشاة هل يلزمي الشاة الباقية أو الثوب الباقي الذي ليس منه آخر (قال) نعم يلزمك نصف المشرة وإنما ذلك بمنزلة ما لو قلت اشتري منك هذه الثمن كل شاتين بدنيار أو كل ثوبين بدنيار فيجد في ذلك ثوبا زائدا فيلزمه نصف الدينار فكذلك الدراهم

في بيع الشاة والاستثناء منها

قلت يا أبا عبد الله إن رأيت الشاة إذا باعها رجل أو البعير أو البقرة فاستنيت منها ثلثا أو ربعا أو نصفا أو استنيت جلدتها أو رأسها أو خذها أو كبدتها أو صوفها أو شعرها أو كراعها أو استنيت بطونها كلها أو استنيت أرحلا مسجاة كثيرة أو قليلة أيجوز هذا البيع كله في قول مالك أم لا (قال) أما إذا استنيت ربعا أو ثوبا أو نصفها فلا بأس بذلك عند مالك وأما إذا استنيت جلدتها أو رأسها فإنه إن كان مسافرا فلا بأس بذلك وإن كان حاضرا فلا خير فيه قلت يا أبا عبد الله ولم أجازه في السفر وكرهه في الحضر (قال) السفر إذا استنيت فيه البائع الرأس أو الجلد فليس لذلك عند المشتري ثمن (قال) مالك وأما في الحضر فلا يجزي ذلك لأن المشتري إنما يطالب بشرائه اللحم قلت يا أبا عبد الله إن قال المشتري إذا اشتري في السفر واستنيت البائع رأسها وجلدتها قال المشتري لا أنجزها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن مالك قال في الذي يبيع البعير الذي قام عليه بيته من أهل المياه ويستنيت البائع جلدته وبيتهم إياه لينجروه فاستجوبوه

في البيع بسم فلان وسم فلان

قلت يا أبا عبد الله إن قلت لرجل اشتري منك هذا العسل أو هذا السن مثل ما أخذ منك فلان منه بذاك السعر (قال) قال مالك لا خير في ذلك قلت وكذلك هذا في الخطأ إذا قال أخط لك هذا الثوب مثل ما خط به فلان الجاجر والصناعة والصباغ يصنع رجل ثوبا فهو بهذه المنزلة كل ذلك مكروه عند مالك وكذلك هذا في الاجارة يقول أو اجرك نفسي مثل ما أجر فلان نفسه (قال) وهذا كله مكروه من قول مالك إذا لم يعلم ما كان أول ذلك

فيمن اشترى جملة طعام أو اشترى دارا أو ثوبا

كل ذراع بكذا وكذا أو كل مد

قلت يا أبا عبد الله سمعت مالكاً وسئل عن رجل اشترى ثلاث جنيات من رجل من حائط ما استجنى منها فبوله من حساب أربعة أصع بدينار (قال) لا بأس بذلك وهو أمر معروف وهو مثل ما يقول اشتري منك طعامك هذا كاه أو حائطك هذا كاه أربعة أصع بدينار لأن السعر قد عرف فإن قال قال يا أبا عبد الله استجنى لا بدري ما هو قلت مالك في ذلك الحائط والزرع والبيت فيه القمح يشترى كاه ثلاثة أرباب بدينار أو أربعة أرباب بدينار والسعر قد عرف فلا بدري كم يخرج من هذا الحائط فالثلاث جنيات مثل ذلك فوسئل يا أبا عبد الله عن رجل يشترى بأربعين ديناراً من طبيب حائط ما ينبغي كل يوم يأخذ بحساب ثلاثة أصع بدينار (قال) قال مالك لا خير في هذا إلا بأساً معروف يأخذ كل يوم (قال) وقد كان الناس يتبعون اللحم بسم معلوم فيأخذ كل يوم وزناً معلوماً والناس إلى العطاء فلم ير الناس بذلك بأساً واللحم وكل ما يباع في الأسواق مما يتبع الناس فيه كذا لا يكون إلا بأساً معلوم وليس في ما يأخذ كل يوم وإن كان ثمنه إلى أجل معلوم أو إلى العطاء إذا كان العطاء معلوماً مأموماً إذا كان يشترى في أخذ ما اشترى ولم يرد مالك من الدين بالدين

(قال مالك) وأبى يحدثني عبد الرحمن بن الجبير عن سالم بن عبد الله قال كنا ببيع اللحم كذا وكذا رطلاً بدينار يأخذ كل يوم كذا وكذا والناس إلى العطاء فلم ير أحد ذلك دينا بدين ولم يروا بذلك بأساً قلت يا أبا عبد الله إنني اشتريت هذه الدار كل ذراع بدرهم ولم أرم عدد الأذرع فقلت فبوسها فقد أخذتها كل ذراع بدرهم أو قلت قد أخذت هذه الثياب كل ذراع بدرهم فقلت فبوسها ولم أرم الأذرع (قال ابن القاسم) أرى أن الدار جائزة والثياب جائزة قلت يا أبا عبد الله إنني اشتريت هذه الثياب كل ثوبين بدرهم أو هذه الغنم كل شاتين بدرهم فأصبحت فيها مائة ثوب وثوباً أو أصبت في الغنم مائة شاة وشاة هل يلزمي الشاة الباقية أو الثوب الباقي الذي ليس معه آخر (قال) نعم يلزمك نصف الشاة وأما ذلك بمنزلة ما لو قلت اشتري منك هذه الغنم كل شاتين بدينار أو كل ثوبين بدينار فيجبد في ذلك ثوباً زائداً فيلزمه نصف الدينار فكذلك الدراهم

في بيع الشاة والاستثناء منها

قلت يا أبا عبد الله رأيت الشاة إذا باعها رجل أو البعير أو البقرة فاستثنى منها ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً أو استثنى جلدها أو رأسها أو فخذها أو كبدها أو صوفها أو شعرها أو كراعها أو استثنى بطونها كلها أو استثنى أرحلها مائة كثيرة أو قليلة يجوز هذا البيع كله في قول مالك أم لا (قال) أما إذا استثنى ربعاً أو ثلثاً أو نصفها فلا بأس بذلك عند مالك وأما إذا استثنى جلدها أو رأسها فانه إن كان مسافراً فلا بأس بذلك وإن كان حاضراً فلا خير فيه قلت يا أبا عبد الله ولم أجازه في السفر وكرهه في الحضر (قال) السفر إذا استثنى فيه البائع الرأس أو الجلد فليس لذلك عند المشتري ثمن (قال) مالك وأما في الحضر فلا يجزئ ذلك لأن المشتري إنما يطالب بشرائه اللحم قلت يا أبا عبد الله إن قال المشتري إذا اشتري في السفر واستثنى البائع رأسها وجلدها قال المشتري لا أذبحها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن مالكاً قال في الذي يبيع البعير الذي قام عليه بيعة من أهل المياه ويستثنى البائع جلده وبيعه يابح لغيره فاستجوده



في البيع بسعر فلان وسعر فلان

قلت في رأيت ان قلت لرجل اشترى منك هذا العسل أو هذا السن بثلث ما أخذ منك فلان منه بذلك السعر (قال) قال مالك لا خير في ذلك قلت في وكذلك هذا في الخياطة اذا قال أخط لك هذا الثوب بثلث ما خط به فلان من الاجر والصناعة والصباغ يصنع لرجل ثوبا فهو بهذه المنزلة كل ذلك مكروه عند مالك وكذلك هذا في الاجارة يقول أو اجرك نفسي مثل ما اجر فلان نفسه (قال) وهذا كله مكروه من قول مالك اذا لم يعلم ما كان أول ذلك

فيمن اشترى جملة طعام أو اشترى دارا أو ثوبا

كل ذراع بكذا وكذا أو كل مد

قلت في سمعت مالكا وشئ عن رجل اشترى ثلاث جنيات من رجل من حائط ما استجن منها فبوله من حساب أربعة أصع بدينار (قال) لا بأس بذلك وهو أمر معروف وهو مثل ما يقول اشترى منك طعاما كهذا أو حائطا كهذا أو أربعة أصع بدينار لأن السعر قد عرف فإن قال قائل في فلتدري يستجن لا يدري ما هو قلت في ذلك فيكذلك الحائط والزرع والبيت فيه القمح يشترى كله ثلاثة أراذب بدينار أو أربعة أراذب بدينار والسعر قد عرف فلا يدري كم يخرج من هذا الحائط فالثلاث جنيات مثل ذلك وشئ في مالك عن الرجل يشترى بأربعة دينار من رطب حائط ما يجني كل يوم يأخذ بحساب ثلاثة أصع بدينار (قال) قال مالك لا خير في هذا لا بأس بمعروف يأخذ كل يوم (قال) وقد كان الناس يتبايعون اللحم بسعر معلوم فيأخذ كل يوم وزنا معلوما والتمن إلى العطاء فلم ير الناس بذلك بأسا ولحم وكل ما يباع في الأسواق مما يتباع الناس فهو كذلك لا يكون إلا بأسا معلوم ويسمى ما يأخذ كل يوم وإن كان الثمن إلى أجل معلوم أو إلى العطاء اذا كان العطاء معلوما مأمويا ذلك يشترع في أخذ ما اشترى وبذره مالك من الذين يلبون

من مالك) وأند حدثني عبد الرحمن بن العجيز عن سالم بن عبد الله قال كنا ببيع لحم كذا وكذا وطلا بدينار يأخذ كل يوم كذا وكذا والتمن إلى العطاء فلم ير أحدهم ذلك دينا بدين ولم يروا بذلك بأسا قلت في رأيت ان اشترت هذه الدار كل ذراع بدرهم ولم أسم عدد الأذرع فقلت قيسوها فقلت أخذتها كل ذراع بدرهم أو قلت قد أخذت هذه الثياب كل ذراع بدرهم فقلت ذرعوها ولم أسم الأذرع (قال ابن القاسم) أرى ان الدار جائزة والثياب جائزة قلت في رأيت ان اشترت هذه الثياب كل ثوب ثوبين بمائة درهم أو هذه الغنم كل شاتين بمائة درهم فأصبت فيها مائة ثوب وثوبا أو أصبت في الغنم مائة شاة وشاة هل يلزمي الشاة الباقية أو الثوب الباقي لدى ليس منه آخر (قال) نعم يلزمك نصف الشاة وأما ذلك بمنزلة ما لو قلت اشترى منك هذه الغنم كل شاتين بدينار أو كل ثوبين بدينار فيجوز في ذلك ثوبا زائدا فيلزمه نصف الدينار فكذلك الدراهم

في بيع الشاة والاستثناء منها

قلت في رأيت الشاة اذا باعها رجل أو البعير أو البقرة فاستثنى منها ثلثا أو ربعا أو نصفها أو استثنى جلدها أو رأسها أو نخدها أو كبدية أو صوفها أو شعرها أو كراعها أو استثنى بطونها كلها أو استثنى أرحلها مساة كثيرة أو قبيلة أيجوز هذا البيع كله في قول مالك أم لا (قال) أما اذا استثنى ربعا أو ثلثا أو نصفها فلا بأس بذلك عند مالك وأما اذا استثنى جلدها أو رأسها فإنه إن كان مسافرا فلا بأس بذلك وإن كان حاضرا فلا خير فيه قلت في ولم أجازه في السفر وكرهه في الحضر (قال) السفر اذا استثنى فيه البائع الرأس أو الجلد فليس ذلك عند المشتري بمن (قال) مالك وأما في الحضر فلا يعجنى ذلك لأن المشتري إنما يطالب بشرائه اللحم قلت في رأيت ان قال المشتري اذا اشترى في السفر واستثنى البائع رأسها وجلدها قال المشتري لا أذبحها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أن مالك قال في الذي يبيع البعير الذي قام عليه يبيعه من أهل المياه ويستثنى البائع جلدته ويبيعهم إياه ليحرد فاستحبوه

(قال) مالك أرى لصاحب الجلد شروى جلده **﴿قال﴾** قلت للمالك أو قيمة الجلد (قال) مالك أو قيمة الجلد كل ذلك واسع **﴿قلت﴾** وما معنى شروى جلده عند مالك (قال) جلده مثله **﴿قال﴾** فقلنا للمالك أرايت ان قال صاحب الجلد أنا أحب أن أكون شريكاً في البعير بقدر الجلد (قال) مالك ليس ذلك له بيعة على الموت ويريد أن يكون شريكاً في الحياة ليس ذلك له وليس له الا قيمة جلده أو شرواه فستلكت في المسافر مثل هذا (قال) وأما اذا استثنى نخذه فلا خير في ذلك **﴿قلت﴾** وهذا قول مالك في النخذ (قال) نعم وأما كبدها فان مالكا قال لا خير في البطن والكبد من البطن (قال) وأما استثناء وصفها أو شعرها فان هذا ليس فيه اختلاف انه جائز (قال) وأما الارطال اذا استثناه فان مالكا قال ان كان الشيء الخفيف الثلاثة أرطال والاربعة فهو جائز **﴿قلت﴾** أرايت ان استثنى أرطالاً مما يجوز له فقل المشتري لا أذبح (فقال) أرى ان يذبح على ما أحب وأكره **﴿قال﴾** ابن وهب **﴿قال﴾** لي مالك فمن باع شاة حية واستثنى جلدها أو شيئاً من لحمها قليلاً كان أو كثيراً وزناً أو جزءاً (فقال) أما اذا استثنى جلدها فلا ترى به بأساً وأما اذا استثنى من لحمها فلا أحب ذلك جزاً كان ذلك أو وزناً لأنه حينئذ كأنه ابتاع لحمه لا يدرى كيف هو أو باع لحمه لا يدرى كيف هو (قال) ابن وهب (ثم رجع مالك فقال لا بأس به في الارطال اليسيرة تبلغ الثلث أو دون ذلك **﴿قال﴾** ابن وهب **﴿قال﴾** وقال لي مالك ان اشتري رجلاً من رجل شاة فقال لي لي لحمها بكذا وكذا فذلك غرر لا يصلح واذا اشتريتها وضمتها وحزمتها فلا بأس بذلك وان شرطت للذي ابتعتها منه الرأس ولاهاب لانك اذا اشتريتها منه وضمتها وشرطت له رأسها وهرتها فله ان مات فهي من لئى شترها والله اذا باعك لحمها فانت قبل أن يذبحها فله ان يذبحها على رأسها **﴿قال﴾** ابن وهب **﴿قال﴾** قال وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريح أن زيد بن ثابت نفى في جزور يمت وشرط البيع مسكها فرغب الرجل فيها فأمسكها فقل زيد بن ثابت له شروى مسكها **﴿قال﴾** **﴿قال﴾** وأخبرني اسماعيل ابن عيسى أن علي بن أبي طالب وشرى الكندي نفياً في رجل باع بعيراً أو شاة

واشترط المسك والرأس والسواقط فبأ البعير فلم يخره صاحبه (قال) اذا لم يخره أعطاه قيمة ما استثنى وقال شريح أو شرواه وقال مالك والليث شرواه أو قيمته **﴿قال﴾** وهب **﴿قال﴾** وأخبرني موسى بن شيبة الحضرمي عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزيرة عن عمرو بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج هو وأبو بكر من مكة مهاجرين إلى المدينة مرأ برأى غنم فاشتريا منه واشترط عليهما أن سلبها له (وأخبرني) الليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزيرة بهذا وقال الليث فذلك حلال لمن اشترطه

**﴿قال﴾** في الرجل يبيع من لحم شاة أرطالاً قبل أن يذبحها أو يبيع شاة **﴿قال﴾** ويستثنى من لحمها أرطالاً مسماً **﴿قال﴾**

**﴿قلت﴾** أرايت ان بيع عشرة أرطال من لحم شاة هذه أبجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز **﴿قلت﴾** فان بيعته رطلاً من لحم شاة هذه أبجوز أيضاً (قال) لا يجوز عند مالك **﴿قلت﴾** فان بيعت شاة واستثنيت رطلاً من لحمها أو عشرة أرطال أبجوز في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشترط الشيء الخفيف من ذلك الرطل أو الرطلين وما أشبهه فذلك جائز **﴿قلت﴾** وان اشترط من لحمها ما هو أقل من الثلث أبجوز هذا في قول مالك (قال) ما أرايت مالكا يبلغ الثلث انما يجوز من ذلك الشيء الخفيف **﴿قلت﴾** ولم جاز هذا عند مالك أن أبيع شاة واشترط من لحمها الرطلين والثلاثة والاربعة وما أشبهه ولا يجوز لي أن أبيع من شاة رطلين أو ثلاثة قبل أن أذبحها وأسلخها (قال) لانه لا يجوز لك أن تبيع ثمرة خاطئك قبل أن تكون ثمراً حين يرضى ويحل بيعه وتشرط من ثمرة الخاطئ أصماً معلومة تأخذها ثمراً اذا طابت وكانت الثمر الثلث فأذن ولا يجوز أن تبيع من ثمرة خاطئك حين يرضى ويحل بيعه ثمراً أصماً معلومة وان كانت دون الثلث يأخذها ثمراً اذا كان انما يعطيه ذلك الثمر من ثمرة هذا الخاطئ فلا يجوز هذا وان كان الذي باعه من ذلك أقل من الثلث **﴿قلت﴾** ما قول مالك في شراء لحوم الابل والبقر والغنم والطيور كما قبل أن تذبح فيقال له اذبح فقد

(قال) مالك أرى لصاحب الجلد شروى جلدته **﴿قال﴾** فقلت لمالك أو قيمة الجلد (قال) مالك أو قيمة الجلد كل ذلك واسع **﴿قلت﴾** وما معنى شروى جلدته عند مالك (قال) جلدته **﴿قال﴾** فقلنا لمالك أرايت أن قال صاحب الجلد أما أحب أن أكون شريكاً في البعير بقدر الجلد (قال) مالك ليس ذلك له يبيعه على الموت ويريد أن يكون شريكاً في الحياة ليس ذلك له وليس له الأقيمة جلدته أو شرواه فستنك في المسافر مثل هذا (قال) وأما إذا استثنى نخذه فلا خير في ذلك **﴿قلت﴾** وهذا قول مالك في الفخذ (قال) نعم وأما كبدها فإن مالكا قال لا خير في البطن والكبد من البطن (قال) وأما استثنائها وصرفها أو شمرها فإن هذا ليس فيه اختلاف أنه جائز (قال) وأما الأبطال إذا استثناهما فإن مالكا قال إن كان الشيء الخفيف الثلاثة أبطال والأربعة فهو جائز **﴿قلت﴾** أرايت أن استثنى أبطالا مما يجوز له فقل المشتري لا أذبح (فقال) أرى أن يذبح علي ما أحب وأكره **﴿قال﴾** ابن وهب **﴿قال﴾** لي مالك فمن باع شاة حية واستثنى جلدتها أو شيئاً من لحمها قليلاً كان أو كثيراً وزناً أو جزءاً (فقال) أما إذا استثنى جلدتها فلا أرى به بأساً وأما إذا استثنى من لحمها فلا أحب ذلك جزفاً كان ذلك أو وزناً لأنه حينئذ كأنه يبيع لحمه لا يدرى كيف هو أو باع شيئاً لا يدرى كيف هو (قال) ابن وهب (نم رجع مالك فقل لا بأس به في الأبطال البسيطة تبلغ الثلث أو دون ذلك **﴿ابن وهب﴾** قال وقال لي مالك إن اشتري رجلاً من رجل شاة فقل لي لي لحمها بكذا وكذا فذلك غرر لا يصلح وإذا اشتريتها وضمتها وحزمتها فلا بأس بذلك وإن شرطت للذي ابتعتها منه الرأس والأهاب لأنك إذا اشتريتها منه وضمتها وشرطت له رأسها وأهابها فأنها إن ماتت فهي من الذي اشتراها وإنه إذا باعك لحمها فماتت قبل أن يذبحها فضاهاها على بائعها **﴿ابن وهب﴾** قال وأخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريح أن زيد بن ثابت قضى في جزور يبيع وشرط البائع مسكها فرغب الرجل فيها فامسك فقل زيد بن ثابت له شروى مسكها **﴿قال﴾** وأخبرني إسماعيل ابن عياش أن علي بن أبي طالب وشرط الكندي قضى في رجل باع بديراً أو شاة

وشرط المسك والرأس والسواظ فبرأ البعير فلم يخره صاحبه (قال) إذا لم يخره أعطاه قيمة ما استثنى وقال شريح أو شرواه وقال مالك والليث شرواه أو قيمته **﴿ابن وهب﴾** وأخبرني موسى بن شبعة الحضرمي عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزيرة عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج هو وأبو بكر من مكة مهاجرين إلى المدينة مرأى برأعي غنم فاشترى ما منه واشترط عليهما أن سلبها له (وأخبرني) ثابت بن سعد عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزيرة بهذا وقال الليث فذلك حلال لمن اشترطه

**﴿قال﴾** في الرجل يبيع من لحم شاة أوطالا قبل أن يذبحها أو يبيع شاة **﴿قال﴾** ويستثنى من لحمها أوطالا مساة **﴿قال﴾**

**﴿قلت﴾** أرايت أن يمت عشرة أبطال من لحم شاة هذه أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز **﴿قلت﴾** فإن بعت رطلا من لحم شاة هذه أيجوز أيضاً (قال) لا يجوز عند مالك **﴿قلت﴾** فإن بعت شاة واستثنيت رطلا من لحمها أو عشرة أبطال أيجوز في قول مالك (قال) قال مالك إذا اشترط الشيء الخفيف من ذلك الرطل أو الرطلين وما أشبهه فذلك جائز **﴿قلت﴾** وإن اشترط من لحمها ما هو أقل من ذلك أيجوز هذا في قول مالك (قال) ما رأيت مالكا يبلغ الثلث إنما يجوز من ذلك الشيء الخفيف **﴿قلت﴾** ولم جاز هذا عند مالك أن أبيع شاة واشترط من لحمها الرطلين والثلاثة والأربعة وما أشبهه ولا يجوز لي أن أبيع من شاة رطلين أو ثلاثة قبل أن أذبحها وأسلخها (قال) لأنه لا يجوز لك أن تبيع ثمة حائك قبل أن تكون ثمراً حين يرضى ويحمل بيعه وتشترط من ثمر الحائط أصما معلومة تأخذها ثمر إذا طابت وكانت للثمر الثلث فأدنى ولا يجوز أن تبيع من ثمر حائك حين يرضى ويحمل بيعه ثمر أصما معلومة وإن كانت دون الثلث يأخذها ثمر إذا كان إنما يعطيه ذلك الثمر من ثمر هذا الحائط فلا يجوز هذا وإن كان الذي باعه من ذلك أقل من الثلث **﴿قلت﴾** ما قول مالك في شراء لحوم الأبل والبقر والغنم والطير كلها قبل أن يذبح فيقال له أذبح فقد

أخذنا منك كل رطل بكذا وكذا (قال مالك) لا يجوز ذلك لانه منيب لا يدري كيف يكون ما اشترى ولا يدري كيف يشكشف

حسب في الرجل يدعى على الرجل فيصالحه من دعواه  
على عشرة أرطال من لم شاة بهينها

قلت في رأيت لو ادعت في دار رجل دعوى فصالحني من ذلك على عشرة أرطال من لم شاة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا عندي

في اشتراء اللابن في ضرع الغنم

قلت في رأيت ان اشترت ابن عشر شياه بأعيانها في الابن لبها أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز اذا سعى شهراً أو شهرين أو ثلاثة وكان قد عرف وجهه حلالها فلا بأس به وان لم يعرف حلالها فلا خير فيه قلت في رأيت ان اشترى لبها ثلاثة أشهر ثم حلبها شهراً ثم يموت منها خمس (قال) ينظر الى الحسب المالكة كم كان حلالها كل يوم فان كان حلالها كل يوم قسطين قسطين قبل فاحلاب هذه الحسب الباقية كل يوم فان كان حلالها قسطين قبل فكم كان الشهر الذي حلب فيه العشر كلها من الثلاثة الأشهر التي اشترى حلالها فيها في قلة اللابن وكثرته في غلظه ورخصه فان بين اللابن في أوله وآخره تفاوتاً بعيداً في الثمن يكون شهراً في أوله يمدل شهرين في آخره وأكثر من ذلك في قول مالك في الشهر الذي احتلب فيه يمدل الشهرين الباقيين أن لو كانت الغنم المالكة قياماً في نفاق اللابن في الشهر الأول لثلاثة فيه ورخصه في الشهرين الباقيين في قول مالك فقد قبضت أمها المشتري نصف حقل لحلايك الغنم كلها الشهر الأول وبقي نصف حقل فلا حق لك في نصف اللابن الباقي وقد استوجبه البائع بحلابك غنمه شهراً ويرد عليك البائع لما هلك الحسب التي كانت تحلب قسطين قسطين وبقيت التي تحلب قسطين قسطين أي نصف الثمن لأن ابن المالكة قسطان ولابن الباقية قسطين قسطين فعملنا ان المالكة ثلثان من نصف

ثمن الباقي والباقية الثلث من نصف الثمن الباقي وانما هما في هذا النصف الباقي بمنزلة رجل اشترى لبن عشر شياه في ابدا اللابن على ما وصفنا ثم مات منها خمس قبل أن تحلب منها شيئاً فانه يصير أمرها الى ما وصفت لك في المسئلة التي فوق وكذلك ان لو كانت المالكة تحلب الثلث أو النصف أو الثلاثة أرباع فليس هذا الحساب بكون جميع هذه الوجوه قلت في فان كنت أنما سلفت في لبن هذه الغنم فيموت منها شيء (قال) اذا سلفت فيها فيموت منها شيء كان سلفك كله فيها بقي من لبن هذه الغنم قلت في والسلف في لبن الغنم مفارق لشراء لبن الغنم في قول مالك قال نعم (قال مالك) وانما يجوز أن يشتري لبن الغنم اذا كانت كثيرة الشهر وشهرين والثلاثة وأما ان كانت الشاة أو الشاتين فاشترى رجل حلالها على كذا وكذا شهراً بكذا وكذا درهما فلا يعجنى لأن الشاتين غير مأمومتين (قال) ولو سلف في لبن شاة أو شاتين كيلاً معلوماً كذا وكذا قسطاً بكذا وكذا درهما في ابان لبها فلا بأس بذلك قلت في وانما السلف في لبن الغنم مكالية في قول مالك (قال) نعم لا يجوز الا مكالية في ابان اللابن قلت في رأيت لو أني بعت لبن غنمي هذه في ابان لبها حتى يقطع أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك اذا ضرب لذلك أجلاً شهراً أو شهرين فلا بأس بذلك اذا كان ذلك في ابان لبها وعلم أن لبها لا يقطع من ذلك الا جلاً اذا كانت قد عرف وجهه حلالها قلت في فلو أني بعت لبها في غير ابان اللابن وشرطت ان أعطيه ذلك في ابان لبها كيلاً أو جزافاً أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا خير فيه عند مالك قلت في رأيت ان بعت لبن شاتي هذه في ابان لبها شهراً أو شهرين (قال مالك) لمكره أن يباع لبن الشاة الواحدة أو الشاتين لأن الشاة والشاتين أمرهما يسير وهما عندي من الخطر الا أن يبيع لبها كيلاً كل قسط بكذا وكذا قلت في ويتقد في ذلك اذا اشترى لبن الشاة أو الشاتين (قال) نعم اذا شرع في أخذ اللابن أو كان يشرع في ذلك بعد اليوم واليومين أو الايام القلائل قلت في فان اشترت لبن هذه الغنم في ابان اللابن فلم يقبض اللابن حتى ذهب

إبان اللبن (قال) برد الدرهم

في الرجل يكتري البقرة بحرب عليها وهي حلوب ويشترط حلابها

قال وسألت مالكا أو سئل وسمعت عن الرجل يكتري البقرة تحرب له لم يستق عليها الا شهر وهي حلوب أو الناقة ويشترط حلابها في ذلك (قال) ان كان قد عرف حلابها فلا أرى بذلك بأسا

في الرجل يشتري الجبلان على ان عليه عصره والقمح على ان عليه طعنه

قلت رأيت ان اشتريت من رجل جبلان هذا على ان عليه عصره أنجز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا قلت لم (قال) لانه كأنه باه ما يخرج منه فهو لا يدري ما يخرج منه قلت وكذلك لو باعه زرا قائما ويشترط المشتري على البائع ان عليه حصاده ودراسه (قال) قال مالك لا يجوز هذا أيضا قلت رأيت ان باع حنطته هذه ويشترط عليه المشتري ان يطحنها (قال) استقله مالك وجوزده وأرى أنه خفيف وعوجل قول مالك اجازته (قال) وقال لي مالك ولو ان رجلا ابتاع من رجل ثوبا على ان يخطه له لم أر بذلك بأسا ولو اشترى ثيابا على ان يحدوهم له لم أر بذلك بأسا ولو ابتاع قمحا على ان يطعنه له (قال) لي مالك فيه منعز وأرجو أن يكون خفيفا وأنا لا أرى به بأسا قال قلت له فالسهم والفجل والريثون يشتره على ان على البائع عصره فكرهه مالك وقال لا خير فيه انما هذا اشترى ما يخرج من زيته والذي يخرج لا يعرفه فردده عليه عاما بعد عام فكل ذلك يكرهه ولم يقف فيه وقال لا خير فيه قلت والقمح يشتره على ان على باله حصاده ودراسه وذروه يشتره زرا قائما قد يس (قال) لا خير فيه ورأيت عنده من المكروه البين لانه لما يشترى ما يخرج من الزرع قلت فما فرق ما بين الطحين وبين هذه الاشياء التي كرهها ما يخرج منها والدقيق يخرج من الخطة (قال) كأنني رأيت من الطحين ثم غربا ويرى ان القمح قد

عرف وجه ما يخرج منه فذلك خففه على وجه الاستقلال منه له في القياس (قال) ولقد قال لي مالك مرة لا يعجبني ثم خففه وجعل قوله في القديم والحديث مما حملناه عنه نحن واخواننا على التخفيف على وجه الاستحسان ليس على القياس

في كتاب المرايا والتجارة بأرض المدو وبيع أرض العنوة وأرض الصالح وبيع الشاة المعصرة والفرقة في القرابات وبيع ماء المواجل والآبار والانهار

وبليه كتاب التدليس

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب التدليس

في العبد يشتري ويدلس فيه بعيب ويحدث فيه عيب آخر

حدثنا زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد وسليمان قال حدثنا سحنون قال قلت لابن القاسم أرايت لو أنى اشتريت عبداً بدينار فأصابه عندي عيب ثم ظهر على عيب دلسه لي البائع أترى لي أن أردده في قول مالك بن أنس (قال) نعم إلا أن يكون العيب الذى أصابه عنده مفسداً مثل القطع أو العور والشلل والمعى وشبه ذلك فإن كان العيب الذى أصابه عيباً مثل هذه العيوب كنت مخيراً في أن ترد العبد وتعلم بقدر ما أصاب العبد عنده من العيب وإن شئت احتبست العبد وأخذت من البائع ما بين الصحة والداء إلا أن يقول البائع أنا أقبله بالعيب الذى أصابه عنده وأرد الثمن كله فيكون ذلك له ثم قلت له وإن كان هذا هكذا إذا أصابه عند المشتري عيب مفسد لم يكن للبائع أن يأخذه ويرجع على المشتري بقدر ما أصابه عنده من العيب (قال) لأن العيب إذا كان مفسداً فأصابه ذلك عند المشتري فهو فوات فلا بد للبائع أن يقول أنا أخذه وأرجع بقيمة العيب الذى أصابه عند المشتري لأنه قد فات ثم قلت له وإن لا يكون على المشتري أن رد العبد بعيب ظهر عليه وقد أصابه عنده عيب غير مفسد قيمة هذا العيب الذى أصابه عنده وإن كان غير مفسد (قال) لأنها ليست من العيب الذى عرفت للعبد التى تنقصه نقصاناً كثيراً وهذا

من الحى والرمد وما أشبه ذلك ألا ترى أنه إن حم يوماً أو أصابه رمد أو داميل ثم ظهر على عيب دلسه له البائع أن له أن يردده ثم قلت له فإن كان هذا العيب الذى أصابه عند المشتري قد نقصه إلا أنه ليس من العيوب المفسدة أليكون للمشتري أن يردده إذا ظهر على عيب قد دلسه له البائع ولا يكون عليه ما نقص العيب الذى أصاب العبد عنده شئ (قال) قال مالك بن أنس له أن يردده ولا شئ عليه إذا كان عيباً غير مفسد وإن كان قد نقصه ثم قلت له أرايت إن قطبت أصبعه أو أصابه أمر من الله فذهبت أصبعه ثم ظهر المشتري على عيب دلسه له البائع أنه أن يردده (قال) لا أحفظه عن مالك بن أنس إلا أنى أراد عيباً مفسداً لا يردده إلا بما نقص ثم قلت له فإن ذهبت أنملة أو ظفره (قال) أما أنملة فهو عيب لا يردده إلا بما نقص منه إلا أن يكون من وخش الرقيق الذى لا يكون ذلك مفسداً فيهم ولا ينقصه كثيراً فإن كان كذلك رده ولا شئ عليه وأما الظفر فإن له أن يردده ولا شئ عليه ولا أراد عيباً ثم قلت له فاحفظ عن مالك بن أنس أنه قال إن أصابه عنده حمى أو رمد أو صداع أو كى وكل وجع ليس بخوف أن له أن يردده إذا أصاب به عيباً قد دلس له البائع ولا شئ عليه (قال) نعم

في الرجل يشتري العبد فيموت أحدها ويحد بالآخر عيباً

قلت له أرايت إن اشتريت عبدتين في جفت واحدة فمات أحدهما في يدي وأصبت بالباقي عيباً أليكون لي أن أردده عند مالك (قال) نعم لك أن تردده عند مالك وتأخذ من الثمن بحسب ما كان يصير لهذا العبد من الثمن يقوم هذا الميت والمعيب فينظر ما يصيب قيمة هذا الذى أصبت به عيباً من الثمن فيرجع بذلك على البائع ثم قلت له فإن اختلفا في قيمة الميت فقال المبتاع قيمة الميت الثلث وقيمة هذا الثلثان وقال البائع قيمة هذا الثلث وقيمة الميت الثلثان (قال) يقال له صف ما الميت فإذا تصادقا في صفته دعى لصفته أهل المعرفة به فيقومون تلك الصفه وإن تناكرا في صفته فالقول في صفته قول البائع مع يمينه إذا كان قد انتقد الثمن لأن المبتاع مدع للفضل على ما يقول

البائع فالتقول قول البائع وعلى المتابع البينة على الصفة وان لم يأت بالبينة على الصفة  
حلف البائع وكان القول قوله اذا كان قد انتقد وان لم يكن انتقد فالتقول قول المشتري  
وقلت ارأيت ان اشتريت شاتين مذبحتين فأصبت احدهما غير ذكية فالتقول  
الذكية بحسبها من الثمن في قول مالك بن أنس أم لا (قال) أرى ذلك مثل الرجل  
يشترى الطعام فيقال له ان فيه مائة أردب فيشتري على ذلك فلا يجد فيه الا خمسين  
أربعين (قال) لا يلزمه أخذ ذلك الطعام الا ان يكون الذي نقص من ذلك الاراد  
البسيرة وهذه الشاة اذا وجدها ميتة وانما كان شراء الرجل شاتين لحاجته الى لحم  
اللحم والرجل اذا جمع الشراء في الصفقة الواحدة كان أرخص فأرى ان شاتين فخره  
ما وصفت لك من الطعام عند مالك ويرد الجميع الا ان يشاء ان يحبس الذكية فالتقول  
يصيبها من حصة الثمن فذلك له قلت فأت اشتريت عشر شياه مذبحه  
فأصبت احدها ميتة (قال) أرى ان تترك التسعة بحسبها من الثمن قلت  
وكذلك الرجل يشتري فلان خل فيصيب احدها خرا أو اشترى قنن خل فيصيب  
احدها خرا فهو على حل ما وصفت لك من قول مالك (قال) نعم قال سجنون  
وقال غيره اذا اشتري شاتين أو قننين أو عشرين متكافئين فال هذا لم يشتر احدهما  
لصاحبه فان أصاب بأحدهما عيبا أو استحق أحدهما رجوع بما يصيب المستحق من  
الثمن وان كان عيبا رده وأخذ ما يصيبه من الثمن قلت سجنون وكذلك يقول  
ابن القاسم في العبد المتيقن وليس العبدان المتكافئان كعبدين أحدهما بيع  
لصاحبه انما اشترى لمكان صاحبه أو كجارية ثياب أو زويق أو وكيل أو وزن يكتد  
فيستحق منه البسيرة ويبقى الكثير فان هذا قد سلمت له جعل صفته فيلزمه ما صح  
ويرجع ثمن ما استحق فان كان ما استحق مضرا به في صفته لكثرة ما استحق  
من يديه ويعلم ان هذا اذا استحق منه دخل عليه فيه الضرر لتبويض ذلك عليه وأن  
مثله انما يرغب في حبة ما يشتري فان هذا مثله ان يرد الصفقة كلها ويأخذ الثمن  
وان أراد ان يحبس ما سقم في يديه ويرجع ثمن ما استحق فان كان ما اشتري على

تكيل والوزن فذلك له وان كان ما استحق مما بيع على العدد فكان الاستحقاق  
على الاجزاء نصف ما اشترى أو ثلثه أو ثلاثة أرباعه أو ثلثه فذلك له لان ما رضى  
به يصير له ثمن معروف ان كان الذي استحق نصفه أو ثلثه فرضى بما بقي صار  
له نصف الثمن أو ثلثه وكذلك ما استحق من الكيل والوزن لان الذي بقي  
ثمنه معروف لانه مما لا يقسم الثمن عليه ان كانت استحق منه جزء معروف أو  
عدد على عدد السلع وان كان ما باع عددا واستحق من العدد ما يصير للمشتري  
حجة في أن يرد فأراد ان يحبس ما بقي بما يصيبه من الثمن فان ذلك لا يجوز له لانه  
اذا وجب له رد جميع ما في يده فليس له أن يقول أنا أحبس ما بقي بما يصير له من الثمن  
لانه يحبس ثمن مجهول لانه أوجب على نفسه بما يصير له من الثمن وذلك غير معروف  
حتى تقوم السلع ثم يقسم الثمن عليها فما صار للذي بقي أخذه بحسبها من الثمن وذلك  
مجهول وأما في العيب فانه اذا أصاب العيب في كثير من العدد حتى يضر ذلك به في  
صفته أو في كثير من وزنه أو كيله فانه يخير في أن يقبل الجميع بعينه أو يرد كله  
وليس له خيار في أن يحبس ما صح في يده بما يصيبه من الثمن وان كان معروفا وهو  
خلاف الاستحقاق في هذا الموضع لان صاحب العيب انما باع على أن حل بعضا  
بعضا فاما رضى منه بما رأى واما رده عليه قلت ارأيت ان اشتريت عبدا بثوبين  
فهلك أحد الثوبين عند صاحبه وأصاب بالثوب الباقي عيبا فجاء ليرده كيف يكون هذا في  
قول مالك (قال) ينظر الى الثوب الذي وجد به العيب فان كان هو وجه ما اشترى وفيه  
النقص فيما يرى الناس رده ونظر الى العبد فان كان لم يضر رده ونظر الى قيمة الثوب  
الثالث فردة قابضة مع الثوب الذي وجد به العيب وان كان العبد قد فات ثبائه أو نقصان  
أو اختلاف أسواق أو شيء من وجوه القوت نظر الى الثوب الباقي كم كان من الثوب  
الثالث فان كان ثلثا أو ربعا نظر الى قيمة العبد فقم قابض العبد لصاحب الثوب من  
قيمة العبد بقدر الذي يصيبه من صاحبه ان ثلثا أو ربعا يقرم له من قيمة العبد ثلثها  
أو ربعها ولا يرجع في العبد شيء وان كان انما أصاب صاحب العبد بالعبد عيبا وقد

نلف أحد الثوبين عند بائع العبد رد العبد ونظر الى الثوب الباقي فان كان هو الثوبين ومن أجله اشتراها رد الثوب الباقي وغرم قيمة الثوب ان كان الثوب الباقي لم يفت بخله أو نقصان ولا اختلاف أسواق وان كان فأت بشئ من ذلك أو كانت الباقي منهما سوى الذي ليس من أجله كان الاشتراء أسلماً لمشتريهما وغرم قيمتهما جميعاً لصاحب العبد

حكي في الرجل يشتري السلعة فتموت عنده ويظهر منها على عيب

قلت في ما قول مالك بن أنس فيمن اشتري سلعة يما صحيحاً فلم يقبضها صاحبها إلا بعد شهر أو شهرين وقد حالت الاسواق عند البائع وقبضها فأتت عند المشتري ثم ظهر على عيب كان عند البائع أي التقيمتين بحسب على المشتري ويجعلها قيمة المار به اذا أراد أن يرجع بالعيب أقيمها يوم قبض الجارية ثم قيمتها يوم وقعت الصفقة (قال) بل قيمتها يوم وقعت الصفقة قلت في ما قال كن البيع حراماً فاسداً فأى التقيمتين بحسب على المشتري (قال) قيمتها يوم قبضها ليس قيمتها يوم وقع البيع لان المشتري في البيع الفاسد لا يضمن إلا بعد ما يقبض لان له أن يترك ولا يقبض والبيع الصحيح القبض له لازم وليس له أن يفسخ ذلك ومصيبته منه فهذا فرق ما فيها قلت في ما رأيت ان اشتريت جارية يما صحيحاً فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع وقد تقدمت الهبة أو أنفذه وقد فأت الجارية أو حدث بالجارية عيب عند البائع قبل أن أنفذه (قال) قل مالك الموت من المشتري وان كان البائع حاسبها بالثمن (قال ابن القاسم) فالعيب عندي بمنزلة الموت يكون ذلك كله من المشتري اذا كانت الجارية ممن لا يتوابع مملهاً ويبيع على القبض قلت في ما كان اشتراها على صفة فأصابها بعد وجوب الصفقة على ما ذكرت لك (قال) قل مالك ذلك كان اشتراها وهي على الصفة التي وصفت له فأصابها من حدث بعد ذلك فهو من المشتري (قال ابن القاسم) وقل لي مالك بعد ذلك في هذه مسألة فيمن اشتري على الصفة اليها ان ماتت قبل أن يقبضها لمشتري فيمن من البائع (قال ابن القاسم) ولم يذكر لي في العيوب في

هذه المسألة شيئاً إلا أنه قال لي قبل ذلك في الموت والعيوب انها من المشتري جميعاً وأرى أن ذلك كله من البائع إلا أن يشترط البائع أن ما أصابها بعد الصفقة فهو من المشتري فيكون ذلك على ما اشتراط وهو قول مالك الآخر الذي ثبت عليه وقاله لي غير عام وأرى العيوب التي تصيب السلعة قبل أن يقبضها المبتاع بمنزلة الموت ضامن ذلك من البائع إلا أن يشترط كما وصفت لك قلت في ما رأيت ان اشتريت جارية بها عيب لم أعلم به فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع أو أصابها عيب مفسد مثل القطع والشال وما أشبهه وذلك كله عند البائع قبل أن يقبضها أنتزعتني الجارية أم لا وهل يكون ما أصابها من العيوب أو الموت التي كان بعد الصفقة من المشتري أم من البائع اذا طاع على العيب الذي كان بالجارية عند البائع (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً لا ما قال لي مالك في الموت اذا اشتراها فاحتبساها البائع للثمن فهي من المشتري اذا كانت ممن لا يتوابع مملهاً ويبيع على القبض فان هذه السلعة قد وجبت وان كان له أن يرداها لا يلو شأه أن يأخذها أخذها ببيعها ولم يكن للبائع فيها حجة ألا ترى أن عقده جائز فيها وان عتق البائع فيها غير جائز ولا يشبه هذا البيع الفاسد لان المشتري في البيع الفاسد لو أراد أن يأخذ لم يكن ذلك له وان البائع لو أعتق في البيع الفاسد لجاز ذلك عليه ولم يكن للمشتري عتق معه إلا أن يكون المشتري أعتق قبل البائع فيكون قد أعتقها وان هذا لا عتق للبائع مع عتق للمشتري ولا عتق له وان لم يعتق المشتري لان المشتري كان على شرائه يأخذها أن أحب وانما احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن (قال) وكذلك قال لي مالك أراها بمنزلة الرهن ان احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن وان ماتت فهي من المشتري فهي اذا باعها وبها العيب فاحتبسها بالثمن فهي رهن ولو لم يحتبسها لقبضها المشتري وكان المشتري ضامناً لما أصابها فحسب البائع ايها بمنزلة الرهن ويقبض للمشتري بعد الوجوب فأرى أن كل ما أصابها من عيب أو موت وان كان بها يوم باعها البائع عيب كان عنده فهي من المشتري حتى يرداها قبضها من البائع أو لم يقبضها حتى يرداها قبضها من السلطان أو يبرئها منها البائع وخبرني في



سحنون عن ابن وهب عن ابن لهيعة أنه سمع يزيد بن أبي حبيب يقول اشترى رجل عبداً من آخر فقال لذي باعه قد وجب لك غير أني لا أدفع إليك العبد حتى تستدني ثمنه فاني لا أملك فانطلق المشتري بأني ثمنه فلم يأت ثمنه حتى مات العبد الذي باعه (قال) يزيد قال سمع بن المسيب هو من النبي مات في يده (وقال) سليمان بن يسار بل هو من الذي اشتراه ووجب له (قال) سحنون (وقد قال مالك بقوليهما جميعاً) ابن وهب (قال) الليث كتب إلى يحيى بن سعيد يقول من باع دابة غائبة أو متاعاً غائباً على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يجد الدابة أو المتاع الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فان كانت الدابة أو المتاع على ما وصف البائع ثم بيعهما وأخذ الثمن (وأخبرني) سحنون بن سعيد قال أخبرني ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في بيع الدابة الغائبة أن أدركتها الصفقة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس (وأخبرني) عن ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً فهو من المتاع (وأخبرني) عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه حدثه قال سابع عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف فرسا غائبة وشرط أن كانت هذا اليوم حية فهي مني (وأخبرني) ابن وهب عن ابن جريح عن ابن شهاب قال كان عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف من أجده أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يقولون ليهما قد باهما حتى نظرا فلهما أجده فباع عبد الرحمن بن عوف من عثمان فرسا غائبة بأشئ عشر ألفاً ان كانت هذا اليوم صحيحة فهي مني ولا يخل عبد الرحمن إلا وقد كان عرفاً ثم ان عبد الرحمن قال لعثمان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى يقبضها رسول قال نعم فزاده عبد الرحمن بن عوف أربعة آلاف على ذلك فبعت فقدم رسول عبد الرحمن فعم الناس أن عبد الرحمن أجده من عثمان (وأخبرني) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال والله وجد الفرس حين خلع رسته

قد هلكت فكانت من البائع

سحنون في الرجل يتاع الجارية وبها العيب لم يعلم به حتى يبيعها ثم ترد عليه

(قلت) (أرأيت أن اشترت جارية وبها عيب لم أعلم به ثم يبتاع فتدولها رجل فبعت في يدها أو أسواقها ثم اشترتها فعلمت بالعيب الذي كان عند البائع الذي باعني (قال) سحنون (وقال غيره لك أن ترداها عليه أن لم يكن دخلها عيب مفسد مثل ما وصفت لك (وقال) أشيب (لك أن ترداها على الذي اشترتها منه آخراً لأن عيبك عليه (قلت) (لأن القاسم فإن كان اشترها فيما صححاً وبها عيب لم يعلم به فباعها أو أجزاها أو رهنها أو تصدق بها أو كاتبها أو اتخذها أم ولد أخرى هذا كله فوات في قول مالك أم لا (قال) (أما الرهن والاجارة والبيع فليس يفوت وقد بلغني عن مالك بن أنس ممن اتفق به أنه لم يرد في البيع فواتاً والذي أخذ به أن ليس البيع يفوت لأنه قد أخذ له ثمناً ثانياً هو على أحد وجهين إما أن يكون قد رأى العيب فقد رضي به حين باعه ولو شاء لم يبه حتى ثبت من صاحبها فرداها عليه العيب وإما أن يكون لم يره فهو ان كان نقص في يمينه العبد لم ينقص موضع العيب (قال) (وأما التدبير والكتابة والموت واتخاذها أم ولد والصدقة فإن مالكاً قال لي في ذلك أنه كله فوت (قلت) (فما قول مالك بن أنس في الهبة إذا وهبها وقد اشترها وبها عيب (قال) (قال مالك ان كان وهبها للثواب فهو بيع وان كان وهبها لغير ثواب فهو من وجه الصدقة وهو فوت ويرجع فيأخذ قيمة العيب والبيع الصحيح اذا أصاب العيب بعد ما رهن أو أجزاها فلا أراه فواتاً وهي ما رجعت اليه بافتكاك أو انقضاء أجل الاجارة فأرى له أن يرداها ان كانت بحالها وان دخلها عيب مفسد ردداها وما نقص العيب الذي حدث بها (وقال) أشيب (ان اقتسكها حين علم بالعيب فله أن يرداها ولا يرجع بما بين الصحة والداء

في الرجل يتبع الامه فلان اولاداً ثم يجد بها عيباً

قلت في رأيت ان ابتاع أمة فولدت عند المشتري ولداً فأتى ولدها فأصابها عيباً له أن يردّها وقد مات الولد عنده (قال) نعم يردّها اذا مات الولد ولا شيء عليه ويرجع بالثمن كله ولا شيء عليه في الولد قلت في فان كانت الولادة قد نقصت وقد مات الولد ثم أصابها عيباً (قال) له أن يردّها وما نقصت الولادة منها وكذلك قال لي مالك بن أنس وكذلك لو لم تلد وأصابها عند المشتري عيب مفسد مثل القطع والمور والشال ونحو ذلك فنقصان الولادة مثل العيوب المفسدة قلت في رأيت ان اشترى رجل جارية وبها عيب لم يعلم به ثم ولدت عنده اولاداً فماتت الام أو قتلها رجل وبقى الاولاد عنده ثم علم بالعيب (قال) يرجع على بانيه فيأخذ منه قيمة العيب كما فسر لك قلت في فتقوم الجارية ان كانت ميتة أو مقتولة وولدها معها (قال) تقوم على نفسها كما وصفت لك قلت في سجنون في وقد قال بعض رواة مالك الا أن يكون ما وصل اليه من قيمة الام مثل الثمن الذي يرجع به على البائع فلا تكون له حجة ألا ترى أن البائع لو أن الام لم تنسل وانكبتها ماتت لو قال للمشتري انا أردت عليك جميع الثمن ورد على الولد ولا أعطيك ما بين القيمتين كان ذلك له وقيل للمشتري إما ان رددت عليه الولد وأخذت الثمن وإما أن تمسكت بالولد ولا شيء لك فهو اذا كانت القيمة في يده وعلى مثل الثمن والولد فضلاً أيضاً لم تكن للمشتري حجة لان الذي يريد أن يرجع به في يده مثله منها

في الرجل يتبع الامه فلان اولاداً ثم يجد بها عيباً

من صاحبه ثم يظهر على عيب

قلت في فتواتي امت من رجلين ثوباً فباع أحدهما من صاحبه حصته ثم ظهر على عيب كان عنده (قال) أرى أن الذي باع حصته من صاحبه قد خرج ما كان في يده من السلعة فلا يرجع عليك بما بين الصحة والداء وأما الذي لم يبيع فله أن يرد حصته

في يده عليك بنصف الثمن فتكون نصف السلعة في يدك ونصفها في يدي الذي اشتراها من صاحبه

في الرجل يتبع الجارية على جنس فيصيبها على جنس آخر

قلت في رأيت ان اشترت جارية على أنها بربرية فأصبتها خراسانية (قال) لك ان تردّها قلت في فان اشتريتها على أنها صقلية أو آرية أو اشابانية فأصبتها بربرية أو خراسانية (قال) ليس لك أن تردّها قلت في لم (قال) لان البربرية والخراسانية أفضل من الصقلية والآرية لان الناس انما يذكرون الاجناس لفضل بعضها على بعض فيزداد بذلك في أمان الرقيق فاذا كانت أرفع جنساً ما شرط فليس له أن يرد قلت في وتحفظ هذا عن مالك (قال) لا الا أن يكون في ذلك امر يعرف به أن المشتري قد أراد فبرده مثله أن يكره شراء البربرية لما يخاف من أصولهن وحريتهن وسرقتهم وما كان من هذا وما أشبهه فأرى أن يرد وما لم يكن على هذا الوجه وليس فيه عيب يردّه ولا ثمن يوضع فلا يرى أن يردّه قال ولقد سمعت مالكا وسأله ابن كنانة ونزلت هذه المسئلة بالمدينة في رجل اشترى جارية فأراد أن يتخذها أم ولد فاذا نسبها من العرب فأراد ردّها بذلك وقال ان ولدت مني وعنت يوماجر العرب ولا يها ولا يكون ولاؤها تولدي (قال مالك بن أنس) لا أرى هذا عيباً ولا أرى له أن يردّها

في الرجل يتبع العبد وبه عيب فيفوت عنده بموت أو عيب

قلت في رأيت ان اشترت عبداً وبه عيب دلته لي البائع ثمانية دينار وقيمه مائة وخمسون ديناراً فغير عندي العبد بعيب فأسد أو مات فأردت أن أرجع على البائع بالبيع (قال) ينظر الى قيمته صحيحاً يوم قبض عند مالك فزعمت أن قيمته خمسون ومائة والى قيمته معينا يوم قبضته فزعمت أن قيمته وبه العيب مائة فصار ما بين قيمة العبد صحيحاً وبين قيمته مئياً الثالث فيفرض الثمن على ذلك فيكون لبائع العبد ثلث المائة



قال لا (قال مالك) والجارية يشتريها القوم فتستحق عندهم فتنصب (قال) مالك  
لمالك ما النصب قال تطبخ وتعمل وتنزل وتنسل وتعالج الاعمال وتستحق وتعتق  
ويرتفع ثمنها بذلك أفهذا فوت (قال مالك بن أنس) لا أرى هذا فواتا أن أحب  
يردد والا حبس ولا شيء له (قال) فقلت لمالك فالصغير يشتري فيكبر أترى  
(قال) نعم وأرى أن يأخذ قيمة العيب منه على ما أحب أو كره البائع (قال) ومن  
عن مالك أنه قال الهرم فوت (قال) لعبد الرحمن بن القاسم وتفسير العيب كره  
يرجع به أن يرجع أو يرد أن رد (قال) أن أراد أن يرجع المتاع نظر إلى قيمته  
الجارية يوم باعها كم كانت قيمتها صحيحة ونظر كم قيمتها وبها العيب يوم باعها وقبض  
فإن كان العيب الذي بها سدسها أو خمسها نظر إلى الثمن الذي نقد فيها فرد منه  
سدسه أو خمسها كان ذلك الثمن أكثر من القيمة أو أدنى فلي هذا بحسب وإن  
أراد أن يردّها نظر إلى قيمتها يوم اشتراها وبها العيب الذي اشتراها به ثم نظر إلى  
ما أصابها عند المشتري من العيب كم كان قيمتها يوم قبضها أن لو كان بها - وتفسير ذلك  
أن يكون بعها وبها العيب ويستبها ثمانون ديناراً فعورت عنده ولو كانت ذلك اليوم  
عورت كانت قيمتها ستين فيرد ربع الثمن بعد ما طرحنا ما يصاب العيب الذي دلس  
البائع من الثمن وأما العين التي ذهبت فيلزمه قيمتها يوم قبضها كمثل رجل ابتاع عبدين  
في صفقة واحدة بثمن واحد ثم مات أحدهما وبقي الآخر فيوجب له عيب فأراد أن يردّه  
فانما ينظر كم كان قيمة الباقي من صاحبه الهالك يوم قبضها فإن كان الثلث أو النصف أو  
الرابع رده ورجع فأخذ من الثمن أن كان الربع فربع وإن كان النصف فالنصف وإن  
كان الثلث فالثلث من الثمن فالعبد الباقي مع الذي مات بمنزلة اليد والعين من الجسد  
بعد قيمة عيب الذي دلس له يقسم الثمن على العيب الذي دلس له وعلى ما بقي من  
العبد ثم ينظر قدر العيب الذي دلس له به ثم ينظر إلى ما بقي فيكون ذلك ثمنًا للعبد  
ثم ينظر في اليد أو العين كم كانت من العبد ذلك اليوم فإن كانت الربع أو الثلث رد  
وربع ما بقي من الثمن أو ثلثه بعد العيب الأول فيه تفسير قول مالك في هذا (قال)

وسألت مالك عن الرجل يبيع الأمة فيزوجها المشتري عبده ثم يجد بها عيباً فيريد  
ردها (قال) نعم (قال) فقلت لمالك بن أنس في النكاح أيفسخه البائع  
(قال) لا وهو بمنزلة أن لو زوجها سيدها رجلاً حرّاً فليس للبائع أن يفسخه أن  
يدها عليه (قال) فقلت لمالك بن أنس أفيرد في ذلك قيمة ما نقص الجارية النكاح  
(قال) إن كانت الجارية - يقبضها النكاح فعليه ما نقص من ثمنها (قال) وربما ردها  
وتد نكحت وهي خير منها يوم باعها يردّها وبها العيب فيكون هو أكثر ثمنها فإن  
كان ذلك يقبضها فأرى أن يرد النقصان والا فليس للبائع شيء ويردها عليه والنكاح  
ثابت (قال) فقلت فأتيت أن كان في الولد ما يجبر به عيبها الذي دخل من قبل النكاح  
أ يكون له أن يجبر عيبها بالولد في قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن مالكاً قال برباردها  
ولدها وقد زاد ذلك في ثمنها فهذا من قوله بذلك على أنه إنما أراد أن يجبر به (قال)  
سعنون (قال) وقد قال غيره يردّها وما يقبضها النكاح وإنما زيادة ولدها فيها كمثل زيادة بدنّها  
وجسمها وصنعة نحت فيها فيرتفع لذلك ثمنها حتى تكون يوم يردّها أفضل منها أن  
لو كان معها ولد أو أكثر لثمنها وأشدّ جبراً لما نقص النكاح منها (وقد) قال مالك بن  
أنس في بعض هذا البناء مما يردّها به وهو فيها ويفرم ما نقص العيب ولا يحبس له  
في جبر ما نقص العيب عنده شيء (قال) لابن القاسم أرايت أن اشتريت عبداً بعبد  
فهلك العبد الذي دفعت وأصبت بالعبد الذي اشتريت عيباً فأردت أن أردّه (قال)  
مالك مالك يردّه وله قيمة الغلام الذي دفع إليه لأن ثمن هذا العبد (قال) وإن نقص هذا  
الباقى الذي ظهر به العيب فليصاحبه أن يردّه ولا شيء عليه في نقصانه إلا أن يكون  
نقصانه ذلك عيباً مفسداً مثل العور والشلل والقطع والضم وما أشبه ذلك وأما كل  
عيب ليس بمفسد فانه يردّه بالعيب الذي ظهر عليه ولا شيء عليه في العيب الذي حدث  
عنده إذا كان ليس عيباً مفسداً وإن كان لم يهلك العبد الآخر ودخله ثناء أو نقصان  
أو اختلاف من أسواق أو عتاة أو كتابة أو دبره أو باعه أو كانت جارية فأجلها ثم  
ظهر هذا الآخر على عيب بالعبد الذي عنده فانه يردّه وليس له من العبد الذي فات

ودخله ما ذكرت لك من الفتح وغيره قليل ولا كثير وإنما له قيمته يوم قبضه  
وليس له من الثمن الذي باعه به هذا شيء وإن كان باعه ولم يعتمه باعه بأقل من قيمته  
يوم قبضه أو بأكثر من قيمته فليس لهذا الذي يرد العبد بالعيب في هذا الثمن قبل  
ولا كثير وإنما له قيمة هذا العبد الذي دخله الفتح بالفتح أو بالبيع وورد الفتح  
أصاب به العيب ولا شيء له **قلت** **﴿**أرأيت أن اشتريت عبداً بطعام أو بشئ مما ياكل  
أو يوزن كان مما يؤكل ويشرب أو كان مما لا يؤكل ولا يشرب فأصبت بالعبد عيباً  
وقد تلف الثمن الذي دفعت إليه فأردت رد العبد (قال مالك) ترجع بمثل ما دفعت من  
الكيل والوزن فإن كان قد تلف ذلك الذي دفعته فأنما لك مثله **﴿**قلت **﴿**فإن كنت  
أبنت عبداً بعرض من العروض فأصبت به عيباً وقد تلف العرض عند الذي دفعته  
إليه (قال) **﴿**قال مالك يرجع عليه بقيمة ذلك العرض ولا يرجع عليه بعرض مثله (قال)  
وما يوزن ويكيل في هذا بنزلة الدراهم والدرهم وأما العروض كلها فأنما له قيمتها إن  
كانت قد تلفت وإن كانت لم تتلف فأنه يرجع فيها إلا أن تكون قد فانت بخاء أو  
تقصان أو اختلاف من أسواق أو بيع فأنما له قيمتها **﴿**قلت **﴿**ما فرق ما بين العروض  
في هذا وبين ما يوزن ويكيل في قول مالك (قال) لأن العروض لا يستطيع رد مثله  
وهو حين قبضها وجبت عليه قيمتها يوم قبضها إن حالت عن حالها فإذا تلفت العروض  
عند الذي باع العبد فأنه يرجع عليه قيمتها (قال) **﴿**وما ما يوزن ويكيل فلم يجب عليه  
فيه قيمة إن حال فهو وإن تلف فأنما له مثل كيله أو وزنه فكأنه أخذ شيئا بعينه

**﴿**قلت **﴿**فإن اشتريت عبداً بغير فاسد ثم قبضته قبل أن يقبضه **﴿**

**﴿**قلت **﴿**أرأيت لو أني اشتريت عبداً بغير فاسد ثم قبضته من البائع حتى أعنته  
أليزني الفتح أم لا (قال) الفتح لازم للمشتري قبض أو قبض إذا كان البيع  
فاسداً ويقوم عليه في ماله وتأخذ من ماله قيمته إذ كان له مال فإن لم يكن له  
مال فلا يجوز عتقه **﴿**قلت **﴿**لم تجز عتقه قبل أن يقبضه والبائع فاسد وهو إنما  
يقبضه يوم قبضه والبيع متى كان بينهما مفسوخ لا يقر فعتقتهما التي عقدا باطل

لم تجز عتقه قبل أن يقبضه (قال) لأن عتقه العبد قبل أن يقبضه قبض منه  
فقد فهو إذا أعنته دخل في عتقه إياه قبضه للعبد بقوات العبد **﴿**قلت **﴿**وكذلك  
لو كان العبد لم يتغير بتقصان بدن ولا زيادة ولا بجوالة أسواق (قال) نعم قال عبد  
الرحمن بن القاسم وإنما مثل ذلك مثل الرجل يشتري العبد الغائب ويشترط على البائع  
أنه منه حتى قبضه فتجب الصفقة بينهما إن البيع بينهما جائز وضاه من البائع حتى  
قبضه المبتاع ولا يصلح النقد فيه بشرط إلا أن يتطوع بذلك المشتري بعد وجوب  
الصفقة فإن أعنته المشتري وقد اشترط أن ضاه من البائع جاز الفتح عليه وكذلك  
البيع الفاسد إذا أعنته المشتري قبل أن يقبضه جاز عتقه على المشتري وإن كان العبد  
في ضمان البائع وهذا مثل الأول **﴿**قلت **﴿**وما وصفت من بيع العبد الذي يكون في  
بعض المواضع ويشترط سيده أن ضاه منه إن البيع جائز هو قول مالك (قال) نعم  
**﴿**قلت **﴿**والعبد إذا أعنته المشتري قبل أن يقبضه أنه جائز أهو قول مالك (قال)  
لا أنه عتقه في الفتح **﴿**قلت **﴿**أرأيت لو أني اشتريت عبداً أكون لسيده أن  
يتننى قبضه في قول مالك حتى أدفع إليه حقه (قال) نعم **﴿**قلت **﴿**فلو أعنته المشتري  
بعد وجوب الصفقة وقبل أن يدفع إليه الثمن أيجوز عتقه وقد كان للبائع أن يمتعه  
(قال) الفتح جائز عند مالك إن كان للمشتري مال وتأخذ منه الثمن وإن لم يكن له  
مال لم يجز عتقه فإن أيسر قبل أن يباع عليه وأدى الثمن وقبض العبد جاز ذلك الفتح  
عليه **﴿**قال **﴿**وقال مالك فإن بيع عليه في ثمنه ثم اشتراه بعد ذلك لم أره يعتق عليه لأنه  
قد بيع عليه فبطل عتقه ذلك **﴿**قلت **﴿**ما قول مالك فيمن اشترى سلعة بسلعة عنده  
في يده موصوفة قبض السلعة المحاضرة ثم أصاب السلعة الغائبة التي كانت في البيت  
قد تلفت أو ماتت قبل وقوع الصفقة (قال) يأخذ سلعته بعينها إن كانت لم تتغير  
**﴿**قلت **﴿**فإن كانت السلعة التي قبض جارية فأعتقها ثم أصاب السلعة الموصوفة التي  
كانت في البيت قد تلفت قبل وجوب الصفقة (قال) أرى عتقه جائزاً وعليه قيمتها  
**﴿**قلت **﴿**وهذا قول مالك (قال) **﴿**قال لي مالك في البيع المكروه أنه من صاحبه



المشتري البائع بذلك نقصان **قلت** **﴿** ويدفع السلطان الثمن الذي بيع به العبد **﴿** المشتري العبد الذي رده بالعيب في قول مالك **﴿** قال نعم **﴿** قال مالك **﴿** يدفع اليه **﴿** الذي اشترى هو به العبد **﴿** قلت **﴿** قبل يكون على هذا الذي يرد العبد بالسبب السلطان وبائع العبد غائب اذا باع السلطان العبد فقال ادفع الى الثمن الذي اشترى به العبد هل يكافئه السلطان البيعة انه قد تقدم الثمن البائع **﴿** قال **﴿** نعم يكافئه والا فليس اليه الفتن ولم اسمع هذا من مالك **﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشترت عبداً بدينار فتاب البائع كيف اصنع بالعبد والعبد لم يتغير بقاء ولا نقصان ولا تغيير اسواق **﴿** قال **﴿** سألت مالكا عن الرجل يشتري العبد وبه العيب فيغيب البائع عنه فيطلبه ولا يجد فيفرغه ذلك الى السلطان **﴿** قال **﴿** ارى ان يسأله السلطان البيعة على شرائه فان اتى بيعة انه اشتراه بيع لاسلام وعبدية الاسلام نظر السلطان بعد ذلك فلو لم له وطلب البائع فان كان قريباً لم يتجمل بيعة وان كان بعيداً باعه السلطان اذا خاف على العبد الضيعة او النقصان او الموت ثم قبض السلطان منه فان كان فيه وفاء دفعه الى المشتري العبد وان كان فيه نقصان دفعه ايضا الى المشتري العبد واتبع المشتري البائع بما بقي له من اليه الثمن الذي اشتراه به وان كان في ثمنه فضل حبسه السلطان على بائع العبد حتى يدفعه **﴿** قال **﴿** فآوى البيع الفاسد مثل هذا اذا ثبت له البيعة انه كان بيعه حراماً ولم يتغير بقاء ولا نقصان ولا اختلاف اسواق **﴿** ارايت ان يفعل به كما وصفت لك في البيع وان كان قد فات بشئ مما وصفت لك جعله الفاضل على المشتري ببيعته يوم قبضه وبتراوان فيما بينهما ان كان لاحدهما فضل على صاحبه اذ اتى بائعه يوماً ما

**﴿** في الرجل يتابع الجارية بيعاً فاسداً فتفوت عند المشتري بعيب **﴿**

**﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشترت جارية بيعاً فاسداً فأصابها عيب فضعني مالك قيمتها يوم قبضتها **﴿** ارايت ان كان الثمن الذي بعني به البيع جارية أقل من قيمتها يوم قبضتها أو أكثر ايامني ذلك قال نعم **﴿** قلت **﴿** وكل بيع حرام لا يقر على حال ان ادرك رده فذقت **﴿** قال **﴿** مالك فعلى المشتري اذا فات عنده قيمتها يوم قبضتها كانت

قيمة أقل من الثمن الذي باع به أو أكثر الا البيع والسلف وما شبهه من اشتراط ما لا يجوز في البيع فانه ان كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن الذي رضى به على ان باع والسلف لم يزد عليه وان كان أقل رد الي ذلك **﴿** قلت **﴿** وهذا قول مالك **﴿** قال **﴿** نعم **﴿** قال **﴿** وقال مالك بن أنس في الجارية بيعها بعد ما على ان تتخذ أم ولد فلا يعلم بيع **﴿** قلت **﴿** نعم فتكون قيمتها أقل مما تقدم فيها فيطلب المبتاع ان يوضع له فيبيع ذلك حتى تفوت فتكون قيمتها أقل مما تقدم فيها فيطلب المبتاع ان يوضع له **﴿** قال **﴿** لا ارى ذلك له انما القول هاهنا للبائع وليس للمبتاع **﴿** قلت **﴿** ارايت ان اشترت سلمة بيعاً فاسداً فبعت نصفها اترى هذا فواتا في جميعها **﴿** قال **﴿** نعم **﴿** وأخبرني **﴿** ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال كل شرط حتر به على رجل في جارية يتابعها تنتع بهبتها ويبيعها أو ما يجوز للرجل في ملكه ولا يشترط عليه أن يلتصق ولدها ولا يعزها فلا يحل له أن يطأها على شئ من هذه الشروط وان اشترط ذلك عليه فأهل الجارية أحق بجواز البيع ان تركوه من الشروط وخلوا بينه وبين الجارية بغير شرط وان أبوا تناقضوا البيع وذلك أنه لا يحل له من الجارية ما اشتراها له به من أن يمسها والحاجة له اليها والشرط الذي اشترط به فيها فأهل الجارية بالخيار ان شاءوا ومنعوا عنه الشرط وان شاءوا نقضوا البيع ان لم يطأها فان وطئها كان في ذلك رأي الحكم **﴿** وأخبرني **﴿** سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة أن ابن مسعود استفتى عمر بن الخطاب في مثل هذا فيما اشترطت عليه امرأته في الجارية التي اشتراها منها وكان شرطها ان باعها فهي أحق بها بالثمن فقال عمر لا تقربها وفيها شرط لأحد **﴿** وأخبرني **﴿** عن علي بن زياد عن مالك بن أنس فيمن ابتاع جارية على أن لا يديها ولا يبيعها فباعها لمشتري انه ينقض البيع وترد الى صاحبها الا أن يرضى أن يسلمها اليه ولا شرط فيها فان كانت قد فاتت فلم توجد أعطي البائع فضل ما وضع له من الشرط **﴿** وقد قيل انها ان فاتت بيع أو تدبير أو موت أو كتابة أو اتخاذ أم ولد ان عليه قيمتها وبتراوان الثمن

سح في الرجل يتاع الجارية وبها العيب لم يعلم به ثم توت من ذلك العيب

قلت رأيت أن اشتريت جارية حاملا دلس لي بها البائع فماتت من نفاسها  
أن أرجع بالثمن أم لا (قال) قال مالك بن أنس كل عيب دلس به البائع باع وهو  
وهو يعلم فذلك العيب عند المشتري من ذلك العيب فالمصيبة من البائع والثمن رد  
المشتري والحل عيب من العيوب فإن كانت الجارية ماتت قبل أن يعلم به المشتري  
وقد دلسه فأراها من البائع وإن كان علم فلم يرد حتى ماتت من نفاسها فلا شيء  
(قال أشهب) إلا أن يكون فيما أمر لم يكن في مثله فوت فقام في ردها فيكون  
بثقله من لم يعلم ولعله أن يكون علم حين أضر بها الطلق فتخرج في ذلك فلم يصل إلى  
السلطان ولا إلى الرد حتى ماتت فهي من البائع وإن كان أمرا في مثله ما ترد ولم يأت  
من ذلك أمر من طول الزمان ما يرى أنه رضا منه يكون اليوم وما أنشبهه أحلت  
بأنه الذي لا إله إلا هو ما رضى الأعلى القيام ثم ردها وإن كان لم يدلس له به وماتت  
في يدي المشتري من ذلك العيب كانت المصيبة من المشتري وردد البائع على المشتري  
ما بين القيمتين قال سحنون وقد بينا آثار هذا قبل هذا وهذا قول أشهب

سح في الرجل يبيع الجارية من الرجل قبل أن يولد له ثم توت الأم

فيظهر المشتري على عيب كان بالجارية

قلت رأيت أن بعث من رجل جارية فولدت عند المشتري أولادا فماتت ولقي  
أولادها ثم ظهر على عيب كان بالجارية حين بعته إياها (قال) يرد البائع قيمة العيب  
ولا يكون للمشتري أن يرد الأولاد وقيمة الأم إلا أن البائع أن يقول أنا أخذ الأولاد  
وأرد الثمن لأن التي كان البيع فيها قد ماتت قال سحنون فن قال لا أقبل ذلك قيل  
للمشتري إما أن أخذت الثمن ورددت الأولاد وإما أن تمسكت بالأولاد ولا شيء  
لك ألا ترى لو أن لأم فتنة ومعهما ولدها ثم أراد ردها لم يعيب لم يكن له أن يرد  
الأولاد ومعهما أو يسكب ولدها أو لا ترى لو أن لأم لم يكن معها ولد وأصاب بها

حدث بها عنده عيب آخر كان له أن يردّها ويغرم ما نقصها العيب عنده أو يحبسها  
ورجع قيمة العيب الذي دلس له إلا أن يقول البائع إذا أراد المشتري التمسك بها  
وأن يرجع بالعيب أنا أرد الثمن وأخذها مبيعة فلا تكون للمشتري حجة إماما أن  
ردها وأخذ الثمن وإما أن احتبس ولا شيء له وكذلك إذا رضى أن يدع الثمن  
وأخذ الولد بلا أم قال للمشتري إما أن أخذت الثمن وأعطيت الولد وإما أن تمسكت  
بأولده ولا شيء لك قلت لأن القاسم رأيت أن اشتريت جارية فلم أقبضها حتى  
ولدت عند البائع ولدا ثم قبضتها بعد ما ولدت بشهر أو بشهرين ثم أصبت بها عيبا  
دلس لي البائع وقد حدث بالجارية عندي عيب فأردت أن أرجع عليه بالعيب الذي  
دلس لي هل ينقسم الثمن على قيمة الأم والولد أم على قيمة الأم وحدها (قال) ينظر  
إلى قيمة الأم يوم وقعت الصفقة بلا ولد ثم يرجع بقية العيب بحال ما وصفت لك

سح في المكاتب يتاع أو يبيع العبد فيعجز المكاتب ويحجب السيد بالعبد عيبا

والمأذون له في التجارة يتاع العبد ثم يحجب عليه ثم يحجب السيد بالعبد عيبا

قلت رأيت لو أن مكاتبا اشتري عبدا فباعه من سيده ثم عجز المكاتب فرجع  
رفيقا فأصاب السيد بالعبد عيبا كان عند بائعه من المكاتب فأراد رده على بائعه من  
المكاتب (قال) ذلك للسيد قلت لم وإنما كانت العهدة للمكاتب على البائع ولم  
تكن للسيد (قال) لأن المكاتب حين عجز فقه حار مجورا عليه وصارت العهدة  
له على البائع فليس للمجور عليه هاهنا أن يقبل ولا يرد ألا ترى أن العبد لو أراد  
أن يرد فأن السيد ورضى بالعيب كان ذلك للسيد ولا ينظر في هذا إلى قول العبد  
فهذا يدل على أن هذا قد صار إلى السيد أن يرد أو يقبل ألا ترى أن السيد لو أذن  
لعبيده في التجارة فاشتري رفيقا ثم منه من التجارة وأشهد عليه أنه قد حجب عليه  
ذلك إلا أن ثم أصاب السيد بالعبد عيبا أن السيد أن يرد أو تلك السيد بمسبهم الذي  
وجد بهم وليس للعبد أن يرد لأن السيد قد حجب عليه إلا أن يكون العبد قبل أن  
يحجب عليه قد رأى العيب ورضيه من غير أن يكون رضاه معروفا ولا بحال ولكن



رضيه رجا الفضل فيه وكذلك المكاتب . ومما يدل على ذلك أن لهذا السيد  
أن يرد إذا لم يعلم المكاتب بالبيع حتى يحجز أو كان عبداً محجوراً عليه قبل أن  
يعلم بالبيع أن العبد قد صار للسيد والمال قد صار في يد العبد فلا يجوز له في ما  
صنع إلا بأذن سيده . قلت . أرايت مكاتباً اشترى عبداً فأتى قبل أن يؤمن  
كتابته ولم يترك وفاة فأصاب السيد بالعبد عيباً بعد موت المكاتب أيكون له أن  
يرده على البائع (قال) نعم إلا أن يكون للبائع بينة أنه قد تبرأ من العيب إلى المشتري  
المكاتب وذلك أن مالكا سئل عن الرجل يشتري العبد أو الدابة فيهلك المشتري  
فوجد ورثة المشتري بالسعة عيباً فيريدون ردها فيقول البائع قد تبرأت من هذا  
العيب إلى صاحبكم (قال مالك) إن كانت له بينة فذلك له وإلا حلف الورثة الذين يظن  
هم أنهم علموا بذلك وردوا العبد . قلت . وكيف يخاف الورثة أعلى البتة أم على  
العلم (قال سحنون) أخبرني ابن نافع أنهم يخافون على العلم . قلت . فإن لم يكن فيهم  
من يظن به أنه قد علم بذلك (قال) فلا يمين عليهم عند مالك بن أنس . قلت . أرايت  
مكاتباً باع عبداً ثم عجز المكاتب ووجد المشتري بالعبد عيباً فأراد رده (قال مالك)  
ذلك له فإن كان للعبد مال أخذ الثمن منه وإن لم يكن له مال بيع العبد المردود ففقد  
الذي رده بالعيب الثمن الذي اشتراه به إن كان فيه وفاة لذلك فإن فضل بعد ذلك  
فضل كان للعبد الذي عجز وإن كان نقصاً كان عليه بتيه به في ذمته (قال) فإن  
كان على العبد الذي عجز دين ورخصي المشتري بالرد كان غواً وأقرماه فيه شرعاً سواء

سئل في الرجل يبيع عبده من نفسه بسعة يأخذها منه

قلت . أرايت لو أني بعيت عبداً لي من نفسه بخارية فتبعت الجارية ثم أصبت  
بها عيباً فأردت ردها بماذا أرجع على العبد بقيمة نفسه أم بقيمة جارية (قال) ليس لك  
أن تردّها إذا كانت للعبد يوم باعه نفسه لأنه كأنه تزعياً منه واعتقه (قال) ولو  
أملك بعته بتيه بها ولم تكن للعبد يومئذ ثم وجدت عيباً ترد منه رددتها ورجعت  
عليه بقيتها بخبرة مكاتب يقاطعه سيده على جارية يأخذها منه وبعتته ثم يجد الجارية

عيباً أو تستحق فأتا يرجع عليه بقيمة الجارية ولا يرجع عليه بقيمة الكتابة لأن ذلك  
ليس بدني قاطع عليه فذلك رد إلى قيمة العرض وهذا هو قول مالك في المكاتب  
ولا يشبه هذا البيع وهو في البيوع ممن وهذا ليس بمن وهذا ونكاح المرأة واحد  
وهما وبيع السعة بالسعة مختلف . قلت . أرايت حين باعه نفسه بهذه الجارية  
فأصاب بها عيباً فردها عليه أيكون تام الحزمة جازر الشهادة وتكون عليه قيمة  
الجارية ديناً (قال) نعم . قلت . أرايت إن اشترت عبداً بشئ مما يكال أو يوزن  
وسئل بائع العبد ذلك الثمن وقبضت البعد فأصبت به عيباً (قال) ترد العبد وتأخذ  
مكية طاملك ولا يكون لك قيمة طاملك . قلت . فإن كنت إنما اشترت البعد  
بذباب فأنف الذباب ثم أصبت بالعبد عيباً (قال) يرجع بقيمة الذباب . قلت . وهذا  
كله قول مالك بن أنس (قال) نعم

سئل ما جاء فيمن اشترى داراً أو حيواناً فأصاب بها عيباً

قلت . قال عبد الرحمن بن القاسم . سئل مالك عن الرجل يشتري الدار وبها صدع (قال)  
إن كان صدعاً يخاف على الدار المخدم منه فأرى هذا عيباً ترد به وإن كان صدعاً  
لا يخاف على الدار منه فلا أرى أن ترد منه لأنه يكون في الحائط الصدع فيمكث  
الحائط وبه ذلك الصدع زمناً كثيراً فلا أرى هذا عيباً ترد الدار منه . قلت .  
أرايت إن اشترت جارية فأصبتها رسعاً<sup>(١)</sup> أيكون هذا عيباً في قول مالك (قال)  
لا يكون عيباً (قال) وسئل مالك عن الجارية تشتري فتصاب زعراً العانة لا تثبت  
(قال) أراه عيباً . قلت . أرايت من باع عبداً وعليه دين أيكون  
ذلك عيباً يرد منه في قول مالك (قال) نعم ذلك عيب يرد منه كذلك قال مالك  
أخبرني . سحنون عن ابن وهب عن عتبة بن نافع قال قال يحيى بن سعيد بن العبد  
في ذمته بتيه به صاحبه حيث كان وهو عيب يرد منه وليس له ابتاع أن يجلس العبد

(١) (رسعاه) الرسعاه الفبيحة من النساء من الرسع محركة وهو قبة لم الأثنين والعجز  
والفخذين وتجمع على رسع يضم فكون اه كنهه معجبه

وشبرا من الدين ولكنه إن أراد حبسه حبسه بدينه وإن أراد رده كان ذلك  
 (وأخبرني) عن ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في رجل اشترى  
 وعليه دين وهو لا يعلم (قال) بخير إذا علم بالدين (قال ابن وهب) وبلغني عن  
 الزناد مثله (وأخبرني) عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال  
 رجل باع عبداً وبه دين فكتمه دين عبده حين باعه (قال) إن أحب الذي اشترى  
 أن يردده فصل (قال ابن وهب) قال يونس وقال ابن موهب إن رضى  
 يمسك العبد فالدين على العبد (قال ابن وهب) قال مالك دين العبد عبدة وم  
 عيب من العيوب إن شاء حبس وإن شاء رده (قلت) لابن القاسم أرايت أن اشترى  
 جارية لها زوج أو عبداً له امرأة أو عبداً له ولد أو جارية لها ولد أو يكون هذا عينا  
 (قال) سمعت مالكا يقول في الجارية التي لها زوج واللام الذي له امرأة أو ولد فذا  
 كله عيب ترد به (قلت) والجارية التي لها ولد (قال) لم أسمع من مالكا وهو  
 عندى عيب ترد منه مثل الغلام (قلت) أرايت أن اشتريت جارية قد زنت عند  
 سيدها فلم يجدها سيدها وقد علمت بذلك أنيب على أن أحدها (قال) مثل مالكا  
 عن ذلك فقال ما أرى ذلك على المشتري بأوجب (قلت) أفكان مالكا يراه عيبا  
 إذا باعها زانية ولم يبين ذلك في وخش الرقيق وعليها قال نعم (قلت) فإن اشترت  
 عبداً زانياً أكان مالكا يراه في العبد عيباً أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالكا  
 فيه (أني أراه عيباً برد منه

عن الرجل يشتري العبد ثم يبعه ثم يدعي إبعده ما باعه أن به عيباً

(قلت) أرايت أن يبتع عبداً من رجل فباعه المشتري ثم ادعى عيباً بالعبد أبكون  
 له أن يخاضع بأعنه في العيب وقد باع العبد في قول مالك (قال) لا أرى أن يرجع  
 بالعيب فكيف يكون بينهما خصومة (قلت) فإن رجع العبد إلى المشتري بوجه  
 من الوجوه مية أو بشرا أو غيرت فأراد أن يخاضع الذي بعه في العيب الذي ادعى  
 أنه كان به يوم باعه أمكنه من الخصومة بعد ما رجع إليه في قول مالك قال نعم (قال)

أنيب (قال) وإن كان رجوع إليه بشرا اشتراه فهو بالخيار أن أراد أن يردده على الآخر  
 في اشتراه منه رده عليه لأن عبده عليه ثم يكون الذي يردده عليه بالخيار في  
 ما كانه وفي رده عليك لأن عبده عليك فإن رده عليك بالعيب رددته على بانه  
 لا يرجع على البائع الأول بشئ كان ما باعه به أقل مما اشتراه به أو أكثر (قال) وم  
 لا يرجع على البائع الأول بشئ كان ما باعه به من الذي رضى بعبه واحتبسه مثل الثمن الذي  
 كان اشتراه به أو أكثر فلا تباعة لبعي البائع الأول لأنه قد صار في يده مثل الثمن  
 الذي كان يرجع به أو أكثر وإن كان إنما باعه بأقل من الثمن الذي كان اشتراه به  
 رجوع على بانه الأول بما نقص من ثمنه إلا أن تكون قيمة العيب أقل مما ينقص  
 فلا يرجع عليه إلا بقيمة العيب من الثمن الذي اشتراه به (قال) وأشهب (قال) وإن شاء  
 يردده على الذي باعه أخيراً ثم اشتراه منه ورده على البائع الأول وأخذ منه الثمن  
 الذي كان اشتراه به ولا تباعة له في العيب على الذي اشتراه منه أخيراً لرجوعه  
 بالمدة الأولى والمشتري الآخر أن يبيع بالعيب الذي اشترى العبد منك وهو  
 به أن كان بعه بأقل مما اشتراه به منك فيأخذك تمام الثمن لأنه قد كان له أن يردده  
 عليك ويأخذ هذا الثمن منك كله ولا حجة لك عليه لأن العبد قد صار إليك وليس  
 هذا بمنزلة ما لو باعه من غيرك بأقل من الثمن ورضى مشتريه بالتسليم به لم يرجع  
 عليك إلا بالأقل مما نقص من الثمن أو مما نقص العبد من قيمته وإن كان إنما رجع  
 إليه مية أو بصدقة من الذي كان اشتراه منه فلا واهب أو المتصدق أن يرجع عليه  
 ما بين الصحة والداء في الثمن الذي كان اشتراه به وله أن يردده على بانه الأول  
 ويأخذ منه جميع الثمن ولا يحاسب بشئ مما بقي في يديه من ثمن الواهب أو المتصدق  
 لأنه كانه رد عليه العبد ووجه أو تصدق عليه بقيمة الثمن بعد طرح قيمة العيب  
 وإن كان ورثه من الذي اشتراه رده على بانه الأول وأخذ منه جميع الثمن لأن مال  
 المشتري الميت وهو الثمن قد صار له ميراثاً وكان العبد رداً عليه فهو يرجع بجميع الثمن

في الرجلين يتناحان العبد فيجدان به عيباً فيريد أحدهما أن يرد  
ويأتي الآخر الآخر الآن تبسك

قلت أرايت أن بعت عبدي من رجلين صفقة واحدة فأصابا بالعبد عيباً  
أحدهما أن يجبس وقال الآخر أنا أرد (قال) قال مالك يرد من أراد أن يرد ويحبس  
الذي أراد أن يجبس (قال) قال مالك وإن للبائع هاهنا لمفلاً (قال) وسألنا عنه  
بعد ذلك فقال لي مثل ماقلت له أنه من أراد أن تبسك أمسك ومن أحب أن يرد  
رد شاء ذلك البائع أو أبي وذلك أنه لو أفلس أحدهما لم يتبعه إلا بنصف حقه وإنما  
كل واحد منهما نصفه قلت أرايت أن بعت جارية من رجلين صفقة واحدة  
فأصابا بها عيباً فقال أحدهما قدر مئيت بالدب وقال الآخر أنا أرد (قال) سألتنا  
عنها فقال مالك له أن يرد من شاء ويجبس من شاء من المشتريين وما أخرى أن  
يكون للبائع مقال (قال ابن القاسم) وقد سمعت من أتى به ينكر أن يكون من قول  
مالك غير ذلك وهو أمر بين لأنه إن أفلس أحدهما لم يتبع البائع الآخر إلا بالتبني  
يصيبه من الثمن وإنما باع كل واحد منهما نصفها

### جامع العيوب

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت أن اشتريت أمة مستحارة  
أترها عيباً في قول مالك بن أنس أرد (قال) قال مالك بن أنس ذلك عيب يرد  
منه قلت أرايت أن اشتراها وهي حرة السن ممن تحيض فارتفعت حيضها عند  
المشتري في الاستبراء بشهرين أو ثلاثة أيكون هذا عيباً في قول مالك (قال) قال مالك  
ذلك عيب إن أحب أن يرد يرد (قال) قلت أرايت إذا مضى شهران من حين  
اشتراها ولم تحيض أيكون له أن يرد (قال) قال مالك لا يرد (قال) لم يجد لي مالك  
في هذا حداً إلا أني أرى أن جاء يرد (قال) قلت أرايت عيباً في ذلك بعد مضي أيام  
حيضها بالأيام اليسيرة لم أر ذلك له لأن الحيض قد تقدم ويتأخر الأيام اليسيرة إلا

إن يطول ذلك فلا يقدر المشتري على وطئها ولا الخروج بها فيكون هذا ضرراً على  
المشتري فإذا كان ضرراً على المشتري صار عيباً يرد به على البائع قلت أرايت  
من قال البائع إنني لم تحض عندك هذا الشهر يوشك أن تحيض الشهر الداخل أترى  
أن يفسخ البيع بحبسها والصبر عليها لعلها تحيض في الشهر الثاني ولا يفسخ البيع  
لم يفسخ البيع (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا شيئاً ولكن ينظر في ذلك السلطان  
في رواه ضرراً ففسخ البيع وإن رأى أن ذلك ليس بضر آخره ما يقع الضرر قلت  
أرايت أن قال البائع أنا أقيم البينة أنها قد حاضت عندي قبل أن أبيعها بيوم أو يومين  
أو نحو ذلك وقال للمشتري إنما حدث بها هذا الداء عندك فلا يكون لك أن ترد (قال)  
قلت أرايت أن قال مالك بن أنس إذا لم تحض فذلك عيب يرد به على المشتري فقول البائع  
هنا لا يتبعه لأنها في ضمان البائع حتى تخرج من الاستبراء وإنما يصير للمشتري  
أن يرد الاستبراء فهي وإن حدثت بها هذا الداء في الاستبراء فإنما حدثت وهي في  
ضمان البائع ألا ترى أن ما حدث من العيوب في الاستبراء إذا كانت ممن يتراضع  
منها أنه من البائع حتى تخرج من البينة إلا أن تكون من الجوارى اللاتي يجوز  
بين علي غير الاستبراء ويتبع علي ذلك فتكون من المشتري لأنه مما يحدث  
وكذلك لو أصابها عيب كانت من المشتري ألا ترى لو أنها ماتت بعد استبراء  
إنما كانت مصيبتها من المشتري فكذلك ما حدث من العيوب قلت أرايت أن  
اشتريت ثوباً فقطعته ثم اطأته على عيب يرد به (قال) المشتري بالخيار إن أحب  
أن يرد وما نقص النطع رده وإن أحب أمسكه وأخذ قيمة العيب قلت فلو  
أدعى المشتري الذي قطع الثوب أن البائع حين باعه علم بالعيب وأنكر البائع  
ذلك (قال) قال مالك بن أنس لم على البائع اليمين (قال) فقيل للمالك فلو كان البائع  
قد رده قبل أن يبيعه فأنسيه حين باعه حتى قطعه البائع ثم أتاه به فقال ما علمت به أو  
قال لي ولكني نسيت العيب أن أخبرك به حين تبسك أترأه مثل التديس أو مثل  
الذي لم يعلم (قال) قال مالك أرى أن يحلف بالحق لقد أنسى العيب حين باعه ويكون

مثل الذي لم يبدل لا يردده الا وما نقص القطع منه قلت في رأيت ان باع  
فقطن المشتري بعب فأراد ان يستحلف البائع ان العيب لم يكن بها يوم باعها  
ان بها العيب الذي يدعيه المشتري الا بقوله (قال) ليس له ان يستحلف على  
يكن بها عيب يوم باعها اياها تات ولا على علمه حتى يكون العيب الذي يدعيه  
عيا معروفا يرى فيها فيلزمه ان كان لا يحدث مثله عند المشتري (قال ابن القاسم)  
وقال مالك وان كان من العيوب التي يحدث مثلاً عند البائع والمشتري وكان  
العيوب الظاهرة حلف البائع على البتات وان كان مما يخفى ويرى انه لم يعلمه  
البائع على العلم وكيع عن عفيان عن رجل عن عامر الشعبي انه كان يقول يحلف  
في العيب اذا كان باطناً على العلم وان كان ظاهراً قبل البتات قلت في رأيت ان يثبت  
عبداً فأصاب به المشتري عيباً فادعى المشتري ان العيب كان به عندي وانكرت  
العيب ومثله يحدث كيف يستحلف البائع أعلى علمه أم على البتات (قال) قال لي مالك  
ان كان من العيوب الظاهرة التي لا يخفى مثلاً أحلف على البتات وان كان من العيوب  
التي تخفى أحلف على علمه والبيئنة على المشتري ان العيب كان عند البائع قلت في وكان  
مالك يقول ان أحلفه على العيب حلف البائع ان العيب لم يكن عنده ثم أصاب  
المشتري بعد البيئنة ان العيب كان عند البائع انه ان يردده بعد البيئنة (قال) كان  
مالك بن أنس يرى ان يستحلفه ولا علم له بالبيئنة ثم علم ان له بيئنة وجدهم ردده ولم  
يعمل حقه البيئنة وان كان يعلم بيئته فاستحلفه ورضى بالبيئنة وترك البيئنة فلا يخفى  
له وكذلك قول مالك في هذا وفي جميع الخفوق قلت في فان طعن المشتري ان  
البائع باعه العبد آتياً او مخبوناً يحلف البائع على علمه أم على البتات (قال) لا يحلف  
على العلم ولا على البتات لانه لم يثبت انه كان عنده آتياً او مخبوناً ولو ثبت ذلك لردده  
عليه ولم ينفعه بيئته ولو أمكن هذا من الناس لدخل عليهم الضرر الشديد يأتي المشتري  
الى الرجل فيقول له احلف لي ان عبدك هذا ما زنى عندك ولا سرق عندك ولا علم  
الناس بما يكون من رقيقهم وهذا يدخل على الناس منه اذا ضرر شديد ولو جاز هذا

لا يستحلف اليوم على الا بان ثم عدل على السرقة ثم أفضال الزنا ثم أفضال الجنون ولقد  
سئل مالك عن رجل اشترى من رجل عبداً فلم يقم عنده الا اياماً حتى أتى فأنه  
قال له اني أخاف ان لا يكون ابن عندي في قرب هذا الا وقد كان عندك آتياً  
فحلف لي (فقال) مالك ما أرى عيباً عليه عينا قلت في قال ابن القاسم في وانما بيع الناس على  
الصحة فمن دسرد عليه ما دلس وما جهل البائع من ذلك فهو على بيع الصحة الا ان  
تعم البيئنة للمشتري ان ذلك العيب كان عند البائع فيردده عليه وان لم يعلم البائع بذلك  
العيب قلت في رأيت ان اشترت عبداً فأصاب به عيباً كان عند البائع دلسه  
فأردت ردده فقال البائع أحلف بالله انك لم ترض بالعبد بعدما رأيت العيب ولا تسوقت  
به أعلى بين أم لا (قال ابن القاسم) لا بين عليك له اذا لم يدع انه يئنه انه رضيه  
بعدم معرفته بالعيب أو يقول بدت بينك لك العيب فرضيته أو ادسن ان مخبراً أخبره ان  
المشتري تسوق به بعدم معرفته أو رضيه لا في سمعت مالكا وسئل عن رجل باع دابة  
أو جارية من رجل فوجد بها عيباً فأثنى بها المشتري الى البائع ليردها فقال احلف لي  
مالك ما رأيت العيب حين اشتريتها ولم يدع البائع انما أراه اياه الا أنه قل احلف أنك  
تزد (قل) قال مالك ما ذلك على المشتري ان يحلف انه ما رآه ولو جاز ذلك للبائع  
لجاز في غير هذا ولكني أرى ان يرد الجارية على البائع ولا يحلف المشتري الا ان  
تكون له بيئته بأنه قد رآه أو يدعي انه قد أراه اياه فيحلف له قلت في رأيت ان  
اشترت عبداً فأصابته مخناً أتري ذلك عيباً (قل) نعم قلت في تحفظه عن مالك  
(قل) لا في قلت في فالأمة المذكورة (قل) ان كانت توصف بذلك واشتهرت به  
ورأيت عيباً ترد به ولم أسمع من مالك

— في الرجل يشتري العبد أو الجارية فيجدهما أولاداً زنا —

قلت في رأيت ان اشترت غلاماً أو جارية فأصابتهما ولاد زناً أليكون هذا عيباً أرددها  
به (قل) نعم سمعت مالكا يقول في الجارية توجد ولد زناً أنها ترد منه في وأخبرني في  
عن ابن وهب عن مالك بن أنس في العبد يكون لبيته أنه قال هو عيب يرد منه

قلت يا أبا عبد الله الجارية إذا باع ولم يبين أنراه عيباً أم لا في قول مالك في  
 وخش الرقيق وعليهم (قال) نعم ولقد خالفني ابن كنانة في وخش الرقيق أن المال  
 ليس بعيب فيمن فسلنا مالكا عن ذلك فقال لنا هو عيب نرى أن ترد به  
 قلت يا أبا عبد الله لو أن رجلاً كانت له أمة رائمة كبيرة يقول في الفرائض فاقطع  
 ذلك عنها ثم باعها ولم يبينه أنراه عيباً في قول مالك لا زماً أبداً (قال) أرى أنه غير  
 لازم أبداً لا بد له من أن يبين لأنه لا يؤمن عودته مثل الجنون ولأنه إذا هو بين  
 وضع من ثمنها لما يخاف من عودته ذلك وكذلك الجنون (قال) سجنون يا أبا عبد الله  
 أشبه في البول أن كان انقطاعاً عنها انقطاعاً طويلاً وقد مضى له سنون كثيرة فاني  
 لا أرى عليه أن يبين وإن كان انقطاعاً عنها انقطاعاً لا يؤمن أن يعرد إليها فاني  
 لا أرى لك أن تردّها إن شئت قلت يا أبا عبد الله إن اشتريت جارية فأصبتها صبيها  
 الشعر ولم أكتشف شعرها عند عقد البيع أنراه عيباً (قال) لم أسمع من مالك في  
 الصبوبة في الشعر شيئاً ولكن سمعت مالكا يقول في الرجل يشتري الجارية وقد  
 جعد شعرها أو سود فانه عيب ترد به وقيل مالك وإن كان بها شيب وكانت جارية  
 رائحة ردّها بذلك الشيب قلت يا أبا عبد الله عيب ترد به وقيل مالك والبخر في الفم عيب تردّه  
 قلت يا أبا عبد الله إن كانت غير رائحة فظاهر على الشيب أن ردّها أم لا (قال) لم أسمع مالكا  
 يقول في الشيب إلا في الرائحة وليس هو في غير الرائحة عيباً (قال) وقال ابن القاسم  
 ولا أرى أن ردّها إلا أن تكون رائحة أو يكون ذلك عيباً يوضع من ثمنها قلت يا  
 أبا عبد الله إن كان في الوجه والجسد يكون عيباً أم لا في قول مالك (قال) أما  
 ما كان عيباً عند الناس فهو عيب ترد به إذ كان ذلك عيباً ينقص الثمن قلت يا  
 وقال مالك وقد يكون العيب الخفيف بالميد والجارية يشتريها الرجل لكي الخفيف  
 لا ينقص ثمنه وما أشبه ذلك إذ لم يكن فحشاً فلا أرى له أن يرد بهذا العيب اللبّد  
 (قال) مالك وهذا عند المتحاشين عيب فلا أرى أن يرد به وإن كان عيباً يرد به (قال)  
 وسمعت مالكا وخش عن العبد يتهم بالسرقة فأخذ السطّان خبسه ثم كشف أمره

فوجده بريئاً أنراه عيباً أن لم يبينه (قال) لا قال مالك بن أنس وقد يتهم الرجل  
 بالسرقة وبالتهمة فيلحق سلباً من ذلك فلا تدفع شهادته بذلك

قلت يا أبا عبد الله إن كان بيننا وبينه عيب لم يعلم به ولا يعلم به  
 حتى يذهب العيب ثم يردّها

قلت يا أبا عبد الله إن اشتريت عبداً عليه دين فعلمت بدنيه فأردت رده فقلل سيده  
 البائع أنا أؤدى عنه دينه أو قال الذي له الدين قد وهبت له ديني الذي لي عليه أرى  
 للسيد المشتري أن يردّه أم لا (قال) لا يكون للسيد المشتري أن يردّه وكذلك لو  
 كانت أمة في عدة من طلاق فاشتريها رجل فلم يذبح فذلك المشتري فلم يردّها حتى  
 تقف عندها لم يكن له أن يردّها لأن العيب قد ذهب فلا يكون له أن يردّها بعيب  
 قد ذهب قلت يا أبا عبد الله وكذلك لو أني اشتريت جارية فرأيت بعينها يابسا فأردت ردّها  
 فذهب اليابس قبل أن أردّها لم يكن لي أن أردّها (قال) نعم (قال ابن القاسم) ينبغي  
 عن مالك أنه قال إذا ذهب العيب لم يكن له أن يردّها قلت يا أبا عبد الله إن أصابته  
 الحمى في الأيام الثلاثة أو أبيضت عيناه في الأيام الثلاثة ثم ذهب الحمى وذهب اليابس  
 من عينيه فجاء به للمشتري في الأيام الثلاثة يردّه (قال) أما إذا ذهب العيب  
 فليس له أن يردّه (قال) لأنه يلحق أن مالكا قال لو أن رجلاً ابتاع عبداً وبه عيب  
 فلم يعلم المتابع بالعيب حتى برى العبد من ذلك العيب لم يكن له أن يردّه (قال)  
 وسمعت مالكا يقول في الرجل يشتري العبد وله ولد كبير أو صغير لم يعلم بولده فله  
 أن يردّه ورأه عيباً (قال ابن القاسم) وإن مات الولد قبل أن يعلم به السيد ذهب  
 العيب ولم يكن للسيد أن يردّه بالعيب حين علم به فتركه حتى برى أو لم يعلم حتى  
 برى بنزلة هذا

تستحق في الرجل بيع السلعة بمائة دينار فأخذ بالمائة سلعة  
 أخرى فوجد بها عيباً

قلت يا أباي ان كنت سلعة بمائة دينار فأخذت بالمائة سلعة أخرى فوجدت  
 بالسلعة الثانية عيباً (قال) بردها ورجع بالمائة الدينار وهذا ما لا اختلاف فيه (قال)  
 ولقد سألت مالكا عن رجل يبيع من الرجل الطعام بمن ذهب أو ورق فيلزمه فأخذ  
 في غته طاماً آخر مخالفاً له بأن يفتض البيع كله أم يرد البيع الآخر ويثبت البيع الأول  
 (قال) بل يرد البيع الآخر ويثبت البيع الأول بحال ما كان ويرجع عليه فأخذ  
 ورقه وكذلك السلعة الآخرة اذا وجد فيها عيباً فانما يفتض الصفقة الثانية وهو مما  
 لا اختلاف فيه وتبقى الصفقة الأولى على حالها صحيحة وانما اختلاف الناس في السلعة  
 الأولى وذلك أن أهل العراق قالوا فيها قولاً فسانا مالكا عنها فقال الذي أخبرتك

تستحق في الرجل يتاع السلعة الكثيرة فيجد بعضها عيباً

قلت يا أباي ان اشتريت سلعة كثيرة صفقة واحدة فأصبت بأحداها عيباً  
 وليس هو وجه تلك السلعة وقد قبضت جميع تلك السلعة أليكون لي أن أردّها جميعاً  
 في قول مالك (قال) لا يكون لك أن ترد في قول مالك الا تلك السلعة وحدها التي  
 أصبت بها العيب قلت يا أباي كنت لم أقبض تلك السلعة من البائع فأصبت بسلعة  
 منها عيباً قبل أن أفضها من البائع وليس تلك السلعة وجه ذلك الشراء فأردت أن  
 أرد جميع تلك السلعة (قال) قال مالك ليس لك أن ترد الا تلك السلعة وحدها  
 قلت يا وسوء ان كنت قد قبضت لم أقبض في قول مالك انما لي أن أرد تلك  
 السلعة التي وجدت فيها العيب بحسبها من الثمن اذا لم تكن تلك السلعة التي وجدت  
 فيها العيب وجه تلك السلعة (قال) نعم وهذا قول مالك قلت يا أباي ان  
 اشتريت عشرة أبواب كل ثوب منها عشرة دراهم صفقة واحدة فأصبت بأحداها  
 عيباً أنظر مالك في هذا فان كان الذي وجدت به العيب هو وجه تلك الثياب رد

عيباً لا ينظر لانا قد سمعنا لكل سلعة ثمناً (قال) قال مالك يقسم الثمن على قيمة  
 الثوب ولا يلتفت الى ما سعى لكل ثوب من الثمن قلت يا أباي ما قول مالك فيمن  
 اشترى من رجل حيواناً أو زينة أو ثياباً وعرضوا كل ذلك صفقة واحدة فأصاب  
 بعض ذلك عيباً (قال) قال مالك ان كان أصاب بأرفع تلك السلع عيباً وبلغ أنه انما  
 يشتري جميع تلك السلع لمكان تلك السلعة وفيها كان يرجو الفضل ومن أجلها  
 يشتري تلك السلع رد ذلك البيع كله الا أن يشاء المشتري أن يحبس ذلك كله  
 قلت يا أباي ان اشتريت عبيداً وثياباً ودواب فأصبت بعبد منها عيباً وقيمة  
 للعبد كهم كل عبد منهم ثلثون ديناراً وقيمة الثياب كذلك أيضاً ثلثون ديناراً  
 كل ثوب وقيمة الدواب كذلك أيضاً كل دابة ثلثون ديناراً وقيمة العبد الذي  
 أصبت به العيب قيمته وحده خمسون ديناراً أو أربعون ديناراً أرد جميع هذا البيع  
 ونعمه انما يشتري هذا البيع من أجل هذا العبد في قول مالك (قال) لا لان العبد  
 لم يصاب به العيب قيمته خمسون ديناراً وها هنا عبيد وثياب ودواب قيمة كل  
 واحد من هذه الاشياء قريب من هذا الذي أصاب به هذا العيب فليس لهذا العبد  
 ثمن أصاب به العيب اشتراء ولا هذا العبد وجه هذا البيع لان جميعهم قد بلغوا ما شئت  
 من دنائير وانما قيمة هذا العبد خمسون أو أربعون ديناراً فهو وان كان أكثر ثمناً  
 من كل واحد منهم اذا انفرد بثمنه فليس هو وجه جميع هذا البيع وانما يكون وجه  
 جميع هذا البيع اذا كان العبد الذي يصاب به العيب أو السلعة التي يصاب بها العيب  
 هي أكثر تلك الاشياء ثمناً اذا جمعت تلك الاشياء يكون جميع الثمن ألف دينار وهي  
 سلعة كثيرة فيكون ثمن هذا العبد سبعمائة دينار أو ثمانمائة دينار فهذا الذي هو وجه  
 تلك الاشياء ومن أجله اشتريت وان أصبت به عيباً رددت هذه السلع كلها  
 تستحق في الرجل يتاع النخل فيأكل ثمرتها ثم يجد بها عيباً

قلت يا أباي ان الرجل يبيع الأرض والنخل فيأكل كل المشتري ثمرتها ثم يجد بالنخل  
 عيباً أنه أن يردّها في قول مالك ولا يفرم ما كل (قال) قال مالك في الدور والعبيد

إذا أصاب بهم عيباً وقد اغتالهم أن له أن يردهم وله غلهم فكذلك غلة النخل **عنه**  
**قال** سحنون **قال** لأن الغلة بالضمان وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الغلة بالضم  
**قلت** **قال** كانت غنما جز أصوافها أو أكل ألبانها وجميع سمونها ثم أصاب بها  
 أيكون له أن يردّها أم لا في قول مالك **قال** هو عندي أيضاً بمنزلة الغلة **قلت**  
 أرايت ماجز من أصوافها والصوف قائم بعينه أيرده معها **قال** لا أرى ذلك إلا  
 يكون حين اشتراها كان عليها صوف قد تم غزوه فإن ردها رد ذلك معها وإن كان  
 هو نبات فلا أرى ذلك **قال** سحنون **قال** وأخبرني أشهب بن عبد العزيز أنه قال النخل  
 وغيره سواء لأن ذلك تبع وانعوم مع ما تبنت من الضمان وكذلك ثمر النخل المأخوذ  
 لأنه غلة والغلة بالضمان **قلت** **قال** لأن القاسم ولم يجلت الصوف والابن بمنزلة الغلة  
**قال** لأن مالكاً قال في الغنم يشتريها للرجل للتجارة فيجزها **قال** أرى أن أصوافها  
 بمنزلة غلة الدور وليس فيها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم يقبض الثمن أن باع  
 الصوف **قلت** **قال** أرايت أن كانت أمة فولدت أولاداً ثم أصاب بها المشتري عيباً  
**قال** يردّها وولدها وألا فلا شيء له في قول مالك **قلت** **قال** أرايت البيع الفاسد في  
 هذا والصحيح سواء إذا أصاب عيباً وقد غش غنمة من الدور والنخل والغنم أو ولدت  
 الغنم أو الجوارى **قال** نعم هو سواء ما كان من غنمة فهي له بالضمان وما كان له من  
 ولادة ردها مع الامهات إلا أن تغوت في البيع الفاسد والولد فوت فكون عليه  
 قيمتها يوم قبضها فإن أراد أن يرد بالعيب فكذلك له والعيوب ليس فيها فوت إلا أن  
 تغوت أو يذهبها تنقص فيردّها وما تنقص العيب معها **قلت** **قال** وهذا قول مالك بن  
 أنس **قال** نعم

سحق في الرجل يبيع السلعة ويدلس فيها لعيب وقد علمه

**قلت** **قال** أرايت أن يبت ثوب من رجل دلس به لعيب وأنا أعلم أو كان به عيب لم  
 أعلم به **قال** مالك بن أنس إذا دلس رجل لعيب وهو يعلم ثم أحدث المشتري  
 في الثوب شيئاً ينقص الثوب أو قطعه قيصاً أو ما شبه ذلك فإن المشتري بالخيار أن

منه حبس الثوب ويرجع على البائع بما بين الصحة والداء وإن شاء رد الثوب ولا  
 من عليه وإن كان الصبي قد زاد في الثوب فإن شاء حبس الثوب ويرجع على البائع  
 بما بين الصحة والداء وإن شاء رد الثوب وكان شريكاً للبائع بما زاد الصبي في الثوب  
**وقال** أبو الزناد إذا ابتاع الرجل ثوباً فقطعه قيصاً ثم وجد فيه عيباً **قال** فإن كان  
 صاحبه ولم يرد عليه وإن كان لم يدلّس طرح البائع قدر عيبه **قلت** **قال** لأن  
 القاسم لم لا يحمل مالك بن أنس عليه ما قصه القطع والصبي عنده إذا كان البائع  
 دلس به **قال** لأن البائع هاهنا كأنه أذن له في ذلك فلا شيء له على المشتري من  
 ذلك **قلت** **قال** فلما ليس المشتري فانتقص الثوب لبلسه **قال** هذا يضمن ما نقص  
 ثوب لبلسه إن أراد رده **قال** ابن القاسم **قال** مالك وإذا لم يدلّس بالعيب فقطع  
 للمشتري منه قيصاً أو صبه صبيغاً ينقصه فإن أدرك الثوب رده وما نقص العيب  
 عنه وإن شاء حبسه ويرجع بما بين الصحة والداء **قال** فإن زاد الصبي في الثوب  
 فن للمشتري بالخيار أن شاء حبس الثوب ويرجع بما بين الصحة والداء وإن شاء  
 رده وكان شريكاً بالزيادة وهذا في المصبوغ في الزيادة **قلت** **قال** فمن دلس بالعيب  
 ومن لم يدلّس فأما القول فيه قول واحد وإنما يختلف القول فيها في هذا الذي دلس  
 إذا قطع المشتري ثوبه أو صبه صبيغاً ينقصه رده ولم يرد منه ما نقص والذي لم يدلّس  
 ليس للمشتري إذا صبغ صبيغاً ينقصه أو قطع الثوب فنقص ليس له أن يردّه إلا أن  
 يرد النقصان منه **قال** نعم إنما ائتمراً في هذا فقط **قلت** **قال** أرايت ما سمعتك  
 تذكر عن مالك أن من باع فدلّس أنه أن حدث عنده به عيب أن له أن يردّه أهذا  
 في جميع السلع في قول مالك أم لا **قال** ليس هكذا قلت لك إنما قلت لك أن مالكا  
 قل من باع ثوباً فدلّس بعيب علمه فقطعه للمشتري أن له أن يردّه ولا يكون عليه ما  
 نقصه القطع شيء وإن كان باعه ولم يعلم بالعيب ولم يدلّس له بالعيب لم يكن له أن  
 يردّه إلا أن يرد منه ما نقصه التقطع **قلت** **قال** قلنا مالك فإن كان قد علم البائع بالعيب  
 ثم باعه فزعم أنه نسي العيب حين باعه ولم يعلم بتدليس **قال** قال مالك يحلف بالله أنه

نسى العيب حين بانه وما ذكره ويكون سبيل من لم يدلس **قلت** **هـ**  
 كان البائع قد دلس له بالعيب حدث به عند المشتري عيب من غير التقطع أو في المور  
 حدث عيب **قال** **هـ** إنما قال مالك في الرقيق والحيوان إذا حدث به عيب من غير  
 المورد وما أشبهه والتقطع لم يكن له أن يرد إلا أن يرد معه ما نقص وليس يرد  
 ما نقص دلس أو لم يدلس **قال** **هـ** لأن الرقيق والحيوان كله دلس أو لم يدلس ما نقص  
 بها من عيب عند المشتري مفسد لم يكن له أن يرد إلا أن يرد معه ما نقص وما  
 من عيب ليس بمفسد فله أن يرد ولا يرد معه ما نقص والتدليس في المور  
 والرقيق وغير التدليس سواء **قلت** **هـ** **قال** ابن القاسم **هـ** وأما في الثياب فانه إذا دلس عيب  
 في الثياب عيب عند المشتري مفسد من غير التقطع أو فدل بما لا ينبغي له أن يرد  
 في الثوب كان عندي بمنزلة الحيوان لا يرد إلا أن يرد معه ما نقص العيب وإنما قيل  
 مالك في التقطع وحده أن يرد ولا يرد معه ما نقص إذا دلس له **قال** ابن القاسم **هـ**  
 والقصاره والصباغ مثله **قلت** **هـ** أرأيت ما اشتري من الثياب فدلست فيه بسبب قصتها  
 أو أحدث فيها ما هو زيادة فيها ثم طبع على الثياب فأراد المشتري أن يرد ويكون  
 معه شريك ما زاد الصبغ في الثوب يكون ذلك له في قول مالك **قال** **هـ** نعم ذلك له في  
 قول مالك **قال** **هـ** وقال لي مالك فانه نقصا للصبغ فهو بمنزلة التقطع أن أحب  
 أن يرد رده ولا شيء عليه وإن أحب أن يسكه أمسكه وأخذ قيمة العيب **قال** **هـ**  
 مالك وإن كان لم يدلس له وقد صبغه المشتري صبغا ينقص رده ورد معه ما نقص  
 الصبغ منه وإن أحب أن يسكه وأخذ ما نقص العيب من السلعة من البائع فذلك له  
**قلت** **هـ** أرأيت أن اشتريت ثيابا كان بها عيب عند البائع ثم أعلم به ثم اطعنا على  
 العيب وقد حدث بها عندي عيب غير مفسد أنكرت أن أرد ما على البائع ولا  
 أرد معها شيئا **قال** **هـ** إن كان الذي تخفيت الذي لا خطب له أرأيت أن يرد والدوب  
 في الثياب ليست كالعيب في الحيوان لأن العيب في الثوب يكون الخرق في وسطه  
 وإن كان غير كبير فانه يوضع من ثمنه والكسبة وما أشبهها يكون في الحيوان فلا يكاد

يوضع من ثمنها كبير شيء **قلت** **هـ** أرأيت الحيوان إذا اشتراها وقد دلس فيها  
 صاحبها له **قال** **هـ** التدليس وغير التدليس في الحيوان سواء في قول مالك لأن الحيوان  
 ما به على أن يقطعهما والثياب إنما تشتري للتقطع وما أشبهه **قلت** **هـ** فالدار إذا  
 باعها وقد دلس فيها يبيع قد علم به البائع **قال** **هـ** أرأيت بمنزلة الحيوان ولم أسمع من  
 مالك فيها شيئا **قلت** **هـ** أرأيت أن اشتريت ثوبا به عيب دلس له البائع باعته وقد  
 علم بالعيب فقطعه فبانه أو قيسا أو سراويل ثم علمت ما عيب الذي دلس له البائع  
 أن يكون لي أن أرد في قول مالك **قال** **هـ** نعم ولا يرد معه ما نقص التقطع **قلت** **هـ**  
 أرأيت أن اشتريت ثوبا فقطعه ثيابين **قلت** **هـ** ومثل هذا الثوب لا يقطع ثيابين وهو وثي  
 به عيب دلس له البائع أن يكون لي أن أرد أم لا **قال** **هـ** هذا فوت إذا قطعه خرقا أو  
 ما لا يقطع من ذلك الثوب مثله فوت وليس له أن يرد ولكن يرجع على البائع  
 بعيب الذي دلس له من الثمن **قلت** **هـ** أرأيت أن اشتريت ثوبا به عيب دلس  
 لي البائع فبعته **قال** **هـ** لا ترجع على البائع شيء لأنك قد بعت الثوب وقد فسر  
 لك قول مالك في هذا قبل هذا الموضع **قلت** **هـ** أرأيت أن اشتريت ثوبا ففسدته  
 ففسد أو بسواد أو بزعفران أو بورد أو بشق أو بخضرة أو بغير ذلك من الصبغ  
 فزاد الثوب الصبغ خيرا أو نقص فأصبت به عيبا دلس له البائع باعني الثوب وبه  
 عيب قد علم به أولي لم به **قال** **هـ** قال مالك بن أنس إن كان قد دلس له وقد صبغه  
 صبغا ينقص الثوب رده ولا نقصان عليه فبافعل بالثوب وإن كان قد زاد الصبغ  
 الثوب خيرا فالمشتري بالخيار أن أحب أن يسكه وأخذ قيمة العيب فذلك له وإن  
 لم يحب رده وأخذ الثمن وكان شريكا في الثوب بقدر ما زاد الصبغ في الثوب  
 يقوم الثوب وبه العيب غير مصبوغ فينظر ما قيمته ثم يقوم وبه العيب وهو مصبوغ  
 فينظر ما قيمته فلهي زاد الصبغ في الثوب يكون بذلك المشتري شريكا للبائع **قلت** **هـ**  
 (١) ثيابين **قال** **هـ** في المصباح والبيان فقال شبه السراويل جمعه ثيابين والعرب تدركه  
 وتؤنثه فله الذهب اه وقوله (وهو وثي) هو نوع من الثياب الموشية تصبغ بالفساد اه مصباح





باطن وإنما يعرف عيه بعد أن يشتق شقا ففعل ذلك المشتري ثم ظهر على الباطن الباطن بعد ما شقه فهو له لازم ولا شئ على البائع فقلت له لمالك فالرائج وهو الجوز المهندى والجوز والثناء والبطيخ والبيض يشتره الرجل فيجده فاسداً (قال) أما الرائج والجوز فلا أرى أن يرد وهو من المشتري وأما البيض فمن البائع ويرد وأما الثناء فإن أهل الاسواق يردونه إذا وجدوه مرأ (قال مالك) ولا أدرى بما ردوا ذلك استنكاراً منه لما عملوا به من ذلك في ردهم إياه فيما رأته حين كنت في ولا أرى أن يرد فقلت له فلم رد مالك البيض من بين هذه الاشياء (قال) لأن معرفة فساد البيض كأنه أمر ظاهر يعرف ليس بباطن مثل غيره

في الاماء والعبيد والحيوان يجذبهم المشتري العيب دلته البائع أو لم يدله  
فقلت له عبد الرحمن بن القاسم العيب في الجوارى والعبيد من دلس ومن لم يدلس إذا حدث عند المشتري عيب مفسد لم يرد الا وما نقص العيب منه ليس هو مثل الثياب في ذلك فقلت له فسا فرق ما بين الثياب والرقيق في قول مالك (قال) قال مالك لأن الثوب حين دلته قد باعه إياه ليقطعه المشتري وإنما تشتري الثياب للقطع وإن العبد ليس يشتري على أن تقطع عينه ولا تقطع يده فهذا فرق ما بينهما فقلت له والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نعم

في الرجل يتبع الجارية فيقرها عنده ولشب ثم يجدها عيباً  
فقلت له أرايت ان اشتريت جارية صغيرة فكبرت عندي فصار جارية شابة فزادت خيراً فأصبت بها عيباً كان عند البائع باعنيها وبها العيب (قال) قال مالك من باع صغيراً فكبر عند صاحبه (قال) فأراه فوتاً عليه ويرد قيمة العيب ولا يشه عندي الفراهية والزيادة من تعليم الصناعات وغيرها وذلك ليس بفوت أن أحب أن يرد ردها والصغيرة إذا كبرت يرد البائع قيمة العيب على من يجب أو كره وراه مالك فوتاً (قال ابن القاسم) قال مالك والمشتري ليس له أن يرد ذلك فوفاً ويجبر البائع على أن

يرد على البائع قيمة العيب من الثمن لأنها قد فانت وليس لواحد منهما خيار فقلت له وكذا ان اشتراها صبية فكبرت كبراً فانيا فأصابها مشتمها عيباً دلته البائع له (قال) هذا فوت أيضاً عند مالك لأن مالكاً قال إذا كبرت فهو فوت إذا اشتراها صغيرة ثم كبرت (قال ابن القاسم) وما بين ذلك أيضاً أنه ليس لصاحب الصغير إذا كبر أن يرد وما بين لك أن الكبر فوت ويجبر البائع على أداء قيمة العيب أن البيع الفاسد ففوت وقد علم مكروهه وقد فات بقاء أو نقصان أو اختلاف أسواق يعلم بذلك والسلمة قد نمت وهي خير منها يوم اشتراها فأراد أن يرد لها لم يكن ذلك له وإن كانت أرفع في القيمة يوم يرد ردها ولا حجة له في أن يرد لها

في الرجل يتبع الجارية ثم يديها من بائنها أو غيره  
ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلته البائع

فقلت له أرايت ان اشتريت جارية بها عيب دلته لي البائع ثم اشتراها مني البائع فسه ثم ظهرت مني على العيب الذي دلته لي البائع أني أرجع عليه بشئ أم لا في قول مالك (قال) نعم لك أن ترجع عليه بذلك ان كنت بعتهما منه بأقل من الثمن الذي اشتريتها به منه ولا حجة للبائع الذي دلس بالعيب أن يقول للمشتري ردها على وهي في يديه فلذلك رأيت أن أرجع عليه بما نقص من الثمن الاول فقلت له فإن كان المشتري باعها منه بأكثر مما اشتراها به (قال) ان كان البائع الاول قد علم بالعيب ودلس له لم يرجع على المشتري بشئ إذا اشتراها منه بأكثر مما باعه به (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه إذا باعها من أجني فلا أرى أن يرجع على البائع بشئ إنما هو على أحد أمرين ان كان باع بنقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وان كان لم يعلم بالعيب فأنما نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك فقلت له فإن كان المشتري وهبها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذي دلته له البائع (قال) يرجع عليه بالعيب فقلت له أرايت ان اشتريت جارية وقد دلس لي بائنها فيها عيب فبعته نصفها ثم ظهرت على العيب الذي دلته لي به (قال) يقال للبائع اما ان

رددت نصف قيمة العيب على المشتري وإما قبلت النصف الباقي الذي في يده من الثمن ولا شيء عليك غير ذلك وكذلك سمعت من مالك

في الرجل يتناع الخفين أو المصراعين فيجد بأحدهما عيبا

قلت رأيت أن اشتريت خفين أو نعلين أو مصراعين أو شيئا من الأشياء يكون فيه زوج فأصبت بأحدهما عيبا بعد ما قبضته أو قبل أن أقبضه (قال) لا يكون لك أن ترد إلا جميعا أو تحبس جميعا قلت وكل شيء من هذا ليس بزواج ولا بأخ لصاحبه إنما اشتراها أفرادا اشترى نعلان أفرادا فأصاب بأحدهما عيبا كان له أن يردده (قال) نعم على ما وصفت لك في أول الكتاب في اشتراء الجملة وغيرها

في الرجل يتناع النخل أو الحيوان فينتهم ثم يصيب بهم العيب

قلت رأيت أن اشتريت شاة أو بقرة أو ناقة فاحتلبت لبنهن زمانا أو اجترزت أصوفهن وأوبادهن ثم أصبت عيبا دلس لي في ذلك البائع أ يكون لي أن أردده في قول مالك ولا يكون علي بذلك فيما احتلبت ولا فيما اجترزت شيء وكيف أن كان لبن أو الصوف أو البوبر قاشا بعينه لم يمتنع (قال) ولا شيء عليك في ذلك كما كان قاشا بعينه أو لم يكن لأنها غلبة والعلة بالحيوان ويرد الشاة والبقرة أو الناقة ويرجع بالنم كاه (قال ابن القاسم) إلا أنه إن كان اشتراها وعليها صوف ثم جفزه أنه يردده إن كان قاشا وقد أتلفه رده مثله قلت فإن كان فيها لبن يوم اشتراها خفيها ثم أصاب بها عيبا بعد ذلك بزمان فأراد ردها أيرد معها مثل اللبن الذي كان في ضروعها (قال) ليس اللبن مثل الصوف وهو خفيف وله أن يرددها ولا يكون عليه لبن شيء لأنه كان حامدا وهذا بمنزلة غلبة الدور وهو تبع لما شترى قلت فما قول مالك في الرجل يشترى الدار فيقتلها زمان ثم يظهر على عيب بالدار كان عند البائع (قال) قال مالك يرد الدار ولا شيء عليه في العلة قلت فإن كانت الدار قد أصابها عيب المشتري عيب آخر أيرد معها المشتري ما أصابها عنده من العيب (قال) نعم قلت

رأيت أن اشتريت غنما أو قرأ خلبت أو جززت وتوالت أولادا عندي ثم أصبت بالامهات عيبا أني أن أرد الامهات وأحبس أصوافها وأولادها والبها (قال) قال مالك أن أولاد فيردون مع الامهات أن أراد أن يرد بالعيب (قال ابن القاسم) وأما أصوافها ونحوها وسمونها فإن ذلك لا يرد مع الغنم لأن هذا بمنزلة العلة قلت تحفظ عن ذلك في النخل شيئا إذا اشتراها رجل فاستغلها زمانا ثم أصاب بها عيبا (قال) قال مالك إذا اشترى نخلا فاستغلها زمانا ثم أصاب بها عيبا أو استحققت أنه يرجع على بانيه بالنم وتكون له العلة بالضمآن قلت رأيت أن اشتريت نخلا فيها ثمرة قد أبرد فمكنت النخل عندي حتى جددت الثمرة ثم أصبت عيبا فأردت أن أرد النخل وأحبس الثمرة (قال) ليس ذلك لك وعليك أن ترد الثمرة مع النخل إن أردت الرد والا فلا شيء لك قلت لم وإنما اشتريت النخل وفيها ثمرة لم تره وإنما اشتريت النخل وفيها ثمر قد أبرد فبلغ عندي حتى صار ثمرا وجدده (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فإذا كانت الثمرة للبائع إذا باع النخل ولم يكن للمبتاع إلا بالشرط منه رأيت أن يرد الثمرة مع الحائط هذا المشتري حين اشترى نخلا وفيها ثمر قد أبرد ويعطي المشتري أجر مثل عمله فيها عمل لاني إذا رددت الحائط وأردت أن أؤمه الثمرة بمحضها من الحائط لم تكن كغيرها من السلع مثل الراسين أو الثوبين لاني إذا رددت أحد الراسين أو أحد الثوبين كان بيع الآخر حلالا وإذا رددت الحائط وأردت أن أجعل للثمرة ثمنًا بقدر ما كان يصيبه من ثمر الحائط كنت قد بدت الثمرة قبل أن يبدو صلاحها فأرى أن يرد لها ويعطى المشتري أجر عمله فيها عمل فان أصابها أمر من أمر الله ذهب بالثمرة رد الحائط ولم يكن عليه للثمرة شيء من الثمن وإنما مثل ذلك مثل ما قال مالك في العبد يشتره الرجل ويشترط ماله فينتزعه منه ثم يجده عيبا فيريد رده أنه لا يردده إلا وما انتزع من ماله معه (قال) ولو ذهب مال العبد من يد العبد بأمر يصيبه رده ولم يكن عليه في المال شيء فالثمرة إذا اشترطت بعد الأبارة بمنزلة مال العبد إذا اشترط أمرها واحد وأخذها بحد من الثمرة

أو يصيبها بأمر من أمر الله (قال) وذلك أني سمعت مالكا أيضا يقول لو أن رجلا اشترى حائطاً لا غير فيه فأنه رجل فأدرك فيه الشفعة وفيه يوم أدرك الشفعة ثمرة قد أبرت فقال المشتري الحائط الثمرة لي قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع فإنه قد أبرت وهي لي (قال) مالك أرى أن يعطى أجر قيمته وسقيه فيما عالج ويأخذ صاحب الشفعة الثمرة فتكون له فهذا ما إذا ردت الثمرة على البائع أعطى المشتري أجر عمله فيما عالج وأخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل ابتاع دابة ففزا عليها فلا قتل وجد بها داء فردها منه (قال) ابن شهاب لا يرى لصاحبها كراه من أجل ضلها وعافها

في الرجن يترأ من دبر أو عيب فرج أو كى

فوجد أشنع مما يترأ منه

قلت أرايت أن باعه بعيراً وتبرأ اليه من دبر البعير وبالبير دبرات كثيرة (قال) إن كان دبره دبراً مفسداً متغلاً لم أر ذلك يبرئه أن كان مثله لا يرى حتى تتبين صفة الدبرة أو يخبر بها لأن الرجل ربما رأى رأس الدبرة ولم يعلم ما في داخلها ولعلها أن تكون قد أعنته أو أذهبت سنامها أو تكون لغة فلا أرى أن يبرئه إلا أن يذكر الدبرة وما فيها. ومما يشبه ذلك أني سمعت مالكا وسئل عن رجل باع عبداً وقد كان أبق وتبرأ من الأبق فإذا أباه باق بعينه (قال) لا أرى ذلك يبرئه قد يشتري الرجل العبد وتبرأ صاحبه من الأبق وإنما ينقض المشتري أن أباه مثل العوالى أو أبق لبيلة وما يشبه ذلك فإذا أباه إلى الشام أو إلى مصر (قال) لا أرى براءة تنفعه حتى يبين (قال ابن القاسم) ومن ذلك أيضاً أن يترأ من السرقة فيظن المشتري أنه إنما كان يسرق في البيت الرقيق وما يشبه ذلك وهو عادي غيب بيوت الناس فلا تنفعه البراءة حتى يبين قلت أرايت أن تشتري جارية وتبرأ إلى صاحبها من الكى الذي يجسدها فأصبت بظفرها كى كثيراً أو بفضضها فقلت للبائع إنما ظننت

أن الكى يظنهما فأما إذا كان يظهرها أو يفضضها فلا حاجة لي بها (قال) الجارية لازمة للمشتري إلا أن يأتي من ذلك الكى أمر متفاحش مثل ما وصفت لك في الأبق والبر فذلك لا تبرئه البراءة إلا أن يخبره بشنع الكى أو يبره إياه قلت ولا يفت في هذا لي عدد الكى (قال) لا إلا أن يتفاحش الكى أيضاً فيكون كى يعلم أن ذلك متفاحش كثير فيكون علي ما وصفت لك قلت أرايت أن باع جارية فترأ من عيوب الفرج فأصاب المشتري بفرجها عيوباً كثيرة عقلاً أو قرناً (قال) إن كان ما بفرجها من العيوب يختلف حتى يصير بعضه فاحشاً فلا تبرئه البراءة إلا أن يبين أي العيوب بفرجها فإن بينه وبين ألا تبرئه البراءة قلت أرايت أن باعها وتبرأ اليه من عيوب الفرج فأصابها رتقاء (قال) أرى أن في عيوب الفرج إذا تبرأ من عيوب الفرج أن تجوز براءة في السبب اليسير الذي يفتقر من ذلك فإذا جاء من ذلك عيب فاحش لم تجز البراءة من ذلك إلا أن يسميه وينبه قلت أرايت أن قال أبرأ اليك من رتقها ولم يقل رتقاء بعظم ولا بغير عظم فأصابها مشترياً رتقاء بعظم لا يقدر على أن يسط ولا يعالج (قال) إن كان رتقاً شديداً لا يقدر على علاجه لأن منه ما يقدر على علاجه فكان الذي بها من الرتق مالا يقدر على علاجه فلا تبرئه البراءة إلا أن يبين ذلك سحنون عن ابن وهب قال سمعت مالكا يقول فيمن باع عبداً أو دابة أو شيئاً فترأ من العيوب وسماه في أشياء يسميها فيقول برئت من كذا ومن كذا فإن ذلك يرد على البائع حتى يوقف الذي اشتراه منه على ذلك العيب بعينه الذي في الشيء الذي باع وأخبرني ابن وهب عن ابن سمان أن سليمان بن حبيب الحارثي أخبره أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله أن يمنع التجار أن يسووا في السلامة عيوباً ليست فيها التماس الاتفاق على المسلمين والبراءة لا تقسمهم فانه لا يبرأ منهم إلا من رأى العيب بعينه فانه ليس في دين الله غش ولا خديعة والبائع والمتاع على رأس أمرهما حتى يفرقا ولا يتجاوز من التبرؤ في البيع إلا ما وافق الحق وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن

شهاب أنه قال في رجل باع سلمة وبها عيب فسمى عيوباً كثيرة وأدخل ذلك المسمى فيا سعى (قال ابن شهاب) أن لم يكن وضع يده على ذلك العيب وحده أو أظله إياه وحده قال لا نرى أن تجوز الخلابة بين المسلمين حتى يتبرأ من العيب وحده **﴿وأخبرني﴾** عن ابن وهب عن يونس عن ربيعة أنه قال من تبرأ من عيب فسمى منها ما كان ومنها ما لم يكن فانه يرد على البائع كل ما تبرأ منه من شيء قد علمه أن كان قد ضمه مع غيره ولم ينصصه وحده بعينه وذلك إذا وضع ذلك الموضع لليسر به على من باعه وليخفيه لما ضمه اليه وجعله معه مما ليس بشيء **﴿وأخبرني﴾** سحنون عن وكيع بن الجراح عن سفيان عن المغيرة عن إبراهيم النخعي أنه قال إذا قال أبيعك لحماً على بارية أبيعك ما أقلت الأرض (قال) لا يبرأ حتى يسمى **﴿وأخبرني﴾** سحنون عن وكيع عن سفيان عن منصور عن بعض أصحابه عن شريح قال لا يبرأ حتى يضع يده

**﴿في الرجل يبيع السلمة ثم يأتي إلى المشتريها بعد﴾**

**﴿ذلك فيبرأ إليه من عيوبها﴾**

**﴿قلت﴾** أرأيت أن اشتريت سلمة فلما وجبت لي وقبضتها أتاني بأثمها فقال لي أن بها عيوباً وأنا أحب أن أتبرأ منها (قال) قال لي مالك أن كانت عيوباً ظاهرة ترى فالمشتري بالخيار أن يحب أن يأخذ أخذوا أن يحب أن يرد وان كانت عيوباً غير ظاهرة لم يقبل قوله في ذلك وكان المشتري على بيعه فان أطلع بعد ذلك على معرفة عيوب كانت بها عند البائع أمر ثبت ذلك كان له أن شاء أن يمسك أمسك وان شاء أن يرد رد له لأنه إذا كان الأمر غير الظاهر كان في ذلك مدعياً **﴿قلت﴾** أرأيت أن قال البائع أن بها داء باطناً فلما أراد أن أتبرأ منه وقال البائع أنا أبيع البيعة أن هذا العيب الباطن هو بها الساعة (قال) يمكن من ذلك فان أقام البيعة برى من ذلك العيب وكان له أن يتبرأ وتجزئه البراءة **﴿قلت﴾** لم جعل مالك للرجل ذب السلمة وبها عيب لم يبرأ منه عند عقدة البيع فأراد أن يتبرأ منه بعد ذلك وهو غير ما قلت بذلك بيعة

أن كان باطناً أن ذلك له ويمكنه من ذلك (قال) أن كان البائع يقول أنا أتبرأ الساعة من عيب هذه الجارية فان أحب أن يأخذها أخذها والاردها ولا يكون للمشتري أن يقول لأصدقك أن بها العيب وهو عيب ظاهر أو يقيم عليه بيعة ثم يطؤها فيظهر على العيب بعد ذلك فيرجع يردّها وقد حبسها يستريح بها أو تموت عنده فيرجع بقدر العيب وقد تبرأ صاحب السلمة إليه من العيب (قال) فإذا لم يكن العيب ظاهراً ولم يبق البيعة على الباطن أتهم البائع أن يكون رغب فيها وندم في بيعه فلا يقبل قوله لأنه مدع إلا أن تقوم له بيعة على العيب أن كان باطناً أو يكون ظاهراً يرى

**﴿ما جاء في عهدة الثلاثة﴾**

**﴿قلت﴾** أرأيت قول مالك بن أنس من باع بغير البراءة فما أصاب العيب في الايام الثلاثة فهو من البائع الموت وغيره (قال) نعم هو قوله **﴿قلت﴾** أرأيت أن باع بالبراءة ذات في الثلاثة الايام أو أصابه مرض أو عيب في الثلاثة الايام أيلزم ذلك المشتري أو البائع في قول مالك (قال) إذا باع بالبراءة فما أصابه فأنما يلزم ذلك المشتري ولا شيء على البائع **﴿قلت﴾** أرأيت أن باع بغير البراءة فما أصاب العيب في الايام الثلاثة حتى يرد في قول مالك قال نعم **﴿قلت﴾** فان أصابه عود أو عمش أو عوى (قال) في قول مالك كل شيء يكون عند أهل المعرفة بالريق عيباً إذا أصابه ذلك في الايام الثلاثة فهو من البائع **﴿قلت﴾** فان أصابه وجع صداع رأس أو نحو ذلك (قال) ماسمعت من مالك في صداع الرأس شيئاً ولأن مالكا قال في كل شيء يكون عند أهل المعرفة بالداء الذي أصاب بهذا العيب هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فهو من البائع **﴿قلت﴾** فان مات فهو من البائع في قول مالك قال نعم **﴿قلت﴾** فان غرق في الايام الثلاثة أو أن سقط من فوق بيت فسات أو احتريق أيكون من البائع قال نعم **﴿قلت﴾** فان خنق نفسه أيكون من البائع قال نعم **﴿قلت﴾** فان قتله رجل أيكون من البائع (قال) نعم في قول مالك وذلك أن مالكا قال في عيب خرج في أيام العهدة الثلاثة قطعت يده أو فقت غيبه (قال) قال مالك دية الجرح للبائع لأن الضمان منه وان أحب

المبتاع أن يأخذه بالثمن كله ولا يوضع عنه للجناية التي جئيت على العبد شيء أخذ  
 وإن أحب أن يردده وذهبت مثل هذا فقلت يا أبا عبد الله إن اشتريت عبدا فأنت  
 العبد عند البائع قبل أن يقبضه (قال) إن كان أبقي في العهدة فهو من البائع إلا أن  
 يكون باع بالبراءة فإن أبقي العبد بعد العهدة فهو من المشتري (قال) ابن نافع وسئل مالك  
 عن العبد يباع ببيع الاسلام وعهدة الاسلام وبالبراءة من الاباق فيأبقي في عهدة  
 الثلاثة (فقال) أراه من البائع لأن لا أدري لعله عطف في الثلاثة لأنه أبدأ من البائع  
 حتى يخرج من الثلاثة سالما فهو من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالما فأما إذا  
 في الثلاثة فليس له على المبتاع في ذلك حجة فأراه من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من  
 الثلاثة سالما فإذا علم بذلك كان من المبتاع ومن ذلك أن يوجد بعد الثلاثة يوم أو يومين  
 أو بعد شهر أو شهرين وليس عليه أن يضرب له في ذلك عهدة ثلاثة أشهر أو يومين  
 يوجد ولكن إذا أصيب بعد الثلاثة بما قلت لك رجع إلى المبتاع ولا يكون له في  
 الاباق على البائع شيء لأنه قد تبرأ منه فقلت يا أبا عبد الله إذا أبقي في عهدة الثلاثة  
 فرائته من البيع لأنك لا تدري لعله قد تلف في الثلاثة أرجع عليه بالثمن من ساعة  
 أم يضرب فيه أجلا حتى يعلم أنه خرج العبد من الثلاثة سالما أم عطف فيها (قال)  
 بل أرى أن يضرب في ذلك أجلا حتى يتبين ما أمر العبد فإن علم أنه خرج من  
 الثلاثة سالما كان من المبتاع وإن لم يعلم ذلك كان من البائع لأنه لا يدري لعله عطف  
 في الثلاثة هو أبداً في الثلاثة من البائع حتى يعلم أنه خرج منها فوأخبرني يا  
 عن ابن وهب عن مسleme بن علي عن حماد بن عتبة بن عامر الجعفي أنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة فلو لم يزل  
 ابن سمعان قال سمعت رجلا من عتباتهم يحيى بن سعيد وغيره يقولون لم يزل  
 الولادة بالندبة في زمن لا يقرضون في الرقيق بعد السنة من الجنون والجذام  
 والبرص أن خير بئس شيء من ذلك قبل أن ينحول الخول عليه فهو رد إلى البائع  
 ويقضون في عهدة رقيق بثلاث ليل فإن حدث في الرأس في تلك الثلاثة الأيام

حدث من موت أو سقم فهو من الاول وإنما كانت عهدة الثلاث من الرقيق لأن  
 على الرقيق لا تستين الا في ثلاث ليل فوأخبرني يا عن ابن وهب عن ابن أبي  
 نؤاد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجل باع من أعرابي عبدا فوقعك  
 العبد في عهدة الثلاث فأت فجعله عمر من الذي باعه (قال ابن وهب) قال لي مالك  
 ابن أنس لا عهدة عندنا الا في الرقيق

### في بيع البراءة

فقلت يا أبا عبد الله من باع بالبراءة عبداً أو دابة أو ثوبا أو سلعة من السلع من أي  
 العيوب تبرأ (قال) كان مالك مرة يقول من باع بالبراءة فإن البراءة لا تنفعه في شيء  
 مما يتابع الناس به كانوا أهل ميراث أو غيرهم الا في بيع الرقيق وحدهم فإنه كان  
 يرى البراءة فيه مما لم يعلم فإن علم عيباً ولم يسمه بعينه وقد باع بالبراءة لم تنفعه البراءة في  
 ذلك العيب (قال) فقلت له فلو أن أهل ميراث باعوا دواب واشتروا البراءة أو  
 باعوا الوصي فاشتروا الوصي البراءة وقال لا علم لي بما في هذا من العيوب وإنما هو  
 بيع ميراث وإنما كان هذا المال لغيري (قال) لا ينفعه ذلك في الدواب ويست  
 البراءة الا في الرقيق ثم رجع فقال لا أرى البراءة تنفع في الرقيق لأهل الميراث  
 ولا الوصي ولا غيرهم (قال) بخاء قوم وأنا عنده قاعد فقالوا يا أبا عبد الله أنا بعنا  
 جارية في ميراث بيع البراءة لا نعلم بها عيباً فاعتراه رجل فالتفت بها فوجد في  
 فرجها عيباً (قال) أرى أن يردّها ولا تنفعه البراءة شيئاً فلما خرجوا كتمته فقلت له  
 يا أبا عبد الله البراءة في الميراث من الرقيق قال لا أرى أن تنفع وإنما كانت البراءة  
 لأهل الديون يفسون فيبيع عليهم السلطان (قال مالك) فلا أرى البراءة تنفع أهل  
 الميراث ولا غيرهم الا أن يكون عيباً خفيفاً قال ففسى (قال مالك) ومن ذلك  
 لرجل بأبيه الرقيق قد جلبت من البلدان اليه وهو بالمدنية أو ببلد من البلدان أو يكون  
 قد جلبها فيقول أبيعكم بالبراءة ولا علم لي قد صدق ولا علم له ولم يكشف لهم  
 ثوباً فهو يريد أن يذهب بأموال الناس بهذا الوجه (قال) فأدري البراءة تنفعه

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلی الله علی سیدنا محمد النبی الامی وعلی آله وصحبه وسلم

كتاب التذليل

في العبد يشتري ويدلس فيه بعيب ويحدث فيه عيب آخر

حدثنا زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد وسليمان قال حدثنا سحنون قال قلت لابن القاسم أ رأيت لو أني اشتريت عبداً بدنايبر فأصابه عندي عيب ثم ظهرت على عيب دلته لي البائع أنري لي أن أردته في قول مالك بن أنس (قال) نعم إلا أن يكون العيب الذي أصابه عنده مفسداً مثل القطع والعمور والشلل والعمى وشبه ذلك فإن كان العيب الذي أصابه عيباً مثل هذه العيوب كنت مخيراً في أن ترد العبد وتعلم بقدر ما أصاب العبد عنده من العيب وإن شئت احتسبت المفسد وأخذت من البائع ما بين الصحة والداء إلا أن يقول البائع أنا أقبله بالعيب الذي أصابه عنده وأردت أن كنه فيكون ذلك له ثم قلت له وهذا هكذا إذا أصابه عند المشتري عيب مفسد لم يكن للبائع أن يأخذه ويرجع على المشتري بقدر ما أصابه عنده من العيب (قل) لأن العيب إذا كان مفسداً فأصابه ذلك عند المشتري فهو فوات فليس للبائع أن يقول أنا أخذه وأرجع بقيمة العيب الذي أصابه عند المشتري لأنه قد فات ثم قلت له ولم لا يكون على المشتري إذا رد العبد بعيب ظهر عليه وقد أصابه عنده عيب غير مفسد قيمة هذا العيب الذي أصابه عنده وإن كان غير مفسد (قال) لأنها ليست من العيوب التي هي تلف للعبد التي تنقصه نقصاناً كثيراً وهذا

من أجي والرمد وما أشبه ذلك ألا ترى أنه إن حم يوماً أو أصابه رمد أو دما ميسل ثم ظهر على عيب دلته له البائع أن له أن يردته ثم قلت له فان كان هذا العيب الذي أصابه عند المشتري قد نقصه إلا أنه ليس من العيوب المفسدة أ يكون للمشتري أن يردده إذا ظهر على عيب قد دلته له البائع ولا يكون عليه ما تنقص العيب الذي أصاب العبد عنده شيء (قال) قال مالك بن أنس له أن يردده ولا شيء عليه إذا كان عيباً غير مفسد وإن كان قد نقصه ثم قلت له أ رأيت إن قطعت أصبعه أو أصابه أمر من الله فذهبت أصبعه ثم ظهر المشتري على عيب دلته له البائع أنه أن يردده (قال) لا أحفظه عن مالك بن أنس إلا أني أراه عيباً مفسداً لا يردده إلا بما تنقص ثم قلت له فان ذهبت أنثله أو ظفره (قال) أما أنثله فهو عيب لا يردده إلا بما تنقص منه إلا أن يكون من وخش الرقيق الذي لا يكون ذلك مفسداً فيهم ولا ينقصه كثيراً فان كان كذلك رده ولا شيء عليه وأما الظفر فان له أن يردده ولا شيء عليه ولا أراه عيباً ثم قلت له فحفظ عن مالك بن أنس أنه قال إن أصابه عنده جحر أو رمد أو صداع أو كى وكل وجع ليس يخوف أن له أن يردده إذا أصاب به عيباً قد دلس له البائع ولا شيء عليه (قال) نعم

في الرجل يشتري العبد فيموت أحدها ويجد بالآخر عيباً

قلت له أ رأيت أن اشتريت عبدين فيصنف أحدهما فمات أحدهما في يدي وأصبت بالباقي عيباً أ يكون لي أن أردته عند مالك (قال) نعم لك أن تردده عند مالك وتأخذ من الثمن بحسب ما كان يصير لهذا العبد من الثمن يقوم هذا الميت والمعيب فينظر ما يصيب قيمة هذا الذي أصبت به عيباً من الثمن فيرجع بذلك على البائع ثم قلت له فان اختلفا في قيمة الميت فقال المبتاع قيمة الميت الثلث وقيمة هذا الثلثان وقال البائع قيمة هذا الثلث وقيمة الميت الثلثان (قال) يقال لها صفاء الميت فإذا تصادقا في صفته دعى لصفته أهل المرفة به فيقومون تلك الصفه وإن تناكرا في صفته فالقول في صفته قول البائع مع يمينه إذا كان قد اتفق الثمن لأن المبتاع مدع للفضل على ما يقول

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب التدليس

في العبد يشترى ويدلس فيه بعيب ويحدث فيه عيب آخر

حدثنا زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد وسليمان قالا حدثنا سحنون قال قلت لابن القاسم أرايت لو أنى اشتريت عبداً بذناير فأصابه عتدى عيب ثم ظهر عيب دله لى البائع أرى لى أن أردده فى قول مالك بن أنس (قال) نعم إلا أن يكون العيب الذى أصابه عندك مفسداً مثل القطع والعمور والذبال والعسى وشئ ذلك فإن كان العيب الذى أصابه عيباً مثل هذه العيوب كنت مغيراً فى أن رد العبد وتفرم قد مر ما أصاب العبد عندك من العيب وإن شئت احتبست البع وأخذت من البائع ما بين الصحة والداء إلا أن يقول البائع أنا أقبله بالعيب الذى أصابه عندك وأرد الثمن كله فيكون ذلك له قلت ولم كان هذا هكذا إذا أصابه عند المشتري عيب مفسد لم يكن للبائع أن يأخذه ويرجع على المشتري بقدر ما أصابه عنده من العيب (قال) لأن العيب إذا كان مفسداً فأصابه ذلك عند المشتري فهو فوات فليس للبائع أن يقول أنا أخذه وأرجع بقيمة العيب الذى أصابه عند المشتري لأنه قد فات قلت ولم لا يكون على المشتري أن رد العبد بعيب ظهر عليه وقد أصابه عنده عيب غير مفسد قيمة هذا العيب الذى أصابه عنده وإن كان غير مفسد (قال) لأنها ليست من العيوب التى هى تلف للعبد التى تنقصه نقصاناً كبيراً وهذا

من الحى والرمد وما أشبه ذلك ألا ترى أنه إن حم يوماً أو أصابه رمد أو داميل ظهر على عيب دله له البائع أن له أن يردده قلت فأن كان هذا العيب الذى أصابه عند المشتري قد نقصه إلا أنه ليس من العيوب المفسدة أليكون للمشتري أن يردده إذا ظهر على عيب قد دله له البائع ولا يكون عليه ما نقص العيب الذى أصاب العبد عنده شئ (قال) قال مالك بن أنس له أن يردده ولا شيء عليه إذا كان عيباً غير مفسد وإن كان قد نقصه قلت أرايت أن قطعت أصبعه أو أصابه أمر من الله فذهبت أصبعه ثم ظهر المشتري على عيب دله له البائع أنه أن يردده (قال) لا أخفذه عن مالك بن أنس إلا أنى أراه عيباً مفسداً لا يردده إلا بما نقص قلت فأن ذهبت أذنه أو ظفره (قال) أما أذنه فهو عيب لا يردده إلا بما نقص منه إلا أن يكون من وخش الرقيق الذى لا يكون ذلك مفسداً فيهم ولا ينقصه كثيراً فأن كان كذلك رده ولا شئ عليه وأما الظفر فأن له أن يردده ولا شئ عليه ولا أراه عيباً قلت فحفظ عن مالك بن أنس أنه قال إن أصابه عنده حمى أو رمد أو صداع أو كى وكل وجع ليس بخوف أن له أن يردده إذا أصاب به عيباً قد دلس له البائع ولا شئ عليه (قال) نعم

فى الرجل يشترى العبد فى بيعت أحدهما ويحمد بالأخر عيباً

قلت أرايت أن اشتريت عبدان فى صفقة واحدة فأت أحدهما بى يدي وأصبت بالبقى عيباً أليكون لى أن أردده عند مالك (قال) نعم لك أن تردده عند مالك وتأخذ من الثمن بحسب ما كان يصير لهذا العبد من الثمن يقوم هذا الميت والمعيب فينظر ما يصيب قيمة هذا الذى أصبت به عيباً من الثمن فيرجع بذلك على البائع قلت فأن اختلفا فى قيمة الميت فقال المبتاع قيمة الميت الثلث وقيمة هذا الثلثان وقال البائع قيمة هذا الثلث وقيمة الميت الثلثان (قال) يقال لها الميت فإذا تصادقا فى صفته دعى لصفته أهل المعرفة به فيقومون تلك الصفه وإن تناكرا فى صفته فالقول فى صفته قول البائع مع يمينه إذا كان قد اتفق الثمن لأن المبتاع مدع للفضل على ما تقول



البائع فالقول قول البائع وعلى المتاع البينة على الصفة وان لم يأت بالبينة على الصفة  
حلف البائع وكان القول قوله اذا كان قد انتقد وان لم يكن انتقد فالقول قول المشتري  
قلت رأيت ان اشتريت شاتين مذبحتين فأصبت احدهما غير ذكية أتيتني  
الذكية بحصتها من الثمن في قول مالك بن أنس أم لا (قال) أرى ذلك مثل الرجل  
يتاجر بالطعام فيقال له ان فيه مائة أردب فيشتري على ذلك فلا يجد فيه الا خمسين أو  
أربعين (قال) لا يلزمه أخذ ذلك الطعام الا ان يكون الذي نقص من ذلك الاراد  
اليسيرة وهذه الشاة اذا وجدها ميتة وانما كان شراء الرجل شاتين لحاجة الى لحم  
الاحم والرجل اذا جمع الشراء في الصفقة الواحدة كان أرخص فأرى الشاتين بخزلة  
ما وصفت لك من الطعام عند مالك وبرد الجميع الا ان يشاء ان يحبس الذكية فالتى  
يصيبها من حصصة الثمن فذلك له قلت فالتى اشتريت عشر شياه مذبحه  
فأصبت احدهن ميتة (قال) أرى ان تملك التسعة بحصتهن من الثمن قلت  
وكذلك الرجل يشتري فلالا خل فيصيب احدها خرا أو يشتري قلبي خل فيصيب  
احدها خرا فقبو على حال ما وصفت لك من قول مالك (قال) نعم قلت سجنون  
وقال غيره اذا اشتري شاتين أو قتلين أو عبدتين متكافئتين فان هذا لم يشتري احدهما  
لصاحبه فان أصاب بأحدهما عيبا أو استحق احدهما رجع بما يصيب المستحق من  
الثمن وان كان عيابه رده وأخذ ما يصيبه من الثمن قلت سجنون وكذلك يقول  
ابن القاسم في العبدتين المتكافئتين وليس العبدان المتكافئان كمبدئين أحدهما تبع  
لصاحبه انما اشتري مكان صاحبه أو كجملته ثياب أو رقيق أو كيل أو وزن يكثر  
فيستحق منه اليسير ويبقى الكثير فان هذا قد سلمت له جمل صفته فيلزمه ما صح  
ورجع ثمن ما استحق فان كان ما استحق مضرا به في صفته لكثرة ما استحق  
من يديه ولعل ان هذا اذا استحق منه دخل عليه فيه الضرر فيبعض ذلك عليه وان  
مثله انما يرغب في حبة ما شترى فان هذا مثله ان يرد الصفقة كلها ويأخذ الثمن  
وان أراد ان يحبس ما سقم في يديه ويرجع ثمن ما استحق فان كان ما اشتري على

الكيل والوزن فذلك له وان كان ما استحق مما سقم على العدد فكان الاستحقاق  
على الاجزاء نصف ما اشتري أو ثلثه أو ثلثه اربعة أو ثلثه فذلك له لان ما رضى  
به يصير له ثمن معروف ان كان الذى استحق نصفه أو ثلثه فرضى بما بقي صار  
له نصف الثمن أو ثلثيه وكذلك ما استحق من الكيل والوزن لان الذى سقى  
نفسه معروف لانه مما لا يقسم الثمن عليه ان كالت استحق منه جزء معروف أو  
عدد على عدد السلع وان كان ما باع عددا واستحق من العدد ما يصير للمشتري  
حبة في أن يرد فأراد أن يحبس ما بقي بما يصيبه من الثمن فان ذلك لا يجوز له لانه  
اذا وجب له رد جميع ما في يديه فليس له أن يقول أنا أجس ما بقي بما يصير له من الثمن  
لانه يحبس ثمن مجهول لانه أوجب على نفسه بما يصير له من الثمن وذلك غير معروف  
حتى تقوم السلع ثم يقسم الثمن عليها فما صار للذى بقي أخذ بحصته من الثمن وذلك  
مجهول وأما في العيب فانه اذا أصاب العيب في كثير من العدد حتى يضر ذلك به في  
صفته أو في كثير من وزنه أو كيله فانه مخير في أن يقبل الجميع بعينه أو يرد كله  
وليس له خيار في أن يحبس ما صح في يديه بما يصيبه من الثمن وان كان معروفا وهو  
خلاف الاستحقاق في هذا الموضع لان صاحب العيب انما باع على أن حمل بعضا  
بعضا فلما رضى منه بما رأى وامارده عليه قلت رأيت ان اشتريت عبدا ثوبين  
فكان أحد الثوبين عند صاحبه وأصاب بالثوب الباقي عيبا فجاء يردك كعب يكون هذا في  
قول مالك (قال) ينظر الى الثوب الذى وجد به العيب فان كان هو وجه ما اشتري وفيه  
الفضل فيأمر بى الناس رده ونظر الى العبد فان كان لم يفت رده ونظر الى قيمة الثوب  
الثالث فرده قايضه مع الثوب الذى وجد به العيب وان كان العبد قد فات ثناء أو فقه مان  
أو اختلاف أسواق أو شئ من وجوه القوت نظر الى الثوب الباقي كم كان من الثوب  
الثالث فان كان ثلثا أو ربما نظر الى قيمة العبد فزم قابض العبد لصاحب الثوب من  
قيمة العبد بقدر الذى يصيبه من صاحبه ان ثلثا أو ربما يفرم له من قيمة العبد ثلثا  
أو ربما ولا يرجع في العبد شئ وان كان انما أصاب صاحب العبد بالعبد عيبا وقد

نلف أحد الثوبين عند بائع العبد ونظر الى الثوب الباقي فان كان هو الثوبين ومن أجله اشتراها رد الثوب الباقي وغرم قيمة الثوب ان كان الثوب الباقي لم يفت بقاءه أو نقصان ولا اختلاف أسواق وان كان فالت بشئ من ذلك أو كان الباقي منهما سوى الذي ليس من أجله كان الاشتراء اسماً لمشتريهما وغرم قيمتهما جميعاً لصاحب العبد

حكي في الرجل يشتري السلعة فتموت عنده ويظهر منها على عيب

قلت في ما قول مالك بن أنس فيمن اشترى سلعة بيعاً صحيحاً فلم يقبضها صاحبها الا بعد شهر أو شهرين وقد حالت الاسواق عند البائع وقبضها فأتت عند المشتري ثم ظهر على عيب كان عند البائع أي القيمين بحسب على المشتري ويجعلها قيمة الجارية اذا أراد أن يرجع بالعيب أقيمها يوم قبض الجارية أم قيمتها يوم وقعت الصفقة (قال) بل قيمتها يوم وقعت الصفقة قلت في فان كان البيع حراماً فاسداً فأى القيمين يحسب على المشتري (قال) قيمتها يوم قبضها ليس قيمتها يوم وقع البيع لان المشتري في البيع الفاسد لا يضمن الا بعد ما يقبض لان له أن يترك ولا يقبض والبيع الصحيح القبض له لازم وليس له أن يفسخ ذلك ومصيبته منه فهذا فرق ما بينهما قلت في رأيت ان اشترت جارية بيعاً صحيحاً فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع ولم تقدره فممن أنقده وقد فالت الجارية أو حدث بالجارية عيب عند البائع قبل أن أنقدها (قال) قال مالك الموت من المشتري وان كان البائع احتبسها بالثمن (قال ابن القاسم) فالعيب عندي بمنزلة الموت يكون ذلك كله من المشتري اذا كانت الجارية ممن لا يتواضع مثلها وبيعت على القبض قلت في فان كان اشتراها على صفة فأصابها بعد وجوب الصفقة على ما ذكرت لك (قال) قال مالك اذا كان اشتراها وهي على الصفة التي وصفت له فأصابها من حدث بعد ذلك فهو من المشتري (قال ابن القاسم) وقال لي مالك بعد ذلك في هذه المسألة فيمن اشترى على الصفة انها ان ماتت قبل أن يقبضها المشتري فهي من البائع (قال ابن القاسم) وقد ذكر لي في العيوب في

هذه المسألة شيئاً الا أنه قال لي قبل ذلك في الموت والعيوب انها من المشتري جميعاً وأرى أن ذلك كله من البائع الا أن يشترط البائع أن ما أصابها بعد الصفقة فهو من المشتري فيكون ذلك على ما اشترط وهو قول مالك الآخر الذي ثبت عليه وقاله لي غير عام وأرى العيوب التي تصيب السلعة قبل أن يقبضها المتابع بمنزلة الموت ضمان ذلك من البائع الا أن يشترط كما وصفت لك قلت في رأيت ان اشترت جارية بها عيب لم أعلم به فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع أو أصابها عيب مفسد مثل القطع والشل وما أشبهه وذلك كله عند البائع قبل أن أقبضها أتزني الجارية أم لا وهل يكون ما أصابها من العيوب أو الموت الذي كان بعد الصفقة من المشتري أم من البائع اذا اطلع على العيب الذي كان بالجارية عند البائع (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً الا ما قال لي مالك في الموت اذا اشتراها فاحتبسها البائع للثمن فهي من المشتري اذا كانت ممن لا يتواضع مثلها وبيعت على القبض فان هذه السلعة قد وجبت وان كان له أن يرد مالاً لا يشاء أن يأخذها أخذها بعينها ولم يكن البائع فيها حجة ألا ترى أن عتقه جائز فيها وان عتق البائع فيها غير جائز ولا يشبه هذا البيع الفاسد لان المشتري في البيع الفاسد لو أراد أن يأخذ لم يكن ذلك له وان البائع لو عتق في البيع الفاسد لجاز ذلك عليه ولم يكن للمشتري عتق معه الا أن يكون المشتري أعتق قبل البائع فيكون قد أعتقها وان هذا لا عتق للبائع مع عتق المشتري ولا عتق له وان لم يعتق المشتري لان المشتري كان على شرائه يأخذ ان أحب وانما احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن (قال) وكذلك قال لي مالك أراها بمنزلة الرهن ان احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن (قال) فماتت فهي من المشتري فهي اذا باعها وبها العيب فاحتبسها بالثمن فهي رهن ولو لم يحتبسها لقبضها المشتري وكان المشتري ضامناً لأصاحبها نجس البائع ايها بمنزلة الرهن وقبض للمشتري بعد الوجوب فأرى أن كل ما أصابها من عيب أو موت وان كان بها يوم باعها البائع عيب كان عنده فهي من المشتري حتى يرداها قبضها من البائع أو لم يقبضها حتى يرداها قبضاً من السلطان أو يبرئ منها البائع وأخبرني في

تلف أحد الثوبين عند بالغ العبد رد العبد ونظر إلى الثوب الباقي فإن كان هو  
الثوبين ومن أجله اشتراها رد الثوب الباقي وغرم قيمة الثوب الباقي إن كان الثوب  
لم يفت بجاه أو نقصان ولا اختلاف أسواق وإن كان فات بشئ من ذلك أو كان  
الباقي منهما سوى الذي ليس من أجله كان الاشتراء أسلماً لمشتريهما وغرم  
جميعاً لصاحب العبد

سجده في الرجل يشتري السلعة فتموت عنده ويظهر منها على عيب

قلت في ما قول مالك بن أنس فيمن اشتري سلعة فيما صحيحاً فلم يقبضها صاحبها  
إلا بعد شهر أو شهرين وقد حالت الأسواق عند البائع وقبضها فأتت عند المشتري  
ثم ظهر على عيب كان عند البائع أي القيمتين يحسب على المشتري ويجعلها قيمة الحال  
إذا أراد أن يرجع بالعيب أقيمها يوم قبض الجارية أم قيمتها يوم وقعت الصفقة (قال)  
بل قيمتها يوم وقعت الصفقة قلت في ما قال كان البيع حراماً فأسد فأى القيس  
يحسب على المشتري (قال) قيمتها يوم قبضها ليس قيمتها يوم وقع البيع لأن المشتري  
في البيع الفاسد لا يضمن إلا بعد ما يقبض لأن له أن يترك ولا يقبض والبيع  
الصحيح القبض له لازم وليس له أن يفسخ ذلك ومعيبتها منه فهذا فرق ما فيها  
قلت في ما رأيت أن اشتريت جارية فيما صحيحاً فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع ولم  
تقدته النكاح أو غيره وقد فاتت الجارية أو حدث بالجارية عيب عند البائع قبل أن  
أنقدها (قال) قل مالك الموت من المشتري وإن كان البائع احتبسها بالثمن (قال ابن  
القاسم) فاعيب عندي بمنزلة الموت يكون ذلك كله من المشتري إذا كانت الحارة  
من لا يتواضع مثلاً ويبيع على القبض قلت في ما كان اشتراها على صفة فأصلها  
بعد وجوب الصفقة على ما ذكرت لك (قال) قل مالك إذا كان اشتراها وهي على الصفة  
التي وصفت له فما أصابها من حدث بعد ذلك فهو من المشتري (قال ابن القاسم)  
وقال في مالك بعد ذلك في هذه المسألة فيمن اشتري على الصفة أنها إن ماتت قبل  
أن يقبضها المشتري فهي من البائع (قال ابن القاسم) ولم يذكر في العيوب في

هذه المسألة شيئاً لأنه قال في قبل ذلك في الموت والعيوب أنها من المشتري جميعاً  
وأرى أن ذلك كله من البائع إلا أن يشترط البائع أن ما أصابها بعد الصفقة فهو من  
المشتري فيكون ذلك على ما اشترط وهو قول مالك الآخر الذي ثبت عليه وقوله في  
غير عام وأرى العيوب التي تصيب السلعة قبل أن يقبضها المتنازع بمنزلة الموت ضمان  
ذلك من البائع إلا أن يشترط كما وصفت لك قلت في ما رأيت أن اشتريت جارية  
بها عيب لم أعلم به فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع أو أصابها عيب مفسد مثل القطع  
والشال وما أشبهه وذلك كله عند البائع قبل أن يقبضها أتلقى الجارية أم لا وهل  
يكون ما أصابها من العيوب أو الموت الذي كان بعد الصفقة من المشتري أم من  
البائع إذا طلع على العيب الذي كان بالجارية عند البائع (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً  
إلا ما قل في مالك في الموت إذا اشتراها فاحتبسها البائع لثمن فهي من المشتري إذا  
كانت من لا يتواضع مثلاً ويبيع على القبض فإن هذه السلعة قد وجبت وإن كان له أن  
يردها لأنه لو شاء أن يأخذها أخذها ليعلم أنه لم يكن للبائع حجة الأثرى أن عتقه جائز  
فيها وإن عتق البائع فيها غير جائز ولا يشبه هذا البيع الفاسد لأن المشتري في البيع  
الفاسد لو أراد أن يأخذ لم يكن ذلك له وإن البائع لو أعتق في البيع الفاسد لجاز ذلك  
عليه ولم يكن للمشتري عتق معه إلا أن يكون المشتري أعتق قبل البائع فيكون قد  
أنقدها وإن هذا لاعتق البائع مع عتق المشتري ولا عتق له وإن لم يعتق المشتري  
لأن للمشتري كان على شرائه يأخذ أن أحب وأما احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن  
(قال) وكذلك قال مالك أراها بمنزلة الرهن أن احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن  
فإن ماتت فهي من المشتري فهي إذا باعها وبها العيب فاحتبسها بالثمن فهي رهن ولو لم  
يحتبسها لقبض المشتري وكان المشتري ضامناً لما أصابها فحس البائع إياها بمنزلة  
الرهن وقبض للمشتري بعد الوجوب فأرى أن كل ما أصابها من عيب أو موت  
وإن كان بها يوم باعها البائع عيب كان عنده فهي من المشتري حتى يرددها قبضها من  
البائع أو لم يقبضها حتى يرددها قبضاً من السلطان أو يبرئه منها البائع وخبرني في



سحنون عن ابن وهب عن ابن لهيعة أنه سمع يزيد بن أبي حبيب يقول اشترى رجل عبداً من آخر فقال الذي باعه قد وجب لك غير أني لا أدفع اليك البدن حتى تقضي ثمنه فاني لا أملك فالتفت المشتري بأني ثمنه فلم يأت ثمنه حتى مات السد عند الذي باعه (قال) يزيد قال سمع بن السيب هو من أبي مات في يده (وقال) سليمان بن بشار بل هو من الذي اشتراه ووجب له (قال) سحنون (وقد قال مالك بقولهما جميعاً) ابن وهب (قال) الليث كتب إلى يحيى بن سعيد يقول من باع دابة غائبة أو متاعاً غائباً على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يجد الدابة أو المتاع الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فإن كانت الدابة أو المتاع على ما وصف البائع ثم بيعها وأخذ الثمن (وأخبرني) سحنون بن سعيد قال أخبرني ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في بيع الدابة الغائبة أن أدركها الصفقة حية فليس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس (وأخبرني) عن ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال ما أدركت الصفقة حياً بمجموعاً فهو من المبتاع (وأخبرني) عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه حدثه قال تباع عثان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف فرسا غائبة وشرط أن كانت هذا اليوم حية فهي مني (وأخبرني) ابن وهب عن ابن جريح عن ابن شهاب قال كان عثان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف من أجده أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يقولون ليهما قد ثابما حتى نظرا أهما أجد فالتفت عبد الرحمن بن عوف من عثان بن عفان فرسا غائبة بأني عشر ألفاً إن كانت هذا اليوم حية فهي مني ولا إخلال عبد الرحمن إلا وقد كان عرفها ثم إن عبد الرحمن قال لعثان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى يقبضها رسول قل نعم فزده عبد الرحمن بن عوف أربعة آلاف على ذلك فأتى فقدم رسول عبد الرحمن ففعل الناس أن عبد الرحمن أجد من عثان (وأخبرني) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال وأنه وجد الفرس حين خلع وسن

قد هلكت فكانت من البائع

سحنون في الرجل يبيع الجارية وبها العيب لم يعلم به حتى بيعها ثم ترد عليه

(قلت) رأيت أن اشترت جارية وبها عيب لم أعلم به ثم بعته فتداولها رجل فغيرت في بدنها أو أسواقها ثم اشترتها فملت بالعيب الذي كان عند البائع الذي باعني (قال) سحنون (وقال) غيره لك أن تردّها عليه أن لم يكن دخلها عيب مفسد مثل ما وصفت لك (وقال) أشيب (لك أن تردّها على الذي اشترتها منه آخراً لأن عهدتك عليه (قلت) لابن القاسم فإن كان اشتراها فيما صححها وبها عيب لم يعلم به فباعها أو آجرها أو رهنها أو تصدق بها أو كتبها أو اتخذها أم ولد أنرى هذا كله فوتاً في قول مالك أم لا (قال) أما الرهن والاجارة والبيع فليس بفوت وقد باعني عن مالك بن أنس ممن أتى به أنه لم يرد في البيع فوتاً ورأى الذي أخذ به أن ليس البيع بفوت لأنه قد أخذ له ثمناً فها هو على أحد وجهين إما أن يكون قد رأى العيب فقد رضي حين باعه ونو شاء لم يبعه حتى ثبتت من صاحبها فردّها عليه بالعيب وإما أن يكون لم يره فهو أن كان نقص في يمينه البعد لم ينقص موضع العيب (قال) وأما التدبير والكتابة والموت واتخاذها أم ولد والصدقة فإن مالكا قال لي في ذلك أنه كله فوت (قلت) فما قول مالك بن أنس في الهبة إذا وهبها وقد اشتراها وبها عيب (قال) قال مالك إن كان وهبها للثواب فهو بيع وإن كان وهبها لغير ثواب فهو من وجه الصدقة وهو فوت ويرجع فيأخذ قيمة العيب والبيع الصحيح إذا أصاب العيب بعد ما رهن أو آجر فلا أراه فوتاً متى ما رجعت إليه بافتكك أو اتضاء أجل الاجارة فأرى له أن يردّها إن كانت مجالها وإن دخلها عيب مفسد ردّها وما نقصها العيب الذي حدث بها (وقال) أشيب (إن افتككها حين علم بالعيب فله أن يردّها ولا يرجع بما بين الصلة والداء

في الرجل يتباع الامة قتله أولاداً ثم يجد بها عيباً

قلت يا أبا عبد الله إن أبا عبد الله أمة فولدت عند المشتري ولداً فأصابها عيباً له أن يردّها وقد مات الولد عنده (قال) نعم يردّها إذا مات الولد ولا شيء على ورجع بالثمن كله ولا شيء عليه في الولد قلت يا أبا عبد الله فإن كانت الولادة قد قسم وقد مات الولد ثم أصاب بها عيباً (قال) له أن يردّها وما نقصت الولادة منها وكذلك قال لي مالك بن أنس وكذلك لو لم تلد وأصابها عند المشتري عيب مفسد مثل القطع والعمور والشلل ونحو ذلك فنقصان الولادة مثل العيوب المفسدة قلت يا أبا عبد الله إن أبا عبد الله رجل جارية وبها عيب لم يعلم به ثم ولدت عنده أولاداً فأما الأم أو قتلها رجل وبقي الأولاد عنده ثم علم بالعيب (قال) يرجع على بائعه فيأخذ منه قيمة العيب كما فسر لك قلت يا أبا عبد الله فتقوم الجارية إن كانت ميتة أو مقتولة وولدها معها (قال) تقوم هي نفسها كما وصفت لك قلت يا أبا عبد الله وقد قال بعض رواة مالك إلا أن يكون ما وصل إليه من قيمة الأم مثل الثمن الذي يرجع به على البائع فلا تكون له حجة ألا ترى أن البائع لو أن لأم لم تنسل ولصاحبها مات لو قال للمشتري أنا أردت عليك جميع الثمن وردت على الولد ولا أعطيك ما بين القيمتين كان ذلك له وقيل للمشتري إما أن ردّدت عليه الولد وأخذت الثمن وإما أن تسكت بالولد ولا شيء لك فهو إذا كانت القيمة في يده وهي مثل المثل والولد فضلاً أيضاً تسكت للمشتري حجة لأن الذي يريد أن يرجع به في يده مثله منها

في الرجلين يتباعان السلعة ثم يبيع أحدهما

من صاحبه ثم يظهر على عيب

قلت يا أبا عبد الله إن رجلين تباعا سلعة ثم يبيع أحدهما من صاحبه حصته ثم ظهر على عيب كان عنده (قال) أرى أن الذي بيع حصته من صاحبه قد خرج ما كان في يده من السلعة فلا يرجع عليك بما بين السلعة والياء وما الذي لم يبيع فله أن يرد حصته

في يده عليك بنصف الثمن فتكون نصف السلعة في يدك ونصفها في يدي آدمي اشتراها من صاحبه

في الرجل يتباع الجارية على جنس فيصحبها على جنس آخر

قلت يا أبا عبد الله إن أبا عبد الله اشتريت جارية على أنها بربرية فأصبتها خراسانية (قال) لك أن تردّها قلت يا أبا عبد الله فإن اشتريتها على أنها صقلية أو أبرية أو اشابلية فأصبتها بربرية أو خراسانية (قال) ليس لك أن تردّها قلت يا أبا عبد الله لأن البربرية والخراسانية أفضل من الصقلية والأبرية لأن الناس إنما يذكرون الاجناس لفضل بعضها على بعض فيزداد ذلك في أمان الرقيق فإذا كانت أرفع جنساً مما شرط فليس له أن يردّها قلت يا أبا عبد الله ونحفظ هذا عن مالك (قال) لا إلا أن يكون في ذلك أمر يعرف به أن المشتري قد أراد فيرد عنه مثل أن يكره شراء البربرية لما يخاف من أصولهن وحريتهن وسرقتهن وما كان من هذا وما أشبه فأرى أن يرد وما لم يكن على هذا الوجه وليس فيه عيب يردّه به ولا تخن يوضع فلا أرى أن يردّها قلت يا أبا عبد الله سمعت مالكاً وسأله ابن كنانة ونزلت هذه المسئلة بالمدينة في رجل اشترى جارية فأراد أن يخذلها أم ولد فإذا نسبها من العرب فأراد ردّها بذلك وقال إن ولدت مني وعققت بوماجر العرب ولاءها ولا يكون ولاؤها لولدي (قال مالك بن أنس) لا أرى هذا عيباً ولا أرى له أن يردّها

في الرجل يتباع العبد وبه عيب فيفوت عنده موت أو عيب

قلت يا أبا عبد الله إن أبا عبد الله اشتريت عبداً وبه عيب دلته لي البائع بمائة دينار وقيمه مائة وخمسون ديناراً فتغير عني العبد بعيب فأسد أو مات فأردت أن أرجع على البائع بالعيب (قال) ينظر إلى قيمته صحيحاً يوم قبض عند مالك فزعمت أن قيمته خمسون ومائة وإلى قيمته معيباً يوم قبضته فزعمت أن قيمته وبه العيب مائة فصار ما بين قيمة العبد صحيحاً وبين قيمته معيباً الثلث فيفرض الثمن على ذلك فيكون لبائع العبد ثلثا المائة

قال لا (قال مالك) والجارية يشتريها القوم فتستحق عندهم فتنصب (قال) قال مالك ما التنصب قال تطبخ وتعمل وتغزل وتنسج وتطبخ الاعمال وتحتج وتخرج ويرتفع ثمنها بذلك أفتد فوف (قال مالك بن أنس) لا أرى هذا فوفاً أن أحداً يرد رد ولا حبس ولا شيء له (قال) فقلت لمالك فالفغير يشتري فبكر أترى (قال) نعم وأرى أن يأخذ قيمة العيب منه على ما أحب أو كره البائع (قال) وتفسير عن مالك أنه قال الحرم فوت (قلت) لعبد الرحمن بن القاسم وتفسير العيب كذا يرجع به أن رجس أو يرد أن رد (قال) أن أراد أن يرجع المبتاع فنظر إلى قيمته الجارية يوم باعها كم كانت قيمتها صحيحة ونظر كم قيمتها وبها العيب يوم باعها وقيمتها فإن كان العيب الذي بها سديسها أو خمسها فنظر إلى الثمن الذي قد فيها فرد منه سدسه أو خمسة كان ذلك الثمن أكثر من القيمة أو أدنى فبلى هذا بحسب وإن أراد أن يردّها نظر إلى قيمتها يوم اشتراها وبها العيب الذي اشتراها به ثم نظر إلى ما أصابها عند المشتري من العيب كم كان قيمتها يوم قبضها أن لو كان بها . وتفسير ذلك أن يكون باعها وبها العيب وقيمتها ثمانون ديناراً فأعورت عنده ولو كانت ذلك اليوم عوداء كانت قيمتها ستين فيرد ربع الثمن بعد ما طرحنا ما يصيب العيب الذي دلته البائع من الثمن وأما العين التي ذهبت فيلزمه قيمتها يوم قبضها كمثل رجل ابتاع عبداً في صفقة واحدة بثمن واحد ثم مات أحدهما وبقي الآخر فيوجد به عيب فأراد أن يردّه فأنما ينظر كم كان قيمة الباقي من صاحبه المالك يوم قبضها فإن كان الثلث أو النصف أو الربع رده ورجع فأخذ من الثمن أن كان الربع فالربع وإن كان النصف فالنصف وإن كان الثلث فالثمن من الثمن فالعبد الباقي مع الذي مات بمنزلة اليد والدين من الجسد بعد قيمة العيب الذي دلس له يقسم الثمن على العيب الذي دلس له وعلى ما بقي من العبد ثم يطرح قدر العيب الذي دلس له به ثم ينظر إلى ما بقي فيكون ذلك ثمناً للعبد ثم ينظر إلى اليد أو العين كم كانت من العبد ذلك اليوم فإن كانت الربع أو الثلث رد ربع ما بقي من الثمن أو ثلثه بعد العيب الأول فهذا تفسير قول مالك في هذا (قال)

وسات ما نكح عن الرجل يبيع الأمة فيزوجها المشتري عبده ثم يحد بها عيا فيريد ردّها ثم أن يردّها (قال) نعم (قال) فقلت لمالك بن أنس في النكاح أيفسخه البائع (قال) لا وهو بمنزلة أن لو زوجها سيدها رجلاً حراً فليس يتبايع أن ينسفه أن يردّها عليه (قال) فقلت لمالك بن أنس أفيرد في ذلك قيمة ما تنقص الجارية النكاح (قال) إن كانت الجارية هي ينقصها النكاح فعليه ما تنقص من ثمنها (قال) وربما ردّها (قال) إن كانت الجارية هي ينقصها النكاح فأرى أن يرد النقصان والا فليس للبائع شيء ويردّها عليه والنكاح ثابت (قلت) أرايت أن كان في الولد ما يجبر به عيبها الذي دخل من قبل النكاح يكون له أن يجبر عيبها بالولد في قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن المالك قال بماردّها وولدها وقد زاد ذلك في ثمنها فهذا من قوله بذلك على أنه إنما أراد أن يجبر به (قال) - نحنون (قال) وقد قال غيره يردّها لو ما تنقصها النكاح وإنما زيادة ولدها فيها كمثل زيادة بدنها وجسمها وصنعة تحدث فيها فيرتفع لذلك ثمنها حتى تكون يوم يردّها أفضل منها أن لو كان معها ولد وأكثرت ثمنها وأشد جبراً لما تنقص النكاح منها (وقد) قال مالك بن أنس في بعض هذا التاء بما يردّها به وهو فيها ويغرم ما تنقص العيب ولا يحسب له في جبر ما تنقص العيب عنده شيء (قلت) لابن القاسم أرايت أن اشتريت عبداً بعبد فبلك العبد الذي دفعت وأصبت بالعبد الذي اشتريت عيا فأردت أن أردّه (قال) قال مالك يردّه وله قيمة الغلام الذي دفع إليه لأنه ثمن هذا العبد (قال) وإن نقص هذا الباقي الذي ظهر به العيب فلصاحبه أن يردّه ولا شيء عليه في نقصه إلا أن يكون نقصه ذلك عيباً مفسداً مثل المور والشلل والقطع والصمم وما أشبه ذلك وأما كل عيب ليس بمفسد فانه يردّه بالعيب الذي ظهر عليه ولا شيء عليه في العيب الذي حدث عنده إذا كان ليس عيباً مفسداً وإن كان لم يهلك العبد الآخر ودخله ثناء أو نقصان أو اختلاف من أسواق أو عتافه أو كتابة أو دره أو باع أو كانت جارية فأحبها ثم ظهر هذا الآخر على عيب بالعبد الذي عنده فانه يردّه وليس له من العبد الذي فات

ودخله ما ذكرت لك من المتق وغيره قليل ولا كثير وانما له قيمته يوم قبضه من  
وليس له من الثمن الذي باعه به هذا شيء وان كان باعه ولم يعتقه باعه بأقل من قيمته  
يوم قبضه أو بأكثر من قيمته فليس لهذا الذي يرد العبد بالبيع في هذا الثمن قليل  
ولا كثير وانما له قيمة هذا العبد الذي دخله القوت بالعتق أو بالبيع وورد الذي  
أصاب به العيب ولا شيء له **قلت** **﴿**أرأيت ان اشتريت عبداً بطعام أو بشئ مما ياكل  
أو يوزن كان مما يؤكل ويشرب أو كان مما لا يؤكل ولا يشرب فأصبت بالعبد عيباً  
وقد تلف الثمن الذي دفعت اليه فأردت رد العبد **قال** مالك **﴿**ترجع بمثل ما دفعت من  
الكيل والوزن فان كان قد تلف ذلك الذي دفعته فانما لك مثله **﴿**قلت **﴿**فان كنت  
اشتيت عبداً بمرض من العروض فأصبت به عيباً وقد تلف العرض عند الذي دفعته  
اليه **قال** مالك يرجع عليه بقيمة ذلك العرض ولا يرجع عليه بمرض مثله **قال** **﴿**  
وما يوزن ويكال في هذا بمنزلة الدنانير والدرهم وأما العروض كلها فانما له قيمتها ان  
كانت قد تلفت وان كانت لم تلف فانه يرجع فيها الا ان تكون قد فانت بقاء أو  
نقصان أو اختلاف من أسواق أو بيع فانما له قيمتها **قلت** **﴿**ما فرق ما بين العروض  
في هذا وبين ما يوزن ويكال في قول مالك **قال** **﴿**لان العروض لا يستطيع رد مثلها  
وهو حين قبضها وجبت عليه قيمتها يوم قبضها ان حالت عن حالها فاذا تلفت العروض  
عند الذي باع العبد فانه يرجع عليه بقيمتها **قال** **﴿**وأما ما يوزن ويكال فلم يجب عليه  
فيه قيمة ان حال فهو وان تلف فانما له مثل كيله أو وزنه فكانه أخذ شيئا بعينه

**في الرجل يبتاع العبد بيمين فاسداً ثم يعتقه قبل ان يقبضه**

**﴿**قلت **﴿**أرأيت لو اني اشتريت عبداً بيمين فاسداً فلم أقبضه من البائع حتى أعتقه  
أليزني المتق أم لا **قال** **﴿**المتق لازم للمشتري قبض أو لم قبض اذا كان البيع  
فاسداً ويقوم عليه في ماله وتؤخذ من ماله قيمته اذا كان له مال فان لم يكن له  
مال فلا يجوز عتقه **قلت** **﴿**لم أجزت عتقه قبل ان يقبضه والبيع فاسد وهو انما  
يعتقه يوم قبضه والبيع الذي كان بينهما مفسوخ لا يقر ففقدتهما التي عقدا باطل

لم أجزت عتقه قبل ان يقبضه **قال** **﴿**لان عتقه العبد قبل ان يقبضه قبض منه  
وبه فهو اذا أعتقه دخل في عتقه يؤد قبضه للعبد بفوات العبد **﴿**قلت **﴿**وكذلك  
لو كان العبد لم يتغير بنقصان بدن ولا بزيادة ولا بحالة أسواق **قال** **﴿**نعم قال عبد  
الرحمن بن القاسم وانما مثل ذلك مثل الرجل يشتري العبد الغائب ويشترط على البائع  
فيه منه حتى يقبضه فتجب الصفقة بينهما ان البيع بينهما جائز وضمانه من البائع حتى  
يقبضه المبتاع ولا يصلح النقص فيه بشرط الا ان يتطوع بذلك المشتري بعد وجوب  
الصفقة فان أعتقه المشتري وقد شرط ان ضمانه من البائع جاز العتق عليه وكذلك  
البيع الفاسد اذا أعتقه المشتري قبل ان يقبضه جاز عتقه على المشتري وان كان العبد  
في ضمان البائع وهذا مثل الاول **﴿**قلت **﴿**وما وصفت من بيع العبد الذي يكون في  
بعض المواضع ويشترط سيده ان ضمانه منه ان البيع جائز هو قول مالك **قال** **﴿**نعم  
**﴿**قلت **﴿**والعبد اذا أعتقه المشتري قبل ان يقبضه انه جائز هو قول مالك **قال** **﴿**  
لا أئتمه عنه في العتق **﴿**قلت **﴿**أرأيت لو اني اشتريت عبداً ليكون لسيده أن  
يتننى قبضه في قول مالك حتى أدفع اليه حقه **قال** **﴿**نعم **﴿**قلت **﴿**فلو أعتقه المشتري  
بعد وجوب الصفقة وقبل ان يدفع اليه الثمن أيجوز عتقه وقد كان للبائع أن يتنمه  
**قال** **﴿**المتق جائز عند مالك ان كان للمشتري مال ويؤخذ منه الثمن وان لم يكن له  
مال لم يجز عتقه فان أبيع قبل ان يباع عليه وأدى الثمن وقبض العبد جاز ذلك العتق  
عليه **﴿**قلت **﴿**وقال مالك فان بيع عليه في ثمنه ثم اشتراه بعد ذلك لم أره يعتق عليه لأنه  
قد بيع عليه فبطل عتقه ذلك **قلت** **﴿**ما قول مالك فيمن اشترى سلفة بسلفة عنده  
في بيته موصوفة فقبض السلفة الحاضرة ثم أصاب السلفة الغائبة التي كانت في البيت  
قد تلفت أو ماتت قبل وقوع الصفقة **قال** **﴿**ياخذ سلته بعينها ان كانت لم تتغير  
**﴿**قلت **﴿**فان كانت السلفة التي قبض جارية فأعتقها ثم أصاب السلفة الموصوفة التي  
كانت في البيت فد تلفت قبل وجوب الصفقة **قال** **﴿**أرى عتقه جائزاً وعليه قيمتها  
**﴿**قلت **﴿**وهذا قول مالك **قال** **﴿**قال لي مالك في البيع المكروه انه من صاحبه



ودخله ما ذكرت لك من المتق وغيره قليل ولا كثير وإنما له قيمته يوم قبضه منه وليس له من الثمن الذي باعه به هذا شيء وإن كان باعه ولم يمتعه باعه بأقل من قيمته يوم قبضه أو بأكثر من قيمته فليس لهذا الذي يرد العبد بالعيب في هذا الثمن غير ولا كثير وإنما له قيمة هذا العبد الذي دخله القوت بالمتق أو بالبيع وبرد الذي أصاب به العيب ولا شيء له **قلت** **﴿**أرأيت أن اشتريت عبداً بطعام أو بشيء مما يمكن أن يوزن كان مما يؤكل ويشرب أو كان مما لا يؤكل ولا يشرب فأصبت بالعبد عيباً وقد تلف الثمن الذي دفعت إليه فأردت رد العبد **قال** مالك **﴾** ترجع مثل ما دفعت من الكيل والوزن فإن كان قد تلف ذلك الذي دفعته فأنما لك مثله **﴿**قلت **﴿**فإن كنت أبيت عبداً بعرض من العروض فأصبت به عيباً وقد تلف العرض عند الذي دفعته إليه **قال** **﴿**قال مالك يرجع عليه قيمة ذلك العرض ولا يرجع عليه بعرض مثله **قال** **﴿**وما يوزن وبكال في هذا بمنزلة الدنانير والدرهم وأما العروض كلها فأنما له قيمتها إن كانت قد تلفت وإن كانت لم تلف فأنه يرجع فيها إلا أن تكون قد فانت بقاء أو نقصان أو اختلاف من أسواق أو بيع فأنما له قيمتها **﴿**قلت **﴿**ما فرق ما بين العروض في هذا وبين ما يوزن وبكال في قول مالك **قال** **﴿**لأن العروض لا يستطيع رد مثلها وهو حين قبضها وجبت عليه قيمتها يوم قبضها إن حالت عن حالها فإذا تلفت العروض عند الذي باع العبد فأنه يرجع عليه قيمتها **قال** **﴿**وأما ما يوزن وبكال فلم يجب عليه فيه قيمة إن حال فهو وإن تلف فأنما له مثل كيله أو وزنه فكأنه أخذ شيئا بعينه

**سـ** في الرجل يتاع العبد فيما فاسداً ثم يمتعه قبل أن يقبضه **سـ**

**﴿**قلت **﴿**أرأيت لو أني اشتريت عبداً فيما فاسداً فلم أقبضه من البائع حتى أعتقته أليزني المتق أم لا **قال** **﴿**المتق لازم للمشتري قبض أو لم يقبض إذا كان البيع فاسداً ويقوم عليه في ماله ويتخذ من ماله قيمته إذا كان له مال فإن لم يكن له مال فلا يجوز عتقه **﴿**قلت **﴿**لم أجزت عتقه قبل أن يقبضه والبيع فاسد وهو إنما يضمنه يوم يقبضه والبيع الذي كان بينهما مفسوخ لا يقر فقدهما التي عقدا باطل

لم أجزت عتقه قبل أن يقبضه **قال** **﴿**لأن عتقه العبد قبل أن يقبضه قبض منه عليه أو إذا أعتقه دخل في عتقه إياه قبضه للعبد بقوات العبد **﴿**قلت **﴿**وكذلك لو كان العبد ما يتغير بغير نقصان بدن ولا بزيادة ولا بجملة أسواق **قال** **﴿**نعم قال عبد الرحمن بن القاسم وإنما مثل ذلك مثل الرجل يشتري العبد الغائب ويشترط على البائع أنه منه حتى يقبضه فتجب الصفقة بينهما أن البيع بهما جائز وضمانه من البائع حتى يقبضه المتاع ولا يصلح النقص فيه بشرط إلا أن يتطوع بذلك المشتري بعد وجوب الصفقة في أعتقه المشتري وقد اشترط أن ضمانه من البائع جاز المتق عليه وكذلك البيع التام إذا أعتقه المشتري قبل أن يقبضه جاز عتقه على المشتري وإن كان العبد في ضمان البائع وهذا مثل الأول **﴿**قلت **﴿**وما وصفت من بيع العبد الذي يكون في بعض الموضع ويشترط سيده أن ضمانه منه أن البيع جائز هو قول مالك **قال** **﴿**نعم **﴿**قلت **﴿**والعبد إذا أعتقه المشتري قبل أن يقبضه أنه جائز هو قول مالك **قال** **﴿**لا أبيت عنه في المتق **﴿**قلت **﴿**أرأيت لو أني اشتريت عبداً ليكون لسبيده أن يمتني قبضه في قول مالك حتى أدفع إليه حقه **قال** **﴿**نعم **﴿**قلت **﴿**فلو أعتقه المشتري بعد وجوب الصفقة وقبل أن يدفع إليه الثمن أيجوز عتقه وقد كان للبائع أن يمتنه **قال** **﴿**المتق جائز عند مالك أن كان للمشتري مال ويتخذ منه الثمن وإن لم يكن له مال لم يجوز عتقه فإن أيسر قبل أن يباع عليه وأدى الثمن وقبض العبد جاز ذلك المتق عليه **﴿**قلت **﴿**وقال مالك فإن بيع عليه في ثمنه ثم اشتراه بعد ذلك لم أره يمتق عليه لأنه قد بيع عليه فبطل عتقه ذلك **﴿**قلت **﴿**ما قول مالك فيمن اشترى سلعاً بسلعة عنده في يته موصوفة فقبض السلعة الحاضرة ثم أصاب السلعة الغائبة التي كانت في البيت قد تلفت أو مات قبل وقوع الصفقة **قال** **﴿**بأخذ سلعته بعينها إن كانت لم تتغير **﴿**قلت **﴿**فإن كانت السلعة التي قبض جارية فأعتقها ثم أصاب السلعة الموصوفة التي كانت في البيت قد تلفت قبل وجوب الصفقة **قال** **﴿**أرى عتقه جائزاً وعليه قيمتها **﴿**قلت **﴿**وهذا قول مالك **قال** **﴿**قال لي مالك في البيع المكروه أنه من صاحبه



المشتري البائع بذلك نقصان فقلت **﴿** ويدفع السلطان الثمن الذي بيع به العبد  
مشتري العبد الذي رده بالعيب في قول مالك قال نعم **﴾** (قال مالك) يدفع اليه  
الذي اشترى عوبه العبد **﴿** قلت **﴿** قبل يكون على هذا الذي يرد العبد بالسلف  
السلطان ويأخذ العبد غائب اذا باع السلطان العبد فقال ادفع الى الثمن الذي اشترى  
به العبد هل يكفاه السلطان البيعة انه قد فقد الثمن البائع **﴾** (قال) نعم يكفاه والا فليس  
اليه الثمن ولم أسمع هذا من مالك **﴿** قلت **﴿** رأيت ان اشترت عبداً يبيع  
فغاب البائع كيف أصنع بالعبد والعبد لم يتغير بقاء ولا نقصان ولا تغيير أسواق **﴾** (قال)  
سألت مالكا عن الرجل يشتري العبد وبه العيب فيغيب البائع عنه فيطلبه ولا يعلم  
فيرفع ذلك الى السلطان **﴾** (قال) أرى أن يسأله السلطان البيعة على شرائه فان أتى به  
انه اشتراه بيع الاسلام وعهدة الاسلام نظر السلطان بعد ذلك فتلوم له وطلب البائع  
فان كان قريباً لم يتجمل بيه وان كان بعيداً باعه السلطان اذا خاف على العبد الضعة  
أو النقصان أو الموت ثم قبض السلطان ثمنه فان كان فيه وفاء دفعه الى مشتري العبد  
وان كان فيه نقصان دفعه أيضاً الى مشتري العبد وأتبع المشتري البائع بما بقي له من  
اليه الثمن الذي اشتراه به وان كان في ثمنه فضل حبسه السلطان على بائع العبد حتى  
يدفعه **﴾** (قال) فأرى البيع الفاسد مثل هذا اذا ثبت له البيعة انه كان بيه حراماً ولم يتغير  
بقاء ولا نقصان ولا اختلاف أسواق رأيت أن يفعل به كما وصفت لك في المشتري  
وان كان قد فات بشئ مما وصفت لك جعله الفاضل على المشتري بقيته يوم قبضه  
ويردان فيما بينهما ان كان لاحدهما فضل على صاحبه اذا أتى بائه يوماً ما

**﴿** في الرجل يبتاع الجارية يما فاسداً فنفتت عند المشتري بعيب **﴾**

**﴿** قلت **﴿** رأيت ان اشترت جارية يما فاسداً فأصابها عندي عيب فضمتني مالك  
قيمتها يوم قبضها . رأيت ان كان الثمن الذي باعني به البائع الجارية أقل من قيمتها  
يوم قبضها أو أكثر أليزمني ذلك قال نعم **﴿** قال **﴿** وكل بيع حرام لا يقر على حال  
ان أدرك رد فاذاقت **﴾** (قال) مالك فلي المشتري اذا فات عنده قيمتها يوم قبضها كانت

من ثمن الذي باع به أو أكثر الا البيع والنسب وما أشبهه من اشتراط  
الرجوع في بيع فانه ان كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن الذي رضى به على ان  
يؤخذ لم يرد عليه وان كان أقل رد الي ذلك **﴿** قلت **﴿** وهذا قول مالك **﴾** (قال)  
**﴿** قلت **﴿** وقال مالك بن أنس في الجارية يبيعها سيدها على أن تتخذ أم ولد فلا يعلم  
بيع حتى تموت فتكون يمتها أقل مما تقدم فيها فيطلب المبتاع أن يوضع له  
بيع حتى لا يرى ذلك له انما القول هاهنا للبايع وليس للمبتاع **﴿** قلت **﴿** رأيت ان  
تغيرت سلفة يما فاسداً فبعت نصفها أخرى هذا فواتي في جميعها **﴾** (قال) نعم وأخبرني **﴿**  
ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال كل شرط  
حجبه به على رجل في جارية يبتاعها يبيع به هبتها ويهاها أو مما يجوز للرجل في ملكه  
ويشترط عليه أن يلمس ولدها ولا يعزلها فلا يحل له أن يطأها على شئ من هذه  
الشروط وان اشترط ذلك عليه فأهل الجارية أحق بجواز البيع ان تركوه من  
الشروط وخلوا بينه وبين الجارية بغير شرط وان أبوا تناقضوا البيع وذلك أنه لا يحل  
له من الجارية ما اشتراها به من أن ينسبها والحاجة له اليها والشرط الذي اشترط  
عليه فيها فأهل الجارية بالخيار ان شاءوا وضمو عنه الشرط وان شاءوا نقضوا البيع ان لم  
يضاها فان وطئها كان في ذلك رأى الحكم **﴿** وأخبرني **﴿** سحنون عن ابن القاسم عن  
مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة أن ابن مسعود استفتى عمر بن الخطاب  
في رجل فبا اشتراط عليه امرأته في الجارية التي اشتراها منها وكان شرطها ان  
يبيعها فباعها بالثمن فقال عمر لا تقربها وفيها شرط لأحد **﴿** وأخبرني **﴿** عن  
عبيد بن زياد عن مالك بن أنس فيمن ابتاع جارية على أن لا يبيعها ولا يهبها فباعها  
مشتري انه يقبض البيع وترد الى صاحبا الا أن يرضى أن يسلمها اليه ولا شرط  
فيها فان كانت قد فاتت فلم توجد أعطى البائع فضل ما وضع له من الشرط **﴾** (وقد)  
قبضت منها ان فاتت ببيع أو تدير أو موت أو كتابة أو اتخاذ أم ولد ان عليه قيمتها  
ويردان الثمن

المشتري البائع بذلك التقدي ان قلت في ويدفع السلطان الثمن الذي بيع به العبد  
مشتري العبد الذي رده بالبائع في قول مالك قال نعم (قال مالك) يدفع اليه  
الذي اشترى هو به العبد قلت في قبل يكون على هذا الذي يرد العبد بالسلف  
السلطان وبائع العبد غائب اذا باع السلطان العبد فقال ادفع الى الثمن الذي اشترى  
به العبد هل يكافئه السلطان البينة انه قد نقد الثمن البائع (قال) نعم يكافئه والا لم يكافئه  
اليه الثمن ولم أسمع هذا من مالك قلت في رأيت ان اشترت عبدا فباعته  
فباعت البائع كيف اصنع بالعبد والعبد لم يتغير بقاء ولا نقصان ولا تغيير اسواق (قال)  
سألت مالكا عن الرجل يشتري العبد وبه الديب فيغيب البائع عنه فيطلبه ولا يجد  
فيرفع ذلك الى السلطان (قال) ارى ان يسأله السلطان البينة على شرائه فان اثبتت  
انه اشتراه بيع الاسلام وعمدة الاسلام نظر السلطان بعد ذلك فتولمه وطلب البائع  
فان كان قريبا لم يتجمل يمه وان كان بعيدا باعه السلطان اذا خاف على العبد النسيئة  
أو النقصان أو الموت ثم قبض السلطان ثمنه فان كان فيه وفاء دفعه الى المشتري العبد  
وان كان فيه نقصان دفعه ايضا الى المشتري العبد واتبع المشتري البائع بما بقي له من  
اليه الثمن الذي اشتراه به وان كان في ثمنه فضل حبسه السلطان على بيع العبد حتى  
يدفعه (قال) فأرى البيع الفاسد مثل هذا اذا ثبت له البينة انه كان يمه حراما ولم يتغير  
بثاء ولا نقصان ولا اختلاف اسواق رأيت ان يفعل به كما وصفت لك في البيع  
وان كان قد فلت بشئ مما وصفت لك جملة القاضى على المشتري بقيته يوم قبضه  
ويراد ان يفي بينهما ان كان لاحدهما فضل على صاحبه اذا اتى بائنه يوما ما

قلت في الرجل يبتاع الجارية يما فاسدا فنفت عند المشتري بعيب

قلت في رأيت ان اشترت جارية يما فاسدا فأصلها عندي عيب فضمتني مالك  
قيمتها يوم قبضتها رأيت ان كان الثمن الذي باعني به البائع الجارية أقل من قيمتها  
يوم قبضتها أو أكثر أليزمني ذلك قال نعم قلت في وكل بيع حرام لا يقر على حال  
ان أدرك رد فاذا فلت (قال) مالك فلي المشتري اذا فلت عنده قيمتها يوم قبضها كانت

قيمة من الثمن الذي باع به أو أكثر الا البيع والسلف وما أشبهه من اشتراط  
لا يجوز في البيع فانه ان كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن الذي رضى به على ان  
باع وأسلم لم يرد عليه وان كان أقل رداني ذلك قلت في وهذا قول مالك (قال)  
نعم قلت في وقال مالك بن أنس في الجارية يبيع سيدها على أن تتخذ أم ولد فلا يلزم  
فبيع ذلك حتى تفوت فتكون قيمتها أقل مما نقد فيها فيطلب المبتاع أن يوضع له  
(قال) لا أرى ذلك له انما القول هاهنا للبائع وليس للمبتاع قلت في رأيت ان  
اشترت سلة يما فاسدا فبعت نصفها ترى هذا فواتا في جميعها (قال) نعم وأخبرني في  
بن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبيد الرحمن انه قال كل شرط  
حتجر به على رجل في جارية يبتاعها تنفع به بعتها وبها أو ما يجوز للرجل في ملكه  
و يشترط عليه أن يتمس ولها ولا يعلها فلا يحل له أن يطأها على شئ من هذه  
الشروط وان اشترط ذلك عليه فأهل الجارية أحق بجواز البيع ان تركوه من  
الشروط وخلوا بينه وبين الجارية بغير شرط وان أبوا تناقضوا البيع وذلك أنه لا يحل  
له من الجارية ما اشتراها له به من أن يمسها والحاجة اليها والشرط الذي اشترط  
عليه فيها فأهل الجارية باختيار ان شاءوا وضموها عنه الشرط وان شاءوا تناقضوا البيع ان لم  
يطأها فان وطأها كان في ذلك رأى الحكم وأخبرني في سحنون عن ابن القاسم عن  
مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة أن ابن مسعود استفتى عمر بن الخطاب  
في مثل هذا فباعتها عليه أمر أنه في الجارية التي اشتراها منها وكان شرطها ان  
باعتها فهي أحق بها بالثمن فقال عمر لا تقرها وفيها شرط لا أحد وأخبرني في عن  
علي بن زياد عن مالك بن أنس فيمن ابتاع جارية على أن لا يبيدها ولا يهبها ببيعها  
المشتري انه ينقض البيع وترد الى صاحبها الا أن يرضى أن يسلمها اليه ولا شرط  
فيها فان كانت قد فلت فلم توجد أعطى البائع فضل ما وضع له من الشرط (وقد)  
نيل انها ان فلت يبيع أو تدير أو موت أو كتابة أو اتخاذ أم ولد ان عليه قيمتها  
ويراد ان الثمن

سج في الرجل يتاع الجارية وبالعيب لم يعلم به ثم توت من ذلك العيب

قلت أرايت ان اشترت جارية حاملا دلس لي بها البائع فماتت من نفسها ان ارجع بالثمن أم لا (قال) قال مالك بن أنس كل عيب دلس به البائع باعه وهو يعلم فلهك العبد عند المشتري من ذلك العيب فالمصيبة من البائع والشن ردها للمشتري والحمل عيب من العيوب فان كانت الجارية ماتت قبل أن يعلم به المشتري وقد دلسه فأراها من البائع وان كان علم فلم يرد حتى ماتت من نفسها فلا شيء له (قال أشهب) الا أن يكون فيما علم أمر لم يكن في مثله فوت فقام في ردها فيكون بمنزلة من لم يعلم ولعله أن يكون علم حين أضر بها الطلق فخرج في ذلك فلم يصل الى السلطان ولا الى الرد حتى ماتت فهي من البائع وان كان أمرا في مثله ما ترد ولم يأت من ذلك أمر من طول الزمان ما يرى أنه رضا منه يكون اليوم وما أشبهه أحلف بالله الذي لا اله الا هو ما رضيت الا على التمام ثم ردها وان كان لم يدلس له به وماتت في يدي المشتري من ذلك العيب كانت المصيبة من المشتري ورد البائع على المشتري ما بين القيمتين قال سحنون وقد بينا آثار هذا قبل هذا وهذا قول أشهب

سج في الرجل يبيع الجارية من الرجل فتلد أولاداً ثم توت الام

فيظهر المشتري على عيب كان بالجارية

قلت أرايت ان بعث من رجل جارية فولدت عند المشتري أولاداً فماتت ولقي أولادها ثم ظهر على عيب كان بالجارية حين بعته اياها (قال) يرد البائع قيمة العيب ولا يكون للمشتري أن يرد الاولاد وقيمة الأم الا أن البائع أن يقول أنا أخذ الاولاد وأرد الثمن لأن التي كان البيع فيها قد ماتت قال سحنون فان قال لا أقبل ذلك قيل للمشتري إما أن أخذت الثمن ورددت الاولاد واما ان تمسكت بالاولاد ولا شيء لك ألا ترى لو أن الأم قاتلة وممها ولدها ثم أراد ردها وبها العيب لم يكن له أن يردها الا وممها ولدها أو يمسكها وولدها ألا ترى لو أن الأم لم يكن معها ولد وأصاب بها

حدث بها عنده عيب آخر كان له أن يردها ويغرم ما تقصها العيب عنده أو يحبسها ويرجع بقيمة العيب الذي دلس له الا أن يقول البائع اذا أراد المشتري التمسك بها وأن يرجع بالعيب أنا أرد الثمن وأخذها معية فلا تكون للمشتري حجة اما أن يرد بها ويأخذ الثمن واما أن احتبس ولا شيء له وكذلك اذا رضى أن يدلس الثمن ويأخذ الولد بلا أم يقال للمشتري إما أن أخذت الثمن وأعطي الولد واما ان تمسكت بولده ولا شيء لك قلت لا بن القاسم أرايت ان اشترت جارية فلم أقبضها حتى ولدت عند البائع ولما تم قبضتها بعد ما ولدت بشهر أو بشهرين ثم أصبت بها عيبا دلسه لي البائع وقد حدث بالجارية عندي عيب فأردت أن أرجع عليه بالعيب الذي دلس لي هل يقسم الثمن على قيمة الام والولد أم على قيمة الام وحدها (قال) ينظر في قيمة الام يوم وقت الصفقة ولا ولد ثم يرجع بقيمة العيب بحال ما وصفت لك

سج في المكاتب يتاع أو يبيع العبد فيعجز المكاتب ويحسد السيد بالعبد عيبا

والمأذون له في التجارة يتاع العبد ثم يحجر عليه ثم يحسد السيد بالعبد عيبا

قلت أرايت لو أن مكاتباً اشترى عبداً فباعه من سيده ثم عجز المكاتب فرجع رفيقا فأصاب السيد بالعبد عيبا كان عند بائعه من المكاتب فأراد رده على بائعه من المكاتب (قال) ذلك للسيد قلت لم وانما كانت العهدة للمكاتب على البائع ولم تكن للسيد (قال) لان المكاتب حين عجز فقد حارحجوراً عليه وصارت العهدة له على البائع فليس للمحجور عليه ما هذا أن يقبل ولا يرد ألا ترى أن العبد لو أراد أن يرد فأتى السيد ورضى بالعيب كان ذلك للسيد ولا ينظر في هذا الى قول العبد فهذا يدل على أن هذا قد صار الى السيد أن يرد أو يقبل ألا ترى أن السيد لو أذن لعبيده في التجارة فاشترى رفيقا ثم منعه من التجارة وأشبه عليه أنه قد حجر عليه ذلك الاذن ثم أصاب السيد بالعبد عيبا أن للسيد أن يرد أو لا ذلك العبد بمعيهم الذي وجد بهم وليس للعبد أن يرد لان السيد قد حجر عليه الا أن يكون العبد قبل أن يحجر عليه قد رأى العوب ورضيه من غير أن يكون رضاه معروفا ولا بحماية ولكنه

في الرجل يبتاع الجارية وبها العيب لم يعلم به ثم تموت من ذلك العيب

قلت في أرايت ان اشترت جارية حاملا دلس لي بها البائع فماتت من نفاسها ان  
ان ارجع بالثمن أم لا (قال) قال مالك بن أنس كل عيب دلس به البائع باعه وهو  
وهو يعلم فهلك العبد عند المشتري من ذلك العيب فالمصيبة من البائع والثلث رد على  
المشتري والحمل عيب من العيوب فان كانت الجارية ماتت قبل ان يعلم به المشتري  
وقد دلسه فأراها من البائع وان كان علم فلم يرد حتى ماتت من نفاسها فلا شيء له  
(قال أشهب) الا أن يكون فيما علم أمر لم يكن في مثله فوت فقام في ردها فيكون  
بمثله من لم يعلم ولعله أن يكون علم حين أضربها بالطلق فخرج في ذلك فلم يصل الى  
السلطان ولا الى الرد حتى ماتت فهي من البائع وان كان أمرا في مثله مات رد ولم يأت  
من ذلك أمر من طول الزمان ما يرى أنه رضا منه يكون اليوم وما أشبهه أحلف  
بالله الذي لا اله الا هو ما رضى الا على التقيان ثم يرد بها وان كان لم يدلس له به وماتت  
في يدى المشتري من ذلك العيب كانت المصيبة من المشتري وردد البائع على المشتري  
ما بين التيمين (قال سحنون) وقد بينا آثار هذا قبل هذا وهذا قول أشهب

في الرجل يبيع الجارية من الرجل فلد أولاداً ثم تموت الأم

فيظهر المشتري على عيب كان بالجارية

قلت في أرايت ان بعت من رجل جارية فولدت عند المشتري أولاداً فماتت وفي  
أولادها ثم ظهر على عيب كان بالجارية حين بعت اياها (قال) يرد البائع قيمة العيب  
ولا يكون للمشتري أن يرد الأولاد وقيمة الأم الا أن للبائع أن يقول أنا أخذ الأولاد  
وأرد الثمن لأن التي كان البيع فيها قد ماتت (قال سحنون) فان قال لا أقبل ذلك قيل  
للمشتري إيمان أخذت الثمن ورددت الأولاد واما ان تمسكت بالأولاد ولا شيء  
لك ألا ترى لو أن الأم قاتلة وممها ولدها ثم أراد ردها وبها العيب لم يكن له أن يرد بها  
الا وممها ولدها أو بمسكها وولدها ألا ترى لو أن الأم لم يكن معها ولد وأصاب بها

ماتت من ذلك عيب آخر كان له أن يرد بها ويغرم ما نقصها العيب عنده أو يجبرها  
ويرجع بقيمة العيب الذي دلس له لأن يقول البائع اذا أراد المشتري التمسك بها  
ولم يرجع بالعيب أنا أرد الثمن وأخذها مقببة فلا تكون للمشتري حجة اما أن  
يردها ويأخذ الثمن واما أن تحبس ولا شيء له وكذلك اذا رضى أن يبيع الثمن  
وأخذ الولد بلا أم يقال للمشتري إيمان أخذت الثمن وأعطيت الولد واما ان تمسكت  
ببوكه ولا شيء لك (قلت في لابن القاسم) أرايت ان اشترت جارية فلم أقبضها حتى  
ولدت عند البائع ولداً ثم قبضتها بعد ما ولدت بشهر أو بشهرين ثم أصبت بها عيباً  
دلس لي البائع وقد حدث بالجارية عندى عيب فأردت أن أرجع عليه بالعيب الذي  
دلس لي هل يقسم الثمن على قيمة لأم والولد أم على قيمة الأم وحدها (قال) ينظر  
ن قيمة لأم يوم وقعت الصفقة بلا ولد ثم يرجع بقيمة العيب بحال ما وصفت لك

في الرجل يبتاع أو يبيع العبد فيعجز المكاتب ويحج السيد بالعبد عيباً  
والثأذون له في التجارة يبتاع العبد ثم يحجر عليه ثم يحج السيد بالعبد عيباً

قلت في أرايت لو أن مكاتباً اشترى عبداً فباعه من سيده ثم عجز المكاتب فرجع  
رفيقاً فأصاب السيد بالعبد عيباً كان عند بائه من المكاتب فأراد رده على بائه من  
المكاتب (قال) ذلك للسيد (قلت في لم وانما كانت المهدة للمكاتب على البائع ولم  
تكن للسيد (قال) لان المكاتب حين عجز فقد هجر محجوراً عليه وصارت المهدة  
له على البائع فليس للمحجور عليه ما هنا أن يقبل ولا يرد ألا ترى أن العبد لو أراد  
أن يرد فاني السيد ورضي بالعيب كان ذلك للسيد ولا ينظر في هذا الى قول العبد  
فهذا يدل على أن هذا قد صار الى السيد أن يرد أو يقبل ألا ترى أن السيد لو أذن  
لعبيده في التجارة فاشترى رفيقاً ثم منعه من التجارة وأشهد عليه أنه قد حجر عليه  
ذلك الاذن ثم أصاب السيد بالعبد عيباً أن السيد أن يرد أو تلك العبيد بمسهم الذي  
وجد بهم وليس للعبد أن يرد لان السيد قد حجر عليه الا أن يكون العبد قبل أن  
يحجر عليه قد رأى العوب ورضيه من غير أن يكون رضاه معروفاً ولا محابة ولكنه

رضيه رجاء النضل فيه وكذلك المكاتب . ومما ينداك على ذلك أن لهذا السيد  
أن يرد إذا لم يعلم المكاتب بالبيع حتى يحجز أو كان عبداً محجوراً عليه قبل أن  
يعلم بالبيع أن العبد قد صار للسيد والمال قد صار في يد العبد فلا يجوز له في ما  
صنع إلا بأذن سيده . قلت . أرايت مكاتباً اشتري عبداً فأت قبل أن يؤمن  
كتابته ولم يترك وفاء فأصاب السيد بالعبد عيباً بعد موت المكاتب أيكون له أن  
يرده على البائع (قال) نعم إلا أن يكون للبائع ينة أنه قد تبرأ من العيب إلى المشتري  
المكاتب وذلك أن مالكاً سئل عن الرجل يشتري العبد أو الدابة فيهلك المشتري  
فجحد ورثة المشتري بالسلمة عيباً فيردونها ردها فيقول البائع قد تبرأت من هذا  
العيب إلى صاحبكم (قال مالك) إن كانت له ينة فذلك له وإلا حلف الورثة الذين يظن  
بهم أنهم علموا بذلك وردوا العبد . قلت . وكيف يحلف الورثة على البتات أم على  
العلم (قال سحنون) أخبرني ابن نافع أنهم يحلفون على العلم . قلت . فإن لم يكن فيهم  
من يظن به أنه قد علم بذلك (قال) فلا يمين عليهم عند مالك بن أنس . قلت . أرايت  
مكاتباً باع عبداً ثم يحجز المكاتب ووجد المشتري بالعبد عيباً فأراد رده (قال مالك)  
ذلك له فإن كان للعبد مال أخذ الثمن منه وإن لم يكن له مال بيع العبد المردود ففقد  
الذي رده بالعيب الثمن الذي اشتراه به إن كان فيه وفاء لذلك فإن فضل بعد ذلك  
فضل كان للعبد الذي يحجز وإن كان نقصاناً كان عليه يتبعه به في ذمته (قال) فإن  
كان على العبد الذي يحجز دين ورضي المشتري بالرد كان هو والغرماء فيه شرعاً سواء

سئل في الرجل يبيع عبده من نفسه بسلمة يأخذها منه

قلت . أرايت لو أتى بعت عبداً في من نفسه بمجارية عنده فقبضت المجارية ثم أصبت  
بها عيباً فأردت ردها بماذا أرجع على العبد أقيمة نفسه أم بقيمة المجارية (قال) ليس لك  
أن تردّها إذا كانت للعبد يوم باعه نفسه لأنه كأنه انتزعها منه وأعتقه (قال) ولو  
أمكن بتمه نفسه بها ولم تكن للعبد يومئذ ثم وجدت عيباً ترد منه رددتها ورجعت  
عليه بقيمتها تنزله المكاتب يقاطعه سيده على جارية يأخذها منه ويمتعه ثم يجد بالمجارية

في وتنتج فلما يرجع عليه بقيمة الجارية ولا يرجع عليه بقيمة الكتابة لأن ذلك  
ليس بدین قطع عليه فلذلك رد إلى قيمة العرض وهذا هو قول مالك في المكاتب  
ولا يشبه هذا البيع وهو في البيوع ممن وهذا ليس بمن وهذا ونكح المرأة واحدة  
وما وبيع السلمة بالسلمة مختلف . قلت . أرايت حين باعه نفسه بهذه الجارية  
فأصاب بها عيباً فردها عليه أيكون تالم الحرمة جازر الشهاداة وتكون عليه قيمة  
المجارية ديناً (قال) نعم . قلت . أرايت أن اشتريت عبداً بشئ مساكيل أو يوزن  
فأنفقت وتبع العبد ذلك الثمن وقبضت العبد فأصبحت به عيباً (قال) ترد العبد وتأخذ  
مكينة طمأنك ولا يكون لك قيمة طمأنك . قلت . فإن كنت إنما اشتريت العبد  
بشئ فأنفقت الشئ ثم أصبت بالعبد عيباً (قال) يرجع بقيمة الشئ . قلت . وهذا  
كأنه قول مالك بن أنس (قال) نعم

سئل ما جاء فيمن اشترى داراً أو حيواناً فأصاب بها عيباً

قلت . عبد الرحمن بن القاسم سئل مالك عن الرجل يشتري الدار وبها صدع (قال)  
إن كان صدعاً يخاف على الدار اهدم منه فأرى هذا عيباً ترد به وإن كان صدعاً  
لا يخاف على الدار منه فلا أرى أن ترد منه لأنه يكون في الحائط الصدع فيعكت  
الحائط وبه ذلك الصدع زماناً كثيراً فلا أرى هذا عيباً ترد الدار منه . قلت .  
أرايت أن اشتريت جارية فأصبها رجلاً<sup>(١)</sup> أيكون هذا عيباً في قول مالك (قال)  
لا يكون عيباً (قال) وسئل مالك عن الجارية تشتري فتنصب زعراء العانة لا تبنت  
(قال) أراد عيباً وأرى أن ترد . قلت . أرايت من باع عبداً وعليه دين أيكون  
ذلك عيباً يرد منه في قول مالك (قال) نعم ذلك عيب يرد منه كذلك قال مالك  
خبرني سحنون عن ابن وهب عن عتبة بن نافع قال قال يحيى بن سعيد دين العبد  
في ذمته يتبعه به صاحبه حيث كان وهو عيب يرد منه وليس للبتاع أن يجبس العبد

(١) (رجاء) الرجاء النتيجة من النساء من الرشح محركة وهو قلة لم الألبين والعجز  
والنخزين وتجمع على رشح فيكون له كنبه معجعه

رضيه ربح الفضل فيه . وكذلك المكاتب . ومما يدل على ذلك أن لهذا العبد أن يرد إذا لم يعلم المكاتب بالعيب حتى يحجز أو كان عبداً محجوراً عليه قيل أن يعلم بالعيب أن العبد قد صار للسيد والمال قد صار في يد العبد فلا يجوز له في ماله صنع إلا بأذن سيده . قلت . أرايت مكاتباً اشترى عبداً فأتى قبل أن يبيعه كتابته ولم يترك وفاء فأصاب السيد بالعبد عيباً بعد موت المكاتب أيكون له أن يرد على البائع (قال) نعم إلا أن يكون للبائع بينة أنه قد تبرأ من العيب إلى المشتري المكاتب وذلك أن مالكاً سئل عن الرجل يشتري العبد أو الدابة فيهلك المشتري فيجده ورثة المشتري بالسامة عيباً فيريدون ردها فيقول البائع قد تبرأت من هذا العيب إلى صاحبكم (قال مالك) إن كانت له بينة فذلك له وإلا حلف الورثة الذين يظن بهم أنهم علموا بذلك وردوا العبد . قلت . وكيف يخاف الورثة أعلى الثبات أم على العلم (قال سحنون) أخبرني ابن نافع أنهم يحلفون على العلم . قلت . فإن لم يكن فيه من يظن به أنه قد علم بذلك (قال) فلا يمين عليهم عند مالك بن أنس . قلت . أرايت مكاتباً باع عبداً ثم يحجز المكاتب ووجد المشتري بالعبد عيباً فأراد رده (قال مالك) ذلك له فإن كان للعبد مال أخذ الثمن منه وإن لم يكن له مال بيع العبد المردود فقتضى الذي رده بالعيب الثمن الذي اشتراه به إن كان فيه وفاء لذلك فإن فضل بعد ذلك فضل كان للعبد الذي يحجز وإن كان نقصاناً كان عليه يتبعه به في ذمته (قال) فإن كان على العبد الذي يحجز دين ورضي المشتري بالرد كان هو والغرماء فيه شرعاً سواء

— في الرجل يبيع عبده من نفسه بسلعة يأخذها منه —

قلت . أرايت لو أتى بعت عبداً إلى من نفسه بجارية عنده فقبضت الجارية ثم أصبت بها عيباً فأردت ردها بماذا أرجع على العبد أقيمة نفسه أم بقيمة الجارية (قال) ليس لك أن تردّها إذا كانت للعبد يوم باعه نفسه لأنه كأنه انتزعها منه وأعتقه (قال) ولو أملك بته نفسه بها ولم تكن للعبد يوم شتم وجدته عيباً ترد منه ورددتها ورجعت عليه بقيمتها بتزلة المكاتب يقاطعه سيده على جارية يأخذها منه ويستقنه ثم يجد بالجارية

عيباً أو تستحق فأنما يرجع عليه بقيمة الجارية ولا يرجع عليه بقيمة الكتابة لأن ذلك من يدين قطع عليه فذلك رد إلى قيمة العرض وهذا هو قول مالك في المكاتب لا يشبه هذا البيع وهو في البيع ثمن وهذا ليس بثمن وهذا ونكاح المرأة واحد وهو بيع السامة بالسامة مختلف . قلت . أرايت حين باعه نفسه بهذه الجارية أن يبيع بها عيباً فردها عليه أيكون تام الحرمة جائز الشهاداة وتكون عليه قيمة الجارية ديناً (قال) نعم . قلت . أرايت أن اشترت عبداً بشئ مما يكال أو يوزن وثبت بيع العبد ذلك الثمن وقبضت العبد فأصبت به عيباً (قال) ترد العبد وتأخذ ملكه صامداً ولا يكون لك قيمة لمالك . قلت . فإن كنت إنما اشترت العبد ثياب فخلت الثياب ثم أصبت بالعبد عيباً (قال) يرجع بقيمة الثياب . قلت . وهذا كما قول مالك بن أنس (قال) نعم

— ما جاء فيمن اشترى داراً أو حيواناً فأصاب بها عيباً —

قلت . عبد الرحمن بن القاسم . سئل مالك عن الرجل يشتري الدار ومبا صدع (قال) إن كان صدعاً يخاف على الدار الحسد منه فأرى هذا عيباً ترد به وإن كان صدعاً لا يخاف على الدار منه فلا أرى أن ترد منه لأنه يكون في الحائط الصدع فيمكث الحائط وبه ذلك الصدع زماناً كثيراً فلا أرى هذا عيباً ترد الدار منه . قلت . أرايت أن اشترت جارية فأصبتها رسخاء<sup>(١)</sup> أيكون هذا عيباً في قول مالك (قال) لا يكون عيباً (قال) وسئل مالك عن الجارية تشتري فصاب زعراء العانة لا تثبت (قال) أراه عيباً وأرى أن ترد . قلت . أرايت من باع عبداً وعليه دين أيكون ذلك عيباً يرد منه في قول مالك (قال) نعم ذلك عيب يرد منه كذلك قال مالك . أخبرني . سحنون عن ابن وهب عن عتبة بن نافع قال قال يحيى بن سعيد دين العبد في ذمته يتبعه به صاحبه حيث كان وهو عيب يرد منه وليس للمبتاع أن يجلس العبد

(١) (رسخاء) الرسخاء النتيجة من النساء من الرسخ حركة وهو قلة لم الألتين والعجز والتخزين وتجمع على رسخ بضم فسكون اهـ كنه مدحجه



ويستبرأ من الدين ولكنه ان أراد حبسه حبه يدينه وان أراد رده كان ذلك  
 وهو أخبرني عن ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في رجل اشترى عبدا  
 وعليه دين وهو لا يعلم (قال) يخير اذا علم بالدين قال ابن وهب (قلت) عن أبي  
 الزناد مثله وهو أخبرني عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال  
 رجل باع عبداً وعليه دين فكنتم دين عبده حين باعه (قال) ان أحب الذي اشتراه  
 أن يردده فصل (قال ابن وهب) قال يونس وقال ابن موهب ان رضى أن  
 يملك المبد فالدين على العبد (قال ابن وهب) قال مالك دين المبد عبده وهو  
 عيب من العيوب ان شاء حبس وان شاء رده (قلت) لابن القاسم أرايت ان اشتريت  
 جارية لها زوج أو عيسا له امرأة أو عبداً له ولد أو جارية لها ولد أو يكون هذا عيبا  
 (قال) سمعت مالكا يقول في الجارية التي لها زوج والغلالم الذي له امرأة أو ولد فهذا  
 كله عيب ترد به (قلت) والجارية التي لها ولد (قال) لم أسمع من مالك وهو  
 عندي عيب ترد منه مثل الغلالم (قلت) أرايت ان اشتريت جارية قد زنت عند  
 سيدها فلم يحدها سيدها وقد علمت بذلك أيحب على أن أحدها (قال) مثل مالك  
 عن ذلك فقال ما أرى ذلك على المشتري بالواجب (قلت) أفكان مالك يراه عيبا  
 اذا باعها زانية ولم يبين ذلك في وخش الرقيق وعليها قال نعم (قلت) فان اشتريت  
 عبدا زانياً كان مالك يراه في العبد عيبا أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك  
 فيه الا أني أراه عيبا يرد منه

في الرجل يشتري العبد ثم يبعه ثم يدعى بمد ما باعه أن به عيبا

(قلت) أرايت ان بعث عبداً من رجل فباعه المشتري ثم ادعى عيبا بالعبد أيكون  
 له أن يخادم بانه في العيب وقد باع العبد في قول مالك (قال) لا أرى أن يرجع  
 بالعيب فكيف يكون بينهما خصومة (قلت) فان رجع العبد الى المشتري بوجه  
 من الوجوه ببهة أو بشره أو بغيره فأراد أن يخادم الذي باعه في العيب الذي ادعى  
 أنه كان به يوم باعه أمكنه من الخصومة بمد ما رجع اليه في قول مالك قال نعم (قال)

في رجل كان رجوع اليه بشره اشتراه فهو بالخيار ان أراد أن يردده على الآخر  
 متى اشتراه منه رده عليه لأن عهده عليه ثم يكون الذي يردده عليه بالخيار في  
 ما كانه وفي رده عليه لأن عهده عليه فان رده عليك بالعيب رددته على بائعه  
 الاول ان شئت وان لم يردده عليك ورضى بيبه فقد اختلف الرواة فقال بعضهم  
 لا يرجع على البائع الاول بشئ كان ما باعه به أقل مما اشتراه به أو أكثر وقال  
 بعضهم ينظر فان كان الذي باعه به من الذي رضى بيبه واحتبسه مثل الثمن الذي  
 كان اشتراه به أو أكثر فلا تباعة ليعلى البائع الاول لأنه قد صار في يده مثل الثمن  
 الذي كان يرجع به أو أكثر وان كان ثانياً باعه بأقل من الثمن الذي كان اشتراه به  
 رجوع على بائعه الاول بما نقص من ثمنه الا أن تكون قيمة العيب أقل مما ينقص  
 لا يرجع عليه لا بقيمة العيب من الثمن الذي اشتراه به (قلت) أصيب (قلت) وان شاء  
 يردده على الذي باعه أخيراً ثم اشتراه منه وورده على البائع الاول وأخذ منه الثمن  
 متى كان اشتراه به ولا تباعة له في العيب على الذي اشتراه منه أخيراً لرجوعه  
 بعبدة الاول وللمشتري الآخر أن يتبعك بالعيب الذي اشترى العبد منك وهو  
 به ان كان باعه بأقل مما اشتراه به منك فيأخذك تمام الثمن لانه قد كان له أن يردده  
 عليك ويأخذ هذا الثمن منك كله ولا حجة لك عليه لأن العبد قد صار اليك وليس  
 هذا بمنزلة ما لو باعه من غيرك بأقل من الثمن ورضى مشتره بالتسكك به لم يرجع  
 عليك الا بالأقل مما نقص من الثمن أو ما نقص العبد من قيمته وان كان ثانياً رجوع  
 اليه ببهة أو بصدقة من الذي كان اشتراه منه فلا واهب أو للمتصدق أن يرجع عليه  
 بتأبين الصحة والداء في الثمن الذي كان اشتراه به وله أن يردده على بائعه الاول  
 ويأخذ منه جميع الثمن ولا يحاسب بشئ مما بقى في يده من ثمن الواهب أو المتصدق  
 لانه كانه رد عليه العبد ووهبه أو تصدق عليه بقيمة الثمن بمد طرح قيمة العيب  
 وان كان ورثه من الذي اشتراه رده على بائعه الاول وأخذ منه جميع الثمن لان مال  
 المشتري الميت وهو الثمن قد صار له ميراثا وكان العبد رداً عليه فهو يرجع بجميع الثمن

ويشترى من الدين ولكنه ان أراد حبسه حبسه بدينه وان أراد رده كان ذلك  
 من آخره بنى عن ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في رجل اشترى عبدا  
 وعليه دين وهو لا يعلم (قال) يغير اذا علم بالدين قال ابن وهب في ولفي عن ابن  
 الزناد مثله من آخره بنى عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال  
 رجل باع عبدا وعليه دين فمكنته دين عبده حين باعه (قال) ان أحب الذي اشترى  
 أن يردده فصل (قال ابن وهب) قال يونس وقال ابن موهب ان رضى أن  
 يمسك العبد فالدين على العبد (قال ابن وهب) قال مالك دين العبد عبدة وهو  
 عيب من العيوب ان شاء حبس وان شاء رده فقلت في لابن القاسم أرايت ان اشتريت  
 جارية لها زوج أو عبدا له امرأة أو عبدا له ولد أو جارية لها ولد أو يكون هذا  
 (قال) سمعت مالكا يقول في الجارية التي لها زوج والغلام الذي له امرأة أو ولد فبذ  
 كاه عيب ترد به فقلت في والجارية التي لها ولد (قال) لم أسمع من مالكا وهو  
 عندى عيب ترد منه مثل الغلام فقلت في أرايت ان اشتريت جارية قد زنت عند  
 سيدها فلم يجدها سيدها وقد علمت بذلك أوجب على أن أحدها (قال) مثل مالك  
 عن ذلك فقال ما أرى ذلك على المشتري بالواجب فقلت في أذا كان مالك يراه عيبا  
 اذا باعها زانية ولم يبين ذلك في وخش الرقيق وعليها قال نعم فقلت في فان اشتريت  
 عبدا زانيا أكان مالك يراه في البعد عيبا أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك  
 فيه فقلت في انما أراد عيبا يرد منه

سبحان في الرجل يشتري العبد ثم يبيعه ثم يدعى إمد ما باعه أن به عيبا

فقلت في أرايت ان يشتري عبدا من رجل فباعه المشتري ثم ادعى عيبا بالعبد أيمكن  
 له أن يخادم بآله في العيب وقد باع العبد في قول مالك (قال) لا أرى أن يرجع  
 بالعيب فكيف يكون بينهما خصومة فقلت في فان رجع العبد الى المشتري بوجه  
 من الوجوه هبة أو بشرى أو غيرها فأراد أن يخادم الذي باعه في العيب الذي ادعى  
 أنه كان به يوم باعه أممكنه من الخصومة بعد ما رجع اليه في قول مالك قال نعم فقلت

سبحان في رجل اشترى عبدا فباعه بدينه وان أراد رده كان ذلك  
 من آخره بنى عن ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في رجل اشترى عبدا  
 وعليه دين وهو لا يعلم (قال) يغير اذا علم بالدين قال ابن وهب في ولفي عن ابن  
 الزناد مثله من آخره بنى عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال  
 رجل باع عبدا وعليه دين فمكنته دين عبده حين باعه (قال) ان أحب الذي اشترى  
 أن يردده فصل (قال ابن وهب) قال يونس وقال ابن موهب ان رضى أن  
 يمسك العبد فالدين على العبد (قال ابن وهب) قال مالك دين العبد عبدة وهو  
 عيب من العيوب ان شاء حبس وان شاء رده فقلت في لابن القاسم أرايت ان اشتريت  
 جارية لها زوج أو عبدا له امرأة أو عبدا له ولد أو جارية لها ولد أو يكون هذا  
 (قال) سمعت مالكا يقول في الجارية التي لها زوج والغلام الذي له امرأة أو ولد فبذ  
 كاه عيب ترد به فقلت في والجارية التي لها ولد (قال) لم أسمع من مالكا وهو  
 عندى عيب ترد منه مثل الغلام فقلت في أرايت ان اشتريت جارية قد زنت عند  
 سيدها فلم يجدها سيدها وقد علمت بذلك أوجب على أن أحدها (قال) مثل مالك  
 عن ذلك فقال ما أرى ذلك على المشتري بالواجب فقلت في أذا كان مالك يراه عيبا  
 اذا باعها زانية ولم يبين ذلك في وخش الرقيق وعليها قال نعم فقلت في فان اشتريت  
 عبدا زانيا أكان مالك يراه في البعد عيبا أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك  
 فيه فقلت في انما أراد عيبا يرد منه

سبحان في الرجل يشتري العبد ثم يبيعه ثم يدعى إمد ما باعه أن به عيبا

فقلت في أرايت ان يشتري عبدا من رجل فباعه المشتري ثم ادعى عيبا بالعبد أيمكن  
 له أن يخادم بآله في العيب وقد باع العبد في قول مالك (قال) لا أرى أن يرجع  
 بالعيب فكيف يكون بينهما خصومة فقلت في فان رجع العبد الى المشتري بوجه  
 من الوجوه هبة أو بشرى أو غيرها فأراد أن يخادم الذي باعه في العيب الذي ادعى  
 أنه كان به يوم باعه أممكنه من الخصومة بعد ما رجع اليه في قول مالك قال نعم فقلت

حجرت في الرجلين يتاعان البعد فيجدان به عيباً فيريد أحدهما أن يرد  
﴿ويأتي الآخر الآن يتسك﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن بعت عبدي من رجلين صفقة واحدة فأصابا بالبعد عيباً فمر  
أحدهما أن يحبس وقال الآخر أنا أرد (قال) قال مالك برد من أراد أن يرد وعبر  
الذي أراد أن يحبس (قال) قال مالك وإن للبائع هاهنا لمقالا ﴿قال﴾ وسألتني ما  
بعد ذلك فقال لي مثل ما قلت له أنه من أراد أن يمسك أمسك ومن أحب أن يرد  
رد شاء ذلك البائع أو أبي وذلك أنه لو أفلس أحدهما لم يتبعه لا بنصف حقه وإنما  
كل واحد منهما نصفه ﴿قلت﴾ أرايت أن بعت جارية من رجلين صفقة واحدة  
فأصابا بها عيباً فقال أحدهما قد رضيت بالعيب وقال الآخر أنا أرد (قال) سألتني ما  
عنها فقال مالك له أن يرد من شاء ويحبس من شاء من المشتريين وما أخرى أن  
يكون للبائع مقال (قال ابن القاسم) وقد سمعت من أثق به ينكر أن يكون من قول  
مالك غير ذلك وهو أمرين لأنه إن أفلس أحدهما لم يتبع البائع الآخر إلا بالذي  
يصبه من الثمن وإنما باع كل واحد منهما نفسه

حجرت جامع العيوب

﴿قال سحنون﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت أن اشتريت أمة مستحصة  
أثرها عيباً في قول مالك بن أنس أرد بها به (قال) قال مالك بن أنس ذلك عيب رد  
منه ﴿قلت﴾ أرايت أن اشتراها وهي حديثة السن ممن تحيض فارتفعت حيضها عند  
المشتري في الاستبراء بشهرين أو ثلاثة أيسكون هذا عيباً في قول مالك (قال) قال مالك  
ذلك عيب إن أحب أن يرد يرد (قلت) أرايت إذا مضى شهران من حين  
اشتراكها ولم تحض أيسكون له أن يرد ما كانه ويكون هذا عيباً (قال) لم يجد لي مالك  
في هذا حداً إلا أني أرى أن جاء ليردها ويدعي أن ذلك عيب وذلك بعد مضي أيام  
حيضها بالأيام اليسيرة لم أر ذلك له لأن الحيض قد يتقدم ويتأخر الأيام اليسيرة إلا

يكون ذلك فلا يقدر المشتري على وطأها ولا الخروج بها أفيدكون هذا مذكراً على  
سأري فذا كان مذكراً على المشتري صار عيباً يرد بها به على البائع ﴿قلت﴾ أرايت  
أن يبيع لها أن تحض عندك هذا الشهر يوشك أن تحيض الشهر الداخل أنري  
بعض المشتري يحبسها والعبر جالها تحض في الشهر الثاني ولا يفسخ البيع  
ببعض البيع (قال) لا أحفظ عن ذلك في هذا شيئاً ولكن ينظر في ذلك السلطان  
فإذا رد مذكراً ففسخ البيع وإن رأى أن ذلك ليس بضرر أخرد ما يقع الضرر ﴿قلت﴾  
أرايت أن قال البائع أنا أقدم البينة ثم قد حانت عدي قبل أن أيسكبها بيوم أو يومين  
وتخو ذلك وقال للمشتري إنما حدث بها هذا الداء عندك فلا يكون لك أن تردّها  
من (قال) قال مالك بن أنس إذا لم تحض فذلك عيب يرد بها به المشتري فقول البائع  
هذا لا يتبعه لأنها في ضمان البائع حتى تخرج من الاستبراء وإنما تصير للمشتري  
لأنه لا يستبراء فهي وإن حدث بها هذا الداء في الاستبراء فلما حدث وهي في  
ضمان البائع ألا ترى أن ما حدث من العيوب في الاستبراء إذا كانت ممن يتواضع  
لها أنه من البائع حتى تخرج من الحيضة إلا أن تكون من الجوارى اللاتي يجوز  
بهن على غير الاستبراء وتباع على ذلك فتكون من المشتري لأنه مما يحدث  
وكذلك لو أصابها عيب كانت من المشتري ألا ترى لو أنها ماتت بعد استبراء  
بها كأنه حصيها من المشتري فكذلك ما حدث من العيوب ﴿قلت﴾ أرايت أن  
شترت ثوباً فقطعته ثم اطلعت على عيب يرد به (قال) للمشتري بالخيار أن أحب  
أن يرد وما نقص التقطع رده وإن أحب أمسكه وأخذ قيمة العيب ﴿قلت﴾ فلو  
ادعى المشتري الذي قطع الثوب أن البائع حين باعه علم بالعيب وأنكر البائع  
ذلك (قال) قال مالك بن أنس له على البائع اليمين (قال) فقيل لما كان البائع  
قد ردّ قبل أن يبيعه فأنسيه حين باعه حتى قطعه للبائع ثم أتاه به فقال ما علمت به أو  
قال لي ولكنني نسيت العيب أن أخبرك به حين بعتك أثره مثل التديليس أو مثل  
الذي لم يعلم (قال) قال مالك أرى أن يخلع بالله لقد أنسى العيب حين باعه ويكون

مثل الذي لم يدس لا يردده الا وما نقص القطع منه قلت في ارايت ان يبيع  
فقطن المشتري بعب فأراد ان يستحلف البائع ان العيب لم يكن بها يوم باعها وبيع  
ان بها العيب الذي يدعيه المشتري الا بقوله (قال) ليس له ان يستحلفه على ان  
يكن بها عيب يوم باعها ايها تبا ولا على علمه حتى يكون العيب الذي يدعيه البائع  
عيبا معروفا يرى فيها فيارمه ان كان لا يحدث مثله عند المشتري (قال ابن التيم)   
وقال مالك وان كان من العيوب التي يحدث مثالا عند البائع والمشتري وكان من  
العيوب الظاهرة حلف البائع على التبات وان كان مما يخفى ويرى انه لم يعلمه حلف  
البائع على العلم وكيع في عن سفيان عن رجل عن عامر الشعبي انه كان يقول حلف  
في العيب اذا كان باطنا على العلم وان كان ظاهرا فلي التبات قلت في ارايت ان يبيع  
عبدا فاصاب به المشتري عيبا فادعى المشتري ان العيب كان به عندي وانكرت  
العيب ومثله يحدث كيف يستحلف البائع ا على علمه ام على التبات (قال) قال مالك  
ان كان من العيوب الظاهرة التي لا يخفى مثلها احلف على التبات وان كان من العيوب  
التي تخفى احلف على علمه واليئنة على المشتري ان العيب كان عند البائع قلت في وكان  
مالك يقول ان اخلفه على العيب خلف البائع ان العيب لم يكن عنده ثم اصاب  
المشتري بعد اليئنة اليئنة ان العيب كان عند البائع انه ان يردده بعد اليئنة (قال) كان  
مالك بن انس يرى ان يستحلفه ولا علم له باليئنة ثم علم ان له يئنة وجدهم وروى  
يعال تحقه اليئنة وان كان يعلم بيئته فاستحلفه ورضى باليئنة وترك اليئنة فلا حلف  
له وكذلك قول مالك في هذا وفي جميع الحقوق قلت في فان طعن المشتري ان  
البائع باع العبد ابقا او مجنونا اخلف البائع على علمه ام على التبات (قال) لا يحلف  
على العلم ولا على التبات لانه لم يثبت انه كان عنده ابقا او مجنونا ولو ثبت ذلك لرد  
عليه ولم ينفعه يئنه ولو امكن هذا من الناس لدخل عليهم الضرر الشديد فادعى المشتري  
الى الرجل فيقول له احلف لي ان عبدك هذا مازي عندك ولا سرق عندك ولا عر  
الناس بما يكون من رقيقهم وهذا يدخل على الناس منه اذا ضرر شديد ولو جاز هذا

مستحلفه اليوم على لا يردده على السرقة ثم ايقض على الزنا ثم ايقض على الجنون ولقد  
سئل مالك عن رجل اشترى من رجل عبدا فلم يقم عنده الا اربعا حتى ابق فأتاه  
مولى له في اخاف ان لا يكون ابق عندي في قرب هذا الا وقد كان عنده ابقا  
فاحلف لي (فقال) سمع ما روى عليه عينا قلت ابن القاسم في وانما يبيع الناس على  
دعة في دس ردة عليه ما دس وما جعل البائع من ذلك فهو على بيع الفضة الا ان  
تقوم اليئنة للمشتري ان ذلك العيب كان عند البائع فيرده عليه وان لم يعلم البائع بذلك  
عيب في قلت في ارايت ان اشترت عبدا فاصابت به عيبا كان عند البائع دلسني  
فأردت رده فقال البائع حلف بالله انك لم ترض بالعبد بعدما رايت العيب ولا تسوق  
به حتى يبين له لا (قال ابن القاسم) لا يبين عليك له اذا لم يدع انه يئنه انه رضيه  
بعد معرفته عيب او يقول ان يئنه لك العيب فرضيته او ادعى ان مجنونا اخبره ان  
المشتري تسوق به بعد معرفته او رضيه لانه في سمعت مالك وسئل عن رجل باع دابة  
او جارية من رجل فوجدها عيبا فادعى بها المشتري الى البائع ليردها فقال احلف لي  
من ما رايت العيب حين اشتريتها ولم يدع البائع انه اراد اياه الا انه قل احلف انك  
لم تزد (قال) قال مالك ما ذلك على المشتري ان يحلف انه ما رآه ولو جاز ذلك للبائع  
لجاز في غير هذا ولكي ارى ان يرد الجارية على البائع ولا يحلف للمشتري الا ان  
تكون له يئنة بانه قد رآه او يدعي انه قد اراد اياه فيحلف له في قلت في ارايت ان  
اشترت عبدا فاصابته بخنثا انرى ذلك عيبا (قال) نعم قلت في اخفضه عن مالك  
(قال) لا في قلت في فالأمة للذكر (قال) ان كانت توصف بذلك واشترت به  
وايته عينا رد به ولم اسمعه من مالك

عن الرجل يشتري العبد او الجارية فيجهدها اولاد زنا

قلت في ارايت ان اشترت غلاما او جارية فاصبتهما اولاد زنا ا يكون هذا عيبا ارداه  
به (قال) نعم سمعت مالك يقول في الجارية توجد ولد زنا انها ردته في واخبرني في  
عن ابن وهب عن مالك بن انس في العبد يكون ليئنة انه قال هو عيب يرد منه

في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار فيأخذ بمائة سلعة  
في أخرى فيأخذ بها عيباً

قلت في رأيت أن يمت سلعة بمائة دينار فأخذت بمائة سلعة أخرى فوجدت بالسلعة الثانية عيباً (قال) ردها ورجع بالمائة الدينار وهذا لا اختلاف فيه (قال) ولقد سألتنا مالكا عن رجل يبيع من الرجل الطعام بثلث ذهب أو ورق فيأخذ في ثمنه طعاما آخر مخالفا له فينتفض البيع كله أم يرد البيع الآخر ويثبت البيع الأول (قال) بل يرد البيع الآخر ويثبت البيع الأول بحال ما كان ورجع عليه فيأخذ ورقه وكذلك السلعة الآخرة إذا وجد فيها عيبا فأنما تنتفض الصفقة الثانية وهو مما لا اختلاف فيه وتبقى الصفقة الأولى على حالها صحيحة وإنما اختلاف الناس في السلعة الأولى وذلك أن أهل العراق قالوا فيها قولنا فأنما مالكا عنها فقال الذي أخبرناك

في الرجل يتابع السلعة الكثيرة فيجد بعضها عيباً

قلت في رأيت أن اشتريت سلعة كثيرة صفقة واحدة فأصبت بأحدها عيباً وليس هو وجه تلك السلعة وقد قبضت جميع تلك السلعة أليكون لي أن أردّها جميعا في قول مالك (قال) لا يكون لك أن ترد في قول مالك إلا تلك السلعة وحدها التي أصبت بها العيب في قول مالك في قول مالك أن قبضت تلك السلعة من البائع فأصبت بسلعة منها عيبا قبل أن قبضها من البائع وليس تلك السلعة وجه ذلك الشراء فأردت أن أرد جميع تلك السلعة (قال) قال مالك ليس لك أن ترد إلا تلك السلعة وحدها في قول مالك وسواء إن كنت قد قبضت أم لم قبض في قول مالك إنما لي أن أرد تلك السلعة التي وجدت فيها العيب بحصتها من الثمن إذا لم تكن تلك السلعة التي وجدت فيها العيب وجه تلك السلعة (قال) نعم وهذا قول مالك في قول مالك في رأيت أن اشتريت عشرة أبواب كل ثوب منها عشرة دراهم صفقة واحدة فأصبت بأحدها عيباً أنظر مالك في هذا فإن كان الذي وجدت به العيب هو وجه تلك الثياب رد

جميعه لا ينظر لأننا قد سمينا لكل سلعة ثمناً (قال) قال مالك يقسم الثمن على قيمة العيب ولا يلتفت إلى ما سعى لئلا يوب من الثمن ثم قلت في قول مالك في رجل يشتري من رجل حبوا أو ورقيا وثيابا وعروضا كل ذلك صفقة واحدة فأصاب بعض ذلك عيباً (قال) قال مالك إن كان أصاب بأرفع تلك السلع عيباً وبلغ أنه إنما يشتري جميع تلك السلع لمكان تلك السلعة وفيها كان يرجو الفضل ومن أجلها يشتري تلك السلع رد ذلك البيع كله إلا أن يشاء المشتري أن يحبس ذلك كله فيستري كل عيب منهم ثلثون ديناراً وقيمة الثياب كذلك أيضاً ثلثون ديناراً ثم يبيع كل ثوب وقيمة الدواب كذلك أيضاً كل دابة ثلثون ديناراً وقيمة العبد الذي أصبت به العيب قيمته وحده خمسون ديناراً أو أردموني ديناراً أرد جميع هذا البيع ونعمه إنما يشتري هذا البيع من أجل هذا العيب في قول مالك (قال) لا لأن العيب لم يصاب به العيب قيمته خمسون ديناراً وها هنا عيب وثياب ودواب قيمة كل واحد من هذه الأشياء قريب من هذا الذي أصاب به هذا العيب فليس لهذا العيب ثلثي أصاب به العيب اشتراء ولا هذا العبد وجه هذا البيع لأن جميعهم قد بلغوا مائتين من دنانير وإنما قيمة هذا العبد خمسون أو أردموني ديناراً فهو وإن كان أكثر ثمناً من كل واحد منهم إذا انفرد بثنه فليس هو وجه جميع هذا البيع وإنما يكون وجه جميع هذا البيع إذا كان العبد الذي يصاب به العيب أو السلعة التي يصاب بها العيب هي أكثر تلك الأشياء ثمناً إذا جمعت تلك الأشياء يكون جميع الثمن ألف دينار وهي سلعة كثيرة فيكون ثمن هذا العبد ستمائة دينار أو ثمانمائة دينار فهذا الذي هو وجه تلك الأشياء ومن أجله اشتريت وإن أصبت به عيباً رددت هذه السلع كلها

في الرجل يتابع النخل فيأكل ثمرتها ثم يجد بها عيباً

قلت في رأيت الرجل يبيع الأرض والنخل فيأكل كل المشتري ثمرتها ثم يجد بالنخل عيباً أنه أن ردها في قول مالك ولا يفرم ما أكل (قال) قال مالك في الدور والعبد

فقلت في أرايت الحليل في الجارية إذا باع ولم يبين أتراد عيباً أم لا في قول مالك في  
وخش الرقيق وعليتهم (قال) نعم ولقد خالفني ابن كنانة في وخش الرقيق أن الحليل  
ليس بعيب فبين فسألنا مالكا عن ذلك فقال لنا هو عيب نرى أن ترد به  
فقلت في أرايت لو أن رجلاً كانت له أمة رائحة كبيرة يقول في الفراش فاقطع  
ذلك عنها ثم باعها ولم يبينه أتراد عيباً في قول مالك لازماً أبداً (قال) أرى أنه عيب  
لازم أبداً لا بد له من أن يبين لأنه لا يؤمن عودته مثل الجنون ولأنه إذا هو بين  
وضع من منها لما يخاف من عودته ذلك وكذلك الجنون في قول سحنون في أخيه في  
أشبه في البول أن كان انقطاعه عنها انقطاعاً طويلاً وقد مضى له سنون كثيرة فأنى  
لا أرى عليه أن يبين وإن كان انقطاعاً عنها انقطاعاً لا يؤمن أن يعمر إليها فأنى  
لأرى لك أن تردّها إن شئت في قول في أرايت أن اشترت جارية فأصبها صبها  
الشعر ولم أكشف شعرها عند عقدة البيع أتراد عيباً (قال) لم أسمع من مالك في  
الصوبة في الشعر شيئاً ولكن سمعت مالكا يقول في الرجل يشتري الجارية وقد  
جمد شعرها أو سود فانه عيب ترد به وقال مالك وإن كان بها شيب وكانت جارية  
رائحة ردّها بذلك الشيب في قول ابن وهب في قول مالك والبخر في الفم عيب تردّه  
فقلت في فإن كانت غير رائحة فظاهر على الشيب أترادها أم لا (قال) لم أسمع مالكا  
يقول في الشيب إلا في الرائحة وليس هو في غير الرائحة عيباً في قول ابن القاسم في  
ولا أرى أن ردّها إلا أن تكون رائحة أو يكون ذلك عيباً يوضع من ثمنها في قول في  
أرايت الخليلان في الوجه والجسد أليكون عيباً أم لا في قول مالك (قال) أما  
ما كان عيباً عند الناس فهو عيب ترد به إذا كان ذلك عيباً ينقص الثمن في قول في  
وقال مالك وقد يكون العيب الخفيف بالمبد والجارية يشتريها الرجل الكلي الخفيف  
لا ينقص ثمنه وما أشبه ذلك إذا لم يكن فاحشاً فلا أرى له أن يرد بهذا العيب البدي  
(قال) مالك وهذا عند الخاسين عيب فلا أرى أن يرد به وإن كان عيباً يرد به (قال)  
وسمعت مالكا ومثل عن العبد يتهم بالسرقة فأخذه السلطان فحبسه ثم كشف أمره

فردّه برياً أتراد عيباً أن لم يبينه (قال) لا قال مالك بن أنس وقد يتهم الرجل  
بسرقة بالسرقة وبالتهمة فيأمن سلباً من ذلك فلا تدفع شهادة بذلك

في قول في الرجل يبيع السلة وبها العيب لم يعلم به ولا يعلم به  
حتى يعيب العيب ثم يريد ردّها

فقلت في أرايت أن اشترت عبداً عليه دين فماتت بدنه فأردت ردّه فقال سيده  
البائع أنا أؤدى عنه دينه أو قال الذي له الدين قد وهبت له ديني الذي لي عليه أرى  
للسيد المشتري أن يردّه أم لا (قال) لا يكون للسيد المشتري أن يردّه وكذلك لو  
كانت أمة في عدة من طلاق فاشترها رجل فعلم بذلك المشتري فلم يردّها حتى  
تقضت عدتها لم يكن له أن يردّها لأن العيب قد ذهب فلا يكون له أن يردّها بعيب  
قد ذهب في قول في وكذلك لو أني اشترت جارية فرأيت بعينها ياخاً فأردت ردّها  
فذهب البياض قبل أن أردّها لم يكن لي أن أردّها (قال) نعم (قال ابن القاسم) بل يني  
عن مالك أنه قال إذا ذهب العيب لم يكن له أن يردّها في قول في أرايت أن أصابته  
الحصى في الأيام الثلاثة أو أبضت عيناه في الأيام الثلاثة ثم ذهب الحصى وذهب البياض  
من عينيه بخاء به المشتري في الأيام الثلاثة يريد ردّه (قال) أما إذا ذهب العيب  
فليس له أن يردّه (قال) لأنه بلغني أن مالكا قال لو أن رجلاً ابتاع عبداً وبه عيب  
لم يعلم به يبيع بالعيب حتى يرى العبد من ذلك العيب لم يكن له أن يردّه (قال)  
وسمعت مالكا يقول في الرجل يشتري العبد وله ولد كبير أو صغير لم يعلم بولده فله  
أن يردّه ورآه عيباً (قال ابن القاسم) وإن مات الولد قبل أن يعلم به السيد ذهب  
العيب ولم يكن للسيد أن يردّه بالعيب حين علم به فتركه حتى يرى أو لم يعلم حتى  
يرى تنزله هذا

إذا أصابهم عيباً وقد اغتلبهم إن له أن يرددهم وله غلهم فكذلك غلة النخل  
 ﴿قلت﴾ سحنون ﴿لأن الغلة بالضيان وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الغلة بالضرر﴾  
 ﴿قلت﴾ فإن كانت غلماً جزأصوافها أو كل البتة وجميع سمونها ثم أصاب  
 أبيضون له أن يرددها أم لا في قول مالك (قال) هو عندي أيضاً بمنزلة الغلة ﴿قلت﴾  
 أرايت ماجز من أصوافها والصوف قائم بعينه أبرده معها (قال) لا أراي ذلك إلا أن  
 يكون حين اشتراها كان عليها صوف قد تم خبزه فإن ردها رد ذلك معها وإن كان  
 هو نبات فلا أراي ذلك ﴿قال سحنون﴾ وأخبرني أشهب بن عبد العزيز أنه قال ليس  
 وغيره سواء لأن ذلك تبع ولنوم مع ما ثبت من الضأن وكذلك ثمر النخل للمأبورة  
 لأنه غلة والغلة بالضيان ﴿قلت﴾ لأن القسم ولم جعلت الصوف بالبيع بمنزلة الغلة  
 (قال) لأن مالكا قال في الغنم يشترى الرجل للتجارة فيجزها (قال) أراي أن أصوافها  
 بمنزلة غلة الدور وليس فيها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم يقبض الثمن إن باع  
 الصوف ﴿قلت﴾ أرايت إن كانت أمة فولدت أولاداً ثم أصاب بها المشتري عيباً  
 (قال) يرددها وولدها ولا فلا شيء له في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت البيع الفاسد في  
 هذا والصحيح سواء إذا أصاب عيباً وقد غلبت غلبة من الدور والنخل والغنم أو ولدت  
 لغيره أو جوارى (قال) نعم هو سواء ما كان من غلة فهي له بالضيان وما كان له من  
 ولادة ردها مع الأميات إلا أن تقوت في البيع الفاسد والولد تقوت فتكون عليه  
 قيمته يوم قبضها فإن أراد أن يرد بالعيب فذلك له والعيب ليس فيها فوت إلا أن  
 تقوت أو يبدلها بنقص فبردها وما نقص العيب منها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك بن  
 أنس (قال) نعم

سبح في الرجل باع السائمة ويبدل فيها العيب وقد علمه

﴿قلت﴾ أرايت إن بعث ثوباً من رجل دلست به العيب وأنا أعلم أو كان به عيب لم  
 أعلم به (قال) قل مالك بن أنس إذا دلس الرجل بعيب وهو يعلم ثم أحدث للمشتري  
 في الثوب صبغة بنقص الثوب أو قطعته قيصاً أو غيره ذلك فإن المشتري بالخيار إن

ثاء حبس الثوب ويرجع على البائع بما بين الصحة والداء وإن شاء رد الثوب ولا  
 شيء عليه وإن كان الصبي قد زاد في الثوب فإن شاء حبس الثوب ويرجع على البائع  
 بما بين الصحة والداء وإن شاء رد الثوب وكان شريكاً للبائع بما زاد الصبي في الثوب  
 (وقال) أبو الزناد إذا ابتاع رجل ثوباً قطعته قيصاً ثم وجد فيه عيباً (قال) فإن كان  
 صاحبه دلس به رده عليه وإن كان لم يبدل طرح عن المبتاع قدر عيبه ﴿قلت﴾ لأن  
 حليم بن لا يحمل مالك بن أنس عليه ما نقصه القطع والصبي عنده إذا كان البائع  
 دلس به (قال) لأن البائع هاهنا كأنه أذن له في ذلك فلا شيء له على المشتري من  
 ذلك ﴿قلت﴾ فلو لبسه المشتري فأنقص الثوب لابس (قال) هذا يضعن ما نقص  
 ثوب لابس إن أراد رده (قال ابن القاسم) قال مالك وإذا لم يبدل بالعيب فقطع  
 للمشتري منه قيصاً أو صبغه صبغة ينقصه فإن أدرك الثوب رده وما نقص العيب  
 عنده وإن شاء حبسه ورجع بما بين الصحة والداء (قال) فإن زاد الصبي في الثوب  
 فن للمشتري بالخيار إن شاء حبس الثوب ويرجع بما بين الصحة والداء وإن شاء  
 رده وكان شريكاً بالزيادة وهذا في المصبوغ في الزيادة ﴿قلت﴾ فمن دلس بالعيب  
 ومن لم يبدل فأنما القول فيه قول واحد وإنما تختلف الأقول فيها في هذا الذي دلس  
 إذا قطع المشتري ثوبه أو صبغه صبغة ينقصه رده ولم يرد منه ما نقص والذي لم يبدل  
 ليس للمشتري إذا صبغ صبغة ينقصه أو قطع الثوب فنقص ليس له أن يردده إلا أن  
 يرد الضمان معه (قال) نعم إنما اختلفا في هذا فقط ﴿قلت﴾ أرايت ما سمعتك  
 تذكر عن مالك أن من باع فدلس أنه إن حدث عنده به عيب إن له أن يردده أهذا  
 في جميع السلع في قول مالك أم لا (قال) ليس هكذا قلت لك إنما قلت لك إن مالكا  
 قال من باع ثوباً فدلس بعيب علمه فقصه المشتري إن له أن يرد ولا يكون عليه ما  
 نقصه القطع شيء وإن كان باعه ولم يعلم بالعيب ولم يبدل له بالعيب لم يكن له أن  
 يرد إلا أن يرد معه ما نقصه القطع فقال له فقلنا مالك قال كان قد علم البائع بالعيب  
 ثم باعه فزعم أنه نسي العيب حين باعه ولم يعلم بتدليس (قال) قال مالك خلف بالغة أنه





نسى العيب حيث باعه وما ذكره ويكون سبيله سبيل من لم يدلس **قلت** **﴿** كان البائع قد دلس له بالبيع فحدث به عند المشتري عيب من غير التقطع أو في الحيوان حدث عيب **﴿** قال **﴿** أنا قال مالك في الرقيق والحيوان إذا حدث به عيب مفسد في العود وما أشبهه والقطع لم يكن له أن يرد إلا أن يرد معه ما نقص وليس يرد ما نقص دلس أو لم يدلس **﴿** قال **﴿** لأن الرقيق والحيوان كله دلس أو لم يدلس ما حدث بها من عيب عند المشتري مفسد لم يكن له أن يرد إلا أن يرد معه ما نقص وما كان من عيب ليس بمفسد فله أن يرد ولا يرد معه ما نقص والتدليس في الرقيق والرقيق وغير التدليس سواء **﴿** قال ابن القاسم **﴿** وأما في الثياب فإنه إذا دلس فحدث في الثياب عيب عند المشتري مفسد من غير التقطع أو فعل بما لا ينبغي له أن يفعل في الثوب كان عندئذ بمنزلة الحيوان لا يرد إلا أن يرد معه ما نقص العيب وإنما أجاز مالك في التقطع وحده أن يرد ولا يرد معه ما نقص إذا دلس له **﴿** قال ابن القاسم **﴿** والقصارة والصباغ مثله **﴿** قلت **﴿** رأيت ما اشتري من الثياب قد دلس فيه بعيب فصبغتها أو أحدث فيها ما هو زيادة فيها ثم أحل على العيب فأراد المشتري أن يرد ويكون معه شريك بما زاد الصبغ في الثوب أيكون ذلك له في قول مالك **﴿** قال **﴿** نعم ذلك له في قول مالك **﴿** قال **﴿** وقال لي مالك **﴿** قلت **﴿** نقصها الصبغ فهو بمنزلة القطع إن أحب أن يرد رده ولا شيء عليه وإن أحب أن يمسكه وأخذ قيمة العيب **﴿** قال **﴿** مالك وإن كان لم يدلس له وقد صبغه المشتري صبغا ينقص رده ورد معه ما نقص الصبغ منه وإن أحب أن يمسكه وأخذ ما نقص العيب من السلعة من البائع فذلك له **﴿** قلت **﴿** رأيت أن اشتريت ثيابا كان بها عيب عند البائع لم أعلم به ثم أطلنا على العيب وقد حدث بها عندئذ عيب غير مفسد أيكون لي أن أردّها على البائع ولا أرد معها شيئا **﴿** قال **﴿** إن كان الذي خفي الذي لا خطب له رأيت أن يرد والديوب في الثياب ليست كالمديوب في الحيوان لأن العيب في الثوب يكون الخرق في وسطه وإن كان غير كبير فانه يوضع من ثمنه والسكية وما شهما يكون في الحيوان فلا يكاد

يوضع من ثمنها كبير شيء **﴿** قلت **﴿** رأيت الحيوان إذا اشتراها وقد دلس فيها ببيع له **﴿** قال **﴿** التدليس وغير التدليس في الحيوان سواء في قول مالك لأن الحيوان يباع على أن يقطعهما والثياب إنما تشتري لالتقطع وما أشبهه **﴿** قلت **﴿** قالدار إذا باعها وقد دلس فيها ببيع لم يعلم به البائع **﴿** قال **﴿** أراها بمنزلة الحيوان ولم أسمع من ماله فيها شيئا **﴿** قلت **﴿** رأيت أن اشتريت ثوبا به عيب دلس لي البائع باعني وقد علم بالبيع فقطعت فيه أو قيسا أو سراويل ثم علمت بالبيع الذي دلس لي البائع أيكون لي أن أردّه في قول مالك **﴿** قال **﴿** نعم ولا يرد معه ما نقص التقطع **﴿** قلت **﴿** رأيت أن اشتريت ثوبا فقطعت ثيابي **﴿** ومثل هذا الثوب لا يقطع ثيابي وهو وثني وبه عيب دلس لي البائع أيكون لي أن أردّه أم لا **﴿** قال **﴿** هذا فوات إذا قطعه خرقا أو ما يقطع من ذلك الثوب مثله فهو فوات وليس له أن يرد ولكن يرجع على البائع بالبيع الذي دلس له من الثمن **﴿** قلت **﴿** رأيت أن اشتريت ثوبا به عيب دلس لي البائع فينته **﴿** قال **﴿** لا ترجع على البائع بشيء لأنك قد بعث الثوب وقد فسررت ذلك قول مالك في هذا قبل هذا الموضع **﴿** قلت **﴿** رأيت أن اشتريت ثوبا فصبغته بمسفر أو بسواد أو بزعفران أو بورد أو بوشق أو بخضرة أو بغير ذلك من الصبغ فزاد الثوب الصبغ خيرا أو نقص فأصبت به عيبا دلس لي البائع باعني الثوب وبه عيب قد علم به أو لم يعلم به **﴿** قال **﴿** قال مالك بن أنس إن كان قد دلس له وقد صبغه صبغا ينقص الثوب رده ولا نقصان عليه فيما فعل بالثوب وإن كان قد زاد الصبغ الثوب خيرا فاشتري بالخيار إن أحب أن يمسكه وأخذ قيمة العيب فذلك له وإن نى أن يمسكه رده وأخذ الثمن وكان شريكا في الثوب بقدر ما زاد الصبغ في الثوب يقوم الثوب وبه العيب غير مصبوغ فينظر ما قيمته ثم يقوم وبه العيب وهو مصبوغ فينظر ما قيمته فالذي زاد الصبغ في الثوب يكون بذلك المشتري شريكا للبائع **﴿** قال **﴿**

وقال مالك وان كان لم يبدل البائع وقد صبغة المشتري صبغا ينقص الثوب كان البائع  
ان شاء أن يمسكه أمسكه وأخذ قيمة العيب وان شاء أن يردده رده وما نقص البائع  
منه فذلك له والمشتري في ذلك بالخيار وان كان الصبي قد زاده فالمشتري بالخيار  
أحب أن يمسكه وأخذ قيمة العيب فقل وان شاء رده وكان شريكاً في ذلك قلت  
ان اشترت ثوباً قلبته حتى غسلته غسلة ثم ظهرت على عيب قد كان دلس  
البائع وعلم به أو باعني وبه عيب لم يعلم البائع بالعيب (قال) اذا لبسه لبساً خفيفاً لم يردده  
ولا شيء عليه وان كان قد لبسه لبساً كثيراً قد نقصه رده ورد معه ما نقص  
دلس به أو لم يبدل الا أن يشاء أن يحسبه قلت ان رأيت ان اشترت حنطة قد  
مسها الماء وجفت ولم يبين لي أو عسلاً أو لبناً منشوشاً فأكلته ثم ظهرت على ما صنع  
البائع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يوضع عنه ما بين الصحة والداء  
لان هذا وان كان مما يوزن أو يكيل لا يوجد مثله لانه منشوش فان كان يعلم أنه  
يوجد مثله في غشه يخاط بذلك معرفة رأينا أن يرد مثله ويرجع بالثمن قلت  
أرأيت ان اشتريت جارية بكراً لها زوج ولم يدخل بها وقد علمت أن لها زوجاً  
فقتضها ثم اقتضا زوجاً عندي فنقصها ذلك فظهرت على عيب دلسه لي البائع  
أينكون لي أن أردّها ولا يكون علي شيء من نقصان وطء الزوج لها (قال) أرى لك  
أن تردّها ولا شيء عليك لانه باعك جارية ذت زوج وقد دلس فيها عيب فليس  
عليك لو طء الزوج فاجاء من وطء الزوج نقصان عليك قليل ولا كثير وكذلك  
الرجل يبيع الثوب من الرجل وبه العيب قد دلسه له علم به البائع فقطعه المشتري ثم  
ظهر على عيبه فان لم يرد الثوب ولا يكون عليه ما نقص شيء وكذلك قال مالك بن أنس  
في الثياب وهذا الذي من ذلك والجارية دلس أو لم يبدل شيء عليه في اقتضا  
الزوج لان البائع هو الذي زوجها وانما كان يكون عيبه أن لو كان المشتري هو  
الذي زوجها ثم قلت ان رأيت ان اشترت عبداً من رجل وبه عيب لم أعلم به ثم  
اشترته مني بأكثر مما اشتريته به أو بأقل (قال) ان كان البائع دلس بالعيب ثم

اشترته بأكثر فليس له أن يردده عليك لانه اشتراه وهو يعلمه وان كان اشتراه  
أقل رد عليك تمام الثمن الاول لانك كان لك أن تردده عليه وها هو ذا في يديه  
وان كان لم يعلم بالعيب حين باعه منك حتى اشتراه منك بأكثر فله أن يردده عليك  
وأخذ الثمن ولك أن تردده عليه وان كان اشتراه بمثل الثمن الاول فكأنه رده عليك  
وان كان اشتراه بأقل من الثمن رد عليك تمام الثمن الاول لانك كان لك أن تردده  
عليه وها هو ذا في يديه

في الرجل يبيع السلمة وبها عيب لم يعلم به

قلت ان رأيت ان باع صاحب الثوب ثوبه وبه عيب لم يعلم به ولم يبرأ الى المشتري  
من شيء ثم نزعته المشتري فظهر للمشتري على عيب وقد كان في الثوب عيب عند  
البائع (قال) قال مالك بن أنس لا تكون البراءة في الثياب (قال مالك) فان باعه  
البائع وهو لا يعلم فقطعه المبتاع ثم وجد المبتاع بعد ما قطعه به عيباً فالمشتري بالخيار  
ان أحب أن يردده رده وما نقصه القطع وان أحب أن يمسكه وأخذ قيمة العيب  
فذلك له وقرئ مالك بين من علم أن في ثوبه عيباً حين باعه وبين من لم يعلم أن في ثوبه  
عيباً قلت والعروض كلها عند مالك مثل الثياب (قال) لم أسمع من مالك الا أني  
أرى ما كان من العروض التي تشتري لان يعمل بها كما يصنع بالثياب من القطع مثل  
الجلود تقطع اخفافاً ومثل جلود البقر تقطع نعالاً وما أشبه هذه الوجوه رأيت مثل  
الثياب وأما الخشب وما أشبهها مما يشتري الرجل فيقطعه فيكون العيب في داخلها  
ليس بظاهر للناس فان مالكا قال في الخشب اذا كان العيب في داخل الخشبة أنه  
ليس بعيب (قال) ويلزم المشتري اذا قطعه فظهر على العيب (قال) ونزلت حكم  
فيها مالك بن أنس بذلك

في ما جاء في الخشب والبضائع والرقع والقشاة يوجد به عيب

قال ابن القاسم كل ما أشبه الخشب مما لا يبلغ علم الناس معرفة العيب فيه لانه

وقال مالك وإن كان لم يبدل البائع وقد صنفه المشتري صنفًا ينقص الثوب كان البائع  
أن شاء أن يسكه أمسكه وأخذ قيمة العيب وإن شاء أن يردده رده وما نقص البائع  
منه فذلك له والمشتري في ذلك بالخيار وإن كان الصنف قد زاده فالمشتري بالخيار  
أحب أن يسكه وأخذ قيمة العيب فعل وإن شاء رده وكان شريكاً **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
أن اشتريت ثوباً فلبسته حتى غسلته غسلاً ثم ظهرت على عيب قد كان دلس  
البائع وعلم به أو باعني وبه عيب لم يعلم البائع بالعيب (قال) إذا لبسه لبساً خفيفاً لم يغسل  
رده ولا شيء عليه وإن كان قد لبسه لبساً كثيراً قد نقصه رده ورد معه ما نقص  
دلس به أو لم يبدل إلا أن يشاء أن يحسبه **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
مسألة الماء وجفت ولم يبين لي أو عسلاً أو لبناً مغشوشاً فأكنته ثم ظهرت على ما صنع  
البائع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يوضع عنه ما بين الصحة والدم  
لأن هذا وإن كان مما يوزن أو يكيل لا يوجد مثله لأنه مغشوش فأن كان يعلم أنه  
يوجد مثله في غشه بخاطره بذلك معرفة رأينا أن يرد مثله ويرجع بالثمن **قلت** **قلت**  
أرأيت أن اشتريت جارية بكراً لها زوج ولم يدخل بها وقد علمت أن لها زوجاً  
فقبضتها ثم اقتضاها زوجها عندي فنقصها ذلك فظهرت على عيب دلسته لي البائع  
أينكون لي أن أردده ولا يكون على شيء من نقصان وطء الزوج لها (قال) أرى لك  
أن ترددها ولا شيء عليك لأنه باعك جارية ذات زوج وقد دلس فيها بعيب فليس  
عليك لوطء الزوج **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
عليك لوطء الزوج **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
الرجل يبيع الثوب من رجل وبه العيب قد دلسته له علم به البائع فنقصه المشتري ثم  
ظهر على عيبه فإن لم يكن رد الثوب ولا يكون عليه لقطع شيء وكذلك فإن مالك بن أنس  
في الثياب وهذا أدنى من ذلك والجارية دلس أو لم يبدل فلا شيء عليه في اقتضاض  
الزوج لأن البائع هو الذي زوجها وإنما كان يكون عليه أن لو كان المشتري هو  
الذي زوجها **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
الذي زوجها **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
اشترته متى بشعه بأكثر من شترته به أو بأقل (قال) إن كان البيع دلس بالعيب ثم

شتره بأكثر فليس له أن يردده عليك لأنه اشتراه وهو يعلمه وإن كان اشتراه  
بأقل رد عليك تمام الثمن الأول لأنك كان لك أن تردده عليه وما هو ذا في يديه  
وإن كان لم يعلم بالعيب حين باعه منك حتى اشتراه منك بأكثر فله أن يردده عليك  
ويأخذ الثمن ولك أن تردده عليه وإن كان اشتراه بتل الثمن الأول فكأنه رده عليك  
وإن كان اشتراه بأقل من الثمن رد عليك تمام الثمن الأول لأنك كان لك أن تردده  
عليه وما هو ذا في يديه

**قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
في الرجل يبيع السلعة وبها عيب لم يعلم به

**قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
من شيء ثم قطعه المشتري فظهر المشتري على عيب وقد كان في الثوب عيب عند  
البائع (قال) قال مالك بن أنس لا تكون البراءة في الثياب (قال مالك) فإن باعه  
البائع وهو لا يعلم بقطعه المتباع ثم وجد المتباع بعد ما قطعه به عيباً فالمشتري بالخيار  
أن أحب أن يردده رده وما نقصه القطع وإن أحب أن يسكه ويأخذ قيمة العيب  
فذلك له وفرق مالك بين من علم أن في ثوبه عيباً حين باعه وبين من لم يعلم أن ثوبه  
عيباً **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
أرى ما كان من العروض التي تشتري لأن يعمل بها كالصنع بالثياب من القطع مثل  
الجلود تقطع اخفافاً ومثل جلود البقر تقطع ذلاً وما أشبه هذه الوجوه رأيت مثل  
الثياب وأما الخشب وما أشبهها مما يشتريها الرجل فيقطعه فيكون العيب في داخلها  
ليس بظاهر للناس فإن مالكا قال في الخشب إذا كان العيب في داخل الخشب أنه  
ليس بعيب (قال) ويلزم المشتري إذا قطعه فظهر على العيب (قال) ونزلت حكمكم  
فيها مالك بن أنس بذلك

**قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
ما جاء في الخشب والبيض والرائع والقنأ يوجد به عيب

**قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت** **قلت**  
وقال ابن القاسم كل ما أشبه الخشب مما لا يبلغ علم الناس معرفة العيب فيه لأنه

وقال مالك وان كان لم يدلّس البائع وقد صبغه المشتري صبغا ينقص الثوب كان باختيار  
 ان شاء ان يمسه امسكه واخذ قيمة العيب وان شاء ان يردده وما نقص الصبغ  
 منه فذلك له والمشتري في ذلك بالخيار وان كان الصبغ قد زاده فالمشتري بالخيار ان  
 أحب ان يمسه واخذ قيمة العيب فعل وان شاء رده وكان شريكاً في ذلك **قلت** في اراء  
 ان اشترت ثوباً فلبسته حتى غسلته غسلة ثم ظهرت على عيب قد كان دلّسه لي  
 البائع وعلم به او باعني وبه عيب لم يعلم البائع بالعيب (قال) اذا لبسه لبساً خفيفاً لم ينقصه  
 رده ولا شيء عليه وان كان قد لبسه لبساً كثيراً قد نقصه رده ورد معه ما نقصه  
 دلّس به او لم يدلّس الا ان يشاء ان يجسه **قلت** في اراء ان اشترت حنطة قد  
 مسها الماء وجفت ولم يبين لي او غسلا او لبنا مغشوشاً فأكنته ثم ظهرت على ما صنع  
 البائع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ان يوضع عنه ما بين الصحة والبداء  
 لان هذا وان كان مما يوزن أو يكيل لا يوجد مثله لانه مغشوش فان كان يعلم انه  
 يوجد مثله في غشه بخاطب ذلك معرفة رأينا ان يرد مثله ويرجع بالثمن **قلت** في  
 اراء ان اشترت جارية بكراً لها زوج ولم يدخل بها وقد علمت ان لها زوجاً  
 فقبضتها ثم اقتضا زوجها عندي فقبضها ذلك فظهرت على عيب دلّسه لي البائع  
 يكون لي ان أردّها ولا يكون على شيء من نقصان وطء الزوج لها (قال) أدرك  
 ان تردّها ولا شيء عليك لانه باعك جارية ذات زوج وقد دلّس فيها بعيب فليس  
 عليك لوطء الزوج ان جاء من وطء الزوج نقصان عليك قليل ولا كثير وكذلك  
 الرجل يبيع الثوب من الرجل وبه العيب قد دلّسه له علم به البائع فقبضه المشتري ثم  
 ظهر على عيبه فان له ان يرد الثوب ولا يكون عليه لافضع شيء وكذلك قال مالك بن أنس  
 في الثياب وهذا أدنى من ذلك والجارية دلّس او لم يدلّس فلا شيء عليه في اقتضا  
 زوج لان البائع هو الذي زوجها وانما كان يكون عليه ان لو كان المشتري هو  
 الذي زوجها **قلت** في اراء ان اشترت عبداً من رجل وبه عيب لم أعلم به ثم  
 اشتريته مني بأكثر مما اشتريته به او بأقل (قال) ان كان البيع دلّس بالعيب ثم

اشترى بأكثر فليس له ان يردّه عليك لانه اشتراه وهو يعلمه وان كان اشتراه  
 بأقل رد عليك تمام الثمن الاول لانك كان لك ان تردّه عليه وها هو ذا في يديه  
 وان كان لم يعلم بالعيب حين باعه منك حتى اشتراه منك بأكثر فله ان يردّه عليك  
 ويأخذ الثمن ولك ان تردّه عليه وان كان اشتراه بثلث الثمن الاول فكأنه رده عليك  
 وان كان اشتراه بأقل من الثمن رد عليك تمام الثمن الاول لانك كان لك ان تردّه  
 عليه وها هو ذا في يديه

**س** في الرجل يبيع السلعة وبها عيب لم يعلم به

**قلت** في اراء ان باع صاحب الثوب ثوبه وبه عيب لم يعلم به ولم يبرأ الى المشتري  
 من شيء ثم قطعه المشتري فظهر المشتري على عيب وقد كان في الثوب عيب عند  
 البائع (قال) قال مالك بن أنس لا تكون البراءة في الثياب (قال مالك) فان باعه  
 البائع وهو لا يعلم قطعه المبتاع ثم وجد المبتاع بعد ما قطعه به عيباً فالمشتري بالخيار  
 ان أحب ان يردّه رده وما نقصه القطع وان أحب ان يمسه واخذ قيمة العيب  
 فذلك له وقرق مالك بين من علم ان في ثوبه عيباً حين باعه وبين من لم يعلم ان ثوبه  
 عيب **قلت** في والبروض كلها عند مالك مثل الثياب (قال) لم أسمع من مالك الا في  
 اراء ما كان من العروض التي تشتري لان يعمل بها كالصنع بالثياب من القطن مثل  
 الجلود تقطع اخفافاً ومثل جلود البقر تقطع نعالاً وما أشبه هذه الوجوه وأشبهه مثل  
 الثياب وأما الخشب وما أشبهها مما يشتريها الرجل فيقطعها فيكون العيب في داخلها  
 ليس بظاهر للناس فان مالكا قال في الخشب اذا كان العيب في داخل الخشب انه  
 ليس بعيب (قال) ويلزم المشتري اذا قطعهما فظهر على العيب (قال) ونزلت خشك  
 فيها مالك بن أنس بذلك

**س** ما جاء في الخشب والبيض والرائج والقش، يوجد به عيب

**قلت** ابن القاسم في كل ما أشبه الخشب مما لا يبلغ علم الناس معرفة العيب فيه لانه

باطن وانما يعرف عيه بعد أن يشق شقا فعمل ذلك المشتري ثم ظهر على الباطن بعد ما شفه فهو له لازم ولا شيء على البائع ثم قلت لما قال فلان ربح الجوز الهندى والجوز والثناء والبطيخ والبيض يشتره الرجل فيجده فاسداً (قال) أما الرابح والجوز فلا أدري أن يرد وهو من المشتري وأما البيض فهو من البائع وروى وأما الثناء فان أهل الاسواق يردونه اذا وجدوه مرا (قال مالك) ولا أدري مما دوا ذلك استنكاراً منه لما عملوا به من ذلك في رددهم اياه فيما رأيت حين كلنى ورجع لا أدري أن يرد ثم قلت فيم رد مالك البيض من بين هذه الاشياء (قال) لأن مرقه فساد البيض كأنه أمر ظاهر يعرف ليس بباطن مثل غيره

في الاماء والعبيد والحيوان يجد بهم المشتري العيب دله البائع اول يدله

﴿ قال ﴾ عبد الرحمن بن القاسم العيب في الجوزي والعبيد من داس ومن لم يبدل  
إذا حدث عند المشتري عيب مفسد لم يرد إلا وما تقص العيب منه ليس هو مثل  
الشياب في ذلك ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين الشياب والريق في قول مالك (قال) قال  
مالك لأن التوب حين دلته قد باعه ليد إيقطعه المشتري وإنما تشتري الشياب للقطع  
ون العبد ليس يشتري على أن تنقأ عينه ولا تقطع يده فبين فرق ما بينهما ﴿ قلت ﴾  
والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نعم

في الرجل يتاع الجارية فيقرها عنده واسب ثم يجد بها عيبا

فقلت يا أبا نضر ان اشتريت جارية صغيرة فكبرت عندي ففعلت جارية شابة فوافدت  
خيراً فأصبت بها عينا كان عنده البائع باعتها وبها العيب (قل) قال مالك من باع  
صغيراً فكبر عند صاحبه (قل) فأره ففوت عليه ويرد قيمة العيب ولا يشبه عندي  
الفراسة والزيادة من تعلم الصناعات وغيرها وذلك ليس بفوت ان أحب أن يردها  
ردها والصغيرة اذا كبرت يرد البائع قيمة العيب على من أحب أو كره وراه مالك ففوت  
(قل ابن القاسم) قال مالك واشترى يس له أن يرد اذا كان فوتا ويحجر البائع على أن

ورد على البائع قبة العيب من الثمن لأنها قد فأتت وليس لواحد منهما خيار **وقالت**  
 وكذلك أن اشتراها صبية فكبرت كبرا فأبى فأصابها مشتريها عيبا دل عليه البائع له  
**قوله** هذا فأت البائع مالك لأن مالكاً قال إذا كبرت فبفوت إذا اشتراها صبية  
 فكبرت **قال ابن القاسم** وما بين ذلك أيضا أنه ليس لصاحب الصغير إذا كبر  
 أن يرد. وبين لك أن الكبير فوت وبجرب البائع على أداء قبة العيب أن البيع الفاسد  
 ففوات وقد علم مكروهه وقد فات بقاء أو نقصان أو اختلاف أسواق يعلم  
 بشك والسلمة قد تمت وهي خير منها يوم اشتراها فأراد أن يردها لم يكن ذلك له  
 وإن كانت أرفع في القبة يوم يرد ردها ولا حجة له في أن يرد ردها

في الرجل يتاع الجارية ثم يبيعها من بائعها أو غيره

(\*) ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلسه به البائع \*

قلت ﴿أرأيت أن اشتريت جارية بها عيب دلّسه لي البائع ثم اشتراها مني البائع  
فنه ثم ظهرت منها على العيب الذي دلّسه لي البائع إلى أن أرجع عليه بشئ﴾ أم لا في  
قول مالك (قال) نعم لك أن ترجع عليه بذلك إن كنت بقبها منه بأقل من الثمن الذي  
اشتريتها به منه ولا حجة للبائع الذي دلّس بالعيب أن يقول للمشتري ردها على وهي  
في يديه فذلك رأيت أن يرجع عليه بما نقص من الثمن الاول ﴿قلت﴾ فإنه كان  
المشتري بابعاء منه بأكثر مما اشتراها به (قال) إن كان البائع الاول قد علم بالعيب  
ودلّس له لم يرجع على المشتري بشئ إذا اشتراها منه بأكثر مما باعه به (قال) إن  
القلم) وأنا أرى أنه إذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع بشئ إنما هو  
على أحد أمرين إن كان باع بنقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وإن كان لم يعلم  
بالعيب فأنما نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك ﴿قلت﴾ فإن  
كان المشتري وهبها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذي دلّس له البائع  
(قال) يرجع عليه بالعيب ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشتريت جارية وقد دلّس لي بأبعاء فيها  
بعيب فبعت نصفها ثم ظهرت على العيب الذي دلّس لي به (قال) يقال للبائع إما أن

باطن وانما يعرف عيبه بعد أن يشق شقا ففعل ذلك المشتري ثم ظهر على الباطن بعد ما شقه فهو له لازم ولا نبي على البائع ثم قلت لمالك قال لا يجوز الهندي والجوز والذئب والبطيخ والبيض يشتره الرجل فيجده فاسدا (قال) أما الرائج والجوز فلا أرى أن يرد وهو من المشتري وأما البيض فمن البائع ويرد وأما الفناء فان أهل الاسواق يردونه اذا وجدوه مرا (قال مالك) ولا أدري بما ردوا ذلك استنكارا منه لما عملوا به من ذلك في ردعهم اياه فيما رأته حين كلفني فزع ولا أرى أن يرد ثم قلت فلم رد مالك البيض من بين هذه الاشياء (قال) لان معرفة فساد البيض كأنه أمر ظاهر يعرف ليس بباطن مثل غيره

في الاموال والعبيد والحيوان يجدهم المشتري العيب دلته البائع أو لم يدلته

ثم قلت عبد الرحمن بن القاسم العيب في الجوزي والعبيد من دلس ومن لم يدلس اذا حدث عند المشتري عيب مفسد لم يرد له الا وما نقص العيب منه ليس هو مثل الثياب في ذلك ثم قلت فما فرق ما بين الثياب والريق في قول مالك (قال) قال مالك لان الثوب حين دلته قد باعه اياه ليقطعه المشتري وانما تشتري الثياب للقطع وان العبد ليس يشتري على أن تقفأ عينه ولا تقطع يده فهذا فرق ما بينهما ثم قلت والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نعم

في الرجل يتبع الجارية فيقرها عنده ويشب ثم يجد بها عيبا

ثم قلت أرأيت ان اشتريت جارية صغيرة فكبرت عندي فصارت جارية شابة فزادت خيرا فأصبحت بها عيبا كان عند البائع باعنيها وبها العيب (قال) قال مالك من باع صغيرا فكبير عند صاحبه (قال) فأزاد فواتا عليه ويرد قيمة العيب ولا يشبه عندي القرابية والزيادة من تعليم الصناعات وغيرها وذلك ليس بفوت ان أحب أن يرد ردها والصغيرة اذا كبرت يرد البائع قيمة العيب على ما أحب وكره ورواه مالك فواتا (قال ابن القاسم) قال مالك والمشتري ليس له أن يرد اذا كان فواتا ويجوز البائع على أن

يرد على البائع قيمة العيب من الثمن لانها قد فاتت وليس لواحد منهما خيار (قلت) وكذلك ان اشتراها صبية فكبرت كبرا فأيضا فأصابها مشتريها عيبا دلته البائع له (قال) هذا فوت ايضا عند مالك لان مالكا قال اذا كبرت فهو فوت اذا اشتراها صغيرة فكبرت (قال ابن القاسم) وما بين ذلك أيضا أنه ليس لصاحب الصغير اذا كبر أن يرد. وبين لك أن الكبير فوت ويجوز البائع على أداء قيمة العيب أن البيع الفاسد اذا كان وقد علم مكروهه وقد فات ثمنه أو نقصان أو اختلاف أسواق يعلم بذلك والسلمة قد نمت وهي خير منها يوم اشتراها فأراد أن يرد ردها لم يكن ذلك له وان كانت أرفع في القيمة يوم يرد ردها ولا حجة له في أن يرد ردها

في الرجل يتبع الجارية ثم يبيعها من بائعها أو غيره

ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلته به البائع

ثم قلت أرأيت ان اشتريت جارية بها عيب دلته لي البائع ثم اشتراها مني البائع فنه ثم ظهرت منها على العيب الذي دلته لي البائع أني أرجع عليه بشئ أم لا في قول مالك (قال) نعم لك أن ترجع عليه بذلك ان كنت بعته من أقر من الثمن الذي اشتريتها به منه ولا حجة للبائع الذي دلس بالعيب أن يقول للمشتري ردها على وهي في يديه فلذلك رأيت أن يرجع عليه ثمنه نقص من الثمن الاول ثم قلت فان كان المشتري باعها منه بأكثر مما اشتراها به (قال) ان كان البائع الاول قد علم بالعيب ودلس له لم يرجع على المشتري بشئ اذا اشتراها منه بأكثر مما باعه به (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه اذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع بشئ انما هو على أحد أمرين ان كان باع بنقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وان كان لم يعلم بالعيب فانهما نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك ثم قلت فان كان المشتري وهبها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذي دلس له البائع (قال) يرجع عليه بالعيب ثم قلت أرأيت ان اشتريت جارية وقد دلس لي بائعها فيها بعيب فبعته نصفها ثم ظهرت على العيب الذي دلس لي به (قال) يقال للبائع اما ان

باطن وإنما يعرف عيه بعد أن يشق شقا ففعل ذلك المشتري ثم ظهر على الباطن  
الجوز الهندى والجوز والثاء والبطيخ والبيض يشتره الرجل فيجده فاسداً (قال)  
أما الرائج والجوز فلا أرى أن يرد وهو من المشتري وأما البيض فهو من البائع و  
وأما الفناء فإن أهل الأسواق يردونه إذا وجدوه مرا (قال مالك) ولا أدرى ما  
ردوا ذلك استنكاراً منه لما عملوا به من ذلك في ردهم إياه فيما رأته حين كئفى  
ولا أرى أن يرد (قلت) فلم رد مالك البيض من بين هذه الأشياء (قال) لأن  
معرفة فساد البيض كأنه أمر ظاهر يعرف ليس بباطن مثل غيره

في الاموال والعبيد والحيوان يجد بهم المشتري العيب دلته البائع أولم يدلته

(قلت) عبد الرحمن بن القاسم العيب في الجوازي والعبيد من دلس ومن لم يدل  
إذا حدث عند المشتري عيب ففسد لم يرد إلا وما نقص العيب منه ليس هو مثل  
الثياب في ذلك (قلت) فسا فرق ما بين الثياب والريق في قول مالك (قال) قال  
مالك لأن الثوب حين دلته قد باعه إياه ليقطعه المشتري وإنما تشتري الثياب للقطع  
وإن العبد ليس يشتري على أن تفقأ عينه ولا تقطع يده فهذا فرق ما بينهما (قلت)  
والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نعم

في الرجل يبيع الجارية فيقرها عنده وأنشأ ثم يجد بها عيباً

(قلت) أرايت أن تشتري جارية صغيرة فكبرت عندى فصارت جارية شابة ففادت  
خيراً فأصابت بها عيباً كن عند البائع باعنيها وبها العيب (قال) قال مالك من باع  
صغيراً فكبر عند صاحبه (قال) فأراه فوت عيه ويرد قيمة العيب ولا يشبه عندى  
الفرامية والزيادة من تعميم الصدمات وغيرها. وذلك ليس بفوت أن يحب أن يرد  
ردها والصغيرة إذا كبرت يرد البائع قيمة العيب على ما أحب أو كره وراه مالك فوات  
(قال ابن القاسم) قال مالك والمشتري ليس له أن يرد إذا كان فوتاً ويجبر البائع على أن

يرد على البائع قيمة العيب من الثمن لأنها فادت وليس لواحد منهما خيار (قلت)  
ويؤخذ أن اشتراها صبية فكبرت كبراً فأيأ فأصاب بها مشتريها عيباً دلته البائع له  
(قال) هذا فوت أيضاً عند مالك لأن مالكاً قال إذا كبرت فوفوت إذا اشتراها صغيرة  
فكبرت (قال ابن القاسم) وما بين ذلك أيضاً أنه ليس لصاحب الصغير إذا كبر  
أن يرد. وبين لك أن الكبر فوت ويجبر البائع على أداء قيمة العيب أن البيع الفاسد  
وفوت وقد علم مكروهه وقد فات ثناء أو نقصان أو اختلاف أسواق يعلم  
ذلك والسلمة قد نمت وهي خير منها يوم اشتراها فأراد أن يرد لها لم يكن ذلك له  
وإن كانت أرفع في القيمة يوم يرد ردها ولا حجة له في أن يرد لها

في الرجل يبيع الجارية ثم يبيعها من باعها أو غيره

ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلته به البائع

(قلت) أرايت أن اشتريت جارية بها عيب دلته لي البائع ثم اشتراها منى البائع  
فثم ظهرت من باع لي العيب الذي دلته لي البائع أنى أن أرجع عليه بشئ أم لا في  
قول مالك (قال) نعم لك أن ترجع عليه بذلك إن كنت بعته منه بأقل من الثمن الذي  
تشتريها به منه ولا حجة للبائع الذي دلس بالعيب أن يقول للمشتري ردها على وهى  
في يده فلذلك رأيت أن يرجع عليه بما نقص من الثمن الأول (قلت) فأنه كان  
المشتري باعها منه بأكثر مما اشتراها به (قال) إن كان البائع الأول قد علم بالعيب  
ودلس له لم يرجع على المشتري بشئ إذا اشتراها منه بأكثر مما باعه به (قال ابن  
القاسم) وأنا أرى أنه إذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع بشئ إنما هو  
على أحد أمرين إن كان باع بقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وإن كان لم يعلم  
بالعيب فأنما نقص من غير العيب وهو الذى سمعت من قول مالك (قلت) فإن  
كان المشتري وهبها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذى دلس له البائع  
(قال) يرجع عليه بالعيب (قلت) أرايت أن اشتريت جارية وقد دلس لي باعها فيها  
بعيب فبعت فصفها ثم ظهرت على العيب الذى دلس لي به (قال) يقال للبائع إنا أن

باطن وانما يعرف عيه بعد أن يشق شقا ففعل ذلك المشتري ثم ظهر على الباطن الباطن بعد ما شقه فهو له لازم ولا شيء على البائع فقلت لمالك فالرايح وهو الجوز الهندى والجوز والذئاء والبطيخ والبيض يشتره الرجل فيجده فاسدا قال أما الرايح والجوز فلا أرى أن يرد وهو من المشتري وأما البيض فمن البائع ويرد وأما الذئاء فإن أهل الأسواق يردونه إذا وجدوه مرا (قال مالك) ولا أدري متى ردوا ذلك استنكاراً منه لما عملوا به من ذلك في ردهم إياه فيما رأيت حين كنت في ولا أرى أن يرد فقلت فلم رد مالك البيض من بين هذه الأشياء (قال) لأن معرفة فتاد البيض كأنه أمر ظاهر يعرف ليس بباطن مثل غيره

في الاماء والعبيد والحيوان يجد بهم المشتري العيب دلته البائع أول ما يدلس

قال عبد الرحمن بن القاسم العيب في الجوارى والعبيد من دلس ومن لم يدلس إذا حدث عند المشتري عيب مفسد لم يرد له الا وما نقص العيب منه ليس هو مثل الثياب في ذلك فقلت فما فرق ما بين الثياب والرقيق في قول مالك (قال) قال مالك لأن الثوب حين دلته قد باعه إياه ليقطعه المشتري وإنما تشتري الثياب للقطع وإن العبد ليس يشتري على أن تقطع عينه ولا تقطع يده فهذا فرق ما بينهما فقلت والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نعم

في الرجل يتبع الجارية فيقرها عنده وتشب ثم يجد بها عيبا

قلت رأيت أن اشتريت جارية صغيرة فكبرت عندي فصارت جارية شابة فزادت خيراً فأصبت بها عيباً كان عند البائع باعنيها وبها العيب (قال) قال مالك من باع صغيراً فكبر عند صاحبه (قال) فأراه فوتاً عليه ويرد قيمة العيب ولا يشبه عندي القراهية والزيادة من تعميم صناعات وغيرها وذلك ليس بفوت لأن حب أن يردّها ودها والصغيرة إذا كبرت يرد البائع قيمة العيب على ما أحب أو كره وده مالك فوتاً (قال ابن القاسم) قال مالك والمشتري ليس له أن يرد إذا كان فوتاً ويحبر البائع على أن

يود على البائع قيمة العيب من الثمن لأنها قد فاتت وليس لواحد منهما خيار فقلت ومثل ذلك أن اشتراها صبية فكبرت كبراً فأناب فأصاب بها مشتريها عيباً دلته البائع له (قال) هذا فوت أيضاً عند مالك لأن مالكاً قال إذا كبرت فهو فوت إذا اشتراها صغيرة (قال ابن القاسم) وما بين ذلك أيضاً أنه ليس لصاحب الصغير إذا كبر أن يرد. وبين لك أن الكبر فوت ويحبر البائع على أداء قيمة العيب أن البيع الفاسد فقلت وقد علم مكروهه وقد فاتت بئاً أو نقصان أو اختلاف أسواق يعلم بذلك والسلعة قد نمت وهي خير منها يوم اشتراها فأراد أن يردّها لم يكن ذلك له وإن كنت أرفع في القيمة يوم يريد ردها ولا حجة له في أن يردّها

في الرجل يتبع الجارية ثم يبعها من بئها أو غيرها

ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلته به البائع

قلت رأيت أن اشتريت جارية بها عيب دلته لي البائع ثم اشتراها مني البائع فله ثم خربت منبأ على العيب الذي دلته لي البائع إلى أن أرجع عليه شيء أم لا في قول مالك (قال) نعم لك أن ترجع عليه بذلك إن كنت بعته منه بأقل من الثمن الذي اشتريتها به منه ولا حجة للبائع الذي دلس بالعيب أن يقول للمشتري ردها على وهي في يديه فذلك رأيت أن أرجع عليه بما نقص من الثمن الأول فقلت فانه كان المشتري باعها منه بأكثر مما اشتراها به (قال) إن كان البائع الأول قد علم بالعيب ودلس له لم يرجع على المشتري شيء إذا اشتراها منه بأكثر مما باعته به (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه إذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع شيء إنما هو على أحد أمرين إن كان باع بنقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وإن كان لم يعلم بالعيب فأنما نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك فقلت فإن كان المشتري وهبها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذي دلس له البائع (قال) يرجع عليه بالعيب فقلت رأيت أن اشتريت جارية وقد دلس لي بئها فيها بعيب فبعت نصفها ثم ظهرت على العيب الذي دلس لي به (قال) قال البائع أما أن



رددت نصف قيمة الميب على المشتري وإما قبلت النصف الباقي الذي في يدي المشتري  
الشن ولا شيء عليك غير ذلك وكذلك سمعت من مالك

سح في الرجل يتاع الخفين أو المصراعين فيجد بأحدهما عيبا

قلت رأيت أن اشتريت خفين أو مصراعين أو شيئا من الأشياء  
يكون فيه زوج فأصبت بأحدهما عيبا بعد ما قبضته أو قبل أن أقبضه (قال) لا يكون  
لك أن ترد إلا جميعا أو تحبس جميعا قلت وكل شيء من هذا ليس بزواج ولا  
بأخ صاحبه إنما اشتراها أفرادا المشتري لئلا أفرادا فأصاب بأحدهما عيبا كان له أن  
يرده (قال) نعم على ما وصفت لك في أول الكتاب في اشتراء الجملة وغيرها

سح في الرجل يتاع النخل أو الحيوان فيعقبه ثم يعيب بهم الميب

قلت رأيت أن اشتريت شاة أو بقرة أو ناقة فأحتلت لبنها زمانا أو  
اجتزت أصوافها وأولاهن ثم أصبت عيبا دلس في ذلك البائع أ يكون لي أن  
أرده في قول مالك ولا يكون علي بذلك فيه حلت ولا فيها اجتزت شيء  
وكيف إن كن للسن أو الصوف أو البور فثبت عليه يئس (قال) ولا ينبغي  
عليك في ذلك كراهة فأنما يعينه أو لم يكن لأنها غيبة ولعله بالضمان ويرد الشاة والبقرة  
أو الناقة ويرجع بالئن كراهة (قال) ابن القاسم) ألا أنه إن كان اشتراها وعليها صوف تام  
فجزه أنه يرده إن كان قد تم وإن كان قد تلفه رده مثله قلت فإن كان فيها لبن يوم اشتراها  
فخطبها ثم أصاب بها عيب بعد ذلك بزمن فأرددها يردها معها مثل اللبن الذي كان في  
ضروعها (قال) ليس لأبن مثل الصوف وهو خفيف وله أن يردها ولا يكون عليه  
لبن شيء لأنه كان ضمنا وهذا بمنزلة غيبة الدور وهو تبع ما اشتري قلت فما قول  
مالك في الرجل يشتري لدار فيعقبها زمان ثم يظهر عيب بالدار كان عند البائع (قال)  
قال مالك يرده لدار ولا شيء عليه في الغيبة قلت فإن كانت الدار قد أصابها عيب  
المشتري عيب آخر أورد معها المشتري ما أصابها عنده من العيب (قال) نعم قلت

رأيت أن اشتريت غنما أو قرا خلعت أو جززت وتوالت أولادا عندي ثم أصبت  
بلامات عيا لي أن أرد الامهات وأحبس أصوافها وأولادها والبائها (قال) قال مالك  
بأن أولاد فيردون مع الامهات إن أراد أن يرد بالعيب (قال) ابن القاسم وأما أصوافها  
فبارها وسمونها فإن ذلك لا يرد مع النعم لأن هذا بمنزلة الغيبة قلت تحفظ عن  
مالك في النخل شيئا إذا اشتراها رجل فاستغلها زمانا ثم أصاب عيبا (قال) قال مالك  
إذا اشتري نخلا فاستغلها زمانا ثم أصاب بها عيبا أو استحققت أنه يرجع على بائعه بالئن  
وتكون له الغلبة بالضمأن قلت رأيت أن اشتريت نخلا فيها تمر قد أبرفكت  
النخل عندي حتى جددت الثمرة ثم أصبت عيبا فأردت أن أرد النخل وأحبس الثمرة  
(قال) ليس ذلك لك وعليك أن ترد الثمرة مع النخل إن أردت الرد والا فلا شيء لك  
قلت لم وإنما اشتريت النخل وفيها ثمرة لم تره وإنما اشتريت النخل وفيها تمر قد  
أبرفك عندي حتى صار تمرًا وجدده (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
باع نخلا قد أبرت فتمرتها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فلما كانت الثمرة للبائع إذا باع  
النخل ولم يكن للمبتاع إلا باشتراط منه رأيت أن يرد الثمرة مع الحائط هذا المشتري  
حين اشتري نخلا وفيها تمر قد أبر ويهبط المشتري أجر مثل عمله فيها عمل لا يرد إذا  
رددت الحائط وأردت أن ألزمه الثمرة بحصتها من الحائط لم تكن كغيرها من السلع  
مثل الرأسين أو الثوبين لأنني إذا رددت أحد الرأسين أو أحد الثوبين كان بيع الآخر  
حلالا وإذا رددت الحائط وأردت أن أجعل للثمرة ثمنًا بقدر ما كان يصيبه من ثمر  
الحائط كنت قد بدت الثمرة قبل أن يبدو صلاحها فأرى أن يردها ويهبط المشتري أجر  
عمله فيها عمل فإن أصابها أمر من أمر الله ذهب بالثمرة رد الحائط ولم يكن عليه للثمرة  
شيء من الثمن وإنما مثل ذلك مثل ما قال مالك في العبد يشتريه الرجل ويشترط ماله  
فيثمنه منه ثم يجده عيبا فيريد رده أنه لا يرده إلا وما اتفرع من ماله معه (قال) ولو  
ذهب مال العبد من يد العبد بأمر يصيبه رده ولم يكن عليه في المال شيء فالثمرة إذا  
اشتراطت بعد الأبار بمنزلة مال العبد إذا اشتراط أمرهما واحد وأخذ فيها يحد من الثمرة

رددت نصف قيمة العيب على المشتري وإما قبلت النصف الباقي الذي في يده من الثمن ولا شيء عليك غير ذلك وكذلك سمعت من مالك

في الرجل يتناع الخفين أو المصراعين فيجد بأحدهما عيبا

قلت رأيت أن اشتريت خفين أو نعلين أو مصراعين أو شيئا من الأشياء يكون فيه زوج فأصبت بأحدهما عيبا بعد ما قبضته أو قبل أن أقبضه (قال) لا يكون لك أن ترد إلا جميعا أو تحبس جميعا قلت وكل شيء من هذا ليس بزواج ولا بائع صاحبه إنما اشتراها أفرادا اشترى نعلان فأصاب بأحدهما عيبا كان له أن يردده (قال) نعم على ما وصفت لك في أول الكتاب في اشتراء الجملة وغيرها

في الرجل يتناع النخل أو الحيوان فيقتلهم ثم يصيب بهم العيب

قلت رأيت أن اشتريت شاة أو بقرة أو ناقة فاحتلبت لبنين زمانا أو اجترزت أصوافين وأودرن ثم أصبت عيبا دلس لي في ذلك البائع أيكون لي أن أردده في قول مالك ولا يكون علي بذلك فيما احتلبت ولا فيما اجترزت شيء وكيف أن كان لبنين أو صوف أو لوبر قشبا بعينه لم يمتف (قال) ولا شيء عليك في ذلك كما كان قائما بعينه أو لم يكن لأنها غلة والغلة بالضمان ويرد الشاة والبقرة أو الناقة ويرجع اللبن كله (قال ابن القاسم) إلا أنه إن كان اشتراها وعليها صوف ثم جفزه أنه يردده إن كان قائما وإن كان قد أتلفه رده مثله قلت فإن كان فيها لبن يوم اشتراها خلبها ثم أصاب بها عيبا بعد ذلك بزمان فأرددها أرد معها مثل اللبن الذي كان في ضروعها (قال) ليس لبن مثل الصوف وهو خفيف وله أن يرددها ولا يكون عليه لبن شيء لأنه كان من هذا بمنزلة غلة الدور وهو تبع لما اشترى قلت فاقول مالك في الرجل يشتري الدار فيقتلها زمانا ثم يظهر على عيب بالدار كان عند البائع (قال) قال مالك يرد الدار ولا شيء عليه في الغلة قلت نعم فإن كانت الدار قد أصابها عند المشتري عيب آخر يرد معها المشتري ما أصابها عنده من العيب (قال) نعم قلت

رأيت أن اشتريت غنما أو بقرا خلبت أو جرزت وتولدت أولادا عندي ثم أصبت بالأمهات عيبا إلى أن أرد الأمهات وأحبس أصوافها وأولادها والبائعا (قال) قال مالك ما لأولاد فيردون مع الأمهات أن أراد أن يرد بالبيع (قال) ابن القاسم وأما أصوافها وأولادها وسهوها فإن ذلك لا يرد مع الثمن لأن هذا بمنزلة الغلة قلت تحفظ عن مالك في النخل شيئا إذا اشتراها رجل فاستغلها زمانا ثم أصاب بها عيبا (قال) قال مالك إذا اشترى نخلا فاستغلها زمانا ثم أصاب بها عيبا أو استحققت أنه يرجع على بائعه الثمن وتكون له الغلة بالضمان قلت رأيت أن اشتريت نخلا فيها تمر قد أبر فمكثت النخل عندي حتى جددت التمرة ثم أصبت عيبا فأردت أن أرد النخل وأحبس التمرة (قال) ليس ذلك لك وعليك أن ترد التمرة مع النخل إن أردت الرد والا فلا شيء لك قلت لم وإنما اشتريت النخل وفيها تمر لم تره وإنما اشتريت النخل وفيها تمر قد أبر فبلغ عندي حتى صار تمرا وجدته (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فتمرها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فلا كانت التمرة للبائع إذا باع النخل ولم يكن للمبتاع إلا بالشرط منه رأيت أن يرد التمرة مع الحائط هذا المشتري حين اشترى نخلا وفيها تمر قد أبر ويضئ المشتري أجر مثل عمله فيما عمل لأجله إذا رددت الحائط وأردت أن ألزمه التمرة بحبسها من الحائط لم تكن كغيرها من السلع مثل الراسين أو التوبين لأنني إذا رددت أحد الراسين أو أحد التوبين كان بيع الآخر حلالا وإذا رددت الحائط وأردت أن أجعل للتمر ثمنًا بقدر ما كان يصيبه من ثمر الحائط كنت قد بعته التمرة قبل أن يبدو صلاحها فأرى أن يرددها ويضئ المشتري أجر عمله فيما عمل فإن أصابها أمر من أمر الله ذهب بالتمرة رد الحائط ولم يكن عليه للتمر شيء من الثمن وإنما مثل ذلك مثل ما قال مالك في العبد يشتريه الرجل ويشترط ماله فينزعه منه ثم يجده عيبا فيريد رده أنه لا يردده إلا وما انتزع من ماله معه (قال) ولو ذهب مال العبد من يد العبد بأمر يصيبه رده ولم يكن عليه في المال شيء فالتمر إذا اشترطت بعد الأبار بمنزلة مال العبد إذا اشترط أمرها واحد وأخذها بحد من التمرة

أو يصيبها بأمر من أمر الله (قال) وذلك أني سمعت مالكا أيضا يقول لو أن رجلًا اشتري حائطًا لاثمر فيه فأباه رجل فأدرك فيه الشفعة وفيه يوم أدرك الشفعة ثمرة قد أبرت فقال المشتري الحائط الثمرة لي قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع فهذه قد أبرت وهي لي (قال) مالك أرى يعطى أجر قيمته وسقيه فيها عالج ويأخذ صاحب الشفعة الثمرة فتكون له فثمرة إذا ردت الثمرة على البائع أعطى المشتري أجر عمله فيها عالج وأخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل ابتاع دابة فنزا عليها فلا تدرى وجد بها داء فردها منه (قال) ابن شهاب لا نرى لأصحابها كراه من أجل ضلالتها وعلقتها

في الرجل يتبرأ من دبر أو عيب فرج أو كلى

فيوجد أشنع مما يتبرأ منه

قلت أ رأيت أن باعه بعيراً وتبرأ إليه من دبر البعير وبالبير دبراً كثيرة (قال) أن كان دبره دبراً مفقوداً متعللاً بأرض ذلك بعيره أن كان مثله لا يرى حتى تبين صفة الدبرة وتبينها لأن الرجل ربما رأى رأس الدبرة ولم يعلم ما في داخلها ولعلها أن تكون قد اعتنته أو أذهبت سنده أو تكون ثمة فلا أرى أن يبرئه إلا أن يذكر الدبرة وما فيها وما يشبه ذلك أني سمعت مالكا وسئل عن رجل باع عبداً وقد كان أبق وتبرأ من الأبق فإذا باعه أبق بعينه (قال) لا أرى ذلك يبرئه قد يشتري الرجل العبد وتبرأ صاحبه من الأبق وإنما يضمن المشتري أن اباقه مثل العوال أو أبق لسلته وما شبه ذلك فإذا باعه إلى السليم أو إلى مصر (قال) لا أرى براءته شفعه حتى يبين (قال) بن القاسم ومن ذلك أيضاً أن يتبرأ من السرقة فيظن المشتري أنه إنما كان يسرق في البيت الرغيف وما شبه ذلك وهو عادي يقب بيوت الناس فلا شفعه البراءة حتى يبين قلت أ رأيت أن اشتريت جارية وتبرأ إلى صاحبها من الكلى الذي يجسدها فأصبت بظهرها ككثير أو بفخذها فقلت للبائع إنما ظننت

أن الكلى يظنها فأما إذا كان بظهرها أو بفخذها فلا حاجة لي بها (قال) الجارية لازمة فمشتري إلا أن يأتي من ذلك الكلى أمر متفاحش مثل ما وصفت لك في الأبق ولابد فذلك لا تبرئه البراءة ألا أن يخبره بشنع الكلى أو يبرئه إياه قلت ولا يخفى في هذا إلى عدل الكلى (قال) لا إلا أن يتفاحش الكلى أيضاً فيكون كما يعلم من ذلك متفاحش كثير فيكون علي ما وصفت لك قلت أ رأيت أن باع جارية فتبرأ من عيوب الفرج فأصاب المشتري بفرجها عيوباً كثيرة فعلاً أو قرناً (قال) أن كان ما بفرجها من العيوب يختلف حتى يصير بعضه فاحشاً فلا تجزئه البراءة إلا أن يبين أي العيوب بفرجها فإن بين ولا لم تجزئه البراءة قلت أ رأيت أن باعها وتبرأ إليه من عيوب الفرج فأصابها رتقاء (قال) أرى أن في عيوب الفرج إذا تبرأ من عيوب الفرج أن تجوز براءته في العيب اليسير الذي يغتفر من ذلك فإذا جاء من ذلك عيب فاحش لم تجزه البراءة من ذلك إلا أن يسميه ويدينه قلت أ رأيت أن قال أبرأ اليك من رتقها ولم يقل رتقها بعظم ولا بغير عظم فأصابها مشتريها رتقاء بعظم لا يقدر على أن يسط ولا يعالج (قال) أن كان رتقاً شديداً لا يقدر على علاجه لأن منه ما يقدر على علاجه فكان الذي بها من الرتق مالا يقدر على علاجه فلا تجزئه البراءة إلا أن يبين ذلك سحنون ع ابن وهب قال سمعت مالكا يقول قال فيمن باع عبداً أو دابة أو شيئاً فتبرأ من العيوب وسماه في أشياء يسميها فيقول برئت من كذا ومن كذا فإن ذلك يرد على البائع حتى يوقف الذي اشتراه منه على ذلك العيب بعينه الذي في الشيء الذي باع وأخبرني ابن وهب عن ابن سميان أن سليمان بن حبيب المخازني أخبره أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله أن امنع التجار أن يسموا في السلعة عيوباً ليست فيها الخسائر التلقين على المسلمين والبراءة لأنفسهم فإنه لا يبرأ منهم إلا من رأى العيب بعينه فإنه ليس في دين الله غش ولا خديعة والبائع والمبتاع على رأس أمرهما حتى يتفرقا ولا يجاز من الشروط في البيع إلا ما وافق الحق وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن

شباب أنه قال في رجل باع سلعة وبها عيب فسمى عيوباً كثيرة وأدخل ذلك السر قبا سمي (قال ابن شهاب) أن لم يكن وضع يده على ذلك العيب وحده أو أعلم إياه وحده فأن لا يرى أن يجوز الخلافة بين المسلمين حتى يتبرأ من العيب وحده ﴿وأخبرني﴾ عن ابن وهب عن يونس عن ربيعة أنه قال من تبرأ من عيب غير منها ما كان ومنها ما لم يكن فإنه يرد على البائع كل ما تبرأ منه من شيء قد علمه أن كان قد ضمه مع غيره ولم ينقصه وحده بعينه وذلك إنما وضعه ذلك الموضع ليس به على من باعه وليخفيه لما ضمه إليه وجعله معه مما ليس بشيء ﴿وأخبرني﴾ سحنون عن وكيع بن الجراح عن سفیان عن المغيرة عن إبراهيم النخعي أنه قال إذا قال أبيعك لحماً على بارية أبيعك ما أقلت الأرض (قال) لا يبرأ حتى يسمى ﴿وأخبرني﴾ سحنون عن وكيع عن سفیان عن منصور عن بعض أصحابه عن شرح قال لا يبرأ حتى يضع يده

﴿في الرجل يبيع السلعة ثم يأتي إلى مشتريها بعد﴾  
﴿ذلك فيبرأ إليه من عيوبها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت سلعة فلما وجبت لي وقبضتها أفتى بأثمها فقال لي أن بها عيوباً وأنا أحب أن أتبرأ منها (قال) قال لي مالك أن كانت عيوباً ظاهرة ترى فالمشتري بالخيار أن يحب أن يأخذ أخذون أحب أن يرد ردون كانت عيوباً غير ظاهرة لم يقبل قوله في ذلك وكان المشتري على يمينه فإن أطاع بعد ذلك على معرفة عيوب كانت بها عند البائع لم يثبت ذلك كان له أن شاء أن يمسك أمسك وإن شاء أن يرد رد لأنه إذا كان لأمر غير الظاهر كن في ذلك مدعيًا ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال البائع أن بها داء باضاً فأن أريد أن أتبرأ منه وقال البائع أنا أقيم البيعة أن هذا العيب الباطن هو بها الساعة (قال) يمكن من ذلك فن أقام البيعة يرى من ذلك العيب وكان له أن يتبرأ ويجزئه البراءة ﴿قلت﴾ لم يجعل مالك للرجل ذرع السلعة وبها عيب لم يبرأ منه عند عقدة البيع فأن تبرأ منه بعد ذلك وهو ظاهر أو قامت بذلك بيعة

أن كان باطناً أن ذلك له ويمكنه من ذلك (قال) أن كان البائع يقول أنا أتبرأ الساعة من عيب هذه الجارية فإن أحب أن يأخذها أخذها ولا ردّها ولا يكون للمشتري أن يقول لأصدقك أن بها العيب وهو عيب ظاهر أو قيم عليه بيعة ثم يطؤها فيظهر على العيب بعد ذلك فيرجع ردّها وقد حبسها يستعج بها أو تموت عنده فيرجع بقدر العيب وقد تبرأ صاحب السلعة إليه من العيب (قال) فإذا لم يكن العيب ظاهراً ولم يقيم البيعة على الباطن أنهم البائع أن يكون رغب فيها وندم في يمينه فلا يقبل قوله لأنه مدع إلا أن تقوم له بيعة على العيب أن كان باطناً أو يكون ظاهراً يرى

﴿ما جاء في عهدة الثلاثة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت قول مالك بن أنس من باع بنسیر البراءة فأصاب العبد في الأيام الثلاثة فهو من البائع الموت وغيره (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ أرأيت أن باع بالبراءة فأت في الثلاثة الأيام أو أصابه مرض أو عيب في الثلاثة الأيام أليزم ذلك المشتري أو البائع في قول مالك (قال) إذا باع بالبراءة فأصابه فأتا يلزم ذلك المشتري ولا شيء على البائع ﴿قلت﴾ أرأيت أن باع بنسیر البراءة فأصاب العبد في الأيام الثلاثة حتى أريد في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن أصابه عور أو عمش أو عوى (قال) في قول مالك كل شيء يكون عند أهل المعرفة بالرفق عيباً إذا أصابه ذلك في الأيام الثلاثة فهو من البائع ﴿قلت﴾ فإن أصابه وجع صداع رأس أو نحو ذلك (قال) ما سمعت من مالك في صداع الرأس شيئاً ولأن مالكا قال في كل شيء يكون عند أهل المعرفة بالداء الذي أصاب هذا العبد هو داء أو مرض في الأيام الثلاثة فهو من البائع ﴿قلت﴾ فإن مات فهو من البائع في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن غرق في الأيام الثلاثة أو أن سقط من فوق بيت فمات أو احترق أو يكون من البائع قال نعم ﴿قلت﴾ فإن خنق نفسه أليكون من البائع قال نعم ﴿قلت﴾ فإن قتله رجل أليكون من البائع (قل) نعم في قول مالك وذلك أن مالكا قال في عبد خرج في أيام العهدة الثلاثة قطعت يده أو فقت غيبه (قال) قال مالك دية الجرح للبائع لأن الضمان منه وإن أحب

المبتاع أن يأخذه بالثمن كله ولا يوضع عنه للجنابة التي جئيت على العبد بشئ أخر  
 وإن أحب أن يردده رده والتقل مثل هذا قلت به رأيت أن اشتريت عبداً فأتيت  
 البعيد عند البائع قبل أن أقبضه (قال) إن كان أبق في العهدة فهو من البائع إلا أن  
 يكون باع بالبراءة فإن أبق العبد بعد العهدة فهو من المشتري (قال) ابن نافع وسئل مالك  
 عن العبد يباع بيع الاسلام وعهدة الاسلام وبالبراءة من الابق فيأتي في عهدة  
 الثلاثة (فقال) أراد من البائع لأن لا أدري لعله عطف في الثلاثة لأنه أبدأ من البائع  
 حتى يخرج من الثلاثة سالماً فهو من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالماً فأما البائع  
 في الثلاثة فليس له على المبتاع في ذلك حجة فأراه من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من  
 الثلاثة سالماً فإذا علم بذلك كان من المبتاع ومن ذلك أن يوجد بعد الثلاثة يوم أو يومين  
 أو يومين شهر أو شهرين وليس عليه أن يضرب له في ذلك عهدة ثلاثة أشهر من يوم  
 يوجد ولكن إذا أصيب بعد الثلاثة بما قلت لك رجع إلى المبتاع ولا يكون له في  
 الابق على البائع شيء لأنه قد تبرأ منه عز قلت به رأيت إذا أبق في عهدة الثلاثة  
 فرأيت من البائع لاث لا بدري لعله قد تلف في الثلاثة أرجع عليه بالثمن من ساعته  
 أم يضرب فيه إجمالا حتى يعلم أنه قد خرج العبد من الثلاثة سالماً أم عطف فيها (قال)  
 بل أدري أن يضرب في ذلك إجمالا حتى يتبين ما أمر العبد فإن علم أنه قد خرج من  
 الثلاثة سالماً كان من المبتاع وإن لم يعلم ذلك كان من البائع لأنه لا بدري لعله عطف  
 في الثلاثة هو أبداً في الثلاثة من البائع حتى يعلم أنه قد خرج منها (وأخبرني به)  
 عن ابن وهب عن مسلمة بن علي عن حمزة عن عتبة بن عامر الجني أنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة (عن ابن وهب) عن  
 ابن سمعان قال سمعت رجلاً من علياء منهم يحيى بن سعيد وغيره يقولون بول  
 الولادة بالمدينة في الزمن الأول يقضون في الرقيق بعهدة السنة من الجنون والجذام  
 والبرص أن غلبت به مائة شيء من ذلك قيل أن يحول الحول عليه فهو رد إلى البائع  
 ويقضون في عهدة رقيق ثلاث ليل فإن حدث في الرأس في تلك الثلاثة الأيام

حدث من موت أو سقم فهو من الأول وإنما كانت عهدة الثلاث من الرقب لأن  
 إلى الرقب لا تستبين إلا في ثلاث ليل (وأخبرني به) عن ابن وهب عن ابن أبي  
 الزناد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجل باع من أعرابي عبداً فوكل  
 البعيد في عهدة الثلاث فأت فجعله عمر من الذي باعه (قال ابن وهب) قال لي مالك  
 ابن أنس لا عهدة عندنا إلا في الرقيق

عن بيع البراءة

قلت به رأيت من باع بالبراءة عبداً أو دابة أو ثوباً أو سلعة من السلع من أي  
 الميوس تبرأ (قال) كان مالك مرة يقول من باع بالبراءة فإن البراءة لا تنفع في شيء  
 من الميوس الناس به كانوا أهل ميراث أو غيرهم إلا في بيع الرقيق وحدهم فإنه كان  
 يرى البراءة فيه مما لم يعلم فإن علم عيا ولم يسمه بعينه وقد باع بالبراءة لم تنفع البراءة في  
 ذلك العيب (قال) فقلت له فلأن أهل ميراث باعوا دواب واشتروا البراءة أو  
 بعوا لوصى فاشتروا لوصى البراءة وقال لا علم لي بما في هذا من الميوس وإنما هو  
 بيع ميراث وإنما كان هذا المال للميراث (قال) لا تنفع ذلك في الدواب وليست  
 البراءة إلا في الرقيق ثم رجع فقال لا أرى البراءة تنفع في الرقيق لأهل الميراث  
 ولا لوصى ولا غيرهم (قال) بخاء قوم وأنا عنده فقلوا يا أبا عبد الله أنا بعنا  
 جارية في ميراث بيع البراءة لا نعلم بها عيباً ففترأها رجل فأنقلب بها فوجد في  
 فرجها عيباً (قال) أدري أن يردوها ولا تنفع البراءة شيئاً فلما خرجوا كتمته فقلت له  
 يا أبا عبد الله البراءة في الميراث من الرقيق قال لا أدري أن تنفع وإنما كانت البراءة  
 لأهل الميوس يفسلون فيبيع عليهم السلطان (قال مالك) فلا أرى البراءة تنفع أهل  
 الميراث ولا غيرهم إلا أن يكون عيباً خفياً قال قيس (قال مالك) ومن ذلك  
 رجل يبيع الرقيق قد جلبت من البلدان اليهو هو بالمدينة أو بلد من البلدان أو يكون  
 قد جلبها فيقول أبيعكم بالبراءة ولا علم لي فقد صدق ولا علم له ولم يكشف لهم  
 ثوباً فيه يريد أن يذهب بأموال الناس بهذا الوجه (قال) فأدري البراءة تنفعه

المبتاع أن يأخذه بالثمن كله ولا يوضع عنه للجناية التي جنبت على العبد شيء أخذه  
وان أحب أن يردده رده والقتل مثل هذا **قلت** **ي** أرايت ان اشتريت عبدا فأتى  
العبد عند البائع قبل أن أقبضه **قال** ان كان أبق في العهدة فهو من البائع إلا أن  
يكون باع بالبراءة فان أبق العبد بعد العهدة فهو من المشتري **قال** ابن نافع وسئل مالك  
عن العبد يباع بيع الاسلام وعهدة الاسلام وبالبراءة من الاباق فيأبق في عهدة  
الثلاثة **قال** **أراه** من البائع لاني لا أدري لعله عطب في الثلاثة لانه أبدأ من البائع  
حتى يخرج من الثلاثة سالما فهو من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالما فاما ما  
في الثلاثة فليس له على المبتاع في ذلك حجة فأراه من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من  
الثلاثة سالما فاذ علم بذلك كان من المبتاع ومن ذلك أن يوجد بعد الثلاثة يوم أو يومين  
أو بعد شهر أو شهرين وليس عليه أن يضرب له في ذلك عهدة ثلاثة أشهر من يوم  
يوجد ولكن إذا أصيب بعد الثلاثة بما قلت لك رجعت الى المبتاع ولا يكون له في  
الابق على البائع شيء لانه قد تبرأ منه **قلت** **ي** أرايت اذا أبق في عهدة الثلاثة  
فوتيته من البيع لاني لا أدري لعله قد تلف في الثلاثة أخرج عليه بالثمن من ساعته  
ثم يضرب فيه أجلا حتى يتبين ما أمر العبد فان علم أنه عطب فيها **قال**  
**ي** أدري أن يضرب في ذلك أجلا حتى يتبين ما أمر العبد فان علم أنه خرج من  
الثلاثة سالما كان من المبتاع وان لم يعلم ذلك كان من البائع لانه لا يدري لعله عطب  
في الثلاثة هو أبدأ في الثلاثة من البائع حتى يعلم أنه خرج منها **ي** وأخبرني **ي**  
عن ابن وهب عن مسعدة بن علي عن حماد بن عتبة بن عامر أبيه أنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة **ي** ابن وهب **ي** عن  
ابن سمعان قال سمعت رجلا من عترة منهم يحيى بن سعيد وغيره يقولون لم يزل  
الولادة بالمدينة في زمان لأول يقضون في الرقيق بعهدة السنة من الجنون والعذام  
والبرص ان ظهروا بموت شيء من ذلك قبل أن يحول حول عيه فهو رد الى البائع  
ويقضون في عهدة رقيق بثلاث ليال فان حدث في الرأس في تلك الثلاثة الايام

حدث من موت أو سقم فهو من الاول وانما كانت عهدة الثلاث من الرقيق لان  
الحق الرقيق لا تستين الا في ثلاث ليال **ي** وأخبرني **ي** عن ابن وهب عن ابن أبي  
زناد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجل باع من أعرابي عبدا فوكل  
العبد في عهدة الثلاث فأت فجعله عمر من الذي باعه **قال** ابن وهب **ي** قال لي مالك  
ابن أنس لا عهدة عندنا الا في الرقيق

### في بيع البراءة

**قلت** **ي** أرايت من باع بالبراءة عبدا أو دابة أو ثوبا أو سلعة من السلع من أي  
العيوب تبرأ **قال** كان مالك مرة يقول من باع بالبراءة فان البراءة لا تنفعه في شيء  
ما يتابع الناس به كانوا أهل ميراث أو غيرهم الا في بيع الرقيق ويدهم فانه كان  
يرى البراءة فيه مما لم يعلم فان علم عيبا ولم يسمه بعينه وقد باع بالبراءة لم تنفعه البراءة في  
ذلك العيب **قال** **قلت** له فلو أن أهل ميراث باعوا دواب واشتروا البراءة أو  
باعوا الوصي فاشتراط الوصي البراءة وقال لا علم لي بما في هذا من العيوب وانما هو  
بيع ميراث وانما كان هذا المال لتبري **قال** لا ينفعه ذلك في الدواب وليست  
البراءة الا في الرقيق ثم رجعت فقال لا أرى البراءة تنفع في الرقيق لا أهل الميراث  
ولا الوصي ولا غيرهم **قال** بخاء قوم وأنا عنده فاعاد فقالوا يا أبا عبد الله أنا بعنا  
جارية في ميراث بيع البراءة لا نعلم بها عيبا فاعتراه رجل فانقلب بها فوجد في  
فرجها عيبا **قال** **أرى** أن يردّها ولا تنفعه البراءة شيئا فلما خرجوا كاتبه قتلته  
يا أبا عبد الله البراءة في الميراث من الرقيق قال لا أرى أن تنفع وانما كانت البراءة  
لأهل الديون يفسون فيبيع عليهم السلطان **قال** مالك **ي** فلا أرى البراءة تنفع أهل  
الميراث ولا غيرهم الا أن يكون عيبا خفيفا قال فعسى **قال** مالك **ي** ومن ذلك  
الرجل يأتيه الرقيق قد جلبت من البلدان اليه وهو بالمدينة أو بلد من البلدان أو يكون  
قد جلبها فيقول أبيعكم بالبراءة ولا علم لي فقد صدق ولا علم له ولم يكشف لهم  
ثوبا فهو يريد أن يذهب بأموال الناس بهذا الوجه **قال** **ي** فأدري البراءة تنفعه

قلت ﴿أرأيت ما باع السلطان على الناس في ديونهم أينفع السلطان أو ضار  
السلمة الذي بيعت عليه البراءة﴾ (قال) ما وفت مالكا على هذا في أحد الأيام  
أخبرتكم من قوله القديم (قال ابن القاسم) وأنا أرى في البراءة في الرقيق  
على قول مالك الأول وعلى ما قضى به عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر فذلك  
وهو رأيي وإن بيع المثلث والميراث بيع براءة وإن لم يبرؤا فذلك بيع السلطان  
كله الفناءم وغيرها

### في تفسير بيع البراءة

قلت ﴿وكيف البراءة التي تبرأ بها في هذا إذا باع بالبراءة في قول مالك﴾ (قال) إذا  
قال أيمك بالبراءة فقد برئ مما يصيب العبد في الأيام الثلاثة ﴿قلت﴾ وإن لم يقل  
أبرأ اليك من كل ما يصيبه في الأيام الثلاثة (قال) إذا قال أيمك بالبراءة وإن لم يذكر  
الأيام الثلاثة فقد برئ من عبدة الأيام الثلاثة ومن عبدة السنة ﴿قلت﴾ أرأيت  
في قول مالك الأول إذا كان يجيز بيع البراءة في الرقيق لو أن رجلا باع ميراثا  
يقول أبيع بالبراءة ثم باع وأخبر أنه ميراث (قال) فقد برئ وإن لم يقل قد برئت وكذلك  
بيع السلطان مالا قد فسد ففسد صاحبه ﴿قلت﴾ أرأيت إن لم يخبرهم أنه ميراث  
فباعهم ولم يذكر البراءة تبرأ في قول مالك الأول (قال) لا لأنه لم يخبرهم أنه ميراث  
﴿قلت﴾ فلو لم يخبرهم أنه ميراث وباع بالبراءة (قال) فذلك له ويبرأ مما لم يعلم في قوله  
الأول ولا يبرأ مما علم ﴿قلت﴾ أرأيت لو باع أهل الميراث رقيقا وبالرقيق عيوب  
قد علموا بها وكنتموها فباعوها وأخبروا أنها ميراث (قال) قال مالك لا يبرؤون إذا  
علموا حتى يسموا ﴿قلت﴾ ولم تكن البراءة عند مالك إذا كان يجيز البراءة إلا في  
الرقيق وحدهم في المورث وما يبيع السلطان على الغرماء (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت  
من باع رقيقا فقال إن فيها عيوباً وأنا منها برئ أليس مما فيها من العيوب التي عليها  
في قول مالك (قال) لا يبرأ إلا أن يسمى تلك العيوب بعينها ﴿قلت﴾ أرأيت إن باع  
رجل جارية فبرئ من مثل وكانت حاملاً أو غير حامل أيجوز البيع ويكون برئاً من

خفي في قول مالك أم لا (قال) قال مالك إن كانت الجارية من جوارى الوطء من  
مرقعات لم أر البراءة تحل فيها ورأيت بيعاً مردوداً وإن كانت من وخش الرقيق  
وانضم من السند والزنج وأشباههم رأيت ذلك جائزاً ورأيتها براءة ﴿قلت﴾ لمالك بن  
أنس ما حد المرقعات أتري ثمن الحسين والسيتين من المرقعات (قال) نعم هؤلاء من  
جوارى الوطء (قال) ولأن مالكا قال إن المرقعة إذا بيعت براءة من الحل يكون ثمن  
الجارية أربعمائة دينار أو خمسمائة دينار أو ثلثمائة دينار إن لم تكن حاملاً وإن كانت حاملاً  
لم يكن ثمنها مائة وأقل ولم تشتت وهو عيب شديد فهذا خطر شديد وقار (قال)  
وأرى وخش من الرقيق لا يكون ذلك فيهن خطراً لأنه إن وضع الحل من ثمنها فانه  
يضع قليلاً وربما كان الحل أكثر لثمنها ﴿قلت﴾ أرأيت العبد في بيع الرقيق وفي بيع  
السلطان على الغرماء لم يكن يرى عليهم العبد في الثلاثة ولا في السنة في قول مالك  
لأول قال نعم ﴿قلت﴾ وما يباع في الميراث وما باع السلطان في دين من فسد  
من ثياب أو دواب أو آنية أو عروض فأصاب المشتري بذلك عيباً ردده في قول مالك  
(قال) نعم ﴿قلت﴾ وكان قوله القديم يقول في الرقيق في بيع الميراث وبيع السلطان  
على من قد فسد أن أصيب بالرقيق عيب أو ماتوا في الأيام الثلاثة أو أصابهم جنون  
أو جذام أو برص في السنة لم يلزم من باعهم شيء ولم من اشتراهم (قال) نعم  
﴿قلت﴾ وليس الرقيق في الميراث وبيع السلطان على من قد فسد كبيع غيرهم في  
عبد السنة والثلاث (قال) نعم ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني مالك والليث عن يحيى  
ابن سعيد عن سالم بن عبد الله أن أبا باع غلاماً بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة  
فقال الذي ابتاع العبد لعبد الله بن عمر بالعبد داء لم يسم له في فاختصاً إلى عثمان بن  
عفان فقال الرجل باعني عبداً وبه داء لم يسم له وقال عبد الله بن عمر داء بالبراءة ففقد  
عثمان بن عفان علي عبد الله بن عمر أن يخلف بالله لقد باع العبد وما به داء يعلمه فأبى  
عبد الله أن يخلف وارجع العبد ﴿قال ابن وهب﴾ عن ابن سمان قال سمعت رجلاً  
من علمائنا منهم يحيى بن سعيد يقولون قضى عمر بن الخطاب أن من باع سلة فيها

عيب قد علم به ولم يسمه وان باعها بالبراءة فهي رد ان شاء المتابع (قال ابن مسعود)  
فالناس على قضاء عمر بن الخطاب

في عهدة بيع مال المفلس

قلت من أرايت من اشترى عبداً من مال رجل قد فلسه السلطان فأصاب به  
على من رده أعلی السلطان أم على الذي فلسه أم على الغرماء الذين فلسوه (قال)  
بلغني ممن اتفق به أن مالكا قال يرد على الغرماء ولم أسمعه منه (قال) مالك لأنه لا  
بيع لهم وهم أخذوا المال (قال ابن القاسم) ولكني قلت لمالك أرايت اذا فلس  
نفسه ماله فباع السلطان لهم ماله فقلت قبل أن يقسموه (قال) قال لي مالك قد  
برئ الغريم منه ومخيبته من أهل الدين (قال) قال لي مالك لو أن رجلاً أعقب  
دقيقاً ولا مال له فرد الغرماء عتقه ثم أفاد مالا قيل أن يباعوا عليه وينفذ البيع عليه  
أرايت أن يمتقوا ويكون دين الغرماء فيها أفاد (قال) فقلت له فلو باعهم السلطان ولم  
ينفذ السلطان بيع الرقيق بعد حتى أفاد الرجل مالا (قال) أرى أن يمتقوا وليطلى  
الغرماء المال مما أفاد (قال) وبلغني عن مالك أنه قال لو كان في دقيق الملقى جارية  
حين أعقب فرد الغرماء عتقه وتركوها في يديه موقوفة له لم يبيع أن يضأ الجارية حتى  
تباع في دينه أو تمتق أن أفاد مالا (قال) قلت من أرايت أن يشتريها من بعد ما باعها  
عليه السلطان وقد كان أعقبها أضواءها في قول مالك (قال) نعم وقال ما مات من  
الرقيق أو سرق من ماله من ثمنه من الحيوان قبل أن يباع على الغرماء بعد ما جمعه  
السلطان فهو من الذي عليه الدين مصيبته منه فإذا باعه السلطان وصار ثمنه فمصيبته من  
الذين لهم الدين (قال) فقلت لو أن رجلاً فلس ويده جارية فوقف عليها صاحبها  
الذي باعها ليأخذها وأتى الغرماء أن يدفعوها عليه وقيل نحن نعطيك ثمنها فدفعوه  
إليه أو ضمنوه له ثم أخذوا الجارية لبيعه. فقلت الجارية قبل أن يبيعوها ممن ترى  
مصيبتها على الغريم أم على الذين لهم الدين (قال) مالك رأى مصيبة من الذي عليه  
الدين (قال) فقلنا مالك لم نؤخذها صاحبها الذي باعها برئ هذا الذي عليه الدين

من الدين الذي كان عليه ولم يكن عليه من مصيبته شيء لو أخذها صاحبها الذي باعها وانما  
أخذها الغرماء منه لفضل رجونه فيها وهو الدين الذي كان عليه (قال) هو ضامن وما  
بين ذلك أن لو كان في الجارية فضل قضى به على الغريم وليس للذي عليه الدين أن  
يأتي ذلك على أهل دينه ويقول اما أبرأوني مما يأخذ صاحب الجارية وإما  
دفعتموها إليه (قال) لا قول له في ذلك والغرماء عليه بالخيار في ذلك أن أحبوا  
أن يأخذوا أخذوا والناس له أن كان في ذلك فضل وإن كان فيها نقصان من الثمن أو  
موت اتبع به ولا حجة في أن يقول هذا يأخذها بالثمن

في عهدة الأمور ببيع السلة والقاضي والوصى

وقال سحنون قال عبد الرحمن بن القاسم لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة  
فقال حين باعها إن فلاناً أمرني أن أبيع له هذه السلعة فأدرك السلعة تباعة (قال)  
إن كان حين باعها قال انما أبيع لفلان فلا أرى على الأمور شيئاً والعهدة على  
الأمر (قال) ومثل ذلك هؤلاء الذين يبيعون في المزايدة أو الرجل يعرف أنه انما  
بيع للناس بجعل أو رجل يبيع على ذلك (قال) وبلغني عن مالك أنه قال لو أن  
رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة فباعها فوجد عيباً فأراد أن يردها على من  
يردها ومن يستجلف (قال) إن كان الوكيل قد أعلمه أنها لفلان فلا يمين عليه ويردها  
على صاحبها الأمر واليمين على الأمر وإن كان لم يعلمه حلف الوكيل والأرد السلعة  
عليه واليمين عليه (قال) فقل مالك أرايت ما يستأجر الناس من النخاسين الذين يبيعون  
لهم الرقيق ويجعلون لهم الجعل على ما يبيعون من ذلك والذين يبيعون الموارث ومثل  
هؤلاء الذين يبيعون المتاع للناس يجعل لهم في ذلك الجعل فيبيعون والذي يبيع فيمن  
يزيد في غير ميراث يستأجر على الصياح فيوجد من ذلك شيء مسروق أو حرق أو  
عيب (قال) ليس على واحد من هؤلاء ضمان وانما هم أجراهم أجروا أنفسهم وأبدانهم  
وانما وقعت العهدة على أرباب الساع فليتيهم فان وجدوا أربابها والا لم يكن على  
هؤلاء الذين وصفت لك تباعة فيما باعوا (قال) وسمعت مالكا وقيل له قل أن رجلاً



عيب قد علم به ولم يسمه وان باعها بالبراءة فهي رد ان شاء المبتاع (قال) ابن سمي  
فالتاس على قضاء عمر بن الخطاب

في عهدة بيع مال الفليس

قلت رأيت من اشترى عبداً من مال رجل قد فله السلطان فأصاب به  
على من رده أعلى السلطان أم على الذي فله أم على الترماء الذين فله (قال)  
بلني من أنت به أن مالكا قال يرد على الترماء ولم أسمع منه (قال) مالك لا يملك  
بيع لهم وهم أخذوا المال (قال) ابن القاسم ولكني قلت لمالك رأيت اذا فليس  
بجهموا متاعه وبيع السلطان لهم ماله فتلف قبل أن يقسموه (قال) قال لي مالك قد  
برئ الترميم منه ومصيبته من أهل الدين (قال) وقال لي مالك لو أن رجلاً أعنى  
ديقاً له ولا مال له فرد الترماء عتقه ثم أفاد مالا قبل أن يباعوا عليه وبغذ البيع عليه  
رأيت أن يعتقوا ويكون دين الترماء فيها أفاد (قال) فقلت له فلو باعهم السلطان ولم  
يبغذ السلطان بيع لريق بعد حتى أفاد الرجل مالا (قال) أرى أن يعتقوا ويحلى  
الترماء المالا ما أفاد (قال) وبلغني عن مالك أنه قال وإن كان في رقيق الملقق جارية  
حيث أعنى فرد الترماء عتقه وتركوها في يديه موقوفة له لم يبيع أن يظا الجارية حتى  
تباع في دينه أو تعتق ن أفاد مالا (قال) رأيت أن اشتراها من بعد ما باعها  
عليه السلطان وقد كان اعتقها أيضا في قول مالك (قال) نعم وقال ما مات من  
الريق أو سرق من المتاع هلك من الحيوان قبل أن يباع على الترماء بعد ما جمعه  
السلطان فهو من الذي عليه الدين مصيبته منه فإذا باعه السلطان وصار ثمنه فقصبت من  
الذين لهم الدين (قال) فقلت لمالك فلو أن رجلاً فليس ويده جارية فوقف عليها صاحبها  
الذي باعها ليأخذها وأبى الترماء أن يدفعوها اليه وقالوا نحن نعتيك ثمنها فدفعوه  
اليه أو ضمنوه له ثم أخذوا الجارية لبيعوها فبانت الجارية قبل أن يبيعوها من ترى  
مصيبتها على الترميم أم على الذين لهم الدين (قال) مالك أرى المصيبة من الذي عليه  
الدين (قال) فقلت لمالك لم ولو أخذها صاحبها لذي بها برئ (قال) مالك أرى المصيبة من الذي عليه الدين

من الدين الذي كان عليه ولم يكن عليه من مصيبته لو أخذها صاحبها الذي باعها وانما  
أخذها الترماء منه لفضل يرجونه فيها وهو الدين الذي كان عليه (قال) هو ضامن ومما  
بين ذلك أن لو كان في الجارية فضل قضى به على الترميم وليس للذي عليه الدين أن  
يأخذ ذلك على أهل دينه ويقول اما أبرأتموني مما يأخذ صاحب الجارية وإما  
دفعتموها اليه (قال) لا قول له في ذلك والترماء عليه بالتخيير في ذلك أن أحبوا  
أن يأخذوا أخذوا والنما له أن كان في ذلك فضل وإن كان فيها نقصان من الثمن أو  
موت أتبع به ولا حجة في أن يقول هذا يأخذها بالثمن

في عهدة المأمور ببيع السلعة والقاضي والوصى

قلت سجنون (قال) قال عبد الرحمن بن القاسم لو أن رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة  
فقال حين باعها ان فلانا أمرني أن أبيع له هذه السلعة فأدرك السلعة تباعة (قال)  
ان كان حين باعها قال انما أبيع لفلان فلا أرى على المأمور شيئاً والعهدة على  
لأمر (قال) ومثل ذلك هؤلاء الذين يبيعون في المزايدة أو الرجل يعرف أنه انما  
بيع للناس بمجمل أو رجل يبيع على ذلك (قال) وبلغني عن مالك أنه قال لو أن  
رجلاً أمر رجلاً أن يبيع له سلعة فباعها فوجد بها المبتاع عيباً فأراد أن يردها على من  
يردها ومن يستحلف (قال) ان كان الوكيل قد أعلمه أنها لفلان فلا يمين عليه ويردها  
على صاحبها إلا أمر واليمين على الأمر وإن كان لم يعلمه حلف الوكيل ولا رد السلعة  
عليه واليمين عليه (قال) فقلت لمالك أفأرت ما يستأجر الناس من النخاسين الذين يبيعون  
لهم الرقيق ويجهلون لهم الجمل على ما يبيعون من ذلك والذين يبيعون الموارث ومثل  
هؤلاء الذين يبيعون المتاع للناس بمجمل لهم في ذلك الجمل فيبيعون والذي يبيع فيعين  
يزيد في غير ميراث يستأجر على الصياح فيوجد من ذلك شيء مسروق أو حرق أو  
عيب (قال) ليس على واحد من هؤلاء ضمان وانما هم أجروا أنفسهم وأبدانهم  
وانما وقعت العهدة على أرباب الساع فليبيعهم فان وجدوا أربابها والا لم يكن على  
هؤلاء الذين وصفت لك تباعة فيما باعوا (قال) وسمعت مالكا وقيل له فلو أن رجلاً

المسلمين (قال) هو وان كان نشره في طريق المسلمين لم يكن لهذا المار من فائدة  
فإن خرقه ولم يكن له أن يخرقه شأنته (قال) وهو رأي مشي ما وصفت لك من  
الاحمال إذا اصطدمت في طريق المسلمين فالتصاريح أن يشر الثياب فزفت به  
وكذلك لو وضع رجل في طريق المسلمين قللا فر الناس فدمروا فيها فالتكسرت  
أيضاً ونونها (قال) نعم وكذلك لو أن رجلاً وقف دابته عليها هل في طريق المسلمين  
فأتى رجل فصادمها ففكر ما عليها أو قد بها كان عليه شأن ذلك (قال) نعم أرايت  
الصناع ما تصاب المتاع عندهم من أمر الله مثل الناب والخرق والدرقة وما  
أشبهه فأمر على ذلك البيعة (قال مالك) لا ضمان عليهم إذا قامت لهم على ذلك بيعة ولا  
غيره (قال) نعم أرايت أن استأجرت خيلاً فيخبط لي قبضاً فلم يدفعه اليه في حائله  
وأمرته أن يخطئه عدلى في بيتي فصناع (قال) قال مالك لا ضمان على الخياط إذا  
يسد الثوب لي خياط (قال مالك) وكذلك الصناع كالمه إذا استعملهم في ذلك  
فصنع فلا ضمان عليهم إلا أن يكونوا أهدوا (قال) نعم وكذلك لو كسرت عنى  
خطة لي فكنت مع الخطة فصناع (قال) قال مالك لا ضمان على الخياط لأن رب  
الطعام لم يسلمه لي إعمال إذا كان معه

### دعوى الصناع

(قال) نعم أرايت أن دفعت لي صانع ثوباً ليصنعه فقلت نعماً أمرته أن يصنعه فخرق  
وقال الصانع نعماً أمرته بأمره وأجر وقد صنفه كذلك (قال) قال مالك القول  
قول الصناع لأن يأتي من ذلك أمر لا يشبه (قال) نعم وأى شيء معنى قوله لا  
يشبه (قال) يصنع الثوب بما لا يشبه أن يكون صنع ذلك الثوب (قال) نعم أرايت أن  
دفعت لي صانع فضة لي يصوغها فصاغها لي سوارين فقلت نعماً أمرته أن يصنعه  
(قال) قال مالك القول قول الصناع (قال) نعم أرايت الصائغين والخياطين والحذافين  
والعمال كالمه في الأسواق إذا أخذوا السلعة يعملونها للناس لاجر أو بغير لاجر إذا قالوا  
لأرباب السلع قد رددتها عليكم أي صدقون في ذلك ثم لا وكيف أن كان لأرباب السلع

دفعوا ذلك بيعة أو بغير بيعة (قال) قال مالك عليهم أن يقيموا البيعة لهم ردوا السلع  
لي أربابها ولا غرم ولا مدفع اليهم بيعة أو بغير بيعة إذا أقرأها ودلوا بالاجر أو  
بغير لاجر وهو واحد عندنا لأن مالكاً قال من استعمل من العمال كالمه من الخياطين  
والصائغين وغيرهم على شيء فعملوه بغير أجر فزعم أنه قد هلك غرمه وضمنه ولم  
يغرمه أنه عمله بغير أجر ولا يبرئه ذلك وكان بمنزلة من استأجر عليه (قال) نعم  
وسواء أن كانوا قبضوا ذلك بيعة أو بغير بيعة (قال) نعم وما سألتنا مالكاً عنه بغير بيعة

### دعوى المتبايعين

(قال) نعم أرايت لو أن رجلاً اشترى سائمة فاختلف البائع والمبتاع في اللبن والساعة  
ذمة بينهما فدفعتها المشتري وغاب عليها ولم يقبضها (قال) قال مالك أن كان لا يقبضها  
حلت البائع مباح لا يكذب وكذلك لو كان المشتري بالخيار أن شاء أن يأخذها بما قال  
لربيع أخذها ولا حلت ثم تراد البيع وإن كان قد قبضها وغاب عليها ريت أن  
كانت السائمة لم تبع ولم تعقب ولم تقبض ولم يذهب ولم يصدق بها ولم يدخلها فلو لا  
نقصان ولا اختلاف من الأسواق تحالفة وكانت بمنزلة من لم يقبضها وإن كان دخلها  
شيء مما وصفت لك فله أو نقصان أو اختلاف من الأسواق أو كتابة أو بيع أو شيء  
مما وصفت لك كان القول قول المبتاع وعليه اللبن إلا أن يأتي بما لا يشبه من اللبن  
(قال) وردتها على مالك مرة بعد مرة فقل هذا القول وثبت عليه ولم يختلف فيه  
قوله (قال) نعم أرايت أن مات البائع أو البائع يكون ورثتهما مكتنهما إذا كانت السائمة  
قائمة بينهما (قال) أن كانت السائمة لم تقبض تحالفة لم يثبت لك من وجه القوت واختلافها  
في اللبن وأدعى كل واحد منهما أن اللبن كذب وكذلك تحالفاً وتراد الساعة وإن دفعت  
بها وصفت لك فالقول قول ورثة المبتاع إذا ادعوا معرفة ما اشتراها به صاحبهم وإن  
تحالفاً ورثة البائع ورثة المبتاع وتصادفوا في البيع وقالوا لا نعرف ببيعها البائع ولا  
بما اشتراها المشتري وقال ذلك ورثة البائع أحلت ورثة المبتاع أنهم لا يعلمون بما  
اشتراها بوجههم ثم ردت فإن دفعت بما ذكرت لك من وجه القوت لزمته ورثة المشتري

في مال المشتري ببيعها قال فان جهل ورثة البائع الممن وادعى ورثة المشتري معرفة الممن  
أو جهل ورثة المشتري الممن وادعى ورثة البائع معرفة الممن أحلف من ادعى المعرفة  
منهم اذا جاء بأمر سداد يشبه أن يكون ثمن السادة فيكون القول قوله مع يمينه وهو  
رائي فقلت في رأيت ان المشتري نوبا فقطعته فيصاف لم يخطئه الخطأ حتى اختلفت  
أنا والبائع في الثمن القول قول من في قول مالك (قال) قال مالك اذا كانت تلك السادة  
على حالها لم تقف بخلاف ولا نقصان فالقول قول البائع فان فاتت بخلاف أو نقصان فالقول  
قول المتاع والقطع نقصان بين والقول اذا قطعته عند مالك قول المشتري ولم يقل لي  
مالك ذلك في نوب ولا حمار ولكنه جمعه لي فقال اذا كانت سادة دخبا ناء أو  
نقصان فاختلفا فالقول قول المشتري فقلت في رأيت ان المشتري سادة من رجل  
لي أجل فاختلفنا في الأجل وتصادفنا في الثمن فقال البائع بذلك الى شهر وقال المشتري  
شهرت منك الى شهرين (قال) ان كانت السادة قسمة لم تقف بخلاف وتصادفنا في الثمن  
قد فاتت فالقول قول البائع مع يمينه وهذا قول مالك فقلت في وكذلك ان قال  
بائع بمالك هذه السادة حلة وقال المشتري بل اشتريتها منك الى شهرين (قال) ان  
كانت السادة بيد صاحبا ولم تقف من يد المشتري بشي مما وصفت لك بخلاف ووردت  
وان كان قد دفعها البائع الى المشتري وفاتت في يده فالمشتري مدع لان البائع لم يقله  
بالأجل **باب الاختلاف** ما وجدنا في قول البائع قد أقر بالأجل في التي قبأها وهذه  
لم يقل فيها بأجل فالمشتري مدع والبائع كان أولادها لأجل قد حل (قال) وبنيتي  
عن مالك أنه قال اختلاف الأجل اذا فاتت السالع بمنزلة اختلافهم في الثمن وقد  
رواه ابن وهب وغيره من الرواة عن مالك أنهم اذا اختلفوا في الأجل فقال هو الى  
أجل شهر وقال المشتري الى أجل شهرين أو قال البائع حال وقال المشتري الى أجل  
ان ذلك سواه ان لم يقبضها المبتاع فالقول قول البائع ويخاف والمبتاع بالخيار فان  
كان قد قبضها المبتاع فالقول قول المتاع مع يمينه اذا ادعى ما يشبهه فقلت في رأيت  
ان تصادفني المشتري والبائع أنه اذا اشتري السادة به الى سنة فقال البائع قد مضت السنة

وقال المشتري لم تمض السنة بعد وقد بقي منها شهران أو أربعة أو بقي نصف السنة  
(قال) فالقول قول المبتاع مع يمينه وذلك اني سألت مالكا عن الرجل يؤاجر نفسه  
من الرجل سنة فيقول الاجير بعد ان يعمل ما شاء الله قد أوفيتك السنة ويقول  
المتأجر قد بقي لي نصف السنة (قال) ان لم يتم للاجير سنة أنه قد أتم السنة عمل بقية  
السنة وكان على المتأجر العيون أنه ما أوفاه السنة فقلت في للمالك فالرجل يستأجر  
الدار سنة فيسكنها شهرا فيقول المتكاري لم أسكنها سنة ويقول المكري قد سكنت  
سنة (قال) فالقول قول المتكاري مع يمينه الا ان يكون للمكري يد أنه قد سكن  
سنة فثبتت لك اذا أقر البائع بالأجل وادعى البائع أنه قد حل فهو مدع على المشتري  
فالقول قول المشتري وعليه الميمين فقلت في رأيت لو ان الثاني دفع مالا الى رجل  
وأمره ان يدفعه الى فلان فقال المبعوث معه المال قد دفعت المال الى الذي أمرني به  
فماضي وانكر الذي أمره الثاني ان يدفع اليه ان يكون قد قبض المال (قال) ادرى  
انه ما من الا ان يقيم البيعة فقلت سجنون في وقد قال الله تبارك وتعالى في والي التيمم  
فذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم فذا ترك المأمور ان يتوثق فقد لزمه الضمان كما  
لزم والي التيمم

**باب في الرجل يريد ان يفتح في جداره كوة أو بابا**

فقلت في رأيت الرجل يريد ان يفتح في جداره كوة أو بابا يشرف منها على جاره  
فيغير ذلك بجواره والذي فتح انما قصده في حائط نفسه أمتنع من ذلك في قول مالك  
(قال) بلاني عن مالك أنه قال ليس له ان يتحدث على جاره ما يضره وان كان الذي  
يتحدث في ملكه فقلت في رأيت ان كان له على جاره كوة فدية أو باب فدية  
ليس له فيه منفعة وفيه مضرة على جاره فيجبره على أن يملك ذلك عن جاره (قال)  
لا يجبره على ذلك لانه أمر لم يجده عليه فقلت في فان كانت ليس له فيه منفعة  
وفي ذلك ضرر على جاره وذلك بشي فدية (قال) فلا أعرض له ولم أسمعه من مالك  
ولكنه رائي

كان أصل النحل عند أهل المعرفة وحشية فهي بمنزلة ما وصفت لك من الوحش في رأيي (قال) وقال مالك في النحل يخرج من جيب هذا إلى جيب هذا ومن جيب هذا إلى جيب هذا (قال) إن علم ذلك واستطاعوا أن يردوها إلى صاحبها ردوها ولا فهي لمن ثبت في إيجابه (قال مالك) وكذلك حمام الأبرجة

— في الحكم بين أهل الذمة وقطاعهم في البيع والشراء —

قلت في رأيي أرايت أهل الذمة إذا اشتروا وباعوا فيما بينهم أتحكم عليهم بحكم المسلمين فيما باعوا واشتروا ويلزمهم ذلك في قول مالك (قال) نعم لأن البيع والشراء إذا امتنع أحدهم من أن ينفذ ذلك فهذا من الظلم فيما بينهم والمحكم أن يحكم فيما بينهم بهذا إلا ما كان من الربا وما أشبهه فإنه لا يحكم به فيما بينهم قلت في رأيي المسلم فيما بين النصارى واليهود أتقبلون من ذلك على ما يحمل عليه أهل الإسلام من الجائر والفساد في قول مالك (قال) قل مالك لا أرى لأحدكم أن يحكم بينهم فيه ولا يعرض لهم فإن ترددوا إليه كان مخيراً أن شاء حكم وإن حكم ترك (قال) وقال مالك وترك ذلك أحب إلي وإن حكم فليحكم بينهم بحكم الإسلام وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم اتنا حكم في الذين حكم فيهم بالرحم لأنهم لم يكن لهم ذمة يوم حكم بينهم (قال) فذلك رأيت ذلك لأنهم أهل ذمة

— في الرجل يبيع له زيت في زق زنيق<sup>(١)</sup> لرجل —

قلت في رأيي لو أن رجلاً من زيت وقع في زق زنيق لرجل (قال) يكون لك عليه رجل من زيت فإن أبي أخذت رطلًا من الزيت الذي وقع في الزنيق من الزنيق قلت في تحفظه عن مالك (قال) لا

— اعتراف الدابة والعبد في يد الرجل —

قلت في رأيي ما ذكرت لي من قول مالك في الذي يشتري الدابة فذمت في

(١) الزنيق يفتح الزاي مشددة وسكون الدون دهن الناسين له لسان

يديه فأراد أن يضرب حملاً (قال) تخرج قيمتها فتوضع قيمتها على يدي مال ثم يبيع إليه الدابة فيطالب حقه قلت في رأيي إن ردت الدابة وقد حالت أسواقها أو تغيرت زيادة أو نقصان بين أيكمن له أن يردوها وبأخذ القيمة التي وضعت على يدي عدل (قال) قال مالك إن أصحابها نقصان فهو لها من يريد بذلك مثل المورد أو كسر أو المجهت (قال) وأما حوالة الأسواق فله أن يردوها عند مالك قلت في رأيي هذا في الأمان والعبيد مثله في الدابة (قال) قال مالك نعم إلا أنني سمعت مالكا يقول في الأمانة إن كان الرجل أميناً دفعت إليه الجارية والأمانة أن يستأجر لها رجلاً أميناً يخرج بها (قال) قال مالك ويطبع في أعناقهم (قال) فقلنا لمالك ولم قلت يطبع في أعناقهم (قال) لم يزل ذلك من أمر الناس قلت في رأيي إن كانت ثياباً أو عروفاً يكتبه منها وبأخذ القيمة (قال) نعم في رأيي

— في كتاب تميم بن الحارث بن عبد الله وعنه وصلى الله —

على سيدنا محمد النبي وآله وصحبه وسلم في

وبليه كتاب الجمل والاحارة في

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الجمل والاجارة

في البيع والاجارة معا

قال سحنون <sup>(١)</sup> قال عبد الرحمن بن القاسم وقال مالك فيمن باع سلعة شين على

(١) وجوز أن لا يسل حنا صبار فليس مالها من دابة سالمة فإنه على أن يجزأه المشتري في ثلث سنة فقدره  
أربع الساعات بثلثة واجارة في ثلثة سنة فلهذا ينبغي أن تخسر الدابة إما بخسرة البيع أو بزيادة لشربها  
فمنه ولا يصدق هو على إخراجها في أحد التاويلين قياساً على من له سهم فقال كره في غير الزكاة  
وروى فيمن قال له اشتر لي بثلث الذي عندك سلعة فقال اشترت وشاعت أن تقول قوله مع  
بنيه واختلف فيمن قال اعمل لي بالدين الذي لي عليك فراضا بغيره برغ فقال ابن القاسم لا يجوز  
لرب المال أخذه وخسفه أشوب وينبغي أن يسمى النوع الذي يجزأ فيه وليس عليه أن يبيع مما  
اشتراه إلا بقدر المائة ولا يجب عليه أن يرضى عدد ما يجزأ فيه من المتاع لأن التجزأ معروف ولا  
يجزأ في ثلث ولو شرط التجزأ في الثلث فقد البيع بخلاف رعي ولله الغم لأن ذلك معروف والأربع  
تختلف وإذا عمل ستة أشهر ثم مات والشهور متساوية نظر إلى قيمة الاجارة سنة فإن قبل خمسة  
وعشرون كانت الساعة كأنها مبيعة بثلثة وعرض يسوى خمسة وعشرين وفي المشتري نقد، وفي  
عليه نفسه فباعت البيع في ذلك القدر من الساعة، وفي يكن بذلك الجزء شريكاً عند ابن القاسم  
أشركه الشريك فوجب أن يرجع قيمة ذلك الجزء من الساعة فثلثة كانت أو فثلثة وذلك عن طريق  
الساعة وقيل يكون شريكاً بذلك الجزء من الساعة، ولو كانت قيمة تجزأين فأت قبل أن يعمل  
لرد المائة وأخذ سلعته إن كانت لم تزل لأن جمل ما اشترى وهو التجزأ قد ذهب والمائة فثلثة فوجب  
ردها وإن أخذ سلعته ولو عمل ههنا من التجزأ شيئاً لفره أيضاً قيمة ذلك ورد المائة لأن الجمل  
قد ذهب لمن البيع وسلعته فثلثة فلهذا رد قيمة الأمل الذي فات كمن اشترى عبداً بنحوين

أن يجزأ له ثلثها سنة (قال) مالك أن كان اشترط أن تلت للمال أخلفه له البائع حتى يتم  
عمله بها سنة والا فلا خير فيه وهذا يشبه الذي يشتجر الرجل يرضى له غنمه هذه  
بأعيانها سنة فهو أن لم يشترط أن مامت منها فبلى رب الغنم أن يخلفها فلا خير في  
هذه الاجارة فكذلك الدنانير التي باع بها سائمة واشترط على المشتري أن يعمل بها  
سنة فكذلك هو لا يصلح إلا أن يشترط أن شاعت الدنانير فعلى البائع أن يخلفها  
حتى يتم السنة <sup>(٢)</sup> فأت أن اشترط أن شاعت الدنانير فعمل البائع أن يخلفها  
فضاعت الدنانير فقال البائع لا أريد أن أخلفها ولا أريد عملي (قال) يقال له اذهب  
بسلام <sup>(٣)</sup> فقلت <sup>(٤)</sup> وكذلك راعى الغنم بأعيانها إذا استأجره سنة برعاها بأعيانها واشترط  
عليه أن ما شاع منها أخلفه فهلاك شيء منها فقال رب الغنم لا أريد أن أخلفه (قال)  
يُقال له أوفى الاجارة وأنت أعلم أن شئت فأخلفها وإن شئت لا تخلفها فلا يصلح له في  
صل الاجارة إلا أن يشترط عليه أن مامت أخلفه وهذا قول مالك <sup>(٥)</sup> فقلت <sup>(٦)</sup> وبما  
أجاز هذا البيع مالك أن يبيعه بمائة دينار ويشترط أن يعمل بها سنة فإن لم يمت أخلفها  
البائع فيعمل بها (قال) لأن مالكاً يجزأ البيع والاجارة أن يجتمع ما في صفقة واحدة  
فإنما هذا بيع واجارة باعه الساعة بمائة دينار ويعمل الرجل فيها سنة ألا ترى أنك لو  
استأجرت رجلاً ليعمل لك بهذه المائة دينار سنة أن ذلك جائز إذا اشترط عليه أن  
شاعت أخلفها فيعمل بها فإن شاعت فلا يمت <sup>(٧)</sup> خلفها وإن شئت فلا تخلفها والاجارة  
قد لم تنك له ثامة ولا تصالح الاجارة إلا أن يكون في أصل الاجارة شرط أن شاعت

فأت الأدي عنه ووجد بالأرق عيباً له برد الأرق وقية الأدي بالغا مائع وبأخذ عبده إذا  
بعت ولو باع نوبين بمائة على أن يجزأ له في ثلثة سنة فاستحق أحد النوبين وهما مشككتان أو كان  
المتبعي الأدي لم ينتفع بالبيع ووجب على المشتري أن يجزأ في ثلث الباقي سنة ويقال للمشتري  
لا يضر عليك لأن قيمة منافعتك تبقى لك تعمل فيها ما أردت وقد سألك رجل منافقتك وكذلك  
الجواب إذا وجد بأحدهما عيباً وفي كتاب محمد بن أبي شجرة عن علي أنه رعى أن ذلك كلفه  
العمل أو رعى جمع بين ما يعمل ويرعى وهو الدواب وهو مذموم سحنون وإنما يقع التعيين  
فما يشتجر لا فبا يشتجر عليه كدابة ولا يجزأ فلهذا تقع الاجارة على عيبه ولا يجوز اشتراط  
خلفه إن مات له

الذاتين أخلفا فيعمل بها المستأجر من قال به. وقال مالك في الثوب يكون للرجل  
بيع نصفه من رجل على أن يبيع له النصف الباقي أن ذلك جائز إذا ضرب لذلك  
أجلا من قال به. فإن قال أبيعك نصف هذا الثوب وهو بالنفساط على أن يبيع لي  
النصف الباقي يلد من البلدان (قال) مالك لا يبيع ذلك من قال به. وكذلك  
لو قال أبيعك نصف هذا الخيار على أن يبيع لي النصف الباقي في موضع كذا وكذا  
ليلد آخر أو قال أبيعك نصف هذا الطعام وهو بالنفساط على أن يخرج به كله إلى بلد  
آخر فبيعه (قال) مالك لا يجوز هذا من قال به. فإن قال أبيعك نصف هذه  
الاشياء التي سألتك عنها على أن يبيع لي نصفها في موضع حيث بعته السلعة (قال)  
مالك لا بأس بذلك ما خلا الطعام فإنه لا يجوز فأما غير الطعام فإنه ضرب لذلك  
أجلا فقل على أن يبيع لي نصفها إلى شهر فلا بأس به (قال) فإن لم يضرب لذلك  
أجلا فلا خير في ذلك (قال) بن وهب (وقال) عبد العزيز بن أبي سلمة في الثوب  
من قال به أريد أن يضرب لذلك أجلا فيباعه فيل لأجل (قال) له من لأجر  
بجواب ذلك لأجل أن كان باعها في نصف لأجل فله من الأجر نصف الأجر وهذا  
قول مالك من قال به. فإن مضى لأجل ولم يقدر على أن يبيع السلعة (قال) له الأجر  
كاملا وكذلك قال مالك من قال به. ولم لم يحزه مالك إلا أن يضرب لذلك أجلا  
(قال) لأن ذلك كما يحوز أن يبيع الجمل والبيع في صفقة واحدة وكذا أيضا أن يجمع  
الجمل والأجارة في صفقة واحدة وجوز مالك الجمل في الشيء القليل إذا كان حائرا  
مثل الثوب أو التوبين أو الطعام اليسير فأما إذا أكثر ذلك فلا يصلح فيه إلا الأجارة  
وكذلك قال مالك في هذا الذي قال في مسألتك أبيعك نصف هذه الثياب أو  
نصف هذه لداية على أن يبيع لي النصف الباقي ولم يضرب لذلك أجلا فإن كان  
الثوب أو التوبين فهذا مما يجوز فيه الجمل فإذا وقع مع هذا الجمل بيع في صفقة  
واحدة لم يصلح هذا عند مالك وإن كانت الثياب كثيرة أو الدواب كثيرة لم يصلح  
فيها الجمل عند مالك ولم يجز فيها الأجارة وإن كان ذلك كثيرا فقد اجتمع في هذه

الصفقة في مسألتك بيع وأجارة فإن لم يضرب للأجارة أجلا لم يحجز ذلك لأنه  
لا تكون أجارة جائزة إلا أن يضرب لذلك أجلا فإن لم يضرب للأجارة  
أجلا كانت أجارة فاسدة فإذا فسدت الأجارة في الصفقة ومما يبيع فسد  
البيع أيضا لأن البيع والأجارة إذا اجتمعا في صفقة واحدة فكان أحدهما فاسدا  
لأجارة أو البيع فسادا جميعا. ومما بين لك ذلك أنه إذا باع نصف ثوبه على  
أن يبيع له النصف الباقي أن ذلك أجارة ليس بمجمل لأن الجمل إنما هو متى  
ما شاء أن يرد الثوب على صاحبه رده فذلك له وهذا الذي اشتري نصف ثوب  
بكذا وكذا درهما على أن يبيع له النصف الآخر لا يقدر على أن يرد الثوب ولا  
يبيع النصف إذا أراد فهذا يدل على أن هذه الأجارة فإذا كان الأجارة لم يصلح إلا  
أن يضرب لذلك أجلا فإن لم يضرب لذلك أجلا فسد البيع (قال) وهذا قول  
مالك من قال به. وقال مالك وكذلك لرجل يستأجر لرجل يبيع له الأجر من الثوب  
والطعام الكثير أو الدواب الكثيرة أو السلعة الكثيرة ولا يضرب لذلك أجل (قال)  
مالك لا خير في ذلك إلا أن يضرب لذلك أجلا فإن ضرب لذلك أجلا فهو جائز بقوله  
لأجير فإن باع لي ذلك الأجل فله الأجر وإن باع قبل الأجل أعطى من الأجر  
بحسب ذلك فإن كان باع في نصف لأجل فله نصف الأجر وإن كان باع في ثلثي  
الأجل فله ثلث الأجر وقد ذكر بعض الرواة عن مالك في هذا الأصل أنه إذا باع  
نصف ثوب على أن يبيع له النصف الآخر فلا خير فيه (قال) لمالك فإن ضرب للبيع  
أجلا (قال) فذلك أحرم له من قال به. أريد أن قال يبيع لك هذه السلعة وهي كثيرة  
لي أجل كذا وكذا بكذا وكذا درهما على أن متى شئت تركت ذلك يجوز هذا  
وتجملها الأجارة له فيها الخيار (قال) إذا لم يقدر الأجارة فلا بأس بذلك عند مالك وإن  
تقدم فلا خير في ذلك لأن الخيار لا يصلح فيه الصفقة قول مالك وهذا الذي سألت  
عنه كثيرا لا يصلح فيه الجمل ولم تقع الأجارة على الجمل وإنما وقعت الأجارة لازمة له  
فيها الخيار فلا يصلح فيها القدر وهذا قول مالك من قال به. أريد أن لم يشترط في